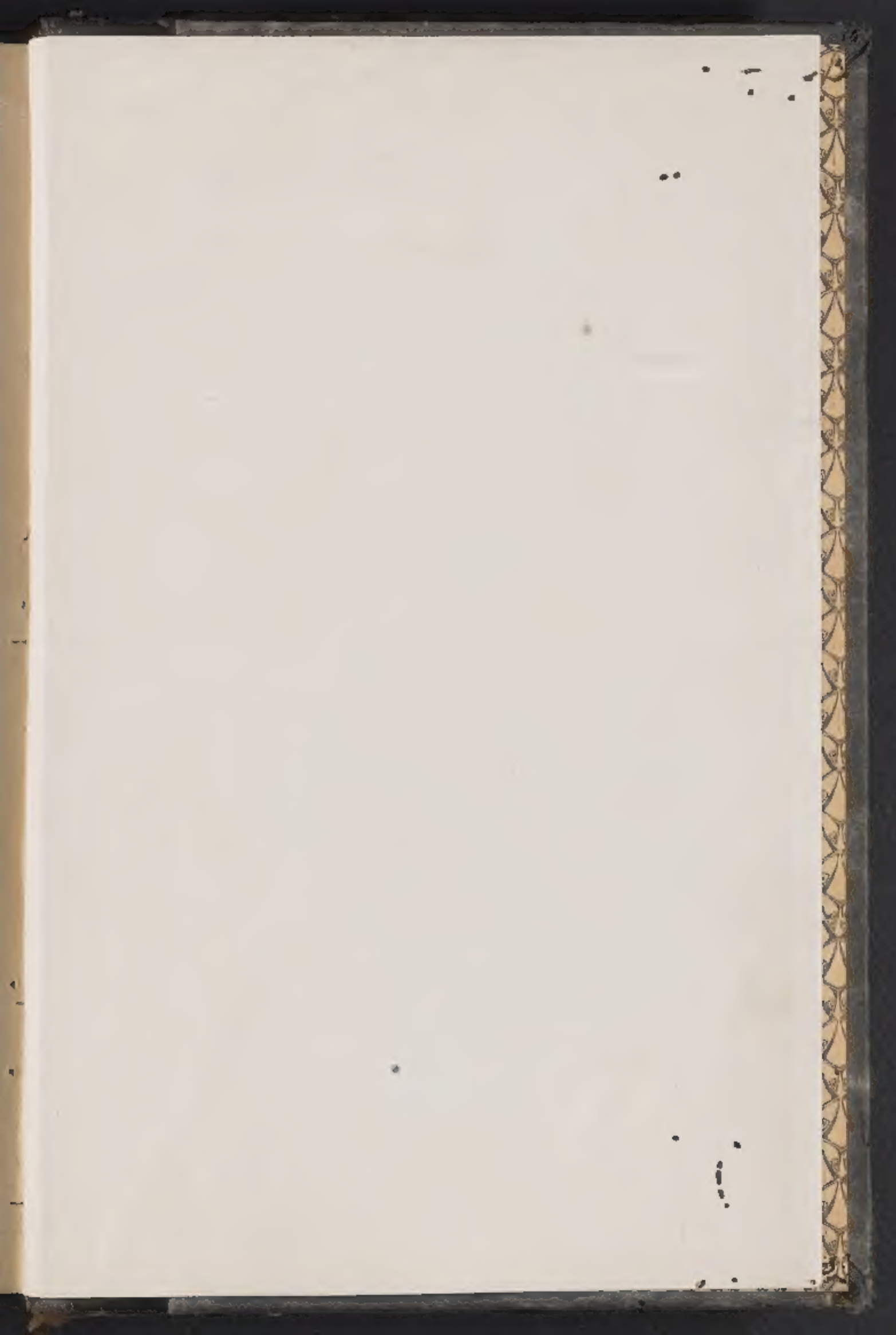


AMERICAN DRIVE AND LEASE

3 8534 01024 7694







PJ..

6696

M-78

1914

V-3

C-2

فهرس

الجزء الثالث من كتاب الطراز

صفحة

٢	الصنف السابع التخييل وفيه تقريران
٤	التقرير الأول في بيان معناه
٦	التقرير الثاني في بيان أمثله
١١	الصنف الثامن الاستطراد
١٨	الصنف التاسع التسجيع وفيه اربع فوائد
١٩	الفائدة الأولى في ذكر حكمه في الاستعمال
٢١	الفائدة الثانية في بيان شروطه وفيه اربعة شروط
٢٣	الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه
٢٧	الفائدة الرابعة في بيان أمثله
٣٢	الصنف العاشر التصريح وفيه سبع درجات
٣٨	الصنف الحادي عشر الموازنة
٤١	الصنف الثاني عشر في تحويل الالفاظ واختلافها بالإضافة الى كيفية استعمالها
٥٠	الصنف الثالث عشر في المعاظة وينحصر في خمسة أضرب

الضرب الأول في المعازلة بتكرير الاحرف المفردة	٥١
الثاني في بيان المعازلة في الالفاظ المفردة	٥٣
الثالث في بيان المعازلة بالصيغ المفردة	٥٥
الرابع في بيان المعازلة بالصفات المتعددة	٥٦
الخامس في بيان المعازلة بالاضافة المتعددة	٥٧
الصفحة الرابع عشر في بيان المتافرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها	٥٨
الصفحة الخامس عشر في التورية وفيه ضربان	٦٢
الضرب الأول في المغالطة المعنوية	٦٣
الضرب الثاني في امثلة الالغاز	٦٦
الصفحة السادس عشر في التوشيح	٧٠
الصفحة السابع عشر في التجريد وفيه تقريران	٧٢
الأول في التجريد المحض	٧٣
الثاني في التجريد غير المحض وفيه مذهبان	٧٤
الصفحة الثامن عشر في التدييج	٧٨
الصفحة التاسع عشر في التجاهل	٨٠
الصفحة الموفى عشرين في التريد	٨٢

النمط الثاني من انواع البديع ما يتعلق بالفصاحة المعنوية	٨٤
وفيه خمسة وثلاثون صنفاً	
الصنف الأول التفويف وفيه ضربان	٨٤
« الثاني التشبيه	٨٧
« الثالث التوشيع	٨٩
« الرابع التطريز	٩١
« الخامس الاطراد	٩٣
« السادس القاب	٩٤
« السابع التسميط	٩٧
« الثامن كمال البيان وحسن مراعاته	٩٩
« التاسع الايضاح	١٠١
« العاشر التعميم	١٠٤
« الحادي عشر الاستيعاب	١٠٦
« الثاني عشر الاكمال	١٠٨
« الثالث عشر التذييل	١١١
« الرابع عشر التفسير	١١٤
« الخامس عشر المبالغة وفيه فوائد ثلاث	١١٦

صحيحة

الصف السادس عشر الافعال	١٣١
« السابع عشر التفريع	١٣٢
« الثامن عشر التوجيه	١٣٦
« التاسع عشر التعليق	١٣٨
« العشرون التفريق والجمع والتقسيم وفيه ضروب ثلاثة	١٤١
« الحادى والعشرون الائتلاف	١٤٤
« الثانى والعشرون الترجيع فى المحاوره	١٥١
« الثالث والعشرون الاقسام	١٥٣
« الرابع والعشرون الادماج	١٥٧
« الخامس والعشرون التعليق	١٥٩
« السادس والعشرون التهم	١٦١
« السابع والعشرون الالهاف والتهبيج	١٦٥
« الثامن والعشرون التسجيل	١٦٧
« التاسع والعشرون الموارد	١٦٩
« الثلاثون فى التاميع	١٧٠
« الحادى والثلاثون فى الحذف	١٧٤

صحيحة

- ١٧٧ الصنف الثاني والثلاثون في الخيف
 ١٧٩ « الثالث والثلاثون حسن التخلص
 ١٨٣ « الرابع والثلاثون في الاختتام
 ١٨٨ « الخامس والثلاثون في السرقات الشعرية وفيه

خمس أنواع

- ٢٠٥ خاتمة الباب الرابع وفيها تنبيهات ثلاثة لبيان معنى
 البديع وتقرير أقسامه على جهة الاجمال وبيان موافقه
 الفن الثالث من علوم هذا الكتاب في ذكر التكميلات
 اللاحقة وفيه اربعة فصول

- ٢١٣ الأول في بيان فصاحة القرآن وفيه طريقتان
 ٢١٣ الطريقة الأولى منهما بمحله وفيها مسالك ثلاثة
 ٢١٩ الطريقة الثانية من جهة التفصيل وفيها مرتبتان
 ٢١٩ الأولى في المزايا الراجعة الى الفاظ القرآن وفيها اربعة اوجه
 ٢٢٠ الوجه الأول منها مفردات الأحرف
 ٢٢١ الثاني في حسن تأليفها
 ٢٢٤ الثالث في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ
 ٢٢٥ الرابع ما يكون راجعاً الى تركيب هذه المفردات

صحيحة

٢٥٠ المرتبة الثانية في بيان المزايا الراجعة الى معانيه وفيها
ثلاثة أقسام

٢٥١ الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية وفيه خمسة أنظار

٢٥١ النظر الأول فيما يكون متعلقاً بالأُمور الخبرية

٢٨٠ النظر الثاني في بيان الامور الانشائية الطليعية وفيه
خمسة أضرب

٢٩٥ النظر الثالث في التعلقات الفعلية وفيه ضروب ثلاثة

٣٠٤ النظر الرابع في الفصل والوصل

٣١٦ النظر الخامس في الایجاز والاطناب والمساواة وفيه ثلاثة انواع

٣٢٣ القسم الثاني ما يتعلق بالعلوم البيانية وفيه أربعة انظار

٣٢٦ النظر الأول في التشبيه وفيه أربعة أطراف

٣٣٤ النظر الثاني في الاستعارة وفيه أربعة أضرب

٣٣٩ النظر الثالث في أسرار الكناية

٣٤٤ النظر الرابع في ذكر التمثيل

٣٤٧ القسم الثالث علم البديع وفيه طرفان

٣٥١ الطرف الأول في بيان ما يتعلق بالقصاحة اللفظية وفيه

ضروب عشرة

٣٦٠ الطرف الثاني في بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية وفيه
ضروب عشرة أيضاً

٣٦٧ الفصل الثاني في بيان كون القرآن معجراً وفيه مسكان
المسلك الأول منهما من جهة التحدى

٣٨٦ المسلك الثاني في لدلاله على ان القرآن معجراً من جهة مدحه

٣٨٧ الفصل الثالث في بيان الوحة في عجز القرآن وفيه
مباحث ثلاثة

٣٨٧ لمبحث الأول في الاشارة الى مسط المذهب في وحة
الاعجاز وفيه قسمان

٣٩١ لمبحث الثاني في ابطال كل واحد من هذه المذهب
سوى ما تختاره منها

٤٠٤ المبحث الثالث في بيان المختار من هذه المذاهب وفيه
ربعة استنة

٤١٣ نبوة نوح خاتمة الكلام في الوحة في لأج من لا شذ

٤٢٠ الفصل الرابع في رد المظن على يرمونها على القرآن
والجواب عنها

بيان الخطأ والصواب

و يقع في الحرف اثنا عشر من كتاب الصراز

ص	س	خط	صواب
١٤	١	مشهور	مشهور
١٥	٨	صفين	صفين
١٦	١٤	لأوم	لأوم
١٧	٣	وهو	وهو
٣٧	١٣	عدت	عدت
٥٧	٦	رده	رده
٦٠	١٧	مرثة	مرثة
٦٧	٦	شم	شم
٦٧	٧	يملها	يملها
٧٩	١٣	اسود	وسود
٩٢	١١	شعري	شعري
١٠٠	٧	أى	أى
١٠١	١٢	يانا	بالغا
١٠٢	٦	الخير والشر كنه	الخير والشر كنه

وَأَسْ	وَأَسْ	١٥	١١٢
إِمَكَانَهُ	مَكَانَهُ	٥	١١٧
مَعْدُودٌ	حُدُودٌ	٥	١١٧
وَإِشَادَةٌ	وَإِشَارَةٌ	١	١٢٣
الثَّالِثَةُ	الثَّانِيَةُ	١	١٢٥
إِلَى مَا يَكُونُ	مَا يَكُونُ	١٨	١٤٣
وَالْأَوْدِيَةُ	وَالْأَوْرِيَّةُ	١٢	١٥٠
مَتْنُهُ	مَتْنِي	١٨	١٥٠
مَرْهَفٌ	مَرْهِفٌ	٩	١٥٢
أَوْ مَدَحٌ	أَوْ مَدَحٌ	١٦	١٥٣
الْإِدْمَاجُ	الْإِدْمَاجُ	١٦	١٥٨
عَمَّا يَمْدَحُهُ	بِمَنْ يَمْدَحُهُ	٦	١٦٠
(أ) أحبب معوه حيث كان ، أكره على علانته هره (ب) أحبب ملوه حيث كان ول أكره على علانته هره			
لَا يَغْرِبُ	لَا يَغْرِبُ	٥	١٩٣
تَنَاهَى	تَنَاهَى	٦	١٩٨
الْمُسْتَرْكُ	الْمُسْتَرْكُ	١	٢١٦
الَّذِي	الَّتِي	٤	٢٢١

ی -

نقطف	نُصْف	۱۸	۲۳۰
وتَرَد	وَتَرَد	۷	۲۵۰
بء	بُء	۱۶	۲۵۹
اعراض	إِعَارِض	۱۰	۲۷۰
کراهية منهية	کَرَاهِيَةٌ مِنْهِيَّةٌ	۱	۲۸۶
يبر	يُبْر	۱۳	۲۸۷
عرب	العَرَبُ	۱۳	۳۱۱
مضارع	وَمُضَارَعَةٌ	۱۱	۳۲۰
مُفْنِيَا	مُفْنِيَا	۱۲	۳۲۳
مسوقه	مَسْوُوقَةٌ	۱۵	۳۵۵
يُجْعَلُ	يُجْعَلُ	۲	۳۵۰
انجدي	الْأُجْدَى	۶	۳۹۷
ممكنون	مُمْكِنُونَ	۷	۴۰۷
والمعوذ من	وَالْمُعَوِذُ مِنَ	۱۰	۴۱۲
الصوت	الصَّوْتُ	۱۸	۴۱۶

دَارُ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ

مَكْتَبَاتُ

الطَّيْرَانِ

الْمُنْقِصِينَ لَأَسْرَارِ الْبِسْلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْأَعْجَازِ

تَأليف

السيد الامام آية الله كرام

امير المؤمنين يحيى بن حمزة

بن علي بن ابي

العويس العيني

المجلد الثالث

طبع مطبعة المندوب بصر

سنة ١٣٥٢ هـ

١٩٣٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الصنف السابع التخيل ﴾

علم أن هذا النوع من علم البديع من مرامي سهام
البلاغة المسددة . وعمد من عقود لا إليه وجُمَانِه المبدؤة ،
كثير النذور في كتاب الله تعالى ، والسنة الشريفة ، لِمَا
فيه من الدقة والرموز ، واستيلائه على إثارة المعادن
والكنوز ، ومن أحل ذلك صل من صل من الجبرية بسبب
آت لهدى والضلال . وعمل من أجله على الاسلاخ عن
الحكمة ولاسلال . ورل من رل من المشبهة باعتقاد
التشبيه ، ورل عن اعتقاد التوحيد باعتقاد ظاهر الأعضاء
والجوارح في الآي مرتط في بحر التمويه ، فهو أحق علوم
البلاغة بالإقار ، وأولاها بالفحص عن لطائفه وإمعان ،
ولو يكن في الإحصاء به إلا السلامة عما ذكرناه من زيف
الجهل . وحلاص عن ورط الزيف والضلال ، لكان ذلك
بفئة النظر والضاعة التي يطلبها غاصة البحار . فضلاً عما

وراء ذلك من دُرر مكنونة ، وأشرار مودعة فيه مخزونة ،
ومن ثم قال الشيخ التحرير محمود بن عمر الرمحشري نَوَّرَ اللهُ
حُفْرَتَهُ ، ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا الُطف من هذا
الباب ولا أنفع لي عوناً على تعاطي المشتبهات من كلام الله
تعالى وكلام الانبياء ، ولعمري لقد قال حقاً واطق صدقاً ،
ثم أقول : إن السبب في حسن موقعه في البلاغة هو ما اختص
به هذا النوع من كونه موضوعاً على تشبيه غير المحسوس
بالمحسوس ، كقوله تعالى (بل يداؤم مبسوطتان) وقوله تعالى
(تجري بأعيننا) الى غير ذلك ، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى ،
فلاجل ما ذكرناه كان وقعاً في أرفع موضع ، فلا جرم إن
نحن خصصناه بازدياد بسط وتكثير أمثلة ، وسببه ما نبينا عليه
من عظم قدره ، وعلو شأنه ، وظهور أمره ، والتخيل مصدر
من قولك تخيلت الأمر اذا ظننته على خلاف ما هو عليه ،
أو من قولك : خيلتُ فيك خيراً ، اذا ظننته فيه ، فهو مصدر
لهذين الفعلين كما ترى ، ومنه الخيال ، وهو خشبة توضع عليها
ثياب سود تنسب للطير والبهائم فتظنه إنساناً فتبعده عنه
وتهابه ، قال الشاعر

أخي لا أخا لي بعده غير نفي
كراعي خيال نستضيف بلا فكر
فقد كرمناه ثم نذكر أمثله . فهذا تقريران

﴿ التقرير الاول ﴾

(في بيان معناه)

وله في اصطلاح علماء البيان تعريفات ثلاثة

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد الكر بمصاحب البيان قال : هو تصوير
حقيقة الشيء حتى نوهبه أنه ذو صورة تشهد ، وأنه قد يظهر
في العباب . ومثله بقوله تعالى (والأرض جميعا قبضته يوم
القيامة والسماوات مطويات بيمينه)

(التعريف الثاني)

ذكره المطرزي وحاصل ما قاله : هو أن تذكر الفاظاً
شكل واحد منها معيين ، أحدهما قريب ، وآخر بعيد .
فإذا سمعنا الإنسان سبق فيه إلى قريب ، ومراد الكلام فهم
البعيد . وهذا كقوله تعالى (ونمخت فيه من روحي)

فلظاهر الذي يسبق من هذا الكلام هو الروح المتردد في الخلق ، وليس مقصوداً ههنا ، وإنما المقصود روح الحياة ، وهكذا ، أشبهه من قوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) وغيره

(التعريف الثالث)

أن يقال هو اللفظ الدال بظاهرة على معنى ، والمراد غيره على جهة التصوير ، فقوله : هو اللفظ الدال على معنى بظاهرة ، يحتز به عن اللفظ المشترك ، فإنه عيّر دال على معنى بظاهرة فإنه لا ظاهر فيه ، وإنما دلالة على جهة البدلية ، وقوله : والمراد غيره ، يحتز به عن البصر ، فإنه دال على معنى بظاهرة وهو المراد بنفسه لا يراد غيره وقوله : على جهة التصوير ، يحتز به عن سائر المجازات كلها ، فهذا أقرب لفظ نوّس بذكر معناه ويضبطه ، فأما ما ذكره المطرزي فليس على جهة التحديد ، وإنما هو وارد على جهة شرح أحكامه وضبطها ، وعلى الجملة فإنه متميز في نفسه عن سائر أنواع علم البديع بما أشرنا إليه وهو ما يكسب الكلام أعظم الفصاحة والبلاغة والبيان . ويلحق مرآة البصيرة بمرآة البصر والعيان

﴿ التقرير الثاني ﴾

(في بيان مثله)

وهي وسعه الخطو ممدة الحواشي في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله ، وكلام البلقاء كأمر المؤمنين ككرم الله وجهه
وعيره من أرباب البلاغة الذين خاصوا ببحر عثمانها ، وغاصوا على
لآئها ومرجئها . وميروا فيها بين خرزها وجمانها ، وحصلها
ومجئها . وفصلوا منها بين هججها وهججها ، فمن أمثلة النزول
قوله تعالى (بن يد مد بسوصد ينقو ككف يشاء) وقوله
تعالى (تجري بأعيننا) وقوله تعالى (ويبى وجه ربك ذو
جلال والإكرام) وقوله تعالى (خلقت يدي) وقوله تعالى
(واسمع على عيني) وقوله تعالى (ونفخت فيه من روحي)
وهو تعالى (مرمت في حب لله) الى غير ذلك من الآيات
بوجهه بصره ، الاعضاء والجوارح ، وذاته البرهان العقلي
على استحالة هذه الاعضاء على الله تعالى وأنه مزده عن جمع
نوع التشبهات بمكونات الجسمانية والعرضية وتوابعها
كالكون في الجهات ، والأعضاء والجوارح ، والحلول
والهجي ، والذهاب وغير ذلك من توابع الجسمانية والعرضية ، فلا

بد من تأويل هذه الظواهر على ما تكون موافقة للعقل ، وإعطاءً للبلاغة حقها لأن مخالفة العقل : غير محتملة ، وحمل الكلام على غير ظاهره محتمل ، وتأويل المحتمل أحق من تأويل غير المحتمل ، فهذا وجب أولها ، وللعلماء في تأويلها مجريان

فالمجرى الأول الذى ينتجه علماء الكلام من الريدية والمعتزلة وغيرهم من المذاهب ، وهو أنهم تأولون هذه الظواهر على تأويلات وإن بعدت حذراً عن مخالفة العقل ، وغنفر بعدها لأجل مخالفة العقل ويُعضدُون تأويلاتهم بأمور لغوية ، فيقولون المراد باليد النعمة ، وإن المراد بالعين العلم ، إلى غير ذلك ، وحملهم لها على هذه التأويلات لما تأسوا بشيء من علوم البيان ، ولا ولموا بشيء من مصطلحاته جأؤا بهذه التأويلات الركيكة التى يأتف منها كل محصل ، ويزدريها نظراً أهل البلاغة

المجرى الثانى وهو الذى عول عليه عامة البلاغة والمحققون من أهل البيان ، وهى أنها جارية على امت التخييل ، فهى فى الحقيقة دالة على ما وصفت له فى لاصل ، لكن معناها غير متحقق ، وإنما هو أمر خيالى ، فاليد مثلاً دالة على الجارحة ،

والعين كذلك لكن تحقق لسد والعين في حق الله تعالى غير
مفعول . ولكنه حار على جهة التخييل ، كمن يظن شبحاً من
بعيد أنه رجل فإدا هو حجر . ومن تخيل سوداً أنه حيوان
فإدا هو شجر إلى غير ذلك من الحلات . فما هذا حاله من
الحوالات سهل على مؤد واجرى ودخل في البلاغة من
حوالات السعة التي لا يعضدها عقل ، ولا يشهد بصحتها
قل . ثم أثر عن هديان الأشعرية : أن المراد بهذه
الأعضاء صفت خسر عنها باليد ، والعين . ولحنب . وسائر
الأعضاء . : هذا حاله لادلالة عليه ، وأبعد من هذا
توحيش مشبهة من أن المراد بها ظاهرها من الأعضاء
والخوارج . ورد عليهم إنما يليق بالكتب الكلامية . وقد
وردت هذه لمثله في الكتب العقبية وزناً هده لا راء ،
وأصل هذه الالهوية فيضاع من هناك ، ومن الأمثلة
لوردة في حقه نبوية قوله صلى الله عليه وسلم : قلب المؤمن
بين يميني من صام الله . وقوله صلى الله عليه وسلم ، يد
المفقر يد الله . فمن أعطى الفقير فكأنما أعطى الله ، وقوله
عليه السلام : حجر الأسود بين الله في الأرض ، وقوله صلى
عليه وسلم فيما ورد في صحيح البخاري في صفه النار ون الجار

يضع قدمه في النار ، والمراد به غير الجارحة ، أى من سلف
من الأمم الماضية الخارجين عن الدين بإلكار القيامة والمعاد
الأخروي ، وإن أريد به الجارحة كان من باب التخييل ،
فهذه الاخبار وما شاكلها مما يدل على الأعضاء والجوارح
يجب حمله على ما ذكرناه من التخييل

لا يقال فبأى شئ تكون التفرقة بين تأويل المتكلمين
لظواهر هذه الآي وظواهر هذه الأخبار الدالة على الأعضاء
والجوارح ، وبين تأويل علماء البيان لهذا إذا حملوها على
التخييل كما ذكرتم ، لأن كل واحد منهما يكون تأويلاً لا
محالة ، لأننا نقول التفرقة بينهما ظاهرة ، فإن المتكلمين حملوها
على تأويلات بعيدة ، واعتفروا بعدها حذراً من مخالفة
الأدلة العقلية وكان بعدها عندهم أهون من مخالفة العقل ،
حيث كان دالاً على التنزيه دلالة قاطعة ، فأما علماء البيان
فإنهم وصعوا على معانيها اللغوية في كونها دالة على هذه
الجوارح ، لكنهم قالوا إن الجارحة خيالية غير متحققة ، فلا
جرم كان تأويلاً منهم لها على ذلك ، ولهذا كان تأويلهم لها
أقرب لما كانت دالة على ما وُضعت له في الأصل من غير
ج ٣ م — ٢ — (الطراز)

عدول ولا مخافة ، وإن جاءت المخافة من جهة أن الجارحة
خيالية دون أن تكون حقيقة ، فهذه هي التفرقة بين
التأويلين ، ومن الأمثلة ما ورد عن أمير المؤمنين كرم الله
وجهه . وهذا كقوله عليه السلام : الحمد لله الفاني حمده .
الغالب جندُه ، المتعالي جندُه ، وقوله : الذي بعدَ فنائي ،
وقربَ دنا . وعلا بخوله . ودنا بطوله . وقوله والسموات
ممسكاتٌ بيده مطوياتٌ بيمينه سبحانه وتعالى ، وقوله
نصبتُ بيدك ماضٍ في حكمك عدلٌ في قضاؤك وقوله عليه
السلام . فتسوا لله الذي أتكم بعمنه ونواصيكم بيده ، وتقليبكم
في قبضته . ومن الأمثلة في كلام البلغاء قول بعضهم

رَأَيْتُ عَرَبَةً لَأَوْسَى يَسْمُو إِلَى الْعِلْيَاءِ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ
ذَ مَ رَايَةَ نَصَاتٍ مَحْدَ أَمَّا هَا عَرَبَةٌ بِالْيَمِينِ
فليس الغرض باليمين ههنا الجارحة على جهة الحقيقة ،
وإنما أُرِدَ ما يكون على جهة السخرية كما مرَّ بيانه ، وفي
الحريريت قوله

يا قوم كم من غارق عانس

ممدوحه الأوصاف في الأنديه

قَتَلْتَهَا لَا أَتَّقِي وَارْتَا

يَطْلُبُ مِنِّي قَوْدًا أَوْ دِيَّةَ

فَقَوْلُهُ الْعَاسُ ، وَالْمَلُ ، يُضَنُّ مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ أَنَّ غَرَضَهُ
الْبُكَرَ ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أُرِيدَ الْخَمْرَ ، فَالْعَاسُ هِيَ الَّتِي
يَكْثُرُ مَقَامُهَا مَعَ أَبْوِيهَا ، سِتْعَارُهُ لِلْخَمْرِ ، وَالْقَتْلُ هُوَ إِزْهَاقُ
الرُّوحِ ، وَأَرَادَ بِهِ هَهُنَا مَزْجَهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ أَيْضًا لَمْ يَرَلْ أَهْلِي
وَبَعْلِي يَحْلُونَ الصَّدْرَ وَيَمْسُطُونَ الظُّهْرَ وَيُولُونَ الْيَدَ ، فَمَا
أُرْدَى لَدَهْرٍ لِأَعْضَادٍ ، وَجُعَ بِجَوَارِحٍ وَلَا كِبَادٍ ، وَانْقَلَبَ
ظَهْرًا لِبَطْنٍ نَبَأَ النَّاطِرَ ، وَجَفَا الْحَاجِبُ ، وَصَلَدَ الرَّتْدُ ، وَوَهَتْ
الْيَمِينُ ، وَبَاتَ الْمُرَافِقُ ، وَمَ يَبْقُ لَنَا ثَمِيَّةٌ وَلَا نَابٌ ، فَيَسُ الْمُرَادُ
بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ هِيَ الْجَوَارِحُ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَاهِرِهَا ، وَإِنَّمَا
أَرَادَ الْجَذْبَ عَلَى جِهَةِ خَيَالٍ ، وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَتَهَا كَمَا صَرَفَ فِي غَيْرِهِ
مِنَ الْمَوَاضِعِ

﴿ الصنف الثامن ﴾

(الاستطراد)

وهو نوع من علم البلاغة دقيق المجزئ ، عزيز الفوائد ،
يسعمله المصحاء ، ويعول عليه أكثر اللغاة ، وهو قريب

من الاعتراض الذي قدمنا ذكره . خلا أن الاعتراض منه
ما يقبح . ويحسن . ويتوسط ، بخلاف الاستطراد فإنه حسن
كله . ومعناه في مصطلح علماء البيان أن يشرع المتكلم في شيء
من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج الى غيره ، ثم يرجع
الى ما كان عليه من قبل . فإن تبادى فهو الخروج ، وإن عاد
فهو الاستطراد . واشتقاقه من قوطم : أطرده السلطان ،
إذا أخرجه من بلده . لأن المتكلم يخرج من كلامه الى كلام
آخر كما ذكرناه . ومنه الحديث : التهجدة مطردة للحسد ،
أي أنه يخرج الحسد من لسانه . أو يكون اشتقاقه من
الاتساق وفي حديث الأيسر : فإذا هزان يطردان منه
طراد العرسان . وفي حديث ابن عباس حين تكلم أمير
المؤمنين في خلافة فمرض له عارض في أثناء الخطبة ، فقال
له ابن عباس لو أطردت مقاتلك يا أمير المؤمنين ، فقال يا ابن
عباس لك شفقة هدرت ثم قرأت . ومعناه لو اتسقت
مقاتلك الأولى لأن المتكلم يرجع من كلامه الذي أدخله على
كلامه الأول وينسقه عليه فيتلاءم ويتسق . ويمكن تقرير
اشتقاقه على هذين الوجهين . وشبهه علماء البيان عن يطرد
صيدا ثم يعن له صيد آخر فيطرده . ثم يرجع الى الأول

فيشتغل به ، ومنه الحديث : كنت أطارذ حية لأصيدها ،
ويقال له المطاردة أيضاً ، واللقاب قريبة لا يُعرج عليها ،
وتمام المقصود انما يكون بذكر الأمثلة وإيرادها ، لأن
المثال هو تدو الماهية في الإبانة عن حقيقة الشيء ومعرفة ذاته ،
من الأمثلة من كتاب الله تعالى قوله عز وجل (أَلَا بُعِدَا
لِمَدِينٍ كَمَا بَعُدَتْ ثُمُودُ) فقوله (كَمَا بَعُدَتْ ثُمُودُ) استطراد بعد
ذكره مدين ، لأنه عارض عند ذكره حال مدين . وما كان
منهم من التكذيب للرسل ، ثم قال (١) (وأتقد جاءتهم رسلهم
بالبينات) فان كانت الضمائر راجعة الى مدين فهو من باب
الاستطراد كما ذكرناه ، وان كانت الضمائر راجعة الى ثمود ،
فهو خروج لأن حقيقة المطاردة خارجة عنه ، ومنه قوله تعالى
في سورة المزمل (قُمْ اللَّيْلَ لَا قَلِيلًا نَصَفَهُ أَوْ تَقُصِّ مِنْهُ
قَلِيلًا) فقوله (إِنْ أَسْنَلَيْهِ عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) استطراد لانه
وسطه بين أوصاف الليل ، وما ذكره من أحكامه ، ثم رجع
الى حال الليل بعد ذكره بقوله (إِنْ أَسْنَلَيْهِ) وهذه هي فائدة
الاستطراد ومعناه ، ومنه قوله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدَاؤِكَ
الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ

(١) هذه آية لم تذكر بعد ذكر مدين في كتاب الله تعالى

مشهوراً ومن الليل فتهجد به نومةً لك (فقلوه) (وقرآن الفجر)
 من لاستطراد الزائق لانه خرج من ذكر الليل الى ذكر
 قرآن الفجر ثم عاد بعده الى ذكر الليل ، وهذه هي فائدة
 لاستطراد وحقيقته ، ومن أمل آي التنزيل فانه يجد فيها
 شيئاً كثيراً من هدد لأمنية ، فأما الخروج من قصة الى
 قصة وأسلوب الى أسلوب آخر فعنه أكثر القرآن ، ومن
 السنة النبوية موله صلى الله عليه وسلم في روايه جابر : انه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفصح وهو بمكة يقول ان
 الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة وخنزير والأصنام ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله اليهود حرمت عليهم
 شحومهم فباعوه وجموه ، فقل : رسول الله أرايت شحوم
 ميتة حتى يمسس لسن ، ويستصيح بها الناس ، فقال لا هو
 حرم ، فعوله صلى الله عليه وسلم من باب الاستطرد لانه قطعة
 عن حديث ما قبله ، ثم رجع الى حديث ما كان تركه ، وهذه
 هي فائدة الاستطراد . وقوله عليه السلام لا تكونوا ممن
 خدعته العجلة وعرة الأمانة ، واستهوت الخدعة فركن الى
 دار سريعة الزوال ، وشبكة لا تنصل انه لا يبق من دنياكم
 هذه في جنب ما طوى لا كالحركه ركب . ودر حالب .

فعلام تفرحون وماذا تنتظرون ، فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا كأن لم يكن ، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل ، فقوله فعلام تفرحون وماذا تنتظرون من الاستطراد ، الذي أناف على الغاية في الرشاقة والحسن وزاد ، لأن ما قبله وما بعده ذكر الدنيا بما فيها من النضاد ولزوال ولكنه وسطه على جهة الاستطراد ، ثم رجع الى ما شرع فيه من ذم الدنيا والإخبار عن نفاذها وغرورها وزوالها . ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه في الاستطراد في بعض أيام صفين : معاشر المسلمين استشعروا الخشية وتجليبؤوا السكينة وعَضُوا على التواجد ، فانه أنسي للسيوف عن الهام ، وأكملوا الأمانة ، وقلقلوا السيوف في أغمارها قبل سلبها ، والحظوا الخزر وأطمنوا الشرر ، وندفجوا باطب ، وصلوا السيوف بالخطأ ، واعلموا انكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله فعاودوا الكر ، واستخنيوا عن الفر ، فانه عار في الأعقاب ، ونار يوم الحساب ، فقوله واعلموا أنكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله ، استطراد ، ومنه قوله أيضا : أما بعد يا أهل العراق فإنا أنتم كالمراة الحامل ، حملت فلما أمت أملت ومات قيمها ، وطال تأيئها ، وورثها أبعدها ، أما والله ما أيتسكم اختياراً ، ولكن

جئت اليكم سَوْفًا ، ولقد بلغني أنكم تقولون : على يكذب ،
فانلكم الله فعلى من أكذب أعلى الله فأنا أول من آمن به
أم على رسوله فأنا أول من صدقه ، كلا والله ، فقلوه قائلكم
الله من الاستطراد الذي أخذ من الحسن حظاً وافراً ، وحل
من البلاغة مكاناً رفيعاً ، وما أشبه هذا الاستطراد في كلامه
هذا بقوله تعالى (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ قَاتِلْهُمْ اللهُ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ) ومن مذهبنا في الآية من أعجب الاستطراد
وأرقه . وأطف معانيه وأدقه . ومن تتبع كلامه عليه السلام
في المواعظ والكب في الآداب والحكم وجد فيه من ذلك
شفاء العلل من دثها وكفاية لتلك الأئمة من حرّ رمضائها
ومن كلام البلغاء في ذلك ما قاله بعض الشعراء

وَأُحْيِيَتْ مِنْ حَبِّهَا الْبَاخِلِينَ

حتى وميت ابن سلم سعيدا

إذا سيل عرفاً ككسا وجهه

ثياباً من اللوم يبيض وسوداً

فقلوه : حتى وميت ابن سلم سعيدا ، من الاستطراد لأنه
صدر البيت بذكر كونه محبا لكل بخيل فصار أجنبياً بالإضافة
إلى ، صدر به الكلام . هكذا ، ورده عبد الكريم في أمثله ،

وليس منه لأن من حقه ان يكون واردا بين كلامين متلائين
فأما عدّه في الخروج لكونه مشتملا على معناه وحقيقته كما
تراه في ظاهره وهو جيد لا غبار عليه بالإضافة الى المقصد
الذي قصده كما أوضحناه ، ومن ذلك ما قاله السموهلي ابن
عدياء

وإنا لقوم ما نرى القتل سبة

إذا ما رأته عامر وسلول

فقوله إذا ما رأته عامر وسلول ، من باب الاستطراد
لخروجه عما صدر به الكلام الأول ، ومن ذلك ما قاله امرؤ
القيس الطائي

عوجاً على الطلل المجهيل لعلنا

نبكي الديار كما بكي ابن حذام

فقوله كما بكي ابن حذام من باب الاستطراد لما خرج به
عما كان عليه من صدر البيت ، ومن ذلك ما قاله بكر بن
الزطاح يمدح أميره

فأقسم لو أصبحت في عز مالك

وقد رته أغني بما رمت مطلبي

ج ٣ م ٣ (الطراز)

فتى شقيت أمواله بنوا له

كما شقيت قس بأرماع تغلب

وهذا وأمثاله من عجب الاستطراد لأن قوله (كما شقيت

قس بأرماع تغلب) كلام دخل وارد على جهة الاستطراد ،

جمع فيه بين مدح الرجل بالكرم وقبيلته بالشجاعة والظفر

وبين داء أعدائهم بالضعف والجن والحور ، وهذا بديع في

سياقه وفائدته ومحصوله كما ترى والله اعلم

﴿ المصنف التاسع التسجيع ﴾

اعلم أن هذا النوع من علوم ابلاغة كثير التدوار عظيم

الاستعمال في أسنة البلاء . ويقع في الكلام المنشور وهو في

مصدره التصريح في الكلام المنصوم الموزون في الشعر كما

سفره ، ومعناه في أسنة عماء البيان ، اتفاق الفواصل في

الكلام المنشور في الحرف أو في الوزن أو في مجموعهما كما

سلف في نوعه . واشتقاقه من قولهم سجت الناقة إذا مدت

حنيتها على جهة واحدة ، ومنه سجع الحماة إذا هدرت ،

من اتفقت لأعجز في الفواصل مع اتفاق الوزن ، سمي

الموازى كقوله تعالى (فيها سرور مرفوعة وأكواب موضوعة)

وإن اتفقا في الأعجاز من غير وزن ، سمي المظرف كقوله تعالى (ما لكم لا ترجون لله وقاراً وقد خنقكم أطواراً) وكقول بعض البلغاء من حسن حاله استحسن محاله ، وإن اتفقا في الوزن دون الحرف ، سمي المتوازن كقوله تعالى (وتمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فإذا تقررت هذه القاعدة فلندكر حكمه في الاسعمال ثم نذكر شروطه ، ثم نردفه بذكر أقسامه ، ثم نذكر أمثله فهداه فوائد أربع تفصلها بعمونة الله تعالى

﴿ الفائدة الأولى في دكر حكمه في الاسعمال ﴾

وفيه مذهبان المذهب الأول جوازه وحسنه وهذا هو الذي عول عليه علماء أهل البيان ، والحجة على ذلك هي أن كتاب الله تعالى والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين مملوء منه وكلام البلغاء أيضا كما ستوضحه في الأمثلة فلو كان مستكرها لما ورد في هذا الكلام البالغ في الفصاحة كل مبلغ ولاجل كثرة في السنة الفصحاء لا يكاد يبلغ من البلغاء يرتجل خطبة ولا ينحرر موعظة إلا ويكون أكثره مبني على التسجيع في أكثره وفي هذا دلالة قاطعة على كونه مقولا

مستعملا في أسسة الفصحاء في المقامات المشهورة والمحافل
المعروفة، المذهب الثاني استكراهه وهذا شيء حكاه ابن
الأثير ولم أعرف غيره ولا وجدته فيما طالعته من كتب
البلاغة، ولعل الشبهة لهم في استكراهه ما ورد عن الرسول
صلى الله عليه وسلم لما أوجب في الجنين غرة، عبدا أو أمة،
فقال الذي أوجبها عليه كيف تدي من لا شرب ولا أكل،
ولا نطق ولا استهلال، ومثل ذلك بطل، فقال صلى الله عليه
وسلم أسجعا كسجع الكهان، فانكر السجع على من تكلم
به، وفي هذا دلالة على استكراهه، والحواب أنا نقول إنه لم
نكر السجع مطلقا، وإنما أنكر سجعا مخصوصا وهو سجع
الكهان. لأن أكثر أخبارهم عن الأمور الكونية،
ولأوهام الظنية، على جهة السجع وتطابق أعجاز الألفاظ،
كما تراه يحكى عن شق وسطيح، وغيرهما من الكهان،
ولختار قبوله. ولو لم يكن جائزا في البلاغة لما أتى عليه أفصح
الكلام وهو التبريل، ولما جاء في كلام سيد البشر وكلام أمير
المؤمنين، لأن هذه هي أعظم الكلام بلاغة وأدخلها في
الفصاحة، فلا يمكن ترك هذا الأسلوب من الكلام لقصة

عارضة من جهة الرسول يمكن حملها على وجه لائق كما
أشرنا إليه

﴿ الفائدة الثانية في بيان شروطه ﴾

اعلم ان المقصود بالتسجيع في الكلام انما هو اعتدال
مقاطعه وجره على أسلوب متفق . لأن الاعتدال مقصد
من مقاصد العقلاء يميل اليه الطبع وتشتوق اليه النفس .
لكنه لا يحسن كل الحسن . ولا يصفو مشربه لا باجتماع
شرائط اربع . الشريطة الاولى ترجع الى المفردات . وهي أن
كون الالفاظ المسجوعة حلوة بمدق رطوبة طائفة . صافية
على السماع حلوة طيبة رائحة . شاق الى سماعها الأنفس .
وليد سماعها على الآذان . محببة عن الغثاثة والرداءة . ونعني
بالغثاثة والرداءة أن الساجع يصرف نظره الى مؤاخذة
الأسجاع وتطابق الالفاظ . ويهمل رعاية حلاوه اللفظ
وجودة التركيب وحسنه . فعند هذا تمسه الرداءة . وتفارقة
الحلاوة ويصير فيما جاء به بمنزلة من ينظم عقدا من خرف
ملون . أو ينقش بالوان الصباغ ثوبا من عهن . فهذه الشريطة
لا بد من مراعاتها . والآن وقع منها فيما ذكرناه . الشريطة

الثانية راجعة الى التركيب وهي أن يكون لألفاظ المسجوعة
في تركيبها تابعة لمعناها . ولا يكون المعنى فيها تابعا للألفاظ
فتكون طاهره التثويه وباطنة التشويه ، ويصير مثاله كمثل
عمد من ذهب على نصيب من حشب ، أو كرهة نخللة أو بكرة
مذهبة مطية ، ومثال ذلك أنك اذا تصورت في نفسك معنى
من المعاني . فقلت اذا أردت ان تصوغه بلفظ مسجوع ولم
يؤت ذلك . ولا سمحت فربحتك به الا بزيادة في ذلك
اللفظ أو نقصان منه من غير حاجة الى ذلك النقصان وتلك
الزيادة . ونما أتى بزيادة والنقصان من أجل نسوة السجع
وإظهار جوهره لا من أجل المعنى ، فلهذا حاله هو الذي يذم
من التسجيع ويقيح . لما فيه من إصلاح للفظ دون المعنى ،
وبما فيه من التكلف والتعسف المستغنى عنه ، فأما اذا كان من
غير كلف . وآتى في غاية الحسن ، الشريطة الثالثة أن تكون
المعاني الحاصلة عن التركيب مألوقة غير غريبة ولا مستنكرة
ولا رككة مسبحة . لأنها اذا كانت غريبة نفرت عنها الطباع
وكانت غير قابلة لها . واذا كانت رككة مجنبا لأسباع ، فكل
وحدة من السجعتين دالة على معنى حسن بانفراده ، لكن
انضمام إحداهما الى الأخرى هو الذي يتنافر من أجل التركيب ،

الشريطة الرابعة أن تكون كل واحدة من السجعتين دالة على معنى مغاير للمعنى الذي دلت عليه الأخرى ، لانه إذا يكون من باب التكرير فيكون على هذا الفائدة فيه ، فهذه الشرائط الاربع لا بد من اعتبارها في كل كلام مسجوع

﴿ الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه ﴾

اعلم أن السجع منقسم الى ما يكون طويلا ، وإلى ما يكون قصيرا ، فأما القصير فهو أنواع التسجيع مسلوكا ، وأصعبها مذكر كآ ، وأخفها على القلب ، وأطيبها على السمع ، لأن الألفاظ اذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق ، لأنها اذا كانت أطرافها متقاربة لذت على الأذان لقرب فواصلها ولين معاطفها ، ومن هذا النوع القصير قوله تعالى (والمرسلات عرفا ولعاصفات عصفاً والناشرات نشرأ فافقاروت فرقاً) وقوله تعالى في صدر سورة المدثر (بآئها المدثر فم فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك فاصبر) وأقل ما يكون القصير من كلمتين لا غير ، لأن ما نقص عن ذلك فليس مؤلفاً مسجوعاً ، وأما الطويل فهو ما عدا ذلك ، وكما مت كلامه وقرب من التعبير

كان أحسن لما ذكرناه ، وقد تكون السجعتان ثلاثاً ثلاثاً ،
وأربعاً أربعاً ، وخمساً خمساً ، وقد تزيد على ذلك حتى تنتهي الى
عشرين كلمة ، ومع ذلك فليس له حدٌّ مضبوطٌ ، فمن الثلاثية
قوله تعالى (يوم ترجفُ الرَّاجِفةُ) ثم قال (قلوبٌ يومئذٍ
واجفةٌ) ومن الرباعية قوله تعالى (اقتربت الساعةُ ونشقُ
القمرِ) ثم قال (وكذبوا واتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ)
ومن الخماسية قوله تعالى (مُهْطِعِينَ الى الدَّاعِي يَقُولُ الْكَافِرُونَ
هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ . كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا
وَهُوَ يَصْحَاتُ وَاَزْدَجِرُوا ، ومن الطويل قوله تعالى (واثنِ أَذْقَنَا
الْإِنْسَانَ مَنَّا رَحْمَةً ثُمَّ رَءَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَبُؤُسُ كُفُورًا وَلَئِنْ
أَدْقَنَّا لَعْنًا لَبَدُّ خَيْرٍ مِّمَّنْهُ لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي
ثُمَّ افْرَحْ فُخُورًا) والفقرة الأولى مبنية على إحدى عشرة كلمة ،
والفقرة الثانية مبنية على ثلاث عشرة كلمة ، وأدخل منه في
الطويل قوله تعالى (إِذْ رَاكُمْ اللهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا وَإِذْ
أَرَاكُمْ كَثْرًا فَنَشَلْتُمْ وَلِتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَمِعَ
إِنَّهُ عَلِيمٌ بِدَاتِ الصُّدُورِ ، وإِذْ يُرِيكُمْوَهُمْ إِذْ التَّفَيْتُمْ فِي
عَيْنِكُمْ قَلِيلًا وَيَقْدِرْكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ

مفعولا والى الله ترجع الأمور) فالفقرة الأولى تنيف على
عشرين لفظة والفقرة الثانية قريب من هذه العدة، فإذا عرفت
هذا فاعلم أن أعداد العاظ الفقر وإن كانت على هذه العدة،
لكنها منقسمة بالاضافة الى الأولى والثانية الى ما تكون
الفقرة الأولى مساوية للثانية، والى ما تكون الأولى زائدة
على الثانية والى ما تكون عكس هذا، فهذه أضرب ثلاثة،
نذكرها، يتوجه في كل واحد منها، الضرب الأول ما يكون فيه
الفقرتان متساويتين لا تزيد احدهما على الأخرى، وما هذا
حاله فهو أعدل الأسجاع قواما، وأجودها أنساقا وانتظاما،
وأعلاها مكانا، وأوصحها بيانا، وأمثاله في القرآن كثير، وهذا
كقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)
وقوله تعالى (وَالْمَادْيَاتِ ضَيْحًا فَالْمُورِيَّاتِ قَدْحًا فَالْمُفِيرَاتِ
ضَيْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا فَوْسَطُنَ بِهِ جَمْعًا) الضرب الثاني أن تكون
الفقرة الثانية أطول من الأولى بنغاية قريبة، فإن طالت
فهو غير محمود، وهذا كقوله تعالى (بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا
لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ، إِذَا رَأَوْهُم مِّنْ مَّكَانٍ لَّعِيدٍ
سَمِعُوا لَهُمْ أَيْضًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكِيدًا ضيقًا)
ج ٣ م ٤ - (الطراز)

مقرنين دعو ههناك بُوراً (والفقرة الأولى عدتها ثمانى
كلمات . والفقرة الثانية والثالثة كل واحدة منهما تسع كلمات
وقوله تعالى (وقلوا الحمد لرحمن) وإذا لقد جئتم شيئاً إدا
تكاد السموات تنفصرن منه وتنشق الأرض وتخرأ
الجبال هدا) والثانية أصول من الأولى كما تراه ظاهراً ، نعم
إنما يجب أن يكون العدد الثالث أطول من الأولى طولاً
كثيراً إذ كان سبعة . والثانية طوله طولاً عظيماً ،
فإنما إذا كان السجع على ثلاث فقر وكانت الفقرتان الأولى
في عدد واحدة وتقرب . ثم يؤتى الثالثة فعلى هذا التقدير
يقتصر طول الثالثة وإن كان كثيراً رتداً على الغاية ، والسير في
ذلك هو أن المقرنين الأولين قد تنزلتا لقصرهما منزلة فقرة
واحدة فلا جرم انهم صولها ، وليس حتماً أن تكون الثالثة
في الثلاث سجعاً طوله . بل ربما تكون الثلاث كلها
متساوية . وهذا كقوله تعالى (وأصحاب اليمين ما أصحاب
اليمين في سدر محضود وصالح منضود وظل ممدود)
فهذه السجعات كلها متساوية المقدار في أن كل واحدة منها
على فقرتين فقرتين من غير زيادة ، ولو طال الثالثة طولاً
كثيراً لم يكن معيباً . فهذا كان الأمران سائغين فيهما

الضرب الثالث أن تكون الفقرة الثانية أقصر من الأولى
عكس ما ذكرناه في الضرب الثاني ، وما هذا حاله من
أفين التسجيع فهو معيب عند فرسان هذه الصناعة ، ومترك
حاله بين جهابذة من أهل البراعة ، والسر في ذلك ما يحده
الإنسان من الفقرة الحسية في الفطرة العربية ، وهو أن
الفقرة الأولى إذا كانت طويلة فإن السجع يكون مستوفياً
المطوبه وحاصلاً على كده مفصوده . وقد كانت الفقرة الثانية
نصفه صار المطوب نصف ، وانخرم ، كان يتوقعه من المائلة بينهما
والملائمة ، ويصير كاشي المنقطع المبثور ، ويمكن يريد لا انتهاء
إلى غاية فيعثر دونها ، وهذا تقرر تقسيم السجع على ما ذكرناه
من هذه الصروب والضرب الأول هو أعدلها ، والضرب الثالث
أعدلها ، والضرب الثاني أوسط ، في السعدي ، ولا يكاد يوجد
الضرب الثالث في القرآن ، وإنما الكثير فيه هما الضربان
الآخران لما ذكرناه من العيب فيه ، وكساب الله تعالى
منزه عنه

﴿ الفائدة الرابعة في بيان الأمانة في التسجيع ﴾

قد وضع لك مما ذكرناه أن السجع من أرفع مراتب

الكلام ، وأعلاها وأجل علوم البلاغة وأسناها . ولهذا اختص
به من بين سائر الأساليب البلاغية التثزيل ، وأحاط بطويله
وفصيره وكان الحسن فيه على أحسن هيئة ونزول ، لا يقال
فإذا كان التسجيع في الكلام على ما ذكرتموه من علو شأنه ،
وارتفاع قدره ومكانه . فكيف يأت القرآن كله مسجوعا
وليس الأمر كذلك . فإن بعضه مسجوع وبعضه غير
مسجوع ، وأكثره ورد على جهة السجع ، لانا نقول لانا ورد
على الأمرين جميعا لا مري . مما أولا ولأن القرآن إنما جاء
مؤدنا بالإنجاز وبلوغ الغاية في الاختصار ، فلو أنى كله
مسجوعا لأبطل إنجازه وخصاره ، لأن السجع إذا كان
ماترما في جميع المواضع كلها فقد لا يتوفى الإنجاز معه
ولا اختصار . فإذا كان على الأمرين جميعا ، وأما شيا فلأن
الكلام المسجع أفصح وأبلغ من غير المسجع ، فإنيان . ليس
مسجوعا في القرآن يؤذن مع كونه غير مسجوع أنه في غاية
الإنجاز مع عدم السجع وفي هذه دلالة على إنجازه . من كل
الوجود ، وقد ورد فيه التسجيع في الطويل ، والتقصير ،
والمتوسط ، فمن القصير قوله تعالى في سورة النجم (والنجم
إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن

الهوى ان هو إلا وحى يوحى علماً شديداً القوى ذو مرة
 فاستوى وهو بالأفق الأعلى (فأكثر السورة وارد على قصير
 السجع ، وأما الطويل فكقوله تعالى (إذا رآتهم من مكان
 بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً ، وإذا أنقوا منها مكاناً ضيقاً
 مقرَّبين دعوا هناك ثبوراً لا يدعوا اليوم ثبوراً واحداً
 وادعوا ثبوراً كثيراً) فظهر لكم نظم كل واحدة من
 الفقرتين من الألفاظ ، ويرد الطويل في السجع على أكثر
 ما ذكرناه ههنا حتى ينتهى الى عشرين كلمة أو أكثر كما مر ،
 وأما المتوسط فكقوله تعالى (سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق
 فسوى والدى قدر فهدى ولدى أخرج المرعى فجعله غثاء
 أحوى ستقرئك فلا تنسى إلا ما شاء ، الله إنه يعلم الجهر وما
 يخفى) الى غير ذلك من الأساجيع المتوسطة التى ليست طويلة
 ولا قصيرة ، ولا حاجة بنا الى تكثير الأمثلة السجعية من القرآن ،
 لأنها أكثر من أن تحصى بعد ، أو تخصص بحد ، فأما ما ورد
 من القرآن ، غير مسجوع فهو كثير ، لكنه بالاضافة الى ما
 هو مسجوع منه قليل كقوله تعالى (يا أيها الإنسان ما غرَّك
 ربك الكريم الذى خلقك فسوَّك فعدلك فى نى صورة

ما شاء ركبك كلاً بل تكذبون بالدين) فانظر الى اختلاف
رؤس هذه الآي كيف أتى من غير تسجيع ، وما ذاك الا
لأجل السر الذي ذكرناه . وما الأمثلة الواردة في السنة
النبوية في السجع وهي كثيرة واسعة وهذا كقوله صلى الله
عليه وسلم . هو أوضح دليل ، الى خير سبيل ، وقوله عليه
السلام ألا وإن من علامات العقل التجافي عن دار الغرور
والإنيابة الى دار خلود والتردد لسكنى القبور ، والتأهب ليوم
النشور . وقوله : وقد رأيتم الليل والنهار كيف يُبديان كل
جديد . وتقربين كل بعد . وأنياب بكل موعود . وقوله
عليه السلام وأعمواكم عن قيل راحلون ، والى الله
صائرون . فلا يفي عنكم هناك إلا عمل صالح قدّمتموه ،
أو حسن ثوب خزنتموه . إنكم إنما تقدمون على ما قدّمتم ،
وتخارون على ما تسلمتم . فلا تخد عنكم زخارف دُنْيَا
دُنْه . عن مراتب عتبة . الى غير ذلك ، فأما الأمثلة
من كلام أمير المؤمنين فهي كثيرة . وله فيه اليد البيضاء والقدم
السابقة . منها قوله في خطبته العرس : الحمد لله الذي علّا بحوله ،
ودنا بطوله ، مانح كل غنمة وفضل ، وكاشف كل كريهة

وَأَزَلْ ، أَحْمَدُهُ عَلَى عَوْطَفِ كَرَمِهِ ، وَسَوَائِغِ لَعْمِهِ وَأَوْ مِنْ بِهِ
أَوَّلًا بِأَدْيَا ، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيبًا هَادِيًا ، وَأَسْتَنْعِيهِ فَهْرًا قَادِرًا ،
وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِيًا نَاصِرًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : أَوْصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ
بِقَوَى اللَّهِ الَّتِي ضَرَبَ لَكُمْ لَا مِثْلَ وَوَقْتُ لَكُمْ الْآجِلُ ،
وَالْبَسْكُمْ الرِّيشَ ، وَأَرْفَعِ لَكُمْ الْمَعِشَ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا : فَإِنْ
لَدُنْيَا رَنَقٌ مَشْرَعُهَا ، رَدْعٌ مَشْرَعُهَا مُوْتَقٌ مَنَظَرُهَا مُوْبِقٌ
مُخْبِرُهَا ، عُرُوزٌ حَائِلٌ ، وَصَوْتُهَا آفِلٌ ، وَطَلٌّ زَائِلٌ . وَسَنَادُ
مِثْلِ نِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الَّتِي تَوَاضَعَتْ سَجْعُهُ ، وَعَظُمَ فِي
الْقُلُوبِ وَقَعُهُ ، وَكَثُرَ إِنْ سَادَفَ قُلُوبَ وَاعِيَةٍ نَفْعُهُ ، وَهَذَا
مَا تَعْلُقُ بِالسَّجْعِ الْفَصِيرِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا كَوْنُ فِي الْكُتُبِ
وَالْمَوْعِظِ وَالْخُطْبِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَصْحَقُ مَسَالِكِ التَّسْجِيعِ
كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ وَلَسْكَتُهُ غَيْرُ صَبِيقٍ عَلَيْهِ لَمَّا أَوْتَى مِنْ كَنْوَرِ الْبَلَاغَةِ
مَا إِنَّ مَعَالِقَهُ لِيَصْعَبُ عَلَى أَكْثَرِ الْخَلْقِ فَتَحَهَا ثُمَّ قَالَ عَادَ
اللَّهُ الَّذِينَ عَمَرُوا فَتَعَمُّوْهُ ، وَعَلِمُوا فَفَهِّمُوْهُ ، وَنَظَرُوا فَهَيِّئْ لَهُمْ أَوْسَافًا
فَنَسُوا ، أَمَّنُّوا طَوِيلًا وَمُخِجُوا حَمِيلًا . وَحَذَرُوا أَلْبَاءَ وَوَعَدُوا
حَسْمًا ، احْذَرُوا لَدُنُوبِ الْمُسْخِطَةِ ، وَالْعِيُوبِ الْمَوْرِطَةِ . يَا أُولَى
الْأَبْصَارِ وَالْأَسْمَاعِ ، وَالْعَافِيَةِ وَالنَّاسِغِ ، هَلْ مِنْ خَلَاصٍ ، أَوْ

منأص ، أو معاذ ، أو ملاذ أو فرار أو محاز ، فأنى تؤفكون ،
أم أين تصرفون . أم بماذا تقتررون ، فأما كلامه في الطويل
والمتوسط فهو كثير ، ولتكتف بما ذكرناه من كلامه القصير ،
فأما ما كان من البلفاء في ذلك فلم يكلام واسع بليغ من
التسجيع كالذى يكون في المقامات الحريرية ، والخطب النبائية ،
وكلام ابن الجوزى في مواعظه الى غير ذلك من يطالع
هذه الكتب وغيرها فانه يجد فيها من أفين السجع وذ كر
أنواعه المختلفة ما يقنع الناظر ويتشيط الفاتر

﴿ الصنف العاشر التصريح ﴾

اعلم ان التصريح في المنظوم نظير التسجيع من كل كلام
منثور فإن التصريح إنما يرد في الشعر لا غير ، والسجع
مخصوص بالمنثور ، ومعناه في الشعر أن يكون عجز النصف
من البيت الأول من القصيدة مؤذن بقافيتها ، فتمت عرفت
تصريحها عرفت قافيتها ، وأكثر ما يرد في أشعار المتقدمين ،
وربما استعمله ناس من المتأخرين ، ومن استعمله ممن تقدم
أو تأخر فإنه دال على سعة في فصاحته ، واقتدار منه في
بلاغته ، وهو إنما يحسن اذا كان قليلاً في القصيدة بحيث

يكون جارياً مجرى الطرار للشوب ، والفرة في وجه الفرس .
فأما إذا كان كثيراً فإنه لا يكاد يُرضي لما يظهر فيه من أثر
الكلفة فيكسب لفظه برودة ومعناه ركة ، وظاهر كلام
أبي بكر بن السراج أن التصريح إنما يكون إذا كان عروض
النصف الأول مطابقاً لعروض النصف الثاني ، وتلك الموافقة
إنما كانت لأجل التصريح ، فأما إذا كان توفيقها لمعنى آخر
غير التصريح فإنه ليس تصريحاً وإنما هو كلام مقفى وليس
مُصرّعاً ، وظاهر كلام غيره أنه يكون مصرّعاً ، إذا حصل
التطابق على كل حال ، وما ذكره ابن السراج أحسن ، ولهذا
فإنه إذا كثرت لم يكن حسناً ، لأنه لا يظهر فيه أثر الكلفة إذا
كان بالاعتبار الذي ذكره لا غير ، ويرد على مراتب مختلفة
متفاوتة في الكمال والنقصان ، ونحن نشير إلى درجاته بمعونة
الله تعالى

الدرجة الأولى منه وهي أعلا مراتب التصريح أن
يكون كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه غير
محتاج إلى صاحبه الذي يليه مع ذكر فصلة بينهما دالة على
انقطاعه عنه ، ومثاله قول امرئ القيس في قصيدته اللامية

أفظم مهلاً بعض هذا التذلل
وإن كنت قد أرمعت صرني فأجني

فإن كل مصراع من هذا البيت مفهوم على الاستقلال
من غير حاجة له إلى الآخر في لفظ ولا معنى مع حصول
الفاصلة بينهما وهي الواو ، فإنه جرى بها دلالة على الانقطاع
وكقول أبي الطيب المتنبي

إذا كان مدح فالنسيب المقدم
أكل فصيح قال شعراً متيم

فكل واحد من هذين المصراعين على تمامه وحياله لا
علقة بينهما مع حصول الفاصلة وهي الهجزة كما ترى

(الدرجة الثانية)

أن يكون المصراع الأول منقطعاً عن الثاني مستقلاً
بنفسه غير محتاج إلى الثاني ، لكن الثاني مرتبط بالأول
لعلاقة بينهما ، ومثاله قول امرئ القيس
فما نبك من ذكركي حبيب ومَنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحول

فالأول منقطع عن الثاني ، أما الثاني فتصل بالأول

لاجل حرف الجر فالتصاليه بما قبله ظاهر كما ترى ، وكقول أبي
الطيب المتنبي

الرأى قبل شجاعة الشجعان

هو أوّل وهى محلّ الثانى

فالاول منقطع ، فأما الثانى فهو متصل لاجل الضمير فانه

متصل بما قبله

(الدرجة الثالثة)

أن يكون الشاعر مخيراً فى تقديم أحد المصراعين على
الآخر أيهما شاء ، وما هذا حاله يقال له التصريح الموجّه ومثاله
قول بعضهم

من شروط الصبوح فى المهرجانات

خفة الشرب مع خلّو المكان

فإن شئت جعلت الصدر عجزاً والعجز صدرًا وما هذا

حاله فهو من الجودة بمكان رفيع ، ولا يكاد يوجد الا فى
مقاصد الشعراء المفايقين

(الدرجة الرابعة)

أن يكون المصراع الأول من البيت غير مستقل بنفسه

ولا يفهم معناه إلا بوجود الثاني ، ويقال له التصريح الناقص ،
وما هذا حاله فليس مرصياً ولا معدوداً في الحسن . لكون
المصراع لأول مضمناً معناه في وجود الثاني ، ومثاله قول أبي
الطيب المتنبي

مَعْنَى الشَّعْرِ طَبِيباً فِي الْمَعْنَى

بَعْدَ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ

واشطر لأول لا يستغل بنفسه دون أن يذكر الثاني

(لدرجة الخامسة)

ان يقع التصريح في البيت بلفظة واحدة وسطاً وفافية .
ويمكن لما هذا حاله التصريح المكرراً ، ثم هو في وقوعه فيما
ذكرناه على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون التصريح
بلفظه مجازية يختلف معناها . وهذا كقول أبي تمام
فَيَ كَانَ سَرَبًا لِلْعُنَّةِ وَمَرْبَعًا * فَأَصْبَحَ لِلْهِنْدِيَّةِ الْبَيْضَ مَرْبَعًا
فقد وقعت التقفية والتصريح بلفظة المرّبع ، وهي مجازية
كما هو ظاهر من معناها ، الوجه الثاني أن يكون بلفظة واردة
على جهة حقيقة لا مجاز فيها ومثاله قول عبيد بن الأبرص
فَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يُؤُوبُ * وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُؤُوبُ

(الدرجة السادسة)

أن يذكر المصراع الأول ويكون معلقاً على صفة يأتي
ذكرها في أول المصراع الثاني ، ويسمى التصريح المعلق ومثاله
قول امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي

بصبح وما إلا صباح منك بأمل

فإن المصراع الأول معلق على قوله بصبح وهذا معيب
عند أهل العلم بالصناعة الشعرية

(الدرجة السابعة)

أن يكون التصريح في البيت محالفاً للصيغة منه ،
ويسمى التصريح المشطور ، وهو من أدنى درجات التصريح
وقبحها ، لما تضمنته من اختلاف الصيغة ومثاله قول أبي نواس
أقلبي قد ندمت على الذنوب * وبلا فرر عُدت من الحُجود
فصرع بحرف الباء في وسط البيت ثم قفاه بحرف
لدال ، وهذا لا يكاد يستعمل إلا على الندرة والهاء . ونما
لقب بالمشطور لأن كل واحد من المصراع الأول والثاني على
شطر يمكن أن يضم إليه ما يلائمه في فافية فيكون جراً

على المائلة من غير اختلاف ، فهذا قيل له مشطوراً أخذاً مما
ذكرناه والله اعلم بالصواب

(الصنف الحادى عشر الموازنة)

وورودها عام فى المنظوم والمنثور ، والمراد بذلك هو أن
تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية فى أوزانها ،
وأن يكون صدر البيت الشعرى وعجزه متساويين فى الألفاظ
ورداً ، ومتى كان الكلام فى المنظوم والمنثور خارجاً على هذا
فخرج كان متبقي النظام رشيق الاعتدال ، والموازنة هى أحد
أنوع السجع من السجع كما أسلفنا تقريره قد يكون مع
اتفاق الأواخر وتوافق الوزن ، وقد يكون مع اختلاف
الأواخر لا غير ، وإذن كل موازنة هى سجع ، وليس كل
تسجيع موازنة ، فموازنة خاصة فى اتفاق الوزن من غير
اعتبار شريطة ، فأما أمثلة الموازنة من كتاب الله تعالى
فكقوله تعالى (وآتيناها الكتاب المستبين ، وهدياها
الصراط المستقيم) فلمستبين والمستقيم على زنة واحدة مع
اختلاف الابعجاز كما ترى ، وكقوله تعالى (واتخذوا من دون
الله آلهة ليكونوا لهم عز كلاً سيكفرون بعبادتهم

و يكونون عليهم صدًا) فقلوه عزاء وصدًا متماثلان في وزعهما .
 وقلوه تعالى (أَمْ تَرَأْنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَثُّهُمْ
 أَوْ زَا فَلَا تَعَجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا لَهُمْ عَذَابٌ) فعداء وأراء متماثلان
 في الزنة ، وقلوه تعالى من أعرض عنه فإنه يحتمل يوم القيامة
 ويزرا خالدين فيه وساء لهم يوم القيامة حملاً) وقلوه تعالى
 (وَمَا يَذْرِيكَ أَعَلَ السَّاعَةِ قَرِيبٌ) يستفعل بها الدين لا
 يؤمنون بها والذين آمنوا مشفقون منها) ثم قال ألا إن
 الذين يمارون في الساعة لفي صلال بعيد) وقلوه تعالى (اللَّهُ
 لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ مَنْ كَانَ
 يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ) ثم قال (وَمَا لَهُ فِي
 الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) وأما مثاله من السنة النبوية فكقلوه
 عليه السلام ، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَاكِرٌ سَبِيلٍ)
 فسبيلٌ وغريبٌ مختلفان في اللفظ متفقان في الرنة ، وقلوه فإذا
 أَصْبَحْتَ نَفْسُكَ فَلَا تَحْدِثْهَا بِالْمَسَاءِ ، وَإِذَا أَمْسَتْ فَلَا تُحْدِثْهَا
 بِالصَّبَاحِ ، فَلَمَسَاءُ وَالصَّبَاحُ مختلفان لفظاً متفقان في الوزن ،
 وقلوه خُذْ مِنْ صَحْتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ . فَالِسَقَمُ
 وَالْهَرَمُ متفقان وزناً مع اختلافهما في اللفظ ، وقلوه ولقد أبلغ

في الإِعْدَار . مَنْ تَقَدَّمَ بِالْإِندَار . وَلَا إِعْدَارُ وَلَا نِدَارُ
مختلف لفظ متثلان في الرنة . ومن كلام أمير المؤمنين كرم
الله وجهه في ذلك قوله حتى إذا انصرفت الأمور . ونقصت
الدهور . وأرْف الشُّور . أخرجهم من ضرائح القبور ،
وأَوْكِر لُيُور . وقوله رَعِيلاً صَمُوناً فيأماً صَفُوفاً وقوله واحمرَّ
العَرَق . وعَضَم لَشَفَق ، فهذه الألفاظ متباعدة في الأوزان
مختلفة في الألفاظ . وقوله وَدَّرَ مِنْ وَجَل ، وَأَكْمَشَ فِي مَهَل ،
ورَغِبَ فِي طَلَب . فكفي بالله منقماً وبصيراً ، وكفي بالقرآن
حجيجاً وحصياً . وقوله وحدركم عدواً نفد في الصدور خفياً
ومبً في لآذان نجياً . الى غير ذلك من الأمثلة الواردة في
كلامه على التقرير الذي ذكره . ومن الأمثال المنظومة قول
بني تمام

مها لو حش إلا أن هاتا أولس

فنا خطب الآ أن تلك ذوابل

فقوله أولس وذوابل من الموازنة اللفظية . لأن وزانهما

مماثلة على فواعل . ومن هه قول البحتری

فأحججكم لما يجد فيك مصعماً

وأقدم لما لم يجد عنك مهرباً

فالمهرب والمطعم متماثلان في الزنة ، ومن ذلك ما قاله
بعض الشعراء

بأشدِّهم بأساً على أعدائه

وأعزَّهم فقدَّاً على الأصحاب

فقوله بأشدهم وأعزهم وقوله بأساً وفقداء متماثلان في
الأوزان ، ومن ذلك ما قالته الخنساء في أخيها صخر ترثيه
حامي الحقيقة محمود الخليفة

ميمون الطريقة نفاع وضرار

جواب قاصية جراز ناصية

عقاد ألوية للخيل جراز

فقولها محمود ، وميمون ، من الموازنة وقولها نفاع وضرار ،
وجواب وجراز وعقاد ، من الموازنة أيضاً ، ولنكتف بهذا
القدر في الموازنة ففيه كفاية

﴿ الصنف الثاني عشر ﴾

(في تحويد الألفاظ واختلافها بالاصافة الى كيفية استعمالها)

وهو من هذه الصناعة في مكان مغبوط ، ومحل مخوط ،
ومن لم يكن فيه على قدم راسحة وحال مؤكدة ، فإنه لا يأمن

ج ٣ م ٦ - (الطراز)

من وقوعه في مكروهات لاستعمالات اللغوية، ويرد في
الموارد المستقبحة،

واعلم أن الألفاظ على وجهين في استعمالها مفردة،
أحدهما أن تكون فصيحة مستعملة في كل أحوالها في
الإفراد والتثنية، والجمع. والتذكير والتأنيث. والإظهار،
ولا ضمير وغير ذلك من الاستعمالات، وهذا هو الأكثر في
أسسه العرب. وهذا كلفظ الديار والدرج والفرس والإنسان
وغير ذلك من الألفاظ العربية. وثانيها أن تكون أحوالها
مختلفة بالإضافة إلى استعمالات، فطرة تقبح استعمالها فعلاً
ولا يقبح استعمالها اسماً، ومرة تقبح استعمالها مفردة. ولا يقبح
استعمالها بمجموعة وبالعكس من هذا

ونحن نذكر من ذلك أموراً تقبح على وجه، وتحسن
على وجه، وننبه بالقبول من ذلك على الكثير وجلة
ما نورده من ذلك أمور عشرة، أولها لفظة «خود»
فإنها إذا كانت ضميراً، كانت استعمالها فصيحة في الاسمية،
وهي عبارة عن المرأة الناعمة، فهي إذا استعملت اسماً
حسنة رائقة لديدة طيبة. وهي إذا كانت مستعملة على
صيغة الفعل. يحسن استعمالها، ثم هي في ذلك على وجهين،

أحدهما ان تكون واردة على جهة الحقيقة فيعظم فيها المصح
كما قال أبو تمام

وإلى بني عبد الكريم تواهقت

رثك النعام رآى الطريق فخوذاً

وقد أخذ على انى تمام ، في هذا البيت استعمال «خود»

على صيغة الفعل ، وهى مستكرهة . يقال فيها خوذاً البعير

(بتثقيب الحشو) إذا أسرع في مشيه . ثم فوله رثك النعام .

يقال رثك البعير إذا فارب خطوه فاستعمله في النعام .

واستعماله إنما يكون في الأبل . فإذا كانت مستعملة على جهة

الحقيقة في الفعل كانت مستكرهة . وثانيهما أن تكون واردة

على جهة إيجاز كقول بعض الشعراء من أهل الخامسة

أقول لنفسى حين خوذاً رأىها

رؤندك لما تشفقى حين مشفق

والرأى النعام ، والمراد ههنا أن نفسه فزعت وعظم

فرارها ، وشبهها في فزعها وفرارها بإسراع النعام إذا فزع وفر .

وهى إذا كانت مجازاً فاستعمالها فعلاً ، وإن كان مستكرهاً .

الكنه يخف قبحة . لما كان مستعملاً استعمال الإيجاز ، وأدراك

ما ذكرناه من حسن الاستعمال وقبحه في كونها اسماً أو فعلاً .

يذكر بالدوق الصافي والقرنحة المستقيمة عن شوائب البلادة.
 وثانيها قولنا (وذرو ودع) فانهما من جملة لأفعال، ولا يستعملان
 في الأزمنة الماضية استغناء عنهما بقولنا ترك . قال الله تعالى
 (وتركهم في ظلمات لا ينصرون) فإن استعملنا في الماضي
 كان فيهما ركة ونزول عن الكلام الفصيح، وهذا من غريب
 الاستعمال وبديعه، أن يكون الماضي وإن كان أصلاً لغيره
 من الأفعال، بعيداً في الاستعمال، وفي هذا دلالة على أن
 الفصيح لا يوجد بطريق الأصول والفرعية، وإنما طريقه
 كثرة الاستعمال ولاطراد، فأما استعمالها على جهة الدلالة
 على الأزمنة المستقبلية، إما مضارعاً كقوله تعالى (ونذركم في
 طفوليتهم يعمهون) وقوله تعالى (ويدرك آل بيتك) وإما على
 جهة الأمر كقوله (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا) وهذا
 الأمر في يدع، فانه يستعمل المضارع كقوله عليه السلام لو
 مدد لنا الشهر لو اضمنا وصلاً يدع المتعمقون له تمتعهم،
 وفي الأمر كقول أمير المؤمنين متمثلاً بقوله (دع عنك نهبا
 صبيح في ححرته) وكقول زهير (فدع ذا وعد القول في هرم)
 فأما استعمالها على جهة الماضي فلا يرد في كلام فصيح،
 واستعمال (وذرو) في الماضي أقبح من استعمال (ودع)، وثانيها لفظة

(الحَبَر) فإنها إِدْ ، وردت بمجموعة أَفصح من ورودها مفردة ،
ولهذا ما بأت في القرآن الا بمجموعة كقوله تعالى (يَرْ كَثِيرًا
مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ) وقوله تعالى (اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ
وَرُهْبَانَهُمْ) ولم ترد مفردة في القرآن فلا جرم حكمنا بأن
موقعها في المجموع أحسن من موقعها في الإفراد ، ومفردتها
حبر بكسر الحاء وفتحها ، ورابعها عكس ذلك ، وهو أن
يكون استعمالها مفردة أحسن من استعمالها بمجموعة ، ومثاله
لفظة (الأرض) فإنها ترد في القرآن الا مفردة ، وجمعها إِمَاءُ
على السلامة للفظية كقولنا (أرضون) وإِمَاءُ على التكسير
كأراض ، وقد يستعمل على أرضات أيضا ، وأحسن
لاستعمال فيها أن تكون مفردة كما ذكرناه ، وهذا جيء
بالسموات بمجموعة حتى بها مفردة في عدة من المواضع ، فإن
احيى الى جمعها أُنِي بما يدل على جمعها دون جمع لفظها ،
كقوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ) والسُّرُّ في ذلك أن كل واحدة من السموات السبع
مختصة بعالم من الملائكة يخالف الآخر ، فهذا كانت متنوعة
مغايرة فجمعت بخلاف الأرض ، فإنها وإن كانت سبعة كما
ورد الشرع بذلك ، فإن الانتفاع بما يليها منها دون غيرها .

ولهذا جرت محرى الارض الواحدة ، فلا جرم كانت مفردة ،
 وخمسها لفظة (البقعة) فان الفصيحة في استعمالها انما هو على
 جهة الافراد ، كما قل تعالى (في البقعة المباركة من الشجرة)
 ولم ينجر استعمالها على جهة الجمع ، فان جمعت كان استعمالها
 على الإضافة . فيقال بقاع الأرض ، وفي الحديث إذا تاب
 بن آدم أسى الله حافضه وبقاع أرضه خطاياؤه ، ولم يرد في
 استعمالها حمفاً وتعميها باللام في كلام فصيحة ، وإن ورد فإنما
 يرد على جهة النذر والقالة . وسدسها لفظة (الأكوأب)
 والأريق) فان استعمالها على الجمع أكثر من استعمالها على
 جهة الافراد . ولهذا فإنها لم يردا في القرآن الا بمجموعين .
 وهذا كقوله تعالى (أكوأب وأريق) وهما يستعمل في
 "فصيح كؤب وأريق ، وإنما أروى في قول بعضهم
 ثلاثة تعطي المرح كؤس وكؤب وقدهح

على حسن من وموعه مفردا تصانها مع الكؤس
 والقدهح ، فلا جرم اغتفر أفرادها ، وهذا بخلاف الكؤس
 فإن الفصيحة في استعماله إنما تكون على جهة الافراد كقوله
 تعالى (وكؤس من معين) وقوله تعالى (ان الأترار يشربون
 من كؤس) وسبعها لفظة (اللب) وهي مقولة على معنيين .

أحدهما عبارة عن اللب الذي هو العقل ، والآخرة عبارة
عن اللب الذي تحت القشر من كل شيء ، فأما لب العقل
فأحسن استعماله إذا كان مفرداً عن الإضافة أن يكون
على جهة الجمع كقوله تعالى (ولينذركم أولوا الألباب) وقوله
(لنذكرى لأولى الألباب) وقد يستعمل مضافاً إليه كقولك
لا يعقل هذا إلا ذو لب قال جرير
إن العيون التي في طرفها حور

فتلننا ثم لم نحين فتلاً

يضر عن ذا اللب حتى لا حراك به

وهن أضعف خلق الله إنساناً

وقد يستعمل مضافاً كما ورد في الحديث في ذكر النساء
ما رأيت نساء عقل ودين أذهب للب الحارم من
إحسد كن يامعشر النساء ، فأحسن استعماله ما ورد على
ما ذكرناه ، فأما استعماله مفرداً عن اللام والإضافة فلا يكون
حسناً ، وإذا تأملت القرآن وسائر الكلام الفصيح وجدتها
على ما ذكرناه ، وأمنها لفظة (طيف) وهو طيف خيال ،
فإنها لا تستعمل إلا مفردة ، واستعملها بمجموعة فيه ركة وثقل

على اللسان ، لأن جمعها إمّا طياف ، وإمّا طيوف ،
وكلاهما فيه إشاعة ، وهي تخالف أختها وهي قولنا (صيف)
فإنها تفيد رقة وإطافة ، ومن أجل هذا استعملت مفردة
كقوله تعالى (هل أأناك حديث ضيف إبراهيم) ومثناة
كقولك صيفان ، ومجموعة كقولك ضيوف وأضياف ، وهذا
من عجائب الصيغة ودقيق الأسرار العجيبة ، حيث كان هنا
امطئنان مستويين في العدة والورن ، فاستعملت أحدهما على
ما ذكرناه دون الأخرى ، وهذا مما يعمل أن السر في ذلك
هو الدوق السليم والطبع المستقيم في التفرقة بين اللمظتين ،
وتسميها لفظة (الصوف) فإن استعمالها بمجموعة هو الفصح
كقوله تعالى (ومن أضوأها وأوبارها) واستعمالها مفردة ليس
لائقاً بالفصاحة ، ومن أجل هذا لما احتيج إلى استعمالها
مفردة جاء بما يخالفها في لفظها كقوله تعالى (وتكون الجبال
كالعهن المنفوش) والعهن هو الصوف ، فبدلها لما كانت غير
فصيحة في الإفراد ، وفي قراءة ابن مسعود (كالصوف
المنفوش) فإظروا ما بين العهن والصوف من التفاوت في الدوق
ولرقة والرشاقة ، وعاشرها لفظة الأمة بالضم ، فإنها الجماعة
من الناس وهي كلمة فصيحة قال الله تعالى (إن إبراهيم كان

أُمَّةٌ) و (وجدَّ عليه أُمَّةٌ من الناس) بخلاف الإِمةِ
 بالكسر وهي النعمة ، فإنها غير فصيحة ، ولهذا لا تكاد
 تستعمل في كلام فصيح ، وحكى ابن الأثير أن صاحب
 الفصيح كان له إملاء سماء الفصيح أوردتها فيه واستحسنها ،
 وقد أنكر عليه في إعجابه بها ولم يرد أن ما قاله ابن الأثير هو
 الأجود اللائق بالفصاحة فإنها ركيكة جداً فلا وجه لمدّها
 من الفصيح فضلاً عن الأوضح ، وهكذا قولنا (لها ميم)
 وهم الرؤساء فإن استعماله مجموعاً أوضح من استعماله مفرداً ،
 وكذا بهما ليل ، فأما المفردان منهما فلا تكادان يستعملان
 في الفصاحة ، وهذا بخلاف عرجون وعراجين ، وجمهور وهم
 الجماعة من الناس وجماهير ، فإنهما يستعملان في الفصيح في
 الإفراد والجمع كما أشرنا إليه ، ولنكتف بهذا القدر من التنبيه
 على ما يستعمل من الألفاظ المفردة على حال دون حال ليقاس
 عليه غيره مما يكون وارداً على مثاله ، ولقد كان هذا الصنف
 خليقاً بإيراده في الباب الثاني حيث تكلمنا فيه على الألفاظ
 المفردة وما يتعلق بأحكامها في الإفراد ، وليس يعدّ من
 أصناف البديع فيؤرد فيه لأن البديع إنما يتعلق بالمعاني دون

ج ٣ - ٧ (الطراز)

الكلام المفردة ، ويختص بتركيب من الكلام دون المفرد ،
وأكثر ما يرد في الاستعارة من أبواب المجاز ، لكنه
محبوس طرفين . أحدهما أنه كلام فيما يعرض للكلمة الواحدة
من اختلاف لأحوال بحسب مواقعها في البلاغة ، وثانيهما
أنه كلام فيما يتعلق بها من التركيب . وكلاهما يختص بعلم البديع ،
فلا جرم كان كل واحد من هذين الغرضين موصوفاً لا يراده
في هذا الصنف ، خلا أن موضعه الخاص به هو ما ذكرناه

﴿ الصنف الثالث عشر في المعاطلة ﴾

اعلم أن المعاطلة قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى ، وقد
تكون من عوارض لأشياء ، فاما تعلقها بالمعاني فسنذكره عند
ذكرنا الأحاديث المعنوية . وقد ذكرها هناك أخص من غيره
واسكننا أن نذكر ههنا ما يختص بالمعاطلة اللفظية وهي من
عوارض تركيب والتأليف في الكلام ، وقد اختلف في معناها
على قولين ، فالقول الأول منهما يحكى عن قدامة بن جعفر
. كتاب من المعاطلة في الكلام هو إدخالك فيه ما ليس من
جنسه وإلزامه به . ومثله قول أوس بن حجر

وَذَاتِ هِذِمٍ غَارٍ نَوَاسِرُهَا
تُصَمِّتُ بِالمَاءِ تَوَلِّبًا جَدَعًا

فسمى الصبي تَوَلِّبًا ، والتوابع ولد السمار ، وهه لا وجه
له لأمرين ، أمّا أولاً فلا أنه يلزم أن يكون لاستعارة معضلة
وهو فاسد ، وأمّا ثانياً فإنه لما يكون الاعتراض والاستطراد
وغير ذلك من الكلمات لدخيلة معضلة ، فيعطى ما قبله ، القول
الثاني أن المعاطلة هي تركيب الكلام ووردت المعطلة على جهة
التكرير ، واشتقاقه من قولهم تعطلت الجرد ، ذا ركب
بعضها بعضها عند الازدحام ، ومالب الخن أن (قد مه) إنما
سمي ما ذكره معاطله ، اشتقاقه من قولهم تعطلت الكلاب
ذالرم بعضها بعضها عند السَّهَاد ، فمما أُرِم الكلام ما ليس
منه كان عطلا ، فإذا ن المعاطلة إنما تكون عارضة في تركيب
الكلام وتأليفه ، وتنحصر في خمسة أضرب

(الضرب الأول منها)

في المعاطلة بتكرير الأحرف المفردة

اعلم أن العرب ليس هم الأصل في هذه اللعبة قد عدلوا
عن تكرير لحروف المماثلة في كثير من كلامهم إلى الإدغام

وما ذاك إلا لأجل ثقله على السنتهم وهكذا فعلوا في
المتقارين أيضاً فقالوا : مدّ وشدّ ، والأصل فيه مدد وشدد
إلى غير ذلك من الأحرف المتماثلة ، ومن أجل شدة كراهيتهم
لذلك أبدلوا من أحد حرفي التضعيف حرف لين حذرا من
ذلك ، وهذا كما قالوا : تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ وتَطَبَّيْتُ في
تَطَبَّرْتُ وفي نحو ديوان وديباح والأصل فيه دوآن ودباج ،
وهذا تكرار الحرف الواحد في الكلام المنظوم والمنثور ، كان
ثقيلاً على الأنفس نارا عن المصاحبة ، معيبا في البلاغة ،
فن ذلك ما دله بعض الشعراء

وقبُرُ حرب بَمكان ففُرُ

وليس قرب فبر حرب فبر

فهذه القافات والراءات من الأحرف قد تكررت
وتقاربت فأكسبت الكلام ثملا وركّة بعد به عن الفصاحة
ونشأ لأجله عن البلاغة ، وقد قيل إن هذا البيت من
شعراجن ، ولهذا قيل إن أحدا لا يكاد ينشده ثلاث دفعات
إلا عثر لسانه ، وفي هذا دلالة على بُعد عن السلاسة وقربه
من الفثالة ، وهكذا ورد في الحريريات وعذ من ركيكها قوله

وازور من كان له زائراً

وعاف عافى العرف عرفانه

فلما تكررت الراء والفاء فيه ، كان محتاجاً الى ييكار
يضعه الناطق به في شدقه حتى يدبره على تأليفه الذي خرج
عن حد الاعتدال ، وهكذا ما فعله في رساليه اللين جعل
إحداهما على حرف السين ، والأخرى على حرف الشين ،
فقالهما الثقل ' ومسستهما البرودة من أجل ذلك . ويحك عن
بعض الوعاظ انه قال في كلام له اورده : حتى جنات
وحنات جنات الحبيب ، فصاح رجل من الحقة وماد وغشى
عليه ، فقيل له ما حدث عليك فقال سمعت جيماً في حم في
جيم فصحت ، وفي هذا دلالة على أنه يجب على البلغاء تجنبه
والإعراض عنه

(الصرب الثاني)

(في بيان المعاطلة في الالفاظ المفردة)

وهذا يخالف ما سبقه لأن الأول معاطلة في حروف
مفردة كما مر بيانه ، وهذه معاطلة في الكلم المفردة كالأدوات
نحو من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وما شاكلها من أحرف المعاني .

فاذا وقعت في الكلام وكان السبك بها تاماً جارياً على جهة
الانتظام فهو حسن ، ومتى جاءت مقاربة أفادت التنافر
والثقل على اللسان وكان ذلك مجاباً جيد البلاغة وملح الكلام
ورشيقة ، ومثاله قول المتنبي

وتسعدني في عمرة بعد غمرة

سبوح لها منها عليها شواهد

فقوله . لها منها عاها . من فيج السبك وسوء التأليف ،
وما ذلك إلا لأجل تكرار أحرف المعاني فأكسبته هذا
الثقل لدى معاني النفوس . وهكذا ورد في قوله أيضاً وإن كان
بالصرب لأول أشبه

وملقات بالية الذي ملقل الحشا

ولاون عيش كلهن فلاقن

فاقاف وإن كانت من أنصع حروف العربية وأثبتها
جرب وصفاها في النطق وأوضحها مخرجاً ، خلا أنها لما
كررت كانت بمنزلة مشى البغل يتقدم وهو يخطو إلى الوراء ،
ومن ذلك ما ورد في شعر أبي تمام قوله

كأنه في اجتماع أرواح فيه له

في كل جارجة من جسمه روح

فقله : فيه له في كل ، من الرديء المستثقل ، وليس
ذلك الا من أجل تكرر حروف المعاني

(الضرب الثالث)

(في بيان المعاطلة بالصيغ المفردة من غير الادوات)
وهذا نحو توارد الصيغ الممثلة من الأوامر الفعلية ،
وهو في ذلك على وجهين ، أحدهما أن ترد مجردة عن العطف ،
ومثاله قول أبي الطيب المتنبي
أفل أنل أقطع الحمل علّ سلّ أعذ

زد هسّ بشّ تفضّل أذن سرّ صل

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة وهي مثال الأمر ،
كأنه قال أعمل أعمل وهكذا الى آخر البيت ، فإلهذا حاله
فتكرير للصيغة وإن لم يكن تكريراً لحروف المعاني ، وفيها
ما ترى من الثقل على السمع من أجل تكريرها على هذا
لوجه ، وقد انضمّ سباقها تركيباً وتداخلاً مكروهاً ، وثانيهما
أن يرد مع واو العطف ، ومثاله ما يحكى عن عبد السلام بن
رغبان المعروف بديك الجن قال

أحل وأمرز وضروا نفع وإن واخشن ورش وأمرز وانتدب للمعالى
 فهذا كالأول فى التكرير ، خلا أن هذا ليس فى
 الكراهة كالوجه الأول فى الثقل ، وما ذاك إلا من أجل
 توسط الواو فأكسبته خفة ورقة ، لا يقال فلو كان هذا
 مكروهاً لم يرد فى كتاب الله تعالى وقد ورد كقوله تعالى
 (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم وحضروهم
 واقعدوا لهم كل مرصد) لأننا نقول هذا فاسد فإنه لم يتكرر
 مع الواو إلا قوله . وخذوهم وحضروهم ، فأما الحجة الأولى فهى
 معاصرة لتعلقها بقوله حيث وجدتموهم ، وهكذا حال الرابعة ،
 فإنها متعلقة بغيرها فلم يبق إلا قوله (وخذوهم واحضروهم) وقد
 تضمننا الواو ، وفيها من حسن السبك وجودة التأليف وخففة
 على الآذان ما لا يخفى ، فأين هذا من ذاك

(الضرب الرابع)

(فى بيان المعاطلة بالصفات المتعددة)

ومثاله قول أبى الطيب المتنبي

دان بعيد محبة مبغض بهج

أغر حلوا نمر لئن شرس

نَدِ ابْنِي غَيْرِ وَافِ أَخِي ثِقَةً

جَعَلَ سِرِّي نَهْ نَذْبِ رِضَى نَدْسِ

ومن هذا قول أبي تمام يصف رجلاً

مَارِنَهُ لَدَنَهُ مُتَقَبِّهِ عَرَاصِهِ فِي الْأَكْفِ مُطْرَدُهُ

وقال أيضاً يصف سحابة

مُسِفَّةٌ ثَرَّةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ وَأَبْلَةٌ مُخْضَلَةٌ بَرْدَةٌ

فلما حصلت هذه الأوصاف على هذه الصفة ثقلت على

الأسنة ومجئها الآذان ، وصارت بمنزلة سلسلة بلا شكت ،

وقطع فضة أو ذهب مبددة من غير سببك ، وليس يخفى على

من له أدنى ذوق مخالفة هذا لقوله تعالى السلام ، المؤمن ،

المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، مع كونها أوصافاً متعددة

من غير واو ، لكن بينهما لغد لا يدرك أمده ، ولا ينال

حضره ولا عدده ، في حسن التأليف وجودة السبك ولدة

المسموع وسهولة الأسلوب

(الضرب الخامس)

(في بيان المعاطلة بالاضافة المتعددة)

ومثاله قولك لبندٌ ، سرجٌ ، فرسٌ ، غلامٌ ، دابةٌ ، زيدٌ

ج ٣ م ٨ - (الطراز)

وما هذا حاله فإنه يثقل على الأذن في سماعه ، وتنفر النفوس
عن تأليفه ، ونحوه قول من قال من الشعراء

حممة جرعى حومة اجندل اسجعى

فأنت بمرأى من سعاد وتسنع

فما أضاف حممة الى جرعى ، وأضاف جرعى الى حومة ،
وأضاف حومة الى اجندل ، أ كسبه ذلك ركة ، ونزولا ، وهذا
ما أردنا ذكره في المعاطة ، وهي وإن كانت مكروهة في بلوغ
الكلام وفصيحه ، لكن غيرها ربما كان أدخل في الكراهة ،
وأبعد عن أساليب الفصاحة

(الصنف الرابع عشر)

(في بيان المناقرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها)

اعلم أن حسن التأليف وجودة السبك له موقع عظيم
في البلاغة ، والفرق بين هذا الصنف والذي قبله ، هو أن
المعاصرة تنمى الى البعد عن تراكب الالفاظ وترادفها كما فصلنا
أمثله ، وهذا النوع ليس فيه تركب ولا تداخل ، وإنما حاصله
هو أن يراد للمعاصرة غير لائق بموضعها التي وردت فيه فتورث
في الكلام تنمرا ، وتكون بمنزلة نوة في عقد ذر ، وبقرة

بين لآلى الى غير ذلك من المباشرة ، فحاصل الامر في المنافرة
 أن معناها وقوع الكلام غير ملائمة لما قبله ولا مناسب له ، ثم
 هي في وقوعها في الكلام على وجهين ، الوجه الأول منهما أن
 يكون التنافر واقعاً في كلمة واحدة ومثله قول أبي الطيب المتنبي
 ولا يُبْرَمُ الامرُ لدى هو حائل

ولا يُحْلَلُ الامرُ الذي هو يُبْرَمُ

فقوله (حال) بنو الفهم عنها لكونها غير لائمه لأجل
 امطها ، فأما معناها فهو مستقيم ، ولقد فإنه لو أبدلها بقوله
 فلا يبرم الامر الذي هو نقض ، ولا نقض الامر الذي هو
 يبرم ، لكانت صحيحة غير نافرة ، فظهر بما قررناه أن التناقض
 عنها إنما كان من أجل صيغتها وهو تفكك الادعاء الذي كان
 فيها لا غير ، ولهذا فإن لفظة (يحل) بخلاف (حائل) فإنه
 جاء المكث في الفعل المضارع كقوله تعالى (ومن يحلل عليه
 عضي) والسر في ذلك هو أن حركة اللام في الاسم لازمة
 لأجل الإعراب ، فهذا التزم إيداعه لأن الإيداع إنما
 يكون بساكن في متحرك ، بخلاف الفعل ، فإن حركة اللام
 غير لازمة لأجل الجازم ، فهذا جاء فيه المكث ، وقد وصح ذلك
 بما ذكرناه لك أن تبديل (حال) (بنافض) هو الوجه - وأن

حالاً ليس فصيحاً كما قررناه، وحكى عن المعرى أنه كان كثير
 العرام لشعر أبي الطيب المتنبي، وكان يسميه الشاعر، ومن
 عداه يسميه باسمه، وكان يقول ليس في شعره لفظة يكون
 غيرها أحسن منها، وهذا لا وجه له، فإن الحق أحق أن
 يتبع، فإن الأوضح خلاف ما أتى به في هذا البيت كما اثبتنا
 إليه، ومن ذلك ما انشده بعض الأدباء لدعبل

شفيحك فاشكر في الحوائج إنه

يصونك عن مكروها وهو يخلق

والفاء في قوله (فاشكر) لا موقع لها وهي في اعتراضها
 بمنزلة ركة البعير، وقد زعم بعضهم أن الفاء في قوله (شفيحك
 فاشكر) بمنزلة الفاء في قوله تعالى (وربك فكبر) وهذا
 فاسد لأمرين أمّا، أولاً فلا أن الفاء في قوله تعالى (وربك
 فكبر) جاءت مؤذنة بمطف الفعل على ما قبله، في قوله تعالى
 (ثم فأنذر وربك فكبر) بخلاف هذه، فإن ما قبلها ليس
 صالحاً للمطف عليه، وأمّا ثانياً فلما ترى فيها من الخفة على
 اللسان والسلاسة في الحلق، بخلاف قوله (شفيحك فاشكر)
 فإنها غير مرتبة على الفؤاد، ولا عهد لها بالعدوبة، الوجه الثاني
 أن توجد في الألفاظ المتعددة ومثاله قول أبي الطيب المتنبي

لاخلق أكرم منك إلا عارف

بك داء نفسك لم يقل لك هاتها

فإن صدر هذا البيت في غاية الرقة واللطافة ، خلا أن
عجزه ليس ملائماً لصدوره ، ولكنّه وقع منافراً له كما ترى ومنه
قوله أيضاً

وما بلد الإنسان غيرُ الموافق

ولا أهله إلا دأون غير الأصادق

وقوله أيضاً

كلّ آخائه كرام بنى الدنيا ^(١) وكان الأحسن أخوانه
فهذا البيت مما يمد في الوجه الأول ، ثم أقول إن هذه
الآيات التي أوردتها أهل البلاغة نقماً على المنبي وتمثيلاً
للمنافرة في هذه الالفاظ هي عندى في غاية الرقة والرشاقة ،
وما فيها عيب إلا كما يقال في الخبيص أنه كثير سكره ،
أو في طبيع إنه راد زعفرانه ، نعم التعريف بموقع هذا الصنف
مقصود ، وأنه ينبغي للنظم والنثر تجنبه ووخى الألفاظ
الريقة وحسن مواقعها في التأليف

(١) أصل البيت هكذا

كلّ آخائه كرام بنى الدنيا ولكنه كريم الكرام

﴿ الصنف الخامس عشر في التورية ﴾

عم أن هذا الاسم عبارة عن كل ما يفهم منه معنى لا يدل عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللفظ به ، واشتقاقه من قولهم ورئيت عن كذا اذا سترته ، وفي الحديث كان اذا اراد سفرا ورئى بغيره . أى ستره وكفى عنه وأوه أنه يريد غيره ، وهذا نحو الكناية والتعريض ، والمغالطة ولا حاجي ولا لغاز ، فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور ضاهرها ، ويفهم عند ذكرها أمور أخرى غير ، تعطيه نظواهرها . فاما الكناية والتعريض فقد قدمنا الكلام فيهما وذكرنا أمثلتهما وأظهرنا التفرقة بينهما فاعنى ذلك عن عادته . والذي نذكر ههنا إنما هو المغالطة والإلغاز ولا حجية وهي مندرجة تحت الإلغاز ، وليس بينهما تفرقة ، فهذا ضربان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ، وهذه الأمور كلها وان كانت قريبة المأخذ سهلة المذكر ، وليس يتعلق بها كبير بلاعة ولا عظيم فصاحة ، ولكنها غير خالية عن تفتن في الكلام واتساع فيه . وتدل على تصرف بالغ وقوة على نصريف الألفاظ واقتدار على المعاني فهي غير خالية عن

فن من فنون البلاغة وعلم البديع ، وقد جرت عادة العلماء من
أهل البلاغة على ذكرها والكلام عليها ، فلا جرم أوردناها
ولم نُخلِ هذا الكتاب عنها

(الضرب الاول في المغالطة المعنوية)

اعلم أن المغالطة المعنوية هي أن تكون اللفظة الواحدة
دالة على معنيين على جهة لا شترك فيكون مرادين بالنية
دون اللفظ ، وذلك لأن لوضع في اللفظة المشتركة أن تكون
دالة على معنيين فصاعداً على جهة البدلية . هذا هو الأصل
في وضع اللفظ مشترك ، فإذا كان المعنيان مرادين عند إطلاقها
فإنما هو بالقصد دون اللفظ ، والفرقة بين المغالطة ولا إغماز
هو أن المغالطة كما ذكرناه إنما تكون بالالفاظ المشتركة وهي
دالة على أحدهما على جهة البدلية وضعاً ، وقد يرادان جميعاً
بالقصد والنية ، بخلاف لا إغماز ، فإنه ليس دالة على معنيين
بطريق الاشتراك ولكنه دالة على معنى من جهة لفظه وعلى
المعنى الآخر من جهة الخدش لا بطريق اللفظ فافتراقهما
ذكرناه ، ويتضح الحال في المغالطة المعنوية بذكر أمثلتها ،
المثال الاول ما قاله أبو الطيب المتنبي

يَسْلُمُ بِكُلِّ أَقْبَ نَهْدٍ لِفَارِسِهِ عَلَى الْخَيْلِ الْخِيَارِ
وَكُلِّ أَصَمٍّ يَغْسِلُ جَانِبَاهُ عَلَى الْكَعْبَيْنِ مِنْهُ دَمٌ مُمَارُ
يُعَادِرُ كُلَّ مَلْتَفَةٍ إِلَيْهِ وَلِبَنَتُهُ لثَعْلَبِهِ وَجَارُ

فالثعلب هو الحيوان المعروف ، والثعلب هو طرف
سنان الرمح مما يلي الصعدة ، فلما اتفق الاسمان حسن لا
محالة ذكر الوجار . لما كان الوجار يصلح لهما جميعا ، فاللبة
وجار ثعلب السنان وهو بمنزلة جحر الثعلب ايضا ، ومن ذلك
ما أنشد لبعض العرافين يهجو رجلا كان على مذهب أحمد
ابن حنبل ثم انتقل الى مذهب الشافعي قال فيه

فمن مبلغ عني الوجيه رسالة (١)

وإن كان لا تجدى لديه الرسائل

تمذهبت للثمان بعد ابن حنبل

وفارقه إذ أعوزتك المآكل

وما اخترت رأي الشافعي تدينا

ولكنما تهوى الذي هو حاصل

وعما قليل أنت لا شك صائر

الى مالك فاسمع لما أنا قائل

(١) الوجيه هو ابن الدهان الماركة ابن أبي طالب

فمالك ههنا يصلح أن يكون مالك بن أنس صاحب المذهب
ويصلح أن يكون مالكا خازن النار ، فهذه مغالطة لطيفة
كما ترى على الوصف الذي ذكرناه ، ومن أطف ، قيل في
المغالطات المعنوية ما قاله بعضهم يهجو الشعراء

نخلطهم بعض القرآن ببعضه فجعلتم الشعراء في الأنعام
والشعراء ههنا كما يصلح اسمه للسورة المعروفة ، والأنعام
أيضا اسم للسورة ، فهما يصلحان أن يكون الشعراء جمع
شاعر ، وأن الأنعام جمع نعام ، وهي البقر والغنم والإبل ،
فهذه مغالطة رشيقة لاشتمالها على ذكر الأمرين جميعا ، ومن
ذلك قوله في صفة الإبل

صَلَبُ الْعَصَا بِالضَرْبِ قَدْ أَذَاهَا

تَوَدُّ أَنْ اللَّهُ قَدْ أَفْنَاهَا

إِذَا أَرَادَتْ رَشْدًا أَغْوَاهَا

تَخَالَهُ مِنْ رِقَّةٍ أَبَاهَا

فالضرب لفظ مشترك يطلق على الضرب بالعصا وعلى
السَّيْرِ في الأرض ، وهكذا قوله قَدْ أَذَاهَا فإنه يقال :
أَذَمَاهُ إِذَا أَسَالَدَمَهُ ، وَأَذَمَاهُ إِذَا جَعَلَهُ كَالْمُثْمَةِ ، وهي الصورة ،

وقوله أفناها . يقال أفناه إذا أذهبناه . وأفناه إذا أطعمناه الفناء
وهو غيب الثعلب . وقوله أغواها . يقال أغواه إذا أطعمه
الغوى . وأغواه إذا أزاله عن رشده . والفناء والغوى شجران
كما ترى . فهذه هي أمثلة المغاظة المعنوية وهي مقرررة على
الاشتراك كما أشرنا إليه

(الصرب الثاني في أمثلة لا لغاز وهو الأحيية)

وهو ميتك بشئ . عن وجهه . وشتقائه من قولهم طريق
أمر إذا كان يلتوى ويشكل على سالكه . ويقال له المعنى أيضاً
وفارق . ذكرناه من المغاظة المعنوية . إنها مبنية على اشتراك
اللفظ بين معنيين كما سلفنا تقريره . بخلاف اللغز . فإنه إنما
يوجد من جهة الحدس والحزر لا من جهة دلالة اللفظ
بحقيقته . ولا تجارده . ومثاله قول بعض الشعراء في الصُّرُس
وصاحب لا أمل الدهر ضجبت

يسقى لنفسي ويسقى سقى مجتهد

ما إن رأيت له شخصاً فذوقت

عني عليه اقترقنا فرقة الأند

فما هد حاله من الكلام ليس فيه دلالة على الصُّرُس

لأمن جهة حقيقة اللفظ ولا من جهة محاربه . وإنما هو شيء
يعرف بدقة الدكاء وجودة الفطنة . ومن أجل هذا تختلف
القرائح في السرعة والإبطاء في فهمه . ومن الأمثلة ما قال
بعض الشعراء في أيام الأسبوع ولياليه
سبع رواحِلُ ما يُسَخَّنُ مِنَ الْوَقَى

شيم تساق بسبعة زهر
متواصلات لا الذنوب يعلمها
باق تعاقبها على الدهر

فما ذكره لا يفهم من طريق الحقيقة ولا من جهة المحار
ولا من جهة المفهوم . وإنما يفهم بطريق الخدس والحرر . ومن
ذلك ما قاله أبو الطيب المنابي يصف السمن في قصيدته التي
يمدح بها سيف الدولة عند ذكره لصورة الفرات التي مطلعها
الرأى قبل شجاعة الشجمان قال فيها

وحشاة عادية بغير فوائمه
عُقْمُ البطونِ حَوَالِكُ الألوانِ
تأتى بما سبَّت الخيولُ كأنها
تحت حسان مريض الغزلان

وهذا من جيد ما يذكر في الإيغاز وبديعه لما فيه من
الرشاقة وحسن ، ومن ذلك ما فله بعضهم يصف حجر المحك
الذي تستعمله الصاغة

ومدرع من صبغة الليل برده
يفوق طورا بالتضار ويطلس
إذا سألوه عن عويصين أشكلا
أجاب بما غني الوري وهو أحرص
وقد أحب بعض الشعراء عن لغز هذين البيتين فقال
سؤاكت جلمود من الصخر أسود
خفف لطيف : عم الجسم أملس
أقيم بسوق الصرّف حكما كأنه
من الرنج قاض بالخلوق مطلس
ومن اصيف الإياعر ورشيقة ما فله بعض الشعراء
في الخلخل

ومضروب بلا جرم	مليح اللون منشوق
له قدّ الهلال على	مليح القدّ منشوق
وأكثر ما رى أدا	على الأمشاط في السوق

فهد ما أردنا ذكره من أمثلة لإيغاز في المنظوم ، فأمّا أمثله

من المنشور فهي كثيرة ، وقد ورد في الخبريات كالذي صمته
المقامة الثامنة في الإبرة والمروود وغير ذلك فيها ، فأما القرآن
الكريم فليس فيه شيء من ذلك ، لأن ما هدا حاله إنما
يعرف بالحدس والنظر ، والقرآن خال عن ذلك ، لأن معرفة
معانيه مقررة على ما يكون صريحاً لا يحتمل سواه من المعاني ،
أو ظاهراً يحتمل غيره ، أو مجملًا يفتقر إلى بيان ، فأما
ما يعلم بالحزر والحدس فلا وجه له في القرآن ، وأما السنة فقد
روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان سائر بأصحابه يريد
بدرًا فلقية بعض العرب فقال لهم يمين القوم فقال الرسول
صلى الله عليه وسلم نحن من ماء ، فأخذ الرجل يفكر ويقول من
ماء من ماء لينظر أي العرب يقال له ماء ، وهذا ليس بعد
من الإلغاز وإنما يعد من المغالطة المعنوية ، لأن قوله (ماء)
يحتمل أن يكون بعض بطون العرب يقال له (ماء) كما يقال
هو (ماء السماء) ويحتمل أن يكون مرادهم محوون من
ماء ، أي النطفة ، فهو كما ذكرناه صالح الأثرين على وجه
الاشتراك ، ودلالة الإلغاز إنما هي من جهة الحدس لا من
جهة اللفظ كما أشرنا إليه ، فإذن القرآن والسنة جميعاً منزهان

عما ذكرناه من الإلغار، ويحكى عن امرئ القيس أنه تزوج امرأة فأراد امتحانها بشيء من هذه الإلغازات، فقال لها قبل أن يتزوجها ما اثنان، وما ثلاثة، وما ثمانية، فقالت ما الاثنان فتدبى المرأة. وما الثلاثة فأخلاف الناقة، وما الثمانية فأطبائى لكبة. وهو كثير في كلام العرب في منظومها ومنثورها كما أشرا إليه

﴿ الصنف السادس عشر في التوشيح ﴾

اعلم أن هذا النوع إنما لقب بالتوشيح لأن معناه أن يجي الشاعر قصيده على بحر من البحور الشعرية، فإذا وقف على القافية الأولى فهو شعر كامل مستقيم، وإذا وقف على الثانية كان بحرا آخر، وكان أيضا شعرا مستقيما من بحر آخر، فمما كان ما يضاف إلى القافية الأولى زائدا على الثانية سمي توشيحاً، لأن التوشاح ما يكون من الحلى على الكشح زائداً عليه، ويعد له التشريع أيضاً، لأن ما هذا حاله من الشعر من النفس تشريع إلى تمام القافية وكما لها، وقد يقع في المنثور أيضاً على معنى أن الفقرة الأولى تكون محتصة بتسجيعتين وتكون الثانية تابعة لها على هذا الحد، وهذا

التوشيح إنما يقع ممن كان يتعاطى التمكن من صناعة النظم
عظيم البراعة في ذلك مقتدرا على كثير من الأساليب ، ومن
أمثلته ما قاله بعض الشعراء

اسلم ودُمت على الحوادث ما رسا
ركنا ثير أو هضاب حراء
وتل المراد ممكنا منه على
رغم الدهور وفز يطول بقاء

فإذا قصرت على القافية الأولى وهي قوله ما رسا ركنا ثير ،
كان شعرا تاما قد اختص ببحر مخصوص ، وإذا زدت عليه
قولك أو هضاب حراء ، كان شعرا آخر مختصا ببحر آخر ،
وهكذا حال البيت الثاني كما ترى . وهكذا قوله (١)

وإذا الرياح مع العشي تناوحت
هدج الرمال تكبهن شمالا
الفيتنا تقرى العبيط لضيقتنا (٢)

قبل العيال وتقتل الأنطالا

(١) هو الأخطى والذى في ديوانه واقعة علمت إذا العشار تروحت

(٢) أنا لنعجل بالعبيط لضيقتنا

فلاقتصاراً على قوله هـج الرئال بيت على حياله على
بحر من بحور الشعر، فإذا زدت قوله تكبهن شمالاً، كان شعراً
وخرج عن البحر لأول، وهكذا حال البيت الثاني في
قوله قبل العيال مع قوله وقتل الإبطالا، وقد وقع في
الحرييات كقوله

يا خاطبَ لذنياً الدنية إنيها
شرك الردي وقرارة الأكدار

فقوله شرك الردي، بيت كامل على بحر مخصوص، وإذا
أصفت إليه قوله وقرارة الأكدار، كان شعراً وكان من بحر آخر،
وقد روي عن بعض الشعراء أنه كان ينظم القصيدة على ثلاثة
أبحر من الشعر ثم يشد كل واحد منها على حياله مخالفاً للآخر،
واقترح عليه بعض أصحابه أن يصنع مثل ذلك فصنعه وأجاد
فيه، نعم وإن كان وارداً في المنطوم والمشور كما ذكرناه، ولكن
وروده في المنظوم أحسن بهجة وأرسخ عرفاً في البلاغة

﴿ الصنف السابع عشر في التجريد ﴾

علم أن التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره
في الاتصال فيقال: جردت السيف عن غمده، وجردت

الرجل عن ثيابه ، إذا أزلتهما عنهما ، ومنه قوله عليه السلام
(لا مَدُّ ولا تجريد) يعنى فى حدّ القذف وحدّ الشرب ،
وأراد أن المحدود لا يمدُّ على الارض ولا يُجرَّد عن ثيابه ،
فأمّا فى مصطلح علماء البيان فهو مقول على إخلاص الخطاب
الى غيرك وأنت تريد به نفسك ، وقد يطلق على إخلاص
الخطاب على نفسك خاصة دون غيرها ، وهو من محاسن علوم
البيان ولطائفه ، وقد استعمل على أسنة المصحّاء كثيراً فصار
مقولا على هذين الوجهين ، فلنقصر الكلام فيه عليهما ،
ونذكر له تقريرين

(التقرير الاول فى التجريد المحض)

وهو أن تأتى بكلام يكون ظاهره خطاباً لغيرك وأنت
تريده خطاباً لنفسك فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك
وأخلصته لغيرك ، فهذا يكون تجريداً محققاً ، وهذا كقول
بعض الشعراء فى مطلع قصيدة له

إلام يرّاك المجدُّ فى زىّ شاعرٍ

وقد نَحَلْتُ شوقاً فروعُ المنابر

ج ٣ - م ١٠ (الطراز)

كتمت بعيب الشعر حلماً وحكمة
ببعضهما بنقاد صعب المفاخر
أما وأبيك الخير إليك فارس الذ
مقال ومُحِبِّي الدارسات الفوائ
وإليك أعيئت المسامح والنهي
بقولك عما في بطون الدفاتر

فهذا وما شاكلة من أحسن ما يوجد في التجريد ، ألا
تراه في جمع هذه الخطابات طاهرها يشعر بأنه يخاطب
غيره والفرص خطاب نفسه ، وهذا هو السر واللباب في
التجريد كما سفت تقريره

(التقرير الثاني في بيان التجريد غير المحض)

وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص دون
غيرها ، والفرقة بين هذا والأول صهرة ، فإنك في الأول
جردت الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك ، في طلاق اسم
التجريد عنه طاهر ، بخلاف الثاني ، فإنه خطاب لنفسك لا
غير ، وإنما قيل له تجريد لأن نفس الإنسان لما كانت
منفصلة عن هذه الأجزاء ولا وصال ، صارت كأنها منفصلة

عنها فهذا سُمِّي تجريداً ، ومثاله ما قال عمرو بن الإطنابة

أقول لها وقد جشأت وجأشت

مكألك نحمدى أو تستريحى

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء

أقول للنفس تأسأ وتغزى

إحدى يدي أصابنى ولم يرد

ومن ذلك ما قاله الأعشى

ودّع هريرة إن الركب مرتحل

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

فهو في هذه الأبيات كلها خطابه مقصور على نفسه

دون غيره ، وهذا تمهدت هذه القاعدة فهل يطلق اسم

التجريد على النوع الثانى على جهة الحقيقة أم لا ، وفيه

مذهبان ، المذهب الأول أنه لا يطلق عليه اسم التجريد ،

وإنما يقال له نصف تجريد ، وهذا هو الذى زعمه ابن الأثير

فإن التجريد الحقيقى هو ما ذكرناه فى النوع الأول ، وهو أن

تخاطب غيرك وتوجه الخطاب اليه وأنت تريد نفسك ، وأما

ما هذا حالة فإنك توجه خطاب فيه الى نفسك ، فهذا كان

نصف تجريد كما ترى ، والحقيقة هو أن الإنسان لا يخاطب
نفسه وإنما يخاطب غيره

(المذهب الثاني)

أن اسم التجريد يطلق عليه وهذا هو الذي ذكره أبو
على الفارسي وهذا هو الأقرب ، وتقريره هو أن الإنسان
حقيقة ليس عبارة عن هذه الصورة المدركة من الأبعاد
ولأوصال ، وإنما هو أمر وراء ذلك ، وللعلماء فيه خوض
عظيم وتفاصيل طويلة ، وأقربها مذهبان ، أحدهما وهو الذي
عول عليه المعتزلة وهو مذهب أئمة الزيدية ، أن حقيقة
الإنسان عبارة عن مجموع آسان^(١) متصلة به تقصد بالمدح
والدم والثواب والعقاب والأمر والنهي وغير ذلك محافضة لساثر
الحقائق وهي لانسانية ، وهي مؤلفة من أجزاء جسمانية ،
وثانيهما مذهب أكثر الفلاسفة ، وهو أن الإنسانية عبارة
عن النفس الناطقة ، وهي أمر حاصل في الإنسان ليست
جسما ولا عرضا ، ولكنها حقيقة معقولة إلى غير ذلك من

(١) الآسان في الأصل قوى الخيل وطاقاته استعارها لقوى الإنسان

التفاصيل لمذهبهم ، فإذا كان الأمر كما قلناه حصل كلام الفارسي
أن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه ، فتعتقد أنه
أمر خارج عن الإنسان فتخاطبه بالخطاب والترض غير .
فهذا كان هذا تجريداً شبيهاً للأول ، وهذا الذي يمكن أن
يقرر عليه كلام الفارسي في تسمية ما هذا حاله تجريداً . وقد
حاجب ابن الأثير على الفارسي هذه المقالة ووجه الخطأ عليه
من وجهين . الوجه الأول منهما أنه قال : إن حقيقة الإنسان
معنى كامن فيه . هو حقيقته . ولا وجه لذلك . فإن المعقول
من صفة الإنسان هو هذه البنية المشار إليها من غير تخصيص
هناك فيها . وهذا فاسدٌ فإن الحق ما قاله الفارسي كما حكاه
عن أهل الإسلام . المعتزلة وغيرهم . وعن الفلاسفة من أن
حقيقة الإنسان هي أمرٌ حاصلٌ فيه . ولا ينكره ابن الأثير
إلا لأنه قليل الخلطة بالمباحث الكلامية والعلوم العقلية .
ولو اطلع على مقالة العقلاء من المسلمين والفلاسفة واضطراب
أقوالهم فيها . لم ينكر على الفارسي هذه المقالة ولتحقق يقيناً
لا شك فيه أن في الروايات خبايا . وأن في الخبايا خفايا . الوجه
الثاني أنه قال : إنه قد أدخل في التجريد ما ليس منه ، وهذا
فاسدٌ أيضاً فإنه إذا تحقق مما قلناه من أن حقيقة الإنسان

أمرٌ مخالف لهذه البنية المدركة المحسوسة عقل التجريد .
وكانها هي المخاطبة بالخطابات ، والمراد غيرها كما قلناه في التجريد
المحقق من أن الخطاب موجه الى غيرك وأنت في الحقيقة
تريد به نفسك ، فهذا ما أردنا ذكره من حقائق التجريد
وذكر وجوهه والخلاف فيه والله اعلم

(الصنف الثامن عشر التدييع)

ومعناه أن ذكر في الكلام ألوانا من الأصابع ندل
على المدح والدم ، واشتقاقه من الدبّاح ، وهو نوع من الحرير
وله في البلاغة موقع عظيم وهو يكسب الكلام بلاغة ويزيده
حلاوة ، ويرد على وجهين ، الوجه الأول أن يكون واردا في
المدح ، وهذا كقول أبي تمام

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى

لَهَا اللَّيْلُ الْأَوْهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضَرَ

بمعنى أنه لبس ثياب الدنيا وهي حمراء من الدماء في الجهاد
ثم استشهد بعد ذلك بما أتى لليل الأوقد حرحت روحه
من الدنيا وفارق الحياة وصار الى الجنة لا بسا ثياب السندس
من عبقرى الجنان . فكفى عن حال القتال بالثياب الحمراء ،

وكفى عن دخول الجنة بأشباب الخضر . ففيه من الحسن ما
فيه . ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح أقواما بالكرم
وشرف الخصال

إِنْ تُرِيدَ عِلْمَ حَالِهِمْ عَنْ يَقِينٍ
فَاتَّقِهِمْ يَوْمَ تَأْكُلُ أَوْ تَزَالُ
تَلْقَى بِيضَ الْوَجْهِ سَوْدَ مُثَارٍ
النَّقْعُ خُضْرًا الْأَكْنَافُ حُمْرًا النَّصَالُ

الوجه الثاني أن يكون واردا في الظم ، ومثاله ما قاله

بعض الشعراء

وَأَحْيَيْتُ مِنْ حُبِّهَا الْبَاخِلِينَ حَتَّى وَفَّقْتُ ابْنَ سَلَمٍ سَعِيدًا
إِذَا سَمِلَ عُرْفًا كَسَا وَحَنَةً ثِيَابًا مِنَ اللَّوْثِ بِيضًا وَسَوْدًا
ومما شاكل ذلك ما ورد في الحريريات ، ثم ازور المحبوب
الأصفر ، وانغبر العيش الأخضر اسود يومى الأبيض ،
وبيض فودى الأسود ، حتى رثى لنا العدو الأزرق ،
خبذا الموت الأحمر ، وله أصل في البلاغة راسخ ، وفرع في
الفصاحة بأسق شامخ

(الصنف التاسع عشر التجاهل)

اعلم أن هذه الصيغة أعني (تفاعل) موضوعة على أن
 تتركب الفاعل على صفة ليس هو عليها ، وهذا كقولك لغيرك
 تضارر وما به ضرر . وتماهى عن الحق وما به عصى ، وتجاهل
 وما به جهل . هذا ما يفيد باعتبار وضعها ، والتجاهل مصدر
 تجاهل ، فاتجاهل يعطى ما يعطيه قولنا تجاهل ، وهو ما
 ذكرناه ، وأما وضعه في اصطلاح علماء البيان ، فهو منقول
 إلى فن من فنون البديع ، وهو أن تسأل عن شيء تعلمه مؤمراً
 أنك لا تعرفه وأنه مما خالجت فيه الشك والريبة وشبهة
 عرست بين المذكورين ، وهو مقصد من مقاصد الاستعارة ،
 يبلغ به الكلام الدرؤة العليا ، ويحمله في الفصاحة المحل
 الأعلى ، ومثاله قول بعض الشعراء

أيضبه الوغساء بين جلاجل

وبين النقا أنت أم أم سأل

فانظر إلى عمله في هذا البيت كيف جهل نفسه وأنزلها
 منزلة غبي لا يفرق بين أم ساء وبين الظبية الوحشية في
 الصورة ، وأنها متبسة عليه بها ، وأوهم في كلامه هذا أنه

أشکل علیه المسمی باسم الطیبة علی جهة الحقیقة . وأنه لا یمیز
بین الأمرین . هل اسم الطیبة مستعار لأمّ ساء من الطیبة
الوحشیة . أو یکون الأمر علی العکس من ذلك . فاما
کان لأمر كما فانه سأل عن ذلك واستفهم عنه . ففی سیق
الکلام علی هذا المساق . بلغ فی الفصاحة مکانا رفیعا . ویقرب
من ذلك ما قاله بعضهم

بِاللهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

لَيْلَى مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

فانظر الى تحيره هل ليلاه من الایس . أم من الوحش .
وهمره الاستفهام محدوفة . وقد دلّ علیها بقوله أمّ . لأنها
شعر بها وتحدف معها كثيرا . الا أن تكون أم منقطعة .
فقد أتى بغير همزة كما هو محقق فی علم الایعراب . ومن ذلك
ما قاله زهير

وَمَا أَذْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِى

أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

فاما أشکل علیه لأمر هل لهم صفة الذکورة أو صفة
لأنوثة . سأل عن حقیقة الأمر فی ذلك واستفهم عنه .

(ومما يلحق بأذيال هذا الصنف ويحىء على أثره الهزل الذى
يراد به الجِدُّ ، ومثاله قول بعضهم

إِذَا مَا يَمِيئُ أَتَاكَ مُفَاخِرًا

وقيل عَدَّةٌ عَنْ ذَا كَيْفٍ أَكَلْتُكَ لِلضَّبِّ

فلاستفهام جامع لهما جميعا ، لكنه أوردته على جهة
التهكم به والهزاء والسخرية ، والفرض به الحدُّ ، والمعنى فى
هذا عَدَّةٌ عَنِ الْمَفَاخِرَةِ الَّتِي أَنْتَ تَطْلُبُهَا فَإِنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَالِيَةٌ سَنِيَّةٌ ،
وَأَكُنْ حَدَّثَنِي عَنْ كَلِكٍ لِلضَّبِّ كَمَا هِيَ عَادَتُكَ ، فهو بماتل
الجاهل كما ترى وإن كان بينهما تفرقة ظاهرة

✽ الصنف الموقى عشرين وهو الترديد ✽

والترديد تفعيل من فوَّطِمَ رَدَّدَ الثوبَ من جانب الى
جانب ، ورَدَّدَ الحديثَ تَرْدِيدًا أى كرَّره ، ومعناه فى مصطلح
علماء البيان أن تعلّق للفظه بمعنى من المعانى ثم تَرَدَّدَها بعينها
وتعلّقها بمعنى آخر ، وعند هذا يحسن رصفه ويُعجب تأليفه
وهذا كقول أبى نواس فى وصف حجر

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ لِأَحْزَنِ سَاحَتِهَا

لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتُهُ سَرَّاءُ

فأصاف المسَّ الأول إلى الحجر في الأول ثم أصاف
المسَّ إلى السَّراء في الثاني ليكون الكلام متناسباً مفيداً لفائدة
جديدة وكقول ابن جبلة

مضطربٌ يرتجُّ من أقطاره

كالماء جالت فيه ريحٌ مضطرب

إذا تظنَّينا به صدقنا

وإن تظنَّي فوقه الدهر كذب

لا يبلغ الجهد به راحة

ويبلغ الرِّيح به حيث طلب

ففي كل واحد من هذه الأبيات لفظة مكررة قد علق
عليها في الأول ما لم يعمق عليها في الثاني كما تره حاصلًا في
صورته ، وما هذا حاله فقال له المعطف لانه ينمط على
الكلمة الواحدة فيوردها مرتين . ومنه تعطف النافعة على
ولدها إذا كانت ترصعه مرة بعد مرة ، عهد ما أردنا ذكره
في هذا النمط من أنواع البديع المنعملة بالفصاحة اللفظية . قد
اقتصرننا فيه على هذا القدر فيه كفاية ، ونحن وإن أخللنا
بشيء من أوصافه فانه مندرج تحت ما ذكرناه من هذه
الأنصاف بمعونة الله تعالى

(النمط الثاني)

(من أنواع البديع وأصنافه مما يتعلق بالفصاحة المعنوية)

علم أننا قد اخترنا إيراد أنواع البديع على هذين النمطين
وهما في الحقيقة متقاربان . لأنه لا بد من اعتبار اللفظ والمعنى
فيهما جميعاً ، خلافاً لـ «الأول العرض» فيه الاعتماد على فصاحة
الألفاظ وعلى هذا يكون المعنى «بعبء» والنمط الثاني المقصود
منه هو الاعتماد على بلاغة المعاني وتكون الألفاظ تابعة ، وعلى
هذا يعقل العائز بين النمطين ، وكل ما ذكرناه خوض في
علم البديع وبيان أنواعه ، ويشتمل هذا النمط على خمسة وثلاثين
صنفًا نورد لها «الأول» و«الأول»

(الصنف الأول الموقوف)

وهو في علم البديع في الدرر والعليا ، وهو في مصطلح
علماء السان ما يدل على معنى آخر بقربته أخرى كما ستراه
موضحاً بالأمثلة ، واشتقاقه من قولهم رُدُّ موقوف . وهو الذي
يكون على لون ثم مخالطه لونٌ أبض ، وقد يرد التفويق
فيه تارة من جهة لفظه وتارة من جهة معناه . فهذا ضربان
نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ونمثله بعمونة الله تعالى

(الضرب الأول منهما)

راجع إلى المعنى ، وضابطه هو أن تصف المدوح بما يدل على مدحه من صفات المكارم وسماة الحماد ، ثم ورد صفات دالة على ذمّه ، لكن اقترن بها ما يرشد إلى كونها مدحا ، لتفوق داخل في هذه الجهة ، ومثاله قول جرير :
 هـ الأختيار منسكة وهديا وفي الهيجا كأنهم صفور
 بهم حذب الكرام على المعالي وفيهم عن مساويهم فتور
 خلاثق بعضهم فيها كبعض يؤم كبيره فيها الصغير
 عن النكره كلهم نبي وبالمعروف كلهم بصير
 فكل واحد من هذه الآيات قد تضمن ما يرشد إلى المدح ، لكنه اقترن به ما أخرجه إلى المدح فقوله (كأنهم صفور) صفة ذم لأن من شأن الصفور الخطف والبعى لكنه لما اقترن بقوله (لهيجا) كان مدحا لأن الإنسان إذا كان في الحرب كاصقر يغلب غيره ويسلبه فهو مدح لا محالة ، وهكذا قوله (وفيهم عن مساويهم فتور) لأن الفتور هو الضعف والعجز وهما ذمّان ، خلا أنه اقترن بقوله (بهم حذب الكرام على المعالي) فصيره مدحا لأن الإنسان إذا كان

عظيم الولوع بالخصال السامية والراتب العالية وكان ضعيفاً
متكاسلاً عن المساوى فقيه نهاية المدح وهكذا قوله (يؤم
كبيره فيها الصغير) فإنه يكون ذمّاً لأنه لاخير في الكبير
إذا كان مقتدياً بالصغير، وإنما المدح هو عكسه لكنه لما
اقرن بقوله (خلائق بعضهم فيها كبعض) أفهم أن الصغير
والكبير فيهم سواء في فعل المعروف والاحسان ، وهكذا
قوله (عن الكراء كلهم غيٌّ وبالمعروف كلهم بصير) فإن
الغباوة صفة ذمّ ، خلا أنه لما اقرن به قوله (وبالمعروف
كلهم بصير) كان دليلاً على المدح فهذا ما يحتمله هذا الضرب

(الضرب الثاني)

أن يكون رجعاً الى الألفاظ وهو أن تأتي بحمل
مقطعة ، وهذا كقول من قال يصف السحاب
تسرّال وشيا من خريّر تطرّزت
مطارفها لمعا من البرق كالتبر
فوشى بلا رقم وتقرش بلا يد
ودمع بلا عين وصحك بلا ثغر

فهذا وأمثاله يعد في التفويف لما جاء مقطوعاً على أوزانه
في العروض

(الصنف الثاني التنبيه)

وحاصله أن تطلق كلاماً ثم تردفه بما يؤيده ويقرر
معناه ، ومثاله قول من قال

هو الذئب أو للذئب أوفى أمانة

وما منهما إلا أذل خؤون

فاطلق قوله هو الذئب للإخبار عنه بالغدير والمكر ،
ثم أردفه بقوله (أو للذئب أوفى أمانة) تنبيهاً على قول من
يقول وأى أمانة للذئب ، فقال مستدركاً مقررراً للمعنى (وما
منهما إلا أذل خؤون) فالتنبيه انما كان بقوله (أو للذئب
أوفى أمانة) ليستدعى قوله (وما منهما إلا أذل خؤون) ومنه
قول الآخر

وقد أعددت للحدثان حصناً

لو أن العرّة تنقعه العقول (١)

فقوله (أعددت للحدثان حصناً) تنبيه على قول قائل :

(١) لأحيحة بن الحلاح . والعقول جمع عقد . وهو العقل والملجأ

وهل يمنع من الحدّان حصن فتلا فاد بقوله (لو أنّ المرء تنفعه
العقول) وقال بعض الشعراء

إذا ما طمئت إلى ريقها جعلت المدامة عنها بدلاً
وإن المدامة من ريقها ولكن أعلّ قلباً عليلاً
فيه بقوله (وإن المدامة من ريقها) على قول قائل : وهل
يكون المدامة بدلاً عن ريقها ، فاستدرك عند ذلك بقوله
(ولكن أعلّ قلباً عليلاً)

ومما هو منسحب في أذيل التنبيه (التميم) وهو أن تأخذ
في بيان معنى فيقع في نفسك أن السامع م يتصوره على حدّ
حقيقته وإيضاح معناه فيعود إليه مؤكداً له فيندرج تحت
ما ذكرناه من خاصّة التنبيه ، وهذا كقول ابن الرومي

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم

في الحادثات إذا دجّون نجوم

منها معالم للهدى ومصابيح

تجلو الدجى والأخريات رجوم

فقوله (نجوم) ورد غير مشروح ، لأنه لا يفهم منه
ما ذكره من التفصيل في البيت الآخر ، فلهذا كان مبهمًا ،
فلما شرح تقاسيم النجوم في البيت الثاني جاء متممًا له ومكملًا

لمعناه فلا جرم كان معنى التعميم فيه حاصلًا ، وكان فيه التنبيه على ما ذكرناه ، فلهذا أوردناه على أثر التنبيه لما كان قريباً منه وملتصقاً به فكان أحق بالإيراد على أثره وبالله التوفيق

(الصنف الثالث التوسيع)

ويقال له التوسيع ، فأما التوسيعُ بالسين المشبهة الفوقية ، فاشتقاقه من توسيع الشجرة وهو تفريع أصلها ، وأما التوسيع بالسين المهملة ، فاشتقاقه من قولهم وسع في حفر البئر إذا فسح فيه ، ومنه فسح في المجلس ، ذا وسعه لمن يجلس فيه ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يأتي المتكلم بمثنى يفسره بمطوف ومطوف عليه ، وذلك من أجل أن التثنية أصلها العطف ، فيوسّع لاسم المثنى بما يدل على معناه ويرشده إليه على جهة العطف ، ومثاله قوله عليه السلام يكبر ابن آدم ويشب معه خصلتان ، الخرص وطول الأمل ، وقوله عليه السلام خصلتان لا يجتمعان في مؤمن ، البخل وسوء الخلق ، ومنه قول ابن الرومي يمدح عبد الله بن سليمان بن وهب

ج ٣ م ١٢ - (الطراز)

إذا أبو قاسمٍ حادت لنا يدهُ
 لم يُحمد إلا جودُ ان البحرِ والمطرِ
 وإن أضاعت لنا أنوارُ غُرَّتِه
 نضائلُ النيرانِ الشمسِ والقمرِ
 وإن نضاً حدهُ أو سلَّ عزمتهُ
 تأخر الماصيان السيفِ والقدرِ
 من بيت حذراً من سطو سطوته
 لم يذر ما المرعجان الخوفِ والحذرِ
 ينال بالظن ما يعمى العيانُ به
 والشاهدن عليه العينُ والأثرُ
 كأنه وزمأمُ الدهرِ في يده
 يذرى عوافب ما يأتى وما يذرُ
 واحسن منه نظماً وأرق جلدة وأدقُ فهماً ما هـل
 بعض المتأخرين

يا مَنْ له الأَطْيَبَانِ المجدُ والكرمُ
 ومن له الماضيان السيفُ والقلمُ
 ومن خلّاقه كالروضِ ضاحكة
 فطبعةُ الأحسنانِ الجودُ والشيمُ

أنت الجواد وأنت البدر لا كذب
 يمتحن بك لا سودان الظلم والظلم
 هناك ربك ما أولاك من نعم
 لا مسك المؤذيان السقم والآلم
 وعادك الشهر أعواما مكررة
 ما عظم الأثر فان البيت والحرم
 وهذه الأبيات من أعجب ما يأتي في أمثلة النوشيع . وهي
 من أرق الشعر وأمدحه ، وأدخله في حسن الانتظام وأقصده

(الصنف الرابع التطريز)

وهو تفصيل من طرّزت الثوب إذا أتيت فيه بنقوش
 مختلفة ، وشتقاقه من الطرّار ، وهو فارسي معرب ، وهو في
 مصطلح علماء البيان مقول على ما يكون صدر الكلام والشعر
 مشتملا على ثلاثة أسماء مختلفة المعاني ثم يؤتى بالعجز فكرر
 فيه الثلاثة بلفظ واحد ، ومن أمثله ما قاله بعضهم

ونسقيني وتشرب من رحيق
 خليق أن يلقب بالخلوق

كَأَنَّ الْكَأْسَ فِي يَدِهَا وَفِيهَا

عَقِيقٌ فِي عَقِيقٍ فِي عَقِيقٍ

وَأَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ يَدَهُ ، وَالْكَأْسَ ، وَالْحُمْرَ ، وَكَلَّمَهَا بِحُمْرَةِ فِكْرٍ
لَفْظَةِ الْعَقِيقِ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَالَ ابْنُ الرَّومِيِّ يَذَمُّ

بِئْسَ خَافُونَ

أُمُورٌ مِنْ بَنِي خَافَانَ عِنْدِي

عُجَابٌ فِي عُجَابٍ فِي عُجَابٍ

قُرُونٌ فِي رُءُوسٍ فِي وُجُوهِ

صَلَابٌ فِي صَلَابٍ فِي صَلَابٍ

وَلَأَبَى نَوَاسٍ

فَتَوْبَى مِثْلَ شِعْرِي مِثْلَ نَحْرِي

بَيَاضٌ فِي بَيَاضٍ فِي بَيَاضٍ

وَمَنْ عَجِبَ مَا جَاءَ فِي التَّطْرِيزِ مِنْ أَيْبَاتٍ

فَتَوْبَكَ مِثْلَ شِعْرِكَ مِثْلَ بَخْتِي

سَوَادٌ فِي سَوَادٍ فِي سَوَادٍ

فَالْأَوَّلُ مَقُولٌ فِي لَابِسِ ثَوْبٍ أَيْبُضٍ وَالثَّانِي فِي لَابِسِ

ثَوْبٍ أَسْوَدٍ ، وَلَقَدْ أَحْسَنَّا فِي ذَلِكَ غَايَةَ الْإِحْسَانِ

(الصنف الخامس في الاطراد)

وهو مخالف لما ذكرناه من قبل من الاستطراد ، فإننا قد
ذكرنا أن الاستطراد يكون كلام ثم تدخل عليه كلاماً أجنبياً
عنه ثم ترجع إلى الأول ، بخلاف الاطراد ، فإنه ذكر اسم
الممدوح بعينه ^(١) ليزداد إبانة وتوضيحاً على ترتيب صحيح
واسق مستقيم من غير تكلف في انظم ولا تعسف في السبك
حتى يكون ذكر الاسم في سهولته كاطراد لماء وسهولة
جريه وسيلانه ومثاله ما قال بعض الشعراء

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ تَلَمَّتْ عَرُوشُهُمْ نَعْيَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ
وقال الأعشى

أَقَيْسُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ قَيْسِ بْنِ خَالِدٍ
وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ يَرْجُو شَبَابَكَ وَائِلٌ
وقال دريد بن الصمة

قَتَلْنَا بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لَدَاتِهِ
ذُوَابَ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

وقال آخر

(١) الأحسن عربيه فان يذكر الشاعر اسم الممدوح واسم من
مكبه من آله على الترتيب

من يكن رام حاجة بعدت عنه وأغيت عليه كل النعماء
فلها أحمد المرحى ابن يحيى بن معاذ بن مسلم بن رجاء
فأما ذكر الأمهات والجدات فليس محموداً عند البلغاء
واهل العلم بل مدائح الشعرية لما فيه من الركة وإنزال قدر الممدوح ،
وقد عيب على أبي نواس في مدحه لمحمد لأمين ذكره لأنه
في مدحه حيث قال

أصبحت بن زبيدة ابنة جعفر أملاً لعقد حباله استحكاًم
فإن مثل هذا مما يمد في القبح في مثل هذا المقام ،
وهكذا قوله

وايس كجدية أم موسى اذا نسبت ولا كالخيزران
وإنما كان هذا مكروهاً ، لأن شرف الإنسان إنما
يكون بالرجال لا من جهة النساء

(الصنف السادس القلب)

وهو من جهة أفعين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار
في الكلام ولا يغرق فيه ، ويأتي على أوجه خمسة ، أولها
(التبديل) وهو عكس الكلمات في نظامها وترتيبها ، ومثاله
قولهم كلام المنوك ، أو كالكلام ، وفي الحريريات قوله

الإِسانُ صنِيعَةٌ لإِحسانٍ وربُّ الجِبالِ فعلُ الذِّبِّ، وشِيعَةٌ
الْخَيْرِ ذَخِيرَةُ الْحَمْدِ، وكَسَبَ الشُّكْرَ سَتَعَارَ السَّعَادَةَ،
وَعَتَوَانُ الْكَرَمِ تَبَاشِيرُ الْبِشْرِ، وكَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي
فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ

وَلَا مَالٌ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

ومنه قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) وثانيها قلب البعض ومثاله قوله

وَقَالُوا أَيُّ شَيْءٍ مِنْهُ أَهْلَى فُطِلَتِ الْمُقْتَلَتَانِ الْمُقْتَلَانِ
فَأَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَقَدَّمَ مَا أَخَّرَهُ كَمَا تَرَى،

وثالثها قلب الكل من الكلمة ومثاله قوله

حَسَامُكَ مِنْهُ لِلْأَحْبَابِ فَتَحْ وَرُتَحُكَ فِيهِ لِلْأَعْدَاءِ حَتَفْ
(فَفَتَحَ) مَقْبُوءَةٌ مِنْ آخِرِهِ (حَتَفَ) وَيُخَالِفُ مَا سَبَقَهُ
فَإِنَّ الْقَلْبَ فِي الْمُقْتَلَيْنِ وَالْمُقْتَلَيْنِ لَيْسَ إِلَّا بَعْضُ الْكَلِمَةِ
لَا غَيْرَ، وَرَبْعُهَا (الْمُجَنِّحُ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ فِي أَوَّلِ
كَلِمَةٍ مِنَ الْبَيْتِ وَآخِرُ كَلِمَةٍ مِنْهُ وَهَذَا كَقَوْلِهِ

لَا حَ أَنْوَارُ الْهِنْدِيِّ فِي كِفِّهِ فِي كُلِّ حَالٍ

فَقَوْلُهُ (لَا حَ) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ مَقْبُوءَةٌ (حَالٍ) فِي آخِرِهِ،

وخامسها (المستوى) وهو الذى من أوله وآخره على جهة
الاستواء ، وهو قليل نادر صعب المسلك ، وعزُّ المرتقى
لا يكاد يأتى به إلا من أفلق فى البلاغة ، وتقدم فى الفصاحة ،
وقد يأتى فى الشعر والنظم ، فلما جاء فى كتاب الله تعالى قوله (كلُّ
فى ملك) وقوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) ومنه قول بعضهم
مودتى لعلبى تذوم ، وقال آخر دام على العباد ، وفى الحريريات
قوله : من يَرْبِّ إِذَا بَرَّئْتُمْ ، وقوله سَكَتَ كُلٌّ مِنْ تَمَّ لَكَ
نَكِيسٌ ، وقوله كَبِّرْ رَجَاءَ أَجْرِ رَبِّكَ ، ومن الشعر قوله

أَسْنُ أَرْمَلًا إِذَا عَرَا	وَارْتَعَ إِذَا الْمَرْءُ أَسَا
أَسْنِدُ أَخَا نَبَاهَةِ	أَبْنُ إِخَاءَ دَنَسَا
أُسْلُ جَنَابَ غَائِمٍ	مُشَاغِبٍ إِنْ جَلَسَا
أُسْرُ إِذَا هَبَّ مَرَا	وَارَزَمَ بِهِ إِذَا رَسَا
أُسْكُنْ تَقْوَى فَعَى	يُسْعِفُ وَقْتُ نَكَا

وأعجب الحسن فى هذه الأمور أن تكون الالفاظ
بابعة للمعنى ، فعند هذا روق وتحسن ، فأما اذا جاءت على
العكس من هذا نزل قدره ولا يكن معجبا كل الاعجاب

﴿ الصنف السابع التسميط ﴾

علم أن من الناس من يعدُّ هذا النوع من أنواع التسجيع ،
والحق ما قاله الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى إنه مخائف
لأنواع السجع ، وهو أن يؤتى البيت من الشعر على أربعة
مقاطع ، فتلاوة منها على سجع واحد مع مرعاة النامية في الربعة
لي أن ينقصي القصيدة على هذه الصفة . واشتقاقه من قولهم :
عقدُ مسقط إذا روى فيه هذه الحس ، ومن أمثله قول
حنوب الهداية

وحرب ورذت وثغر سدذت
وعليج شدذت عليه الحبالا
ومال حوتيت وخيل تحيت
وضيف قرنت يخاف لو كالا
وكقول امرئ القيس يصف رجلا قتله
ومستلتم كشتت بالرمح ذيله
أقمت بعضب ذي سفاسق منله

(١) الوكال . بفتح الواو . السمف

ح ٣ م ١٣ (الطراز)

فجئتُ به في ملتقى الحى خيله
 تركتُ عناق الطير تحجلُ حوله
 كأن على سرباله نضج جزال
 فهذا جباء على أربعة مقاطيع ، والخامسة هي المافية ،
 والأول أربعة رابعها القافية ، ومن الخمسة قوله
 يا خليلي اسقياني بالزجاج
 حلب الكرمه من غير مزاج
 أ، لا لتذ سقما بالزجاج
 فاسقنيها قبل تفريد الزجاج
 قبل أن تؤذن صبحي بانبلاج
 إن أردت الرّاح فاشربها صباحاً
 ومن ذلك ما ورد في الحريريات قوله
 لزمّت السّفارَ وجئتُ القفارَ
 وعفت النّفارَ لأجتنى الفرخ
 وخضت السيول ورصت الخيول
 يجرّ ذنول الصّبّا والمرح

وقوله

أَيُّ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ إِلَى كَيْفٍ يَا أَخَا الْوَهْمِ
نُعَبِّى الذَّنْبَ وَالذَّمَّ وَتُخْطِى الْخَطَأَ الْجَمَّ

(الصنف الثامن)

(كمال البيان ومراعاة حسنه)

اعلم ان لهذا الصنف من المكانة في البلاغة موقعاً عظيماً ،
وحاصله في لسان أهل البلاغة أنه كشف المعنى وإيضاحه
حتى يصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسبغ ، وهو يأتي
على ثلاثه أوجه تفصلها بمعونة الله تعالى ، وينقسم إلى ما يكون
قبيحاً في البيان وإلى ما يكون حسناً ، وإلى ما يكون متوسطاً
فهذه وجوه ثلاثة ، الوجه الأول أن يكون قبيحاً ، وهو
ما يكون فيه دلالة على العيب ، وهذا كالذي يخشى عن (بأفل)
وقد سئل عن ثمن صبي وهو ممسك أهـ . ف قيل له كم ثمن
هذا الظبي ، فأراد أن يقول أحد عشر درهماً فأدركه العيب
والحقوق فأرسل الظبي وفرق بين أصابع يديه وأدغم لسانه
إشارة إلى أنه بأحد عشر درهماً فأفلت الظبي عن يده ، ومن
ركبك البيان ونازل القدر فيه أن رجلاً كانت في يده مخبرة
من زجاج فقيل كم أصحاب الكساء . ففتح كفه وأشار

أصبغته أحسن وقصت المعجزة من يده وانكسرت ، ولقد
 كان يغني عن ذلك أن يحرك الله ويطلق بالفضة
 أحسنه فيسلم من ذلك ، فهذا وما شاكله من البيانات معدود
 في عبه الصبح والركعة ، ولا كاد يفعله إلا أهل البلاء ،
 ومن لا لب له . الوجه الثاني ، تعد في الحسن ، وهو ما يأتي
 موسدا للمعنى من غير زيادة فيكون فضلا ، ولا نقصان
 فيكون فيه إخلال ، وارة تأتي مع الإيجاز وتارة مع
 الإطناب . فهناك خاصان ، خاصة لأولى مجيئه مع الإيجاز
 ومثاله قول الشاعر

له لحظات عن حفاقي سريره

إذا كره فيها عقابا ونائلا

فيه قد جمع إلى إيجازه وصف المدح بالخلافة ومدحه
 بالقدرة وشدة الانتقام وإعطاء المعروف والهيبة والجلالة
 والعظمة والأبهة . خاصة الشدة بجيئه مع الإطناب ومثاله
 قول بعض الشعراء يمدح رجلا فأطنب في مدحه ووصفه
 بالحصل الماهرة

لقد وفقت عليه في الجموع ضحى

وقد تعرضت الحجاب والخدم

حَيْثُتُهُ إِسْلَامٌ وَهُوَ مُرْتَفِقٌ
 وَصِجَّةُ النَّاسِ عِنْدَ الْبَابِ تَزْدَحِمُ
 فِي كَفِّهِ خَبْزُونَ رِيحُهُ عَبِقُ
 فِي كَفِّهِ أَرْوَعٌ فِي عَرَّتَيْنِهِ شَمَمُ
 يَنْفُضِي حَيَاءً وَيَنْفُضِي مِنْ مَهَابَةٍ
 فَمَا يَكْتُمُ إِلَّا حِينَ يَبْتِمُ

فَانْظُرْ إِلَى مَا أَوْدَعَهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ مِنَ الْإِطْنَابِ فِي
 مَدْحِهِ بِهَذِهِ الْخُصَالِ كُلِّهَا . وَذَكَرَهَا مُفَصَّلَةً فِيهِ أَقْوَى دَلَالَةٍ
 عَلَى الْإِطْنَابِ . وَهَذِهِ أَمْثَلُهُ الْبَيْتُ الْحُسْنُ . لَوْجُهُ الثَّالِثُ فِي
 الْمُنَاسَبَةِ مِنَ الْبَيْتِ . وَهُوَ مَا لَيْسَ بِهِ قَبِيحٌ كَالْمَدْحِ حَكِيمٌ
 عَنْ (بَابِ) وَلَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِنْجَارِ وَالْإِطْنَابِ فَيَكُونُ
 إِنَّا فِي الْحُسْنِ . وَمِثْلُهُ إِذَا قِيلَ . كَمَا أَصْحَابُ الْكِسَاءِ . فَقِيلَ
 خَمْسَةٌ . وَكَمَا لَمْ يَشْرَوْا بِأَخْنَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . فَصَتَ عَشْرَةٌ . فَهَذَا
 بَيَانٌ مُتَوَسِّطٌ

(الصنف التاسع الإيضاح)

وَهُوَ إِفْعَالٌ . مِنْ أَوصَحِّبَ الْكَلَامَ ذَا بَيِّنَةٍ وَدُرٍّ وَضَحٍ .
 إِذَا كَانَ مَضْرُوبًا ، فَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الظُّهُورِ ، يُقَالُ وَصَحَ الْمَجْرُ

إذا كان بيننا ، وفي مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يرى
 في كلامك لبنا يكون موجها ، أو خفي الحكم فترد به بكلام
 يوضح توجيهه ويظهر المراد منه ، فهذا وجهان ، الوجه
 الأول أن يكون الذي يؤتى به من الكلام موضحا لتوجيهه ،
 ومثاله قول الشاعر

يَذْكُرُنِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلَّهُ

وَفِيكَ الْحَيَا وَالْعِلْمُ وَالْجِلْمُ وَالْجَهْلُ

وَأَلْفَاكَ عَنْ مَكْرُوهِيَا مُتَنَزِّهًا

وَأَلْفَاكَ فِي مَحْبُوهَا وَلَكَ الْفَضْلُ

والبيت الأول دل على التوجيه بمعنى أنه يحتمل أن
 يريد مدحه وأن يريد ذمه لأنه صرح بأن فيه الخير والشر وفيه
 العلم والجهل ، فيحتمل أن يكون المراد مدحه ، ويحتمل أن
 يريد ذمه ، فإذا قل بعد ذلك في البيت الثاني إنه يرى عن
 مكروهها ، ومتنزه عنه . وأنه في محبوبيها له الريدة على غيره
 في الصفات محمودة . أزل ما يحتمله الأول من الدم ، وأزال
 توجيهه الذي يحتمله الوجه الثاني أن يكون الذي يؤتى به

من الكلام موصحا لحكم خفي ومثاله ما يقوله بعض الشعراء
ومقرطق يغنى النديم بوجهه

عن كأسه المملى وعن إبريقه
فعل المدام ولونها ومذاقها

في مقلتيه ووجنتيه وريقه

فالبيت الأول حكمه خفي لا يراد القصد فيه ، لأنه
يفصح بمقصوده عن كون النديم يغنى بوجهه ، وما الذي
أغناه عن حمل الكأس ولا يريق ، فاما قال في البيت الثاني
فعل المدام ولونها ومذاقها

في مقلتيه ووجنتيه وريقه

وأراد أن المقلين يسكران من نظر إليهما وتخللانه
كما تسكر الحمر العقول وتخيئها وتدهشها وحرمة المدام
تشبهها حرمة خديه ، ومذاق المدام يشبه ريقه ، صار البيت
موصحا لهذه الامور الثلاثة مبينا لها ولحكمها ، والمقرطق
بالعافين ، لا بس القباء ، والمقرطف ، بقاف وهاء هو اللابس
لثوب له حمل والله أعلم

(الصنف العاشر التسميم)

وهو تفعل من قولهم سمّمه إذا أكلمه ، وهو في مصطلح
 علماء البيان عبارة عن تسميد الكلام بفضيلة لقصد المبالغة .
 أو للصيانة عن احتمال الخطأ . أو لمعوية الوزن . فهذا تقرير
 معناه في مراد علماء البلاغة . ثم يرد على أوجه ثلاثة . إما
 المبالغة ، وإما للصيانة . . . إما لإقامة الرتبة على حد ما ذكرناه
 في شرح مذهبنا ، أولاً أن يكون ورد على جهة المبالغة بأن
 يكون القائمة في ذلك العنصر إنما هي المبالغة لا غير .
 ومثله قول زهير

من يلق يوماً على علّاته هرماً
 يلق السماحة منه والندى خلقاً

فقوله (على علّاته) سمّم المبالغة . ف وقعت في غاية الحسن
 ولربما كما ترى . وإنما أراد بقوله على علّاته أي على حالاته وكقوله
 بمدح هرماً أيضاً

إن الكريم على علّاته هرماً ، فهذه اللفظة حصل من
 أجها مبالغة في مدح لا يخفى . وثانها أن يكون وردة على

جهة الصيانة عن حتمال الخطأ فتد رافعه له ، ومثاله ما قاله
بعض الشعراء

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديته تنهي
فقوله غير مفسدها ، فضلة وارده لرفع الإيهام الحاصل
ممن يدعو على الديار بكثرة المطر ليكون مفسداً لها ، فانظر الى
موقع هذه اللفظة ما أرقه وما ذاك الا من أجل ما اشتملت
عليه من هذا الاحتراز لدى ذكره . وهكذا قول من قال
لئن كان باقى عيشنا مثل ما مضى

فلنحُب إن لم ندخل النار أرواحاً

فقوله ان لم يدخل النار معناه سلامة العاقبة . و أراد أن
أول الحب كان فيه بهنية وخفض عيش ولذة وراحة ، فان
كان آخره مثل أوله فالحب لا محالة أحمد عاقبة . لكن
بشرط أن تكون العاقبة فيه سليمة عما يشوبها . لأن الحب
الأكثر فيه أن يكون خطأ تكاد أن تكون عقابه وخيمة
تدخل بسببها النار ، فإذا كان هـد سليمة عواقبه فهو روح .

(١) المحفوظ سموت عوص فلحج

ج ٣ م - ١٤ - (الطراز)

يعنى . شتهى طيب لسلامته عما لا يكاد ينفك عنه ، وثالثها
أن يكون وارداً على جهة الاستقامة للوزن ولا يحتاج اليه في
المبالغة ولا للاحتراز . ومثاله قول المتنبي

وخفوق قلب لو رأت ابيه يا جنتي لرأت فيه جهنماً
فان المعنى تام ، لكنه لما كان الوزن غير مستقيم لو
احرم عن يره يا جنتي . فبها من أجل استقامة الرنة لا غير .
حصل طباق وحسن موقع لا يوجد مع حذفها ، ولو قال
عوبها (v متبى) لاستقام الوزن . لكن لا طباق فيها
ولا تكون لها موقع حسن . وقد ذكرنا فيما سلف الاعتراض .
ويشاهد . يحسن منه وما يقيح ، فأعنى عن الإعادة وبالله التوفيق

(الصنف الحادى عشر الاستيعاب)

وهو استعمال من قولهم : استوعبت ما فى القدرح من
الذين شربوا . دا أنت عنه وهو فى لسان أهل البلاغة عبارة
عن أن يتعلق بالكلام معنى له أقسام متعددة فيستوعبها
في لذكر ونأى عنها . ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة
تهيم الى ثم فلا الشمل جامع

ولا الحيل موصول ولا أنت تقصر

ولا قرب نعم إن دنت لك نافع

ولا تأنيها يسلي ولا أنت بصير

وطر الى استيعابه جميع متعلقات قوله (تبيهم بحيث
لو عددها بحرف العطف كان ذلك صحيحا جامعاً. وقد
جاء في القرآن ما هذا حاله كقوله تعالى (يخلق ما يشاء) **يَهْبِ**
لَمَنْ يَشَاءُ **إِنَّا** **وَيَهْبِ** **لَمَنْ يَشَاءُ** **الَّذِي كُور** **أَوْ يَرُوجُهُمْ ذِكْرَانَا**
وَأَنَا **وَيَجْعَلُ** **مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا**) فهذا التفسير حاصر لا يريد على
حصره مع ما فيه من البلاغة التي ليس وراءها شيء. لانه في
معنى الناس على طبقاتهم واختلاف أحوالهم على أربعة أصناف.
فمنهم من له بنات لا غير. ومنهم من له بنون. ومنهم ذو بنات
وبنين، ومنهم من هو عقيم لا ولد له من ابن ولا بنت. وهذه
لآية مستوعبة لما ذكرناه، وكقول بشار

فَرَّاحٌ فَرِيقٌ فِي الْأَسَارَى وَمِثْلُهُ

فَتِيلٌ وَقِسْمٌ لَأَذَّ بِالْبَحْرِ هَارِبُهُ

فسوعب أنواع التشكيل وتفرق الشمل، كأنه قال صاروا
بين أسير ومقتول وهارب في البحار اعلاه تنجو. وكما فعله
عمرو بن الأهتم بهديل في قوله

اشربا لا شربتما فهدين من قتل وهارب وأسير
 فاستوعب ما وقعوا فيه من أنواع العذاب بالقتل والأسر
 والتطريد ، وكما قال بعض أهل الحاشية
 فيها كشيء لم يكن أو كسرح
 به لئلاز أو من عينة المقابر
 جمع في ذلك من أنواع العدم حتى استوعبها ، وكما قال
 نصيب

فقال فريق القوم لما سألتهم
 معاً وورقاً أبمن الله ما تدرى
 استوعب جميع نوعي الجواب في النفي والإثبات ، فلم
 يبق بعد ذلك شيء ، فما هـد حاله رد ورد في الكلام في لظمه
 أو ثمره كان أدل ما يكون على البلاغة وأقوم شيء في الفصاحة ،
 ولا كاد يختص به إلا من رست قدمه فيها

(الصنف الثاني عشر الإكمال)

وهو إفعال ، من أكمل الشيء إذا حصله على حالة

(١) قد

وقد ذكرت لي ما كتب مراراً قلاص عدى أو قلاص أبي بكر

لا ريدة عليها في تكمه . وهو في مصطلح علماء البيان مقول
على أن تذكر شيئاً من أفاين الكلام . فترى في إفادته امدح
كأنه ناقص الكونه مؤهلاً بعيب من جهة دلالة مفهومه فتأتي
بجمله فتسكمله بها يكون رافعه لذلك العيب انوهم . وهذا
مثاله أن تذكر من كان مشهوراً بالشجاعة دون الكرم . ومن
كان عادماً بالبلاغة دون سداد الرأي ونهاذ العريضة . فترى في
ظاهر الحال أنه ناقص بالإضافة إلى عدم تلك الصفة المفقودة
عنه ، فذكر كلاماً كمال امدح ورفع ذلك التوهم كما قال
كعب بن سعد الفزاري في ذلك

حليم إذا ما الحليم زين أهله

مع الحليم في عين العدو مهيب

فانه لو اقتصر على قوله (حليم إذا ما الحليم زين أهله)
لأوهم إلى السامع أنه غير واثق بالمدح ، لأن كل من لا يعرف
منه إلا الحليم زنجماً طمع فيه عدوؤه فقال منه ما يؤذ به ، فما
كان ذلك متوهماً عند إطلاقه أردفه بما يكون رافعاً للاحتمال
مكملاً للفائدة بوصف الحليم . وهو قوله (مع الحليم في عين العدو
مهيب) ليدفع به ما ذكرناه من التوهم ، وكقول السمويل
بن عدياء

وما مات منا سيد في فراشه^(١)

ولا طُلَّ منا حيث كان قتيل

فهو قنصر على قوله (وما مات منا سيد في فراشه) لأنهم
أنهم صبروا على الحروب والقتل دون الانتصار من أعدائهم ،
فلا جرم أكمله بقوله (ولا طُلَّ منا حيث كان قتيل) ، ورفع
ذلك الاحتمال المتوهم وزال ، وكما قال ابن الرومي ثراً : اني
وايئك الذي يزل نقداً ايئك مودته من غير طمع ولا جزع ،
وإن كنت لدى الرعية مطايا ، ولدى الرعية مهرباً ،
فلو سكت على قوله اني وايئك الذي يزل نقداً اليك مودته
من غير طمع ولا جزع ، لأنهم أنه لا يُطمع فيه لقلة دات
يده ولا يرهب منه معزده . فلما قل وإر كنت لدى الرعية
مطايا ، ولدى الرعية مهرباً ، أكمل ورفع الاحتمال الذي ذكرناه ،
والتمهيد بين لا يكل والسميم ظاهرة مع كونها مشتركين في
أنهما إنما زيد من أجل رفع الوهم عن تخيل ما يحيط من المدح
ويُسقطه ، وحاصبه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما من
جهة اللفظ فهو أن التثنية إنما تدل في شيء نقص ثم تتم

(١) رواية حنفية

بغيره . بخلاف الإكمال فإنه تام . ينقص منه شيء . حلا أنه
أكمل بغيره . فصار الأول بالريادة تاماً ، وصار الثاني بالريادة
كاملاً ، وأما من جهة المعنى فهو أن التسميم إنما يذكر من
أجل رفع احتمال متوهم . فلهذا افترد ، ولا تدم برفع خطأ
مما ليس ذمناً ، والإكمال يرفع الدم الموقوف إذا لم يذكر . وهذا
تقرير ما يمكن من المفرقة بينهما ، ومن عرف أمثلهما تحقق
ما ذكرناه

(الصنف الثالث عشر في التذييل)

وهو تفصيل من قولهم ذل كلامه إذا عقبه بكلام بعد كمال
غرضه منه ، فأما معناه في اصطلاح علماء البلاغة فهو عبارة
عن الإتيان بجمله مستقلة بعد إتمام الكلام لإفادة التوكيد
وتقرير لحقيقة الكلام . وذلك التحقيق قد يكون لمنطوق
الكلام ، وبارد يكون لمفهومه فبدان وجهات . الوجه
الأول أن يكون سؤقه من أجل تأكيد منطوق الكلام .
ومثاله قوله تعالى (ذلك جزيناكم بما كفرؤا وعلل يخارى
الآ الكفور) لأن حاصل قوله تعالى (ذلك جزيناكم بما
كفرؤا) ظاهرة وصريحه يدلان على أن الوجه في استحقاقهم

لما استحقوه من نزول العذاب ، إنما كان من أجل كفرهم لأن
 قوله (إنما كفروا) تعلل للجزاء من أجل الكفر ، فقوله بعده
 (وهل يحازي إلا الكفور) تقرير وإأكيد لما سبق من اجلة
 الأولى وتحقيق لها ، لأنه دال عليها ومحقق لفائدتها وهكذا
 قوله تعالى (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفاق مت فهم
 الخالدون كل نفس ذائقة الموت) فلما قال (وما جعلنا لبشر
 من قبلك الخلد) دبت بها تدسين . كل واحد منهما محقق
 لفائدتها ودال على مضمونها . الأول منهما قوله (أفاق مت
 فهم الخالدون) فهذا الاستفهام وارد على جهة الإنكار عليهم
 في زعمهم الخلود ، وأراد أنه لا تصور أن تكون أنت ميتا
 وهم خالدون بعدك . فإذا كان لا خلود لك مع ما اختصاصت
 به من المكانة والرفعة عند الله تعالى فهم أحق بالانقطاع
 والزوال لا محالة ، والثاني قوله تعالى (كل نفس ذائقة الموت)
 فهذا أيضا تأكيد لقوله (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) لأن
 هذا العموم قاطع لكل ضيق وناس عن كل أمر ينطعم بالخلود ،
 ومن الأمثلة في ذلك ما قاله بعض الشعراء في ممدوحه

لما يتيق جودك لي شيئا أو مئة

تركنني أصحب الدنيا بلا أمل

فقله (تركتني أصحب الدنيا بلا أمل) مؤكدا لما دلت عليه الجملة الأولى بظاهرها ، وهو قوله (لم يبق جودك لي شيء أومله) لأنه مضرخ بأن جوده م ترك له أمنية يتمناها . فلم يبق له أمل في الدنيا يرجو حصوله بحال ، وهذا نهاية المدح . وقد أخذ المتنبى وزاد عليه في قوله من فصيحة يمدح بها سيف الدولة تسمى الأمانى صرعى دون مبلغة

فما يقول لشيء لست ذلك لي

وهذا أعظم من الأول في المدح وأدخل في الأدب مع الممدوح ، حيث جعله في قبيل من لا يتمنى شيء أصلا ، الوجه الثاني أن تكون الجملة الثانية مسوقة من أجل تأكيد مفهوم الكلام ، ومثاله بيت النابغة

ولست بمستبق أخا لا تلمه

على شعث أي الرجال المهذب

فقله (ولست بمستبق أخا لا يلمه) دال من جهة مفهومه على نفي الكامل من الرجال ، ثم أكد هذا المفهوم بقوله (أي الرجال المهذب) لأن معناه أنا أستفهمك عنه فيني لا أكاد أجده ، ومن ذلك ما قاله الخطيب

زُورَ فَيُعْطَى عَلَى الْحَمْدِ مَا لَهُ

وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَكَارِمِ يُحْمَدُ

مفهوم قوله (يعطى على الحمد ماله) أنه لا يعطى ماله

إلا لأجل أن يحمد ، وقوله بعد ذلك (ومن يعطِ أثمان المكارم

يحمد) محقق له ومؤكّد لفائدته ، فلأجل هذا كان ما هذا

حاله تدبيلاً ، واشتقاقه من ذيل الفرس ، مما لانه زئد على

كامل خلقها ، كما أن هذا مزيد على جهة التوكيد ، وإما لأنه في

عجزها كما أن هذا إنما يأتي على أذبار الجمل مقرر لها

(الصنف الرابع عشر في التفسير)

وهو تمثيل من الفسر ، وهو البيان ، يقال فسر الكلام

يفسره إذا بيّنه . ويقال انظر الطبيب إلى بول الرجل ففسر

لأنه يبين به حاله ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن

شع في مفردات كلامك لفظ مبهم أو عدد نجمل أو غير

ذلك مما يفقر إلى بيان ، فتأتي بتدوير ذلك ويكون شرحاً له

من بيان وكشف ، ثم إن وقوعه يكون على وجهين ، الوجه

الأول أن يكون الإبهام واقعاً في أحد ركني الإسناد ،

فيكون بيانه بالركن الآخر ومثاله قول بعض الشعراء

ثلاثة تشرق الدنيا بينهما
شمس الضحى وأبو إسحق والقمر
يحكى أفاعيله في كل نائبة
الفيث وليث والصمصامة الذكر

فلا إيهام إنما وقع في قوله ثلاثة تشرق الدنيا . وهو واقع
في موضع المبتدأ وإيانه إنما وقع بركنه الثاني وهو خبر لمبتدأ .
وهكذا قوله (يحكى أفاعيله) فان الإيهام واقع فيه . وقد مره
بقوله الفيث وليث والصمصامة الذكر . فهذه الأمور كلها
فاعلة لقوله يحكى أفاعيله . فلا جمل هذا قضيت فيها بأن الركن
الثاني وهو الفاعل يفسر الركن الأول . وهو قوله يحكى أفاعيله .
فلا جمل ملازمة أحد الركبين لصاحبه لا جرم جاز أن يكون
أحدهما مفسراً للآخر كما أشرنا إليه . الوجه الثاني أن يأتي على
خلاف الأول . وهو أن يكون الثاني مفسراً للأول بالصفة .
وهذا كقول الفرزدق يمدح أفعولاً

لقد جئت قوماً لو لجأت إليهم
طريد دم أو حاملاً ثقل منرم
لألفيت منهم معطياً أو مضاعناً
وراءك شرراً بالوشيح المقوم

فلما عدّد تلك لأشور الثلاثة المُجْحَفَة بالإنسان الطرْد
والثقل والإعْدَم على من رواه (مُعْدَم) فأما من رواه بالراء
وهو الصحيح فهما أمران ، الطرد وحمل الثقل الذي يُغْرَمُ
لأوجه عقبه بأمرين كل واحد منهما موضح لما قاله على جهة
المقابلة بما يَصْدَح له فقابل الطرْد بالنصرة بالطعان حوله حتى
يسدّ من حقه ، وقابل قوله حمل ثقل المَعْدَم ، بقوله معطياً
ليُجْبَر فقره فهكذا حال التفسير يأتي على هذين الوجهين
وما أشبههما ، فإذا حصل على الصفة التي يكون فيها بيان لما
سبقه فهو تفسير ، وإن اختلفت فيه الأمثلة

(الصنف الخامس عشر في المبالغة)

وهي مصدر من قولك بالغت في الشيء مبالغة إذا بلغت
أقصى الغرض منه ، وفي مصطلح علماء البيان هي أن تُثَبَّت
للشيء وصفاً من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره ، إما
على جهة الإمكان ، أو التمدّد ، أو الاستحالة فقوله أن تُثَبَّت
للشيء وصفاً من الأوصاف عامٌ يندرج فيه ما فيه مبالغة ،
وما ليس فيه مبالغة ، وقوله تقصد فيه الزيادة على غيره ، يخرج
عنه ما ليس كذلك ، فإن حقيقة المبالغة الزيادة لا محالة وقوله

وصفاً من الاوصاف ، عام في المدح والحمد ، والشكر
وسائر الاوصاف التي يمكن فيها الزيادة وقوله إما على جهة
الإمكان ، أو التعذر ، أو الاستحالة ، يشمل أنواع المبالغة ،
لأن ما ذكرناه يقال له مبالغة إذا كان يصح وقوعه ، أو يكون
متعذراً مع مكانه ، أو مستحيلاً لا يمكن وقوعه فكله حدود في
المبالغة ، فإذا عرفت هذا فلتذكر مذاهب الناس فيها ، ثم
نذكر طرقها ، ثم نردفه بذكر أنواعها فهذه فوائد ثلاث فصلها
بعمونة الله تعالى

(الفائدة الاولى)

(في ذكر مذاهب الناس فيها)

اعلم أن لعلماء البيان في المبالغة مذاهب ثلاثة في كيفية
مدخلها في الكلام وإفادتها لما تقيده ، وهل تعدُّ من فنون
علم البديع أم لا

(المذهب الاول)

أنها غير معدودة من محاسن الكلام ، ولا من جملة
فضائله ، وحجتهم على هذا هو أن خير الكلام ما خرج مخرج
الحق وجاء على منهاج الصدق من غير افراط ولا تفريط ،

والمبالغة لا تخلو عن ذلك كما جاء في أشعار المتأخرين من
الإغريق والفلو، وجه آخر وهو أن المبالغة لا يكاد يستعملها
الا من عجز عن استعمال المألوف ولا اختراع الجارى على
أساليب الممهودة. فلا جرم عمد الى المبالغة ليستحل
بلادته بما يظهر فيه من التهويل ولهذا تراها مخرجة للكلام
الى حد الاستحالة، فهذا تقرير كلام من منع المبالغة

(المذهب الثانى)

على عكس هذا وهو أن المبالغة من أجل المقاصد فى
الفصاحة، وأعظمها فى البرعة، ومن أجلها نشأت المحاسن
فى المعانى الشعرية. وحجتهم على هذا أن خير الشعر أكذبه،
وأفضل الكلام ما يبالغ فيه، ولهذا فإنك ترى الكلام إذا
خلا عنها وبعد عن استعمالها كان ركيكاً نازلاً قدزده، ومتى
خلط بها ظهرت فصاحته وراق روثقه وحسن بهاؤه وبريقه،
فهذا تقرير مبالغة من قبلها واستعملها

(المذهب الثالث)

مذهب من توسط، وهو أن المبالغة فن من فنون
الكلام ونوع من محاسنه، ولا شك أن للكلام بها فضل

بهاء وجوده روثق وصفاء لا يخفى على من كانت له أدنى ذوق ، ولكم ليس على جهة الإطلاق . فإن الصدق فضله لا يُجحد ، وحسنه لا يُنكر ، فهما كانت المبالغة جارية على جهة الاعتدال الصدق فهي حسة جميلة ، ومهما كانت جارية على جهة العور والأغراق فهي مذمومة . فهذه مذهب المتكلمين في حكم المبالغة قد حصرناها وسبطنها ليتضح الحق ويظهر أمره ، والمختار عندنا وعليه تعويل أهل التحقيق من علماء البيان تقريره نُشير إلى مبادئه ، ونرغم إلى أسرارهِ ومعانيهِ ، فنقول أما من عاب المبالغة فقد أخطأ ، فإن المبالغة فضيلة عظيمة لا يمكن دفعها وإنكارها ولولا أنها في أعلى مراتب علم البيان لما جاء القرآن ملاحظاً لها في أكثر أحواله . وجاءت فيه على وجوه مختلفة لا يمكن حصرها . فقد أخطأ من عابها على الإطلاق ، وأما من استجأدها على لإصلاح فغير مصيب على الإصلاح أيضاً لأن منها ما يخرج عن الحد فيعظم فيه الغلو ولا غراق فيكون مدموماً كما سيحكي عن أقوم أغرقوا فيها وتجاوزوا الحد بحيث لا يمكن تصور ما فلوه على حال قريب ولا بعيد . لكن خير الأمور أوسطها ، فما كان من الكلام جرياً على حد الاستقامة من غير إفراط ولا

تفريط فهو حسن لا مرء فيه ، فيكون فيه نوع من المبالغة
من غير خروج ولا تجاوز حد ، وأحسن بيت ما قاله زهير
وهو من بدائع حكمه الشعرية

ومهما تكن عند امرئ من خليفة

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فما هذا حاله من أعجب الأبيات وأصدقها حكمة .
وأدخلها في معرفة أخلاق الناس ، ومن ذلك ما قاله حسان بن
ثابت في حسن الصدق

وإنما الشعر لب المرء يعرضه

على المجالس إن كيساً وإن حمقاً

فإن أشعر بيت أنت قاله

بيت يقال إذا أنشدته صدقاً

ومن أجل الإخلال بالمبالغة ومراعاتها عيب على حسان
في قوله

لنا الجففات المرء يمعن بالضحى

واسيافنا يقطرن من نجدة دماً

فميب عليه قوله الجففات ، وهو جمع قلة ، وليس هذا

من مواضع القلة . وكان الأحسن فيه الجفان وقوله (الغر)
والغر إنما تستعمل في مدح الشيء بالوصوح . وليس هذا من
موضعه . وكان الأحسن (يمر عن) من كثرة الدهن وقوله
المن بالضحى . فإن كل شيء يلمع عند طوع الشمس عليه .
وكان الأوضح فيه . يمعن في سود الليل من كثرة الأصباغ .
وقوله وأسباف جمع فته . وهذا ليس من مواضعه وكان الأوضح
ذكر جمع الكثرة كالسيوف . وقوله (يقطرن) لأن لفظة
قليلة حقيرة . وكان الأوضح (يسلن) عوض يقطرن . فعرفت
بـ . ذكرناه أن الكلام متى عرّي عن استعمال المبالغة كان
مذموماً نازل القدر . فينحل من مجموع . ذكرنا هنا معرفة
ما يقبل في المبالغة وما يرد . وما يكون محموداً أو مذموماً بما
قررناه والله اعلم بالصواب

(الفائدة الثانية)

(في ذكر صرق السلعة)

اعلم أن المبالغة إذا كانت مستعملة في الكلام مكسبة
له روتقاً وحلاوة . فلا بد فيها من طريق يوصل إليها . وجملة
ما يذكركم من ذلك طرق ثلاث

ج ٣ - ١٦ (الطراز)

(الطريق الأولى)

أن يستعمل اللفظ في غير ما وضع له في الاصل إما على
جهة الاستعارة ، أو الكناية ، أو التمثيل ، على ما سبق تقريره
في الأنواع المحاذية . فإنه إنما يستعمل فيها على تلك الأوجه
من أجل لمبايعه في معناها ، فإن قولنا مررت بالرجل الأسد
يخالف قولنا مررت بالرجل الشجاع البالغ في الشجاعة كل
مبلغ . وما ذلك إلا لما فيه من المبايعه كونه مجازاً ، وكما قال
بعض الشعراء في وصف امرئاس

و ترى الصحيفة حلبة وجنادها

أفلامه وصريرهن صهيلاً

وكقول المتنبي

بدت ثراً ومالت خوصه بان

وهجت عنبراً ورتت غزالاً

إلى غير ذلك من رميق الاستعارة وبديعها

(الطريق الثانية)

أن تترادف الصفات ويكون منكررة لإعظام حال
الموصوف ورفع شأنه ، ومن أجل قصد التهويل في المعنى

المقصود وإشارة أمره من مدح أو ذم كقوله تعالى (الله نور السموات والأرض مثل نور كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور) فانظر الى تعديد هذه الجملة ومجئها من غير حرف عطف . كيف أفادت المبالغة في حال الموصوف ، وأشادت من قدره ورفعت من حاله ، وأبانت المقصود على أحسن هيئة . وكقوله تعالى (أو كضلمات في بحر أعجى بفساد موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها) فتأمل هذه الأوصاف في عت النور والظلمة . كيف أصابت المحرز ، وطبقت المفصل في تحصيل المقصود وإظهار المبالغة فيه كما ترى

(الطريق الثالثة)

إتمام الكلام بما يوجب حصول المبالغة فيه وإكماله به وهذا كقول من قال يمدح نفسه وقومه

ونكروا جارنا ما دام فينا

وتتبعه الكرامة حيث كانا

فيه . كيف بما صدره في أول البيت من مقدار ما هو
عنه وقومه من لإحسان إلى الجار والقيام بحقه وبذل الجهد
في المعروف إليه . حتى شفعه بقوله (ونبعه الكرامة حيث
كانا) مشتملاً على زيد بن ، الزيادة الأولى لحوق الكرامة
به من الإيعاف ولا لطاف وكثرة الإحسان والتبجيل
والمعظم . والزيادة الثانية قوله (حيث كانا) وأراد به حيث
يسير من سائر الجهات من بر أو بحر أو سهل أو جبل ،
حصول هاتين الزيدتين قد شتمل على المبالغة فيما ذكرناه ،
وكقول أبي تمام في صفة العرس ومدحه بصبره وتجاهده
على جرى

وأصرع أي لو حشر فقيته به

وأُنزل عنه مثله حين أركب

فما مدحه بأنه يلحق كل وحش عليه ولا يستثن شيئا
من ذلك عقبه أعظم منه مدحاً وأكثر مبالغة بقوله (وأُنزل
عنه مثله حين أركب) في هجوم جريته وكثرة شاطئه ، أو أنه
لا يعرق مع كثرة جريته لمزيد القوة وشدة صلابته

(الفائدة الثانية)

(في ذكر أنواع المبالغة)

اعلم أن المبالغة ترجع حقيقة أمرها إلى دعوى المسكّم
للاوصف اشتداداً فيما سيق من أحده على مقدار فوق ما يسأله
العقل ويستقرّ به ، ثم ذلك المقدّر في نفسه إما أن يكون
ممكناً أو غير ممكن ، والممكن إما أن يكون واقعاً أو غير
واقع ، ودعوى كون الوصف على مقدار مستبعد يصح وقوعه
عاده ، يسمى مبالغة . ودعوى كون الوصف على مقدار ممكن
يقتضيه وقوعه عاده ، يسمى بغيره . ودعوى كون الوصف على
مقدار غير ممكن يسمى غلوا . فهذه ضربات ثلاثة نذكر
ما يتوجه في كل واحد منها بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول منها)

ما يستبعد في العقل . الكبر ووقوعه صحيح وهو المبالغة .
ومثله قوله تعالى (وخفض لهما جناح الذل من الرحمة) وقوله
تعالى (فأدأب الله لباس الجوع والخوف) فهاهنا حاله
معدود في المبالغة . ولو أن عوض هذه المقالة تواضع أولادك

والمؤمنين ، لرأيتهم خالياً عن ديباج البلاغة وعارياً عن ثوبها
وكقول زهير

لِسَانُ النِّتْيِ يَصْفُ وَنِصْفُ فَوْ دَدِ

فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

فلقد بالغ فيما قاله حتى جعل حقيقة الإنسان إنما تكون
بلسانه وقلبه ، وبهما يحصل تميزه عن سائر الحيوانات ، ولو قال
عوض هـ الكلام . تميز الإنسان عن أصناف الحيوان هو
بقائه ولسانه امرئ البلاغة عن سلطانها ، وزالها عن رفيع
محبتها ومكانها . وكقول ابن ذرير

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِثْلَهُمْ كَوَاحِدِ

ووجد كالألف من أمر عنا

وخطر إلى مائة وفي ذكره من جمعه ألفاً من الناس
كالواحد في الإحناء وأثمة مع كثرتهم منزلة واحد من الخلق ،
وإن الواحد بمنزلة لألف في كونه كافياً عنهم ، كل ذلك مبالغة
في مدح الواحد من الناس لما كان مغنياً عن الكثير جمعه
للأوصاف الحمية وتخدم أخسه ، وفي ذمة الكثير من الناس
حيث كانوا في لا عند لا يستدون مسدداً واحداً وإن كانوا عدة

كثيرة، فهذه الأمثلة كلها دالة على المبالغة من غير اغراق
ولا غلو، وهو المحمود في المبالغة كما مر بيانه

﴿ الضرب الثاني ﴾

ما كان يمكن الوقوع لكنه تمتع وقوعه في العادة وهو الاغراق
ثم هو على وجهين الوجه الأول منهما وهو أعجبهما
وأدخلهما في العقول وصحة الإصغاء اليه . وهو كل ما يقرن
به كاد ، ولو ، ولولا ، وحرف التشبيه وهو (كأن) فتمى اقترنت
به أخذ هذه الأمور إرداد حسنة وظهر إعجابه وهذا كقول
امرئ القيس

من القاصرات الطرف لو دب نحول

من التمل فوق الإثب منها لأثرا

أراد وصفها في رفقتها ونعومة جسمها بما ذكره ، فلفظة
(لو) قد قرئت الدعوى وجماعتها بحيث يمكن السامع سماعها ،
ومن ذلك ما قاله المتنبي

كفى بجسمي نحولا أننى رجل

لولا مخاطبتي إياك لم ترني

ومن ذلك ما قاله الفرزدق يمدح به زين العابدين علي بن
الحسين عليه السلام

يَكَادُ يُنْسِكُهُ عِرْفَانٌ رَاحَتِهِ

رُكْنُ الحَظِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَنِمُ

فهذه الكلمات أعني كاد ، ولو ، ولولا ، قد أكسبته جمالا ،
ورادته رقة وكالا ، الوجه الثاني أن يأتي مجردا عما ذكرناه ،
وهذا يرد كثيرا كقول ابن المعز

مَلِكٌ تَرَاهُ إِذَا احْتَبَى بِتَجَادِهِ

عَمَرَ الْجَاهِجَ وَالصَّفُوفَ قِيَامُ

فوصفه بطول قامته على هذه الحالة ، ومن ذلك ما قاله
امرؤ القيس في وصف النار

نُورُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا

يَشْرَبُ أَدْنَى دَارِهَا ضَرْبُ عَالٍ

فإنه وإن امتنع من جهة العادة إدراك نار من مثل
هذه المسافة لكنه ممكن عقلا ، إذ لا تنبع خلوة هذه المسافة
عن كل حائل من جبل وغيره فيمكن إدراكها ، فما كان يمتنع
عادة مع كونه ممكنا عقلا فهو الإغراق كما قررناه

(الضرب الثالث)

(ما كان ممتنعاً وقوعه وهو القلوع)

ويكاد المفلقون في الشمر يستعملونه في مدحهم وهجوهم ،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يقترب به ما يقتربه
إلى الإمكان ، وهذا كقول من قال يصف فرسا له بسرعة جريه
ويكاد يخرج سرعه من ظله

لو كان يرتعب في فراق رفيق
أراد أنه يقرب أن يفارق ظله عند جريه ، وما ينمعه
عن المصارقة إلا أن طاه رفيق له ، ومن شيمه أن لا يفارق
حميمه ورفيقه ، ومنه قول مهمل

فلولا الريح أسمع من بحجر

صليل البيض تخرج بالذكور

وكان بين حجر ومكان الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأحسن
من هذا قوله تعالى (يكاد زيتها يضيئ ولو لم تمسه نار نور
على نور) ومن أرق ما قيل في هذا ما قاله النابغة في وصف
السيوف من شدة قطعها قال

تَقْدُ السَّالَوِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسِجَهُ

وَيُوفَدُنَ بِالصَّفَاحِ نَارَ الْحَبَابِ

أَرَادَ أَنَّهُمْ يَقْطَعُونَ الدَّرُوعَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ قِطْعِهَا تَقْدَحُ

النَّارُ فِي الْحِجَارَةِ مِنْ شِدَّةِ وَقْعِهَا ، فَهَذَا مِمَّا يَقْرَبُ

(الوجه الثاني)

مَا لَا تَقْتَرِنُ بِهِ مَا يَسُوعُ قَبُولَهُ فَيَكُونُ مَرْدُوداً وَهَذَا

كَقَوْلِ التَّمْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ يَصِفُ سِفْهُ

يَكَاذُ يُخْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ

بَعْدَ الذَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْهَادِي

يُرِيدُ أَنَّهُ يَغِيبُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ قِطْعِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ،

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّي

أَوْ كَانَ سَاكُفَ رَأْسٍ عَاذِرَ سَيْفِهِ

فِي يَوْمٍ مَعْرَكَةٍ لَا غِيَا عَيْسَى

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَفُوفِيهِ

كَأَنِّي دَحْوَتُ الْأَرْضِ مِنْ خَيْرِ تِي بِهَا

كَأَنِّي بَنَى الْإِسْكَندَرُ السَّدَّ مِنْ عِزْمِي

فَتَبِهَ نَفْسَهُ أَوَّلًا بِإِخْلَاقِ جِلِّ جَلَالِهِ فِي دَحْوِهِ الْأَرْضَ

ثم انحط منه الى ما شبه نفسه بالإسكندر ، وهذا ما أردنا
ذكره في المبالغة والله أعلم

(الصنف السادس عشر في الإيغال)

الإيغال في أصل اللغة هو سرعة السير ، ويستعمل في
المبالغة في الشيء ، يقال فلان يؤغل في نظره وفي قراءته
يبالغ فيهما وهو في مصلح علماء البيان عبارة عن الإتيان في
مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة الواحدة بعث لما فيه مفيد
للتأكيذ والزيادة فيه ومثاله قول الخنساء
وإن صخرًا لتأتئم الهداة به

كانه علم في رأسه نار

فقولها في رأسه نار من الإيغال الحسن لأنها لم تكف
بكونه جبلاً عاليا مشهورا ، بل زادت لكثرة إيغالها في
مدحه وشهرته بقولها (في رأسه نار) لما فيه من زيادة الظهور
والانكشاف ، لأن الجبل ظاهر فكيف به إذا كان في رأسه
نار ، والنار ظاهرة فكيف حالها إذا كانت في رأس جبل ،
ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس يصف نفسه بكثرة الصيد

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِثِنَا

وَأَرْحَلْنَا الْجَزْعَ الَّذِي مِثْقَبُ

فَقَدْ حَصَلَ الْفَرَضُ بِقَوْلِهِ عَيُونُ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِثِنَا

وَأَرْحَلْنَا الْجَزْعَ ، لَكِنَّهُ مَنقُوصٌ لِكُونِهِ مُطْلَقًا فَلَمْ يُفَدْ هُنَاكَ

مُبَايَعَةً وَإِنَّمَا فِي الشَّبِيهِ ، وَمَا أَرَادَهُ بِقَوْلِهِ مِثْقَبُ نَأْكَدُ

الشَّبِيهِ وَظَهَرَ رَوْتُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

حَمَلْتُ زَيْنِيَا كَأَنَّ سَيَانَهُ

سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِهِ

فَمَوَاهِ سَنَا لَهَبٍ ، لَيْسَ فِيهِ قُوَّةٌ لِلشَّبِيهِ لَمَّا كَانَ مُطْلَقًا ،

وَمَا مَبْدُ قَوْلِهِ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ ، كَانَ مُؤْغَلًا فِي الشَّبِيهِ لِإِكْمَالِهِ

بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّمْيِيدِ فَحَصَلَ الْإِيغَالُ بِقَوْلِهِ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ

وَتَمَّتْ بِهِ الْمِبَالِغَةُ وَجَاءَ عَلَى صِفَةِ الْإِعْجَابِ وَحَازَ الطَّرَافَةَ مَعَ

حَسَنِ التَّأْيِيفِ

(الصَّنْفُ السَّابِعُ عَشَرَ فِي التَّفْرِيعِ)

وَهُوَ تَفْعِيلُ مَنْ قَوْلِكَ فَرَعْتُ هَذَا إِذَا قَرَّرْتَهُ عَلَى أَصْلِهِ ،

وَمِنْهُ فُرُوعُ الشَّجَرَةِ ، لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ عَلَى أَصُولِهَا ، وَكُلُّ مَا كَانَ مَبْنِيًّا

عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ فَرْعٌ لَهُ ، وَأَمَّا مَفْهُومُهُ فِي مُصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ

فهو عبارة عن إتيانك بقاعدة تكون أصلاً ومقدمة لما تريد
من المدح أو الذم ثم تأتي بعد ذلك بتفصيل المديح وتعيته بعد
إجمالك له أولاً ، فالكلام لأول يؤتى به على جهة مقدمة ،
وبالآخر على جهة الإكمال والتتمة والتفريع لما أصلته من قبل .
ثم يكون على وجهين . الوجه الأول منهما أن يصدّر الكلام
الأول بحرف النفي وهو (ما) وتجعله أصلاً لما تريد ذكره من
بعده . ثم تأتي بعد ذلك بأفعل التفضيل وهذا كقول الأعشى
ما روضة من رياض الحزن مُشبية

غناء جاد عليها مُسبل هطل

يضاحك الشمس منها كوكب شرق

مؤذّر بعميم البت مكتهل

وما بأطيب منها طيب رائحة

ولاً بأحسن منها إذ دنا الاصل

فجيشه (غنا) في أول الكلام (وبأفعل) في آخره هو

كمال التفريع ، وكقول أبي تمام

ما رنغ مية معثوراً يطوف به

غيلان أبهى ربى من ربها الحرب

ولا الخدود وإن أذنين من خجل
 أشقى إلى ناظري من خدّها القرب
 ولأُمير المؤمنين المنصور بالله في هذا ما يروق الناظر
 حيث قال مثيب إلى مرأته متعة بنت ابن عمران الياقوت
 وما شادن بالومل برعى وربما
 أشاح حذارا عند جرس العواصف
 وما غصن من نطق الرمل حقوة
 بأحسن من يمس الملا والملاحف
 وما يفضله نأت الطلح يحفها
 وما لعنّها من رقة المترادف
 وما ذمته من زخرف في رخامة
 يشابه متنّها متون الصحائف
 وما نذر به بعد عشر وأربع
 ردّى من الهالات خضر المطارف
 وما عسجديّ برمكي مشوف
 خلاص تهاده أكف الصيارف
 وما ذرّه القوص صبر نفسه
 لعنم منها عرصة المتالف

بأحسن من بنت ابن عمر ن في الدأ
يراع لها من هزة كل واصف
فانظر الى ما حوته هذه الايات من التشبيه الحسن ،
والتفريع اللائق

الوجه الثاني ما يكون على خلاف هذه الصفة ، وهو
أن يأتي المتكلم بصفة يقرب اليها ما هو أبلغ منها في معناها
فيدكرها ليفرع عليها غيرها . وهذا كما قل بعض الشعراء
أحلامكم لسقام الجهل شافية

كما دماؤكم تشفى من الكلب
ففرع عن وصفه لهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهالات ،
شفاء دماهم من دماء الكلاب الكلبة . وكما قال ابن المعتز
كلامه أخذع من لحظه ووعدته أكذب من طيفه
فبينما هو يصف خدع كلامه ، إذ فرع عليه وصف
كذب وعده ، وقوله ايضاً

وكان حمره لونها من خده
وكان طيب نسيمها من نشره
حتى اذا صب المزاج تشعشت

عن ثغره فحسبته من ثغره

(الصنف الثامن عشر في التوجيه)

وهو تفعيل من قولك وجهت هذا البرد ، اذا جعلت له
وجهًا بحسن لأجله وزغب فيه . هـ في اللغة ، وأما في
مصطلح علماء البيان فهو أن يكون الكلام له وجهان ، ثم
إنه يرد في البلاغة على استعمالين نذكرهما بمعونة الله تعالى

الاستعمال الأول أن يؤكد المدح بما يكون مشبهًا للذم
بأن تنفي عن المدح وصفًا معيّنًا ثم تعقبه بالاستثناء فتوه
أنك استثنيت ما يذم به فنأتي بما من شأنه أن يذم به وفيه
المبالغة في مدح المدح ومثاله قول النابغة

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بين فلول من قراع السكائب

ومن ذلك مثاله ابن الرومي

وما تمترى آفة بشرية

من النوم إلا أنها تنخير^(١)

كذلك أنفاس لريض بسخرة

لطيب وأنفاس لأنام تنير

(١) بعده

وعبر عجب صيب أنفاس ووصة موزنة دست زراح وتمطر

وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا مَا قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَمْدَحُ قَوْمَهُ وَيُشْتَبِي عَلَيْهِمْ

وَلَا عَيْبَ فِينَا غَيْرَ أَنْ سَمَّاهُنَا

أَضْرَبْنَا وَالنَّاسَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

فَأَفْنَى الرَّدَى أَرْوَاحَنَا غَيْرَ ظَالِمٍ

وَأَفْنَى النَّدَى أَمْوَالَنَا غَيْرَ عَاصِبٍ

أَبُونَا أَبٌ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ

أَبَا وَاحِدًا أَعْنَاكُمْ بِالْمُنَاقِبِ

وَكَقَوْلِ ابْنِ الْأَصْبَعِ فِي تَاكِيدِ الدَّمِ بِنَا يُشَبِّهُ الْمَدْحَ

خَيْرَ مَا فِيهِمْ وَلَا خَيْرَ فِيهِمْ

أَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤَثَّمِي الْمَقْتَابِ

وَرَادَ وَصْفَهُمْ بِقَلَّةِ الْخَيْرِ وَالْمَعْرُوفِ وَمَا فِيهِمْ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا

أَنَّهُمْ لَا يَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ غَابَ أَحَدًا فِي مَجَالِسِهِمْ وَلَا يَمْنَعُونَهُ

عَنْ ذَلِكَ

الِاسْتِعْمَالِ الثَّانِي مِنَ التَّوْحِيهِ ، وَهُوَ أَنْ يَمْدَحَ شَيْءٌ يَقْتَضِي

الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ

لَهَيْتَ الذَّنْبَ بِأَنْكَ خَالِدُ

فأول البيت دال على المدح بالشجاعة ، وآخره دال على
علو الدرجة ، ومن هذا قول بعضهم من النثر ، هم بحارُ العلى
الا أنهم جبال الجلم ، وكقول بعض الشعراء
هو الدرُّ إلا أنه البحرُ زاخرًا

حلا أنه الضرعُ لكنه الويلُ

ومما يحتمل المدح والدم على جهة الاستواء قولك للأعور
(ليت عينيك سواء) فيحتمل ان تكون العوراء مثل
الصحيحة في الرؤية . ويحتمل عكس ذلك

(الصنف التاسع عشر التعليل)

والتعليل تفعيل من قولهم علل مشيته اذا سقاها مرة
بعد مرة . وعالمت هذا اذا جعلت له علة وسبباً . وسمى المرض
علة لأنه سبب في تغير حال الإنسان وفساد صحته . وهو
في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن تقصد الى حكم من
الأحكام . فتراه مستبعدا من أجل ما اختصاص به من الغرابة
واللطف والإعجاب او غير ذلك ، فتأتي على جهة الاستطراف
بصفة مناسبة للتعليل فتدعي كونها علة للحكم لتوهم تحقيقه
وتقريره نهاية التقرير من أجل أن ثبات الشيء معللاً أكد

في النفس من إنباته مجرداً عن التعليل ، ثم يحينه في ذلك
على وجهين

الوجه الأول أن يأتي التعليل صريحاً . إما باللام كقول
ابن رشيقي يعلل قوله عليه السلام (جعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً) فقال في معنى ذلك

سألت الأرض م جعلت مضلي
ولم كانت لي طهراً وطيباً
فقلت غير ناطقة لأنني

حوت الكثر إنسان حبيبا
ولقد أحسن في الاستخرج وألطف في التعليل ،
فلاجل ما قاله كان ذلك علة في كونها طهوراً ومسجداً وكقول
أبي نواس

ولو لم تصافح رجلها صفحة الثرى
لما كنت أذري علة للتيّم
فقد صرح بأن الوجه الباعث على جواز التيمم بالتراب
شرعاً ، هو ما ذكره من وطئها له بأخص قدمها فلاجل ذلك
كان جائزاً

الوجه الثاني أن لا يكون التعليل صريحاً في اللفظ ،
وانما يؤخذ من جهة السياق والنظم ولمعنى ، وهذا كقول
بعض الشعراء

يا واشياً حسدت فينا إساءته

نجي حذارك إنساني من العرق

فلما أبدع فيما قاله وأطنه يحكى عن مسلم بن الوليد وهو
من رفاقه التي اختص بها ونفائس ما نظمه وأراد ان الوأشى
مدموم لا محالة لما يفعله من القبيح ، لكن العلة في حسن
إساءته ، هو أنه يخاف على محبوبته من وشايتها ، فامتنع دمع
عينه من أجل الخوف والفشل فسلم إنسان عينه عن أن
يعرق بدموعه لما كان خائفاً مدعوراً من الوشاية ، فلا وجه
لتعليل حسن الوشاية الا هذا وكقول من قال من الشعراء

فإن غارت الغدران في صحن وجنتي

فلا غرو منه لم يزل وأبل يهني

وألحق به ما هو بمعناه وهو التعجب كقوله

أيا شتعا يصي بلا انطفاء

ويا بذرا يلوخ بلا محاو

فأنت البذر ما معنى انتقاصي
وات الشمع . ما سبب اختراق

(الصنف العشرون)

(في التفريق واجمع والتقسيم)

هذه الامور الثلاثة من عوارض البلاغة، وإذا وقعت في
الكلام بع مبلما عظيما في حسن التأليف وإعطاء الفصاحة
حقها، وخاصة حروب ثلاثة

(الضرب الاول التفريق المفرد)

وهو تفصيل من قولك ورقت الدراء اذا أعطيها عدد.
عددا، وهو في لسان علماء البلاغة أن يعمد الى نوعين
يندرجان تحت جنس واحد فتوقع بينهما بياضا في المدح أو لوم
أو غيرهما، ومثاله قول بعض الشعراء

ما نوال الغمام يوم ربيع كنوال الامير يوم سخاء
فناول الامير بذرة عيّن ونوال الغمام فطرة ماء
فالنولان مفترقان كما ترى . لكنهما يندرجان جميعا
تحت اسم النول والمطاء . ثم هما مفترقان كما ذكر في العلو
والدنو، ففرق بينهما كما ترى

(الضرب الثاني الجمع المفرد)

وهو أن تجمع بين شيئين فصاعداً مختلفين في حكم واحد،
وهذا كقوله تعالى (مَالُ الْبَنَاتِ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وقوله
تعالى (إِنَّ الدِّينَ كُفْرًا وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي
نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا) وكقول الشاعر
إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاعَ وَالْجِدَّةَ
مُفْسِدَةٌ لِمَرْءٍ أَيْ مُفْسِدَةٌ

وقوله

وَأَحْوَالِي وَصُدَّتْكَ وَاللَّيَالِي طَلَامُ فِي طَلَامٍ فِي طَلَامٍ
فكل ما نرى من باب الجمع . لأنه جمعها وأخير عنها
بحكم واحد

(الضرب الثالث)

جمع مركب مع عيرد وليس مفردا . وهو يأتي على وجهين
أولهما الجمع مع التثنية . وهو أن يشبه شيئا بشيء واحد ثم
يفرق بينهما في وجه الشبه . ومثاله قول بعض الشعراء
فوجهك كالنار في صوتها وقلبي كالنار في حرها
فانظر إلى ما فعله ههنا حيث جمع بين وجه المعشوق وقلبه .

ثم إنه بعد ذلك فرق بينهما ، فشبه الوجه النار في الحسن
والانارة والضوء ، وشبه القلب بها في الحرارة والاحتراق
وكقول من قال

أَسْوَدُ كَالْمَسْكِ صُدْغًا قَدْ طَابَ كَالْمَسْكِ خُلُقًا

فقد جمع بين الصُدْغِ والخُلُقِ في التشبيه بالمسك ،
ثم إنه فرق بينهما فاصدغ يشبه المسك في سواده والخلق
يشبه المسك في طيبه وحسنه ، وثانيهما الجمع مع التقسيم ،
وهو أن تجمع أموراً مندرجة تحت حكم واحد ، ثم تقسمها ،
ثم ليس يخلو حاله إما أن يجمع ثم يقسم بعد ذلك . أو يقسم
ثم يجمع ، فهاتان حالتان . الحالة الأولى اجمع ثم القسمة بعده ،
ومثاله ما قاله المتنبي

لَدَهْرٍ مُعْتَذِرٌ وَالسَّيْفُ مُنْتَضِرٌ

وَأَرْضُهُمْ لَكَ مُصْطَفَاةٌ وَمُتْرَتَبَةٌ

لِلسَّبِيِّ مَا نَكَحُوا لِلْقَتْلِ مَا وَلَدُوا

لِلنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

فانظر الى ما فعله في البيت الاول حيث جمع ارض العدو
وما فيها من كونها خالصة له على جهة لا إجمال من غير إشارة
فيه الى تفصيل حالها ، ثم انه قسم حصص في البيت الثاني ما يكون

منها للشيء . وما يكون للقتل ، وما يكون للنهب والبار جميعاً ،
الحالة الثانية أن يقسم أولاً ثم يجمع ثانياً ، ومثاله ما قاله حسان
قوم إذا حاربوا ضرروا عدوهم

أو حاولوا النقع في أشياءهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة

إن الخلاق فاعلم شرها البدع

فقد أعمل في البيت الأول التقسيم الى ما ذكره من
خصائصه . ثم جمعها في البيت الثاني من غير إشارة الى تفصيل ،
وهذا وما شاكلة له موقع في الفصاحة لا يمكن جرده
ولا يسع إنكاره

(الصنف الحادى والعشرون الاثلاف)

وهو افتعال من قولهم آف الحرز بعضها الى بعض اد
جمعها . وهو يأتي على أوجه أربعة ، لوجه الأول منها تاليف
لللفظ مع المعنى ، وهو أن يكون لالفاظ ثلاثة بالمعنى المقصود
ومناسبة له ، فإذا كان المعنى فخماً كان اللفظ لموضوع له جزلاً ،
وإذا كان المعنى رقيقاً كان اللفظ رقيقاً ، فيطابقه في كل
أحواله ، وهذا ذ خرجاً على هذا المخرج وتلاءماً هذه الملائمة

وقعا من البلاغة احسن موقع ، وتألما على أحسن شكل وانتظما
في أوفق نظام ، وهذا اب عظيم في علم البديع . وجاء القرآن
الكريم على هذا الأسلوب ، هذا كان المعنى وعيدا وزجرا
أو تهديدا ، أو إنزال عذاب ، أو إيقاع واقعة ، أتى فيه بلا لفاظ
الغريبة الجزلة ، ودا كانت المعنى وعيد وبشارة . أتى فيه
بلا لفاظ لرفيقة العذبة وهد كقوله تعالى (قالو ، الله تفتؤ
تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين)
فما كان مفتحا للخطب ومهولا له وخيف عى يعقوب عليه
السلام من دوام حزنه وطول أسفه جاء بلا لفاظ الغريبة
كقوله (تفتؤ) (والحرص) ، وهو الإشفاء على الهلاك تعالى
حرص المريض اذا دنا من الهلاك ، وكما قال زهير

أنا في سقما في معرس مرجل

ونؤيا كحدم الحوض لم يتسلم

فلما عرفت الدار قلت لربها

ألا انتم صباحا أيها الربيع واسلم

فاليت الأول الفاظه غريبة لما كان المعنى المقصود

جزلا لكونه غير معروف مجهولا حاله ، فلما عرفه أتى في

البيت الثاني بما يلائم المعنى من رقة اللفظ وحسنه ورشاقته لما فيها من البيان والظهور وكثرة الاستعمال

الوجه الثاني ائتلاف اللفظ مع اللفظ وهو أن ترد معنى من المعاني تصح تأديته باللفظ كثيرة ولكنك تختار واحداً منها لما يحصل فيه من مناسبة ما بعده وملائمته ، ومثاله قول

البحترى في وصف الإبل بالهزال

كالقسي المعطفات بل الـ أسهم مبرقة بل الأوتار
فانه إنما اختار وصفها بالقسي مع أن هذا المعنى يحصل بتشبيهها بأمرأجين ولأخلة ولأطناب وغير ذلك ، لكنه اختار القسي لما أراد ذكر الأسهم والأوتار ، فحصل بذكر القسي ملائمة لا تحصل بذكر غيره فلهذا آثره ، وتقدم أحسن فيه لما اشتمل عليه من حسن التأليف وجودة النظم ومراعاة المناسبة فيما ذكره وكما قال المتنبي

على سائح موح المايا بنخره

غداة كأن النبل في صدره وبلى

هـ السائح ، الحصان ، وما وصفه بالسباحة عقبه بذكر الموح ، وذكر النبل . وعقبه بذكر الويل لما كان يشبه النبل في شدة وقعه وسرعة حركته ، ثم واصل بين الويل والموح

لما بينهما من الملائمة ، وأحسن من هذا ما قاله ابن رشيق
من شعره

أَصْحٌ وَأَفْوَى ما رويناه في الندى
من الخبر المأثور منذُ قديم
أحاديثُ ترويهما السيولُ عن الحيا
عن البحر عن جود الأمير تميم

ولاءم بين الصحة والقوة . وبين الروية والخبر ، لأنها
كلها متقاربة في الفاظها ، ثم قوله أحاديث ، تقرب الاحبار
ثم أردفها بقوله السيول ، ثم عقبه بالحيا . لأن السيول منه ،
ثم عن البحر ، لأنه يقرب من السيل . ثم تابع بعد ذلك بقوله
(عن جود الأمير تميم) فهذه الأمور كلها متقاربة ، فلا جل
هذا لاءم بينها في ألفاظ اللفاظ ، فصار الكلام بها مؤلف
النسج مخكم السدى

الوجه الثالث اشلاف المعنى مع المعنى وهو ان يكون
الكلام مشتملا على أمرين فيقرن بكل واحد منهما ما يلائمه
من حيث كان لاقرانه به مزية غير خافية ومثاله ما قاله
المتنبي في السيفيات

تمرُّ بك الأبطالُ كلمي هزيمةً
 ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم
 وقفت وما في الموت شكٌ لو افف
 كأنك في جفن الردى وهو نائم

فإن عجز كل واحد من البيتين ملاءمة لكل واحد من
 صدريهما وصالح لأن يؤلف معه ، لكنه اختار ما أورده في
 البيت لأمرين ، أمّا أولاً فلأن قوله (كأنك في جفن الردى
 وهو نائم) إنما سبق من أجل التمثيل للإسلامة في موضع العطب
 جعله مفعلاً للوقوف والبقاء في موضع يُقطع على صاحبه بالموت
 أحسن من جملة مفعلاً لثباته في حال هزيمة الأبطال ، وأمّا
 ثانياً فلأن جعل قوله (ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم) تسمية لقوله
 (تمرُّ بك الأبطال) أحسن من جملة تسمية لقوله (وقفت
 وما في الموت شكٌ لو افف) لأن الإيثار في حال الهزيمة
 يلحقه من ضيق النفس وعُبوس الوجه ما لا يخفى ، ولهذا الصق
 كل واحد منهما بما يكون فيه ملاءمة وحسن تنظيم من
 أجل المداغة في المعاني ، ويُحكى أنه لما أشد سيف الدولة
 هذه القصيدة فقم عليه هذين البيتين ، قال هلا جعلت عجزاً
 أحدهما عجزاً الآخر فاجابه بما ذكرناه من بلاغة المعنى إذا

كان على هذه الصفة ، فاستحسن سيف الدولة ما قاله من
ملاحظة المعاني التي هي مغايزه في قصائده وزاد في عطيته ،
ومن هذا قوله تعالى (إِنْ لَكَ إِلَّا نَجْوَعُ فِيهَا وَلَا نَعْرِى وَأَنْتَ
لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ولم يقل فيك لا تجوع فيها ولا تظمئ ،
والك لا تعرى فيها ولا تضحى ، فانه لم يراع ملاءمة الرى
للشبع ، ولا أراد مناسبة الاستظلال للصحة ، وإنما أراد
مناسبة ادخل من ذلك ، فقرر الجوع بالعرى ، لما للإنسان
فيهما من مزيد المشقة وعظيم الألم بتلاصقهما ، وأراد مناسبة
لاستظلال للرئى ، فقرر بينهما لما في ذلك من مرة الامتنان ،
وإكمال ، ووجه آخر وهو أن الجوع يلحق منه ألم في باطن
الإنسان وينتهب منه أحشاؤه . والعرى يلحق منه ألم في ظاهر
جسد الإنسان ولهذا جمع بينهما لما كان أحدهما يتعلق بالظاهر
والآخر يتعلق بالباطن ، وهكذا حال الظأ فإنه يحرق كبـد
الإنسان ويوقد في فؤاده النار ، والضحأ يحرق جسده الظاهر
فلا حل لهذا ضم كل واحد منهما الى ماله به تعلق لتحصل
المناسبة ، ومن جيد ما يورد مثالا ههنا ما ذكره المتنبي
في السيفيات

فلغزب منه مع الكدرى طائفة

والروم طائفة منه مع الحجل

يصف انهزام الناس من خوفه وشدة سطوته ، فالكدرى
والحجل طائران ، لكن الكدرى أكثر ما يكون في
الصحارى والقفار والمقازات . فضمة مع العرب ، لأن أكثر
ما يسكنون هذه الموضع ، ومنه الحجل الى الروم . لأنها
أكثر ما أوى الى الامواه وشطوط الانهار ، وبلاذ الروم
فيها لأشجار الكثيرة . فلأجل هذه المناسبة والتزامها ضم كل
واحد الى ما ينسب به وبأسبه بعض مناسبة . وقوله (طائفة) فيه
وجهان ، أحدهما أن يريد أنها كالطير في سرعة هربها وخفة
جربها مري منه وخوفها من بأسه ، وثانيهما أن يريد أنها ممرقة
في الشعب ولأورده وفي كل الأصقاع فراراً منه ، أخذاً له
من تطاير الشرار ، اذا ذهب يمينا وشمالا ، وهذا من
معانيه البديعة . ومجاة شعره الغريبة ، ومغازيه الدقيقة في
أعظم قصائده كلها .

الوجه الرابع الائتلاف مع الاختلاف وله حالتان

الحالة الأولى أن تكون المؤلفة بمنزل عن المخالفة ،
وأحدهما منتهى عن الآخر ، ومثاله قول من دل من الشعراء

أَبَى الْقَلْبُ أَنْ يَأْتِيَ السَّيِّرَ وَأَهْلَهُ

وإِنْ قِيلَ عَيْشٌ بِالسَّيْرِ غَرِيبٌ

بِهِ الْبَقُّ وَالْحَيُّ وَأُسْدٌ حَقُّهُ

وَعَمْرُو بْنُ هَنْدٍ يَمْتَدَّى وَيَجُورُ

الحالة الثانية أن تكون المؤانعة منها مداخلة لمخلصة .

وهذا كقول عباس بن الاحنف يهجو قوما

وَصَالِكُمْ هَجْرٌ وَحُبُّكُمْ قَلِيٌّ

وَعَطْفُكُمْ صَدٌّ وَسَلَامُكُمْ حَرْبٌ

فكل واحد من هذه مقرون مع صده مؤلف معه ،

فهذا ما أوردنا ذكره من لا اختلاف . وبعد هذه الأقسام

أشور تتعلق بالقوفي الشعر ، وليس وراءها كبير فائدة فاعرضنا

عنها لقلة جندواها وفائدتها

(الصنف الثاني والعشرون)

(الترجيع في العدة)

والترجيع تفعيل من قولك رجعت الشيء إذا رددته ،

ويسمى الترجيع رجيعاً ، وهو ما يخرج من نطن ابن آدم (١)

(١) عبارة اللمعة . ارجيع يكون ارجو وارجع والعدة حميع . سمي

لذلك لانه رجع عن حاله الاولى بعد ان كان صاعدا او عكس او غير ذلك

لأنه يتردد فيه ، ويقال للسماء ذات الرجوع ، لأن المطر
يتردد في نزوله منها وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن
أن يحكى المتكلم مراجعة في القول ومحاوره جرت بينه وبين
غيره بأوجز عبارة وأخصر لفظ فيزول في البلاغة أحسن
المنازل وأعجب المواقع ، ومن جيد ما يورد من أمثالها ما قاله
بعض الشعراء

قالت ألا لا لمجن دارا	إني أبانا رجل عائر
أما رأيت الباب من دوننا	قلت هاتي وائب طافر
قالت فإن الليث عادية	قلت فسيفى مزهف بار
قلت أليس البحر من دوننا	قلت فإني سابع ماهر
قالت أليس لله من فوقنا	قلت بلى وهو لنا غامر
قالت فإما كنت أعيننا	فأت إذ ما هجع السامر
واسقط عيننا كسقوط الندى	ليلة لا آه ولا أمر

والطيف من هذا قول أبي نواس في شعره

قال لي يوما سليما	ن وبعض القول أشنع
قال صفني وعلياً	أيضا اتقى وأوزع
قلت إني إن أفل ما	فيكما بالحق تجزع

قال كلاً قلت مهلاً قال قل لي قلت فاسمع
قال صفة قلت يعطى قال صف لي قلت تمنع

ومن جيده ما قاله البحترى

بت أسقيه صفوة الراح حتى

وضع الكأس مائلاً يتكفاً

قلت عبد العزيز تفديك تضي

قال لبنيك قلت لبنيك ألفاً

هاكها قال هاتها قلت خذها

قال لا أستطيعها ثم أغنى

فهذا وما شاكله من جيد ما يؤثر في محاوره . وترجع

لخطاب على جهة الملاطفة والاستعطاف

(الصنف الثالث والعشرون في الاقسام)

وهو افتعال من قولهم اقسام اقساماً وقاسم مقاسمة وقاسم
قساماً اذا حلف ، ومنه قوله تعالى (وقاسمهم اثنى لکمآلین
النّاصحین) (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) وهو في مصطلح
علماء البيان عبارة عن أن يحلف على شيء بما فيه فخر ، أو

ج ٣ م - ٢٠ - (الطراز)

ومدح ، أو لعظيم ، أو تفزل ، أو زهو ، أو غير ذلك مما يكون فيه رشافة في الكلام وتحسين له ، ولذا ذكر من ذلك ما هو الأكثر وهو أمور خمسة ، أولها الامتتان والفخر ، فأما الامتتان فكقوله تعالى (فو رب السما والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فامتن الله تعالى وأكد امتنانه بما قرره من القسم ، وأما الافتخار فكقول الأشر النخعي

بقيت وفري وانحرفت عن العلي

ولقيت أضيافي بوجه عبوس

إن لم أشن على ابن هند عارة

لنخل يوماً من نهاب نفوس

فضمن هذا القسم على الوعيد ، ما فيه افتخار من الجود والشرف والسودد والشجاعة والبسالة ، وهذا الرجل كان من أمراء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، ولقد كان عظيم الشوكة على من خالف أمر الله وأمر أمير المؤمنين ، وهو مالك بن الحارث ، ولقد قل فيه أمير المؤمنين . إنه كان أشد على الفجار من حريق النار ولما دخل الطرماع على معاوية ، قل له معاوية إني قد أعددت لحرب ابن أبي طالب رجلاً بعدد جاكورس

الأكوفة ، والجاورس هو حَبُّ الدُّخْنِ ، فقال له الطرمح والله
إني لأعلم له ديكاً يلتقط هذا الحب كله ، فسكت معاوية ،
وأراد بما ذكره مالك بن الحارث الأشتري . وثانها المدح والثناء
كقول الشاعر

آثارُ جُودِكَ في القلوبِ تؤثرُ
وجيلُ بشرِكَ بالنجاحِ يُشترُ
إِنْ كَانَ فِي أَمَلٍ سِوَاكَ أَعْدَةُ
فَكَفَرْتُ نِعْمَتِكَ الَّتِي لَا تُكَفَرُ

فهذا إنما ورد ههنا على جهة المدح والثناء على الممدوح
بما هو أهله ، وثانها تعظيم القدر كقوله تعالى (نِعْمَ رُكْنٌ لَهُمْ)
أفني سكرتهم يعمهون) أقسم الله تعالى بحياة الرسول تعظيماً
لقدره ، ورفعاً لحالته وإشادةً لذكره ، وإبانة عن مكانه ، ومنه
قول عمر بن أبي ربيعة

قالت وعيش أخى وحرمة والدى
لأنهن أخى إن لم تخرج
خرجت خيفة قولها فبست
فعلت أن يمينها م تخرج

فَضَمَّتْهَا وَلَتَمَّتْهَا وَفَدَيْتُ مِنْ

حَلَقْتُ عَلَى يَمِينٍ غَيْرِ الْمَخْرَجِ (١)

فَانْظُرْ إِلَى مَا حَكَاهُ مِنْ تَمِينِهَا عَلَى جِهَةِ الْإِعْظَامِ لَهَا وَرَفَعَ
الْقَدْرَ مِنْهَا ، وَرَأَاهَا مَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ التَّمْزِيلِ وَمِثَالَهُ مَا قَالَهُ
بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

جَنَى وَجَنَى وَالْفَوَادُ يُطِيعُهُ

فَلَا ذَاقَ مَنْ يَجْنَى عَلَى كَمَا يَجْنَى

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَمَعْنَى وَمَسْمَعِي

فَلَا نَظَرْتُ عَيْنِي وَلَا سَمِعْتُ أُذُنِي

فَقَوْلُهُ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَمَعْنَى) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْقِسْمِ ،
وَهُوَ مَنْضَمَّنٌ لَهُ عَلَى جِهَةِ التَّمْزِيلِ وَالْإِعْجَابِ كَأَنَّهُ قَالَ : فَوَاللَّهِ
إِنَّهُ عِنْدِي بِتَمْلِيزِ سَمْعِي ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ صَادِقًا فِيهَا فَلْتُفَاعِلِي
لِلَّهِ عَيْنِي ، وَأَصَحُّ سَمْعِي ، وَخَامِسُهَا أَنْ يَكُونَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ
الرَّهْوِ وَالطَّرَبِ وَمِثَالُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الشُّعْرَاءِ

حَلَقْتُ بَيْنَ سَوَى السَّمَاءِ وَشَادَهَا

وَمِنْ مَرَجِ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ

(١) رَوَايَةٌ

فَلَمْتُ هـ هـ حَرَاً تَقْرُونَهُ شَرَفَ الْزَيْفِ بِرَدِّ مَاءِ الْحَشْرِجِ

وَمَنْ قَامَ فِي الْمَقُولِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ
بَأْتَبَتْ مِنْ إِدْرَاكِ كُلِّ عَيْنٍ
لَمَّا خُلِقَتْ كَفَاكَ إِلَّا لَارْبِعِ
عَقَائِلٍ مِ يَعْقِلُ لَهْنٌ ثَوَانِ
لِتَقْيِيلِ أَفْوَاهٍ وَإِعْطَاءِ نَائِلِ
وَتَقْلِيلِ هِنْدِيٍّ وَحَبْسِ عَيْنَانِ
فهذا وما شاكله وارد في القسم على جهة الإِعْظَامِ في
المدح والإِطْرَاءِ على ممدوحه وإشادة ذكره وإِطْهَارِ مَرَدِّهِ

(الصنف الرابع والعشرون في الإِذْمَاجِ)

وهو إفعال من قولهم أدمج حديثه إذ أدخل بعضه في
بعض ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن إدخال نوع
من البديع في نوع آخر ، فيظهر أحدهما ويذممج الآخر ،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون ظاهره التهنئة
فيذممج شكوى الرمان فيه ، ومثاله قول من قال
أَبَى دَهْرُنَا إِسْقَافَنَا فِي نَفْسِنَا
وَأَسْقَفْنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ

فقلت له نَمَمَّاكَ فِيهِمْ أَتَمَّهَا

وَدَعِ أَمْرًا إِنْ الْمُهْمُّ الْمَقْدَمُ

فَتأمل إدماجه شكوى الزمان وما عليه من اختلال
الأحوال فيما يظهره من التهيئة فأحسن الأمر في ذلك وأجاد
فيه كل الإجداد ، ولطف حيث صان نفسه عن ظهور المسألة
بالتصريح بها ، وكقول من قال

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ

فَن لِي بِخَلِّ أَوْدَعُ الْحَلَمُ عِنْدَهُ

فأدمج المجرى في التفرل حيث قال (من جهالة في وصاله)
وفي هذا دلالة على كونه هاجراً محبوباً ، وأدمج شكوى لزمان
بأحسن عبارة ، حيث استفهم عن كونه لا يجد أحداً يُودع
عنده حبه ، ثم كنى عن نفسه بكثرة التزامه للحلم حيث كان
لا يفارقه في حال ، فكل هذه المعاني مدمجة في ظاهر ما يبدو
من التفرل في البيت ، فهذه معاني متداخلة كما ترى يشتمل
عليها هذا الوجه

الوجه الثاني أن يكون الإيماء وارداً في نوعين من
أنواع البديع فيندرج أحدهما تحت الآخر ، ويخالف ما

ذكرناه في الوجه الأول ، فإنه إدماج لأغراض ومقاصد لا
غير ، ومثاله قول من قال من أهل الرقائق

أَرْضِي أَنْ تُصَاحِبَنِي بِفَيْضٍ بِجَامِلَةٍ وَتَحْمِلَنِي ثَقِيلًا
وَحَمْلُكَ لَا رَصِيْتُ بِذَٰلِكَ إِلَّا نِي جَعَلْتَ وَحَقَّقْتَ الْقِسْمَ الْجَلِيلًا

فأدمج المبالغة في القسم وجعله مندرجا تحتها ، لأن
المبالغة ظاهرة في البيت ، لكن القسم غير ظاهر ، لأنه
يقول (وحياتك) إنما قال (وحققت القسم جليلا) فلهذا كان
القسم مدمجاً في المبالغة كما ترى ، ومن هذا قوله تعالى (وانه
الحمد في الأولى والآخرة) فأدمج الطباق ، وجعل المبالغة
مندرجة تحته ، لأن الإدماج كما قررنا أن يكون أحدهما
مندرجاً في الآخر فإما كان من المعاني ظاهراً فهو المدمج فيه ،
وما كان خافياً فهو المدمج ، وهذا كثير الدور في لسان
الفصحاء فإنهم يستعملونه كثيراً ، وإنما يظهر بنظر دقيق
واستخراج خفي وتفطن لطيف ، والله اعلم

(الصنف الخامس والعشرون في التعليق)

وهو تفعيل من قولهم علقْتُ السقاء ، وعلقت القوس ،
إذا شدتهما بغيرهما ، وهو في لسان علماء البيان مقول على

حمل الشيء على غيره لملازمة بينهما ، ثم هو وارد على وجهين ،
أحدهما أن يكون التعليق بالشرط للدلالة على المبالغة ، ومثاله
قول أبي تمام

فإن أنا لم يحمذك عنى صاغرا

عدوك فاعلم أنى غير حامد

فعلق عدم حمده بمن يمدحه على عدم حمد عدوه على
وجه الكره منه ، لكن حمد عدوه موجود لأجل مدائحه
وترددها على لسانه ، فلا جرم كان حمده موجودا ، وثانيهما
أن يأتي شيء من المعان بمقصد تام توطئة لما يريد ذكره
بعده من معنى آخر ، وهذا كقول أبي نواس بهجورجالا

لهم في ييتهم نسب وفي وسط الملا نسب

لقد زئوا عجوزهم ولو زئيتا غضبوا

فعلق هجوه بالشخف والخفاة ، فصدّره بهجوا أيهم
حيث لم يرصوا الانتساب اليه لدنائه وادّعوا غيره ، وعلق
عليه هجوا أيهم لكونها زانية لا تنزه عن إتيان الفاحشة ،
ومن البديع النادر من يقال له المترزل ، وحاصله أن يندرج
في الكلام لفظة لو غير إعرابها لا تنقل المعنى الى غيره ،
وقيل له هذا اللقب لانه غير ثابت القدم ، لأنك بينا تراه

على صورة إذ خرج الى صورة أخرى ، ومنه قولهم فلان
متزلزل ، اذا كان على غير ثبات ولا استقرار ، ومثاله قول
ولّد الله عسى ، فإنك اذا شدّدته كان معناه مسقي . لأن
المعنى فيه أنه ولّده ، أى أخرجه من بطن أمه بتولده لها .
وإذا خفّفته كان كفرا صريحا ، لقوله تعالى (ما اتّخذ الله من
ولد) وقوله (يقولون ولّد الله وإنيّم الكاذبون) وقوله تعالى
(انما يخشى الله من عباده العلماء) فلو رفعت اسم الله تعالى
الكان خطأ ، لأن الله تعالى اقدرته على كل الممكن وبه
لا يخشى أحدا ، ولو نصّته الكان لمعنى مسقيا بمعنى أنه لا
يخشاه من الخلق أحد سوى العلماء . من الخشة معصورة
عليهم له ، وهكذا القول فيما شاكلة

(الصنف السادس والعشرون في التهكم)

وهو تفعل من قولهم تهكمت البئر ، اذا تساقطت
جوانبها ، وهو عبارة عن شدة الغضب لأن الانسان اذا
اشتد غضبه فانه يخرج عن حد الاستقامة وتتغير أحواله ،
وفي الحديث عن رسول صلى الله عليه وسلم . اتقوا العصب

فانه يؤيد في مؤاد ان آدم النار . ألا تروء ذ غضب كيف
تحمز عيشه وتنفخ أودحه . وهو في مصطلح علماء البين
عمارة عن إخراج الكلام على صفة مقتضى الحال استهزاء
المحصب . ودحوه كثير في كلام الله تعالى وكلام رسوله
وعلى السنة المصحة . وله موقع عظيم في إفادة البلاغة
والمصاحبة . ورد على أوجه خمسة . ولها أن يكون وردا على
جهة الوعيد بمطأ لوعدهم . وهذا كقوله تعالى (وبشرهم
لعذاب أليم) وقوله تعالى (شر لنا نفس بأن لهم عذابا ليما)
ومطأ الشدة دل على الوعد وعلى حصول كل محبوب ، فإذا
وُصل بمكرود كان دالا على التهكم لإخراجه المحبوب في
سورة المكروء . وثالثها أن ورد صفات المدح والمقصود بها
الدم . ومثله قوله تعالى (ذق إنك أنت العزيز الكريم)
لأن المقصود هو الاستخفاف ولاهانة . ولهذا ورد في حق
من كان يدخل النار . والعرض منه الدليل المهيان . ولكنه
أخرجه هذا المخرج للتهكم . وثالثها قوله تعالى (قد يعلم الله
المعصوين منكم) وقوله تعالى (قد يعلم ما أثنى عليه) وقوله
تعالى (قد يعلم إني أبجز بك الذي تقولون) فما هذا حاله دل
على العاة . لأن المصارع إذا لصق به قد . فهو دال على القاة

والفرص ههنا الكثير والتحقيق للعلم بما ذكره . وإنما ورد
على جهة التهكم بهم والاستهزاء بهم حيث أمرُوا الخدع
والمكر جهلاً بأن الله تعالى عزيز مطلع على تلك الخطايا ولا
يحيط بتيك السرائر ، فأورده على جهة التقليل ، والغرض به
التحقيق ، تفصيلاً بحكمهم في طاعتهم لما ستوه من ذلك . ورابعها
قوله تعالى (زبماً يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)
فأورده على جهة التوبيخ ، وأخرجه مخرج الشك . والغرض به
الكثير والتحقيق في حاكمهم ملك . لأنهم في ذلك الحالة يتحتمون
ويقطعون بأنهم لو كانوا على الإسلام فضعوا وقيسوا بما ينالون
من العذاب وتحققونه من النكال . ولا خلاص عن ذلك
لأبوالسلام . فلقد فصحت بتحقيق حجة ولود الإسلام .
وإنما أخرجه مخرج التهكم والاستهزاء . وخامسها قوله تعالى
حكاية عن قوم شعيب (إنا لك حليم الرشيد) فلم
يخرجه على جهة استحقاقه الممدح به بين الصفتين مع كونه
أهلاً لهما . وإنما أخرجه مخرج الاستهزاء والتهكم بحاله . مردداً
واستكباراً ، وغرضهم إنك لانت السفينة لجهل . حيث
أمرهم بما أمرهم من الخير والمعروف فأبوا إلا ما كان عليه

لا خلاف . فلا جرم أخرجوه هذا المخرج من أجل ذلك .
 وليس له صياغة يصبطه . وإنما الجامع لشتات معانيه هو
 ما ذكره من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال ،
 فلا بد من مراعاة ما ذكرناه وإن اختلفت صورته ، وكقوله تعالى
 (لا تعصوا من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)
 والمعصيات هي الحرس حول السلطان يحفظونه على زعمه من أمر
 الله . فهو ورد على جهة التهكم ، لأن أمر الله إذا جاء وقضى
 لا نحفظ عنه حفظ ، ولا يمكن رده ، ولا استطاع دفعه
 نحن . ومن الآيات الشعرية ما كان وارداً على جهة التهكم
 كقول من قال في رجل تهكم برجل محدودب الظهر

لا ظنن حدبة الظهر عيباً

هي في الحسن من صفات الهلال

وكذاك القسي محدودبات

وهي أنكى من الطبأ والموالي

كون الله حدبة فيك إن شئت

من الفضل أو من الإفضال

فأنت ريوحة على طود حلم

طال أو موجة يبحر نوال

واذ لم تكن من الوصل بذ

فَعَسَى أَنْ تَورِنِي فِي الْخِيَالِ

وظاهر ما أوردته مدح كمال كما ترى لما يظهر من صورته ، وإنما أوردته على جهة التهكم به والاستهزاء بحاله ، وكقول امرئ القيس يصف كلبا

فَأَنْشَبَ أَطْفَارَهُ فِي الشَّأْ فَعَلَتْ هَبْلَتْ أَلَا تَنْتَصِرُ

فقوله (هبلت ألا تنصر) تهكم بحاله في عيبه اللطف وارشافة لأن ما فعله الكلب بالصيد هو عيبه ألا تنصر

(الصنف السابع والعشرون في الإلهاب والتهيج)

والإلهاب (إفعال) من قولهم أَلْهَبَ النار إذا أَسْفَرَهَا حتى التهب وطال لها ، والتهيج (تفعيل) من قولهم هاجت لحرب ذاتارت ، هدا معناه في اللغة ، وأما في مصطلح علماء البلاغة فهما مقولان على كل كلام دال على حدث على الفعل لمن لا يتصور منه تركه وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه فعله ، ولكن يكون صدور الأمر والهي من هذه حالة على جهة الإلهاب والتهيج له على الفعل أو الكف لا غير . فالأمر مثاله قوله تعالى (عبيد الله تخاضعوا له الدين) وقوله

تعالى (فأنتم وجهك للدين القبيح) وقوله تعالى (وستقيم كما
أمرت) والمعلوم من حاله عليه السلام أنه حاصل على هذه
الأمر كلها من عبادة الله تعالى وإقامة وجهه للدين
والاستقامة على الدعاء إليه لا يفتُر عن ذلك ولا يتصور منه
خلاف . لأن خلافا معصوه منه الأنبياء . فلا يمكن صورته
من جهتهم بخلاف . ولكن وزودها على هذه الأوامر إنما كان
على جهة إحتياط بهد الأوامر وأمثالها ، وكذلك ورد في
لهي كقوله تعالى (فلا تكونن من الجاهلين) وقوله تعالى
(الذين أشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين)
وحاشاه أن يكون جاهلا . أو أن يفعل أفعالا سفها وجاهلا .
وأن يختص بباله الشرك بالله وهو أول من دعا إلى عبادته
وحت عليه . وهكذا القول فيما كان وارد في الأوامر والنواهي
له عليه السلام . وإنما كان على جهة الإلهاب على فعل الأوامر .
والانكفاف عن المناهي وتيسير لداعيته . وحشاه على ذلك .
ولا مر في حقه على تحصيل الفعل . والكف عن المناهي فيما
كان يعلم وجوبه عليه ويتحقق الانكفاف عنه ، إنما هو على
جهة التأكيد وإحتياط بالتيسير والإلهاب . فهذا نوعان من
كلام يردن في الكلام المصيح والخطب العامة . ولولا

موقعهما في البلاغة أحسن موقع ، لما وردا في كتاب الله تعالى
لدى أعمر الثقلين الإتيان بمثله أو بأقصر سورة من سورده

(الصنف الثامن والعشرون في التسجيل)

وهو (تفعيل) من قولهم سجل الحاكم عليه تسجيلاً .
اذ كتب كتاب الحكم وأمضاه ، وأسجل الكلام إسجلاً .
اذ أطال ذبوله ، والسجيل ، الطويل من الصروع هـه جوهرى .
مهو مؤذن بالطويل في كل ، سيق منه كما ترى . هذا في
اللمعة ، وأما معناه في مصطلح علماء البلاغة فهو تطويل الكلام
والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذم ، وهو نوع من
الإطناب ، . خلا أن الإطناب عام في كل مقصود من
الكلام ، والتسجيل خاص في المبالغة في المدح أو الذم ، والمثال
فيه قوله تعالى في ذم عبادة الأوثان والأصنام وسجّين من
عبد سواه ، فإنه سجل عليهم عاية التسجيل ، ونعى اليهم
أفعالهم ، ووبّخهم وسقاه حلومهم ، واستترك عفوهم على جهة
التسجيل والتنويه بما عماؤ (إن الذين تدعون من دون الله
ان خلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا
لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطوب) ونظر ماذا

حازته هذه الآية من الإيابة عن نمص عقولهم ، وقوله تعالى
(إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) الآية وقوله
تعالى (والذين تدعون من دون الله ما يملكون من قطمير)
الآية الى غير ذلك من الآيات الدالة على نفيه عقولهم
وإظهار جهلهم ، ومن ذلك ما ورد في ذم الكفار من أهل
الكتاب والمشركين في صدر سورة البقرة فإن الله تعالى نعى
عليهم تلك الأفعال الخبيثة وسجلها عليهم ، وذكر ما أكتنه
صدورهم وأصمره نفوسهم من الغدر برسول الله صلى الله عليه
وسلم والإصرار على الكفر ، والتأدي في النفاق ، والإعراض
عما جاء به من النور المبين والصراط المستقيم ، وتصميمهم على
حجود ذلك وإكثاره ، ومن ذلك ما كان من بني إسرائيل من
كتمان ما أنزل الله عليهم في التوراة في وصف رسول الله
وتصديق ما جاء به ، ونصب العداوة والمكر والخديعة ،
فأظهر الله ما كتموه من العداوة ، وكشف ما أضمره من
الحسد والحجود والآنكار ، وسجل عليهم غاية التسجيل ، فهذا
ما يتعلق بأمانة التسجيل في لدم ، وأما مثال التسجيل في المدح
فكقوله تعالى في صفة المؤمنين في صدر سورة البقرة ، حيث

ذكرهم بالصفات المحمودة ، وأثنى عليهم بأناقب المعبودة .
وبما شرح الله صدورهم بالإيمان بالله تعالى وبرسوله
وكُتِبَ له منزلة قديماً وحديثاً ، وبما كان منهم من التصديق بما
جاءت به من أحوال القسامة والحشر والنشر وغير ذلك من
علوم الآخرة ، ومن ذلك ما كان في صفة المؤمنين في سورة
المؤمنين حيث صدر مدحهم بالخشوع في الصلاة ، ثم عقبه
بالصفات الحسنة ، والأفعال الحمودة المستحسنة ، فأشاد
ذكرهم بما وصفهم به وسجل فيه نهاية التسجيل . وهكذا القول
فيما يرد في القرآن على هذا النحو ، فإنه يكون مثلاً ، ذكره
من التسجيل في المدح والثناء ، وفي الخطب والقصائد ، إذا
جرى على هذا المعجى فهو تسجيل

(الصنف التاسع والعشرون في الموارد)

وهي مفاعلة من قولهم هما يتواردان الخوض ، أي يرد
منه هذا ، ويرد منه هذا ، ويتواردن المسئلة ، أي يسأل
أحدهما صاحبه مرة ، ويسأله الآخر مرة أخرى ، هذا في
اللغة ، ولموارده في اصطلاح علماء البيان ، أن يتفق الشاعران
إذا كانا متعاصرين أو كان أحدهما متأخراً عن الآخر على معنى

واحد ، يُوردانه جميعاً بلفظ واحد من غير أخذ ولا سماع ،
واشتقاقه من ورْد الحَيْن الماء من غير مواعدة بينهما ، فمن
ذلك ما ذكره أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال
أشدني ابن ميادة لنفسه

مفيد ومتلاف إذا ما أتيتَه

تهلل وأهتز اهتزاز المهند

ف قيل له أين يذهب بك ، هذا للخطيئة ، فقال أكان
ذلك . ف قيل له نعم ، فقال لأن علمت أني شاعر حين وافقته
على ما دله ، وما سمعت به إلا السَّاعة ، وليس هذا من باب
السرقة الشعرية . لأن ذلك إنما يكون فيمن علم حاله بالسبق
لذلك الكلام ، ثم يأخذه غيره مع علمه بأنه له ، كسرقة امتاع ،
أخذه السارق وهو حق الغير على جهة الخفية ،
وسنقرر الكلام في السرقات الشعرية ، ونظهر أنواعها
لاختصاصها بفوائد جمّة ، ونُكّت غريرة بمعونة الله تعالى

(الصنف الثلاثون في التلميح)

وهو نوع من أنواع البديع ، له في البلاغة موقع شريف ،
ونحل من الفصاحة في محل مرتفع مشيف ، وهو (تفعيل)

بفديم اللام على لميم : يقال لمحه وألمحه . إذا أبصره بنظر خفى . ولمح البرق إذ أضاء ولمع . وفي فلان من أيه لمحة . أى شبهة وفيه ملامح من أيه . أى مشابهاً . وجمعها ملامح على غير قياس . والقياس فيه لمحات . هذا هو معناه اللغوي . وفي مصطلح علماء البيان هو أن يشير المتكلم في أثناء كلامه ومعاطف شعره أو خطبه إلى مثل سائر . أو شعر نادر . أو قصة مشهورة فيمخها فيوردوها لتكوير علامة في كلامه . وكالشارة في نظامه . فيحصل الكلام من أجل ذلك على لطافة شيقه . وبراعة رائقة . وقد وقع ذلك في كلام الله تعالى كقوله (كمثل العنكبوت نخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبنت العنكبوت) يشير بذلك إلى المثل السائر : أرق من سنج العنكبوت . وأضعف من بيتها . وكقوله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفارا) يشير به إلى قولهم في الأمثال السائرة : حمار من حمار . وأبلد من غير . وقوله تعالى (يؤم يكون الناس كالفراش المبثوث) يشير به إلى قولهم . أعظم نهوراً من فرشة . وقوله تعالى (فمثله كمثل الكلب إن حمل عليه لميثاً أو ستركة لميث) يشير به إلى قولهم : فلان ألث

من كذب . وأما أمثله من السنة النبوية فكقوله عليه السلام :
 « صدق كذا » فلها شاعر كلمة لم يبد : « ألا كل شيء ما خلا الله
 باطل » . وقوله عليه السلام : « يس مطية الرجل زعموا » . وفي
 حديث آخر : « مطية الكذب زعموا » . وأراد بما ذكره عليه
 السلام من يكون أكثر كلامه : زعم زعم ، فلا يزال يكرر
 في أثناء خطابه هذه اللفظة ويرددها على لسانه ، والمعنى فيها
 يس ، يكرر ، لا يسان في كلامه ويستروح إليه ، هذه
 اللفظة ، مدافيتها من التوهم وطمأنينة ، ولقد فيها ما وردت في كلام
 الله تعالى إلا من جهة الكفار والمكذبين بأمر الآخرة
 وحال المعاد الآخرى ، كقوله تعالى (بل زعمتم أن لن
 ينقلب العرشون والمؤمنون إلى أهلهم أبد) وقوله تعالى (زعم
 الذين كفروا أن لن ينقلبوا قل بل يربى ربى لتبغثن) وقوله
 عليه السلام « يس مطية الرجل زعموا » . فليح لنا فيه من
 لا يتأثره إلى موقع هذه الكلمة ، ومن كلام أمير المؤمنين
 كرم الله وجهه في خطبته الشقشقية : « فصبرت وفي العين
 فذى ، وفي الحلق شجى » . أرى نرائي نهبا ، حتى إذا مضى
 لأول ليله (يعنى أبا بكر) أدلى به إلى فلان بعده (يعنى

عمر) لأنه عقد له الخلافة قبل وفاته . ثم عثى أمير المؤمنين
بيت الاعشى

شأن ما يؤمى على كورها

ويوم حنان عفى جابر

فاستشهد بهذا البيت واقع موقع التلميح في كلامه هـ
الكونه مطابقا مقصده . موقف تعرضه . لأن عرضه من ذلك
بيان لحال ومعارفه الأمر بين ولايته وولايه غيره كما يشهد
له طاهر البيت . ومن ذلك ما دله متمثلا به ما شك من اختياره
تداعيه عن الجهاد وميلهم الى لدعة ولا عراض عن أمره .
لهم مث قلوبهم كما يبعث التلميح في الماء . والله لوددت أن
لي بكم ألف فارس من فراس بن غنم

هناك لودعوت أذاك منهم فوارس مثل رمية جميع
فهذا البيت واقع على جهة التلميح لأن فيه إشارة الى سرعة
إجابتهم لمن يدعوهم ويعرض فيه بأسخا به لتسليمهم عن إجابته
أمره ، والحجيم ههنا هو وقت الصيف ، وإنما خص الشاعر
سحاب الصيف لأنه شديد حوقلا وأسهل زوالا وحركة
لأنه لا ماء فيه ، ويعد يكون السحاب فصل اسير لا متلائه
بالماء كما قال تعالى (وينشئ السحاب الثقال) وذلك ما يكون

في مطر الربيع . وهذا إنما يكون في الشام ، فأما اليمن فأكثر
المطر فيه يكون في الصيف والخريف وكما قال بعض الشعراء
المستغِيثُ بِعَمْرٍو يَوْمَ كَرَبْتَهُ

كاستغِيث من الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

يشير بذلك إلى قصة كانت لعمرؤ ، وكقوله في الحريريات
إِنْطَاءً فَنَدَ ، وَصَلُودُ زَنْدَ . يشير بذلك إلى قصة كانت لعند .
وهذه حاله يقال له التامع كما ذكرنا في شتافه . ولو قيل في
لغة التمليح . تقديم الميم على اللام لكان حسناً جيداً مطابقاً
للاشتقاق . يقال ملحت القدر وأملحتها وملتحتها تملحها فملح
وملح إذا طرحه بقدر يصاحها . وملتحتها إذا زاد في ملحها
حتى أفسدها . والمعنى في نصبه بهد للقب هو أنه إذا أشار
إلى قصة بدره أو بيت حسن . أو مثل سائر فقد ملحه وزاد
في حسنه كما يرد الملح في حسن الطعام ومساغته . فهذا
الاشتقاق يكون سائعا وينقب به

(نصف حدى والتلاثون لحذوف)

وهو في أصل لعله أَرَجِمَ بِالشَّيْءِ . يقال حذفه بالعصا إذا
رجمه بها . وفي الحديث : أُنِيَ إِلَيْهِ بَيْضَةٌ مِنْ ذَهَبٍ فَحَذَفَهُ

بها ، فلو أصابته لعقرته ، وفي حديث عمر إِنِّي وَأَنْ يَحْدَفَ
أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ ، أَي زَرْقَهَا بِالْمَعْرُضِ . نَهَى الْمُحْرَمَ عَنْ
ذَلِكَ ، وَهُوَ فِي مِصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّجَنُّبِ لِبَعْضِ
حُرُوفِ الْمَعْجَمِ عَنْ إِرَادَةِ فِي الْكَلَامِ ، كَمَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَنَّهُ حَكِيَ بِمَجَاسِهِ كَثْرَةُ دَوْرَانِ الْأَلْفِ فِي
الْكَلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَخُونُ كَلَامَ عِنْدَهَا ، فَاثْنًا فِي ذَلِكَ حِطَّةٌ سَمَّاها
الْمُوثِقَةُ لَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ . وَكَمَا يَحْكِي عَنْ وَاصِلِ بْنِ عِطَاءٍ : أَنَّهُ كَانَ
تَجَنَّبَتْ فِي كَلَامِهِ لَفْظَةً لَرَّءٍ أَمَّا كَانَ يَلْتَفِتُ فِيهَا وَيُخْرِجُهَا عَنْ
غَيْرِ مَخْرَجِهَا ، وَأَشَدَّ الرَّمُخْشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى

وَلَا تَجْعَلْنِي مِثْلَ هَمْزَةٍ وَاصِلٍ

فَيَسْقُطَ حَذْفُ وَلَا رَاءَ وَاصِلٍ

وَيَحْكِي أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ امْتِحَانَهُ فَقَالَ قُلْ . رَحُلْ رَكِبْ
فَرَسَهُ ، وَجَرَّ رُثْمَهُ ، فَقَالَ لَهُ غُلَامٌ اعْتَمَلِي حَوَادِدَهُ ، وَسَحَبْ
ذَائِلَهُ ، فَانْظُرِي إِلَى مَا أَتَى بِهِ لَقَدْ جَانِبَ فِيهِ الرَّءُ ، فَكَانَ أَبْلَغَ
وَأَفْصَحَ مِمَّا سَأَلَ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا عَدَدْنَاهُ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ لِأَنَّ مَا هَذَا
حَالَهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِفْتِدَاءِ عَلَى الْبَلَاغَةِ وَالْإِغْرَاقِ فِي
الْفَصَاحَةِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ الْخَوْضُ فِي كُلِّ أُسْلُوبٍ مِنْ أُسَالِيبِهَا .

والجري في ميدان أعاجيبها ، وكما فعل الحريري فيما أورده في
مقاماته من تجنب اسقط في خطبته التي مطلعها الحمد لله
الممدوح لأسماء . احمود لآلاء الواسع العطاء ، وفي خطبته
الكثبة التي مبدؤها قوله : حمد لله الملك احمود ، الملك الودود ،
مصور كل مولود . ومآل كل مطرود ، الى آخرها فكل
واحدة من الكلام في هاتين الخطبتين لا نقط فيها بحال أصلاً
عند الكسب . ومن شبه مضموم ما وله بعض الشعراء ،

دارُ المبدد دارسُ أعلامها

طمس معالم مؤثرها ورهاتها

ومن ذلك ما أورده في الحرريات

عند احسنك حد السلاح

ووزد الآمل وزد السماح

مهدان ابنتان لا نقط في نبيء من ألفاظها كما ترى ،
والحروف المهمة التي لا نقطها يجمعها قولنا : كما صل أو حط
له دوسع . وحملها خمسة عشر حرفاً كما ترى . وأما الحروف
المعجمة بالنقط فيجمعها فوك . بزندق في حث خش غف ،
جملتها أربعة عشر حرفاً ، فكملت حروف العربية ما ينقط
منها وما لا ينقط على هذا التقدير والله اعلم بالصواب

(الصنف الثاني والثلاثون في الخيف)

وهو فن من فنون البلاغة حسن التأليف والانتظام
 مشتمل على ما يجوز فيه من الكلم الإهمال والإغناء ، وهو
 أن يكون الكلام من المنشور والمنظوم معقوداً من جزئين
 إحدى كلتي العقد منقوطة كلها ، ولأخرى مهملة كلها .
 واستعارة هذا اللقب من قولهم فرس أخيف إذا كان حدى
 عينيه سوداء ولأخرى زرقاء ، فمما مثاله من النظم ما رواه
 في الحريريات

سمع فبث السباح رين ولا تخيب آملا تصيف
 فأت إذا اعتبرت ما ذكرناه وحدته مطابقاً لكلمات
 هذا البيت ، ألا ترى أن قوله (سمع) لا ينقطع شيء من
 حروفه بحال ، بل هي مهملة ، وقوله (فبث) منقوطة كلها .
 وهكذا القول في سائر كلمات البيت ، وأما مثاله من الترفك قوله
 أيضاً : الكرم ثبت لله جيش سمودك زين ، والأوأم غرض
 الدهر جفر حسودك يشين ، والأزوع يثيب ، والمعور
 يخيب ، والحلاجل يضيف ، والمأجل يخيف ، إلى آخر كلامه في
 ج ٣ م ٢٣ - (الطرز)

هذه الرسالة، فتعتبرها على ما ذكرناه من هذا الاعتبار فتجدها
 كذلك، فهذه رسالة سبكتها على هذا السبك، وألقها على
 هذا الانتظام في السلك، ومما يحىء على أثره ويسبك من
 خلاصة جوهره، نوع آخر من هذه الرسائل يلقب بالرقطاء،
 وهي مخالفة لما ذكره في الخيف، لكنها تختص بها نوعاً من
 الاختصاص، وهي أن تكون الكلمة الواحدة أحد حروفها
 منقوصة، والآخر ممل لا تقط فيه، واشتقاقه من قولهم
 شاة رقطاء، وهي التي في جلدها نقط من سواد وبياض،
 وليس وراء هذا شيء، خلافاً لذكرناه من لأحكام في البلاغة،
 وعلو مراتب الفصاحة وسلاطة الأسان، وجودة القرينة،
 وصفاء لذهن لى غير ذلك من المواد التي يجعلها الله في بعض
 الأشخاص دون بعض، وأما مثاله من النثر فكقوله في
 الحزيريت أخلاق سيدنا نحب، وبعقوته تلب، فلهمة
 مهملة، والخاء منقوطة، واللام مهملة، والقاف منقوطة وهكذا
 قوله سيدنا على هذه العدة من غير تفاوت، ثم قال وقربته تحف،
 ونأيه تلف، وأما مثاله من النظم فكقوله أيضاً

سَيِّدُ قَلْبٍ سَتُوقُ مَبْرُ فُطْنُ مَغْرِبٍ عَزُوفُ عَيُوفُ

مُخَلَّفٌ مُتَلَفٌ إِذَا نَابَ هَيَا جُ وَحَلَّ حَطْبٌ مَخُوفٌ (١)
 ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، مَنَظُّمٌ شَرَفَهُ تَأْتِلَفٌ .
 وَشَوْبُوبٌ حَيَاتِهِ يَكْفُ ، وَنَائِلٌ يَدُهُ قَاصٌ ، وَشَحٌّ قَلْبِهِ غَاضٌ .
 حَتَّى تَمَّتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ

(الصنف الثالث والثلاثون حسن التخلص)

اعلم أنا قد ذكرنا من قبل ، حسن المبدى ، وافتتاحات .
 ورمزنا فيه الى قول بانغ ، يُصْلَعُ عَلَى سَكْتِ جَمْعٍ ، واطائف
 عجبية ، والذي نذكره ههنا هو ما ينبى لكل متكلم من شاعر
 وخطيب اذا كان قد أتى بما يصلح من الافتتاحات الحسنة
 فلا بد له من مراعاة التخلص الحسن ، لأنه لا بد له من
 تقديم الفزل ، أو ذكر الفخر ، أو ذكر أطروفة بأدب ، ثم
 يذكر على أثره المدح ، وعلى قدر راعة الشاعر والخطيب
 والمصنف يكون حسن التخلص الى المقصود ، بعد تقديم
 ما ذكرناه ، وقل ذلك أعني حسن التخلص في كلام المتقدمين ،
 وقد جاء في قول زهير

(١) هذا غير موزون . على أنه دحل بعض بيت في بيت . والصواب هكذا
 مُخَلَّفٌ مُتَلَفٌ أَغْرُ فَرِيدٌ نَائِلٌ فَاصِلٌ ذَكِيٌّ أَنْوَفٌ
 مُصْنَقٌ إِنْ أَبَانَ طَبٌّ ذَا بَهِيَا حُ وَجَلَّ حَطْبٌ مَخُوفٌ

إِنَّ الْبَخِيلَ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ

وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمٌ

ثم إن حسن التخلص يأتي على أوجه فاحسن ما يأتي في

بيت واحد وهذا كقول مسلم بن الوليد يمدح البرامكة

أَجِدُّكَ مَا تَذَرِينَ أَنْ رُبَّ لَيْلَةٍ

كَأَنَّ دُجَاهَا مِنْ قُرُونِكَ يَنْشُرُ

سُرَّتْ بِهَا حَتَّى نَجَلَتْ بَغْرَةً

كَغُرَّةٍ يَحْسِي حِينَ يَذْكُرُ جَعْفَرُ

فما هذا حاله قد فاق في حسن التخلص من الغزل الى

المدح مع قصر الكلام ونفارب أطرافه ، لما فيه من إدماج

لمبائعه في مدح يحيى بالبر لا بانه وجمعه فيه من المحاسن ، وقد

جاء في بيتين كقول أبي تمام

تَقُولُ فِي قَوْمَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ

مِنَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرَبَةُ الْقَوْدَ

مُصْلِعَ الشَّمْسِ بَنِي أَنْ تَوْأَمَ بِنَا

فَقُلْتُ كَلًّا وَلَكِنْ مَطْلَعُ الْجُودِ

فانظر الى ما أبرزه من التخلص الرائق والمخرج الفائق ،

وربما جاء في ثلاثة أبيات ، ومثاله ما قاله أبو نواس يمدح
بني العباس

وإذا جلست إلى المدام وشربها

فجعل حديثك كله في الكاس

وإذا نزعْتَ عن الغواية فليكن

لله ذلك النزع لا للناس

وإذا أردت مدح قوم لم تلم

في مدحهم فمدح بني العباس

فقاله الله ، ما أرق كلامه وما أعجب ما جاء به من

السيب وحسن التخلص فكان ما جاء به رقيقاً مقللاً .

أونهر جار تسلسل ، ومما جاء من التخلص الحسن في يتيين

قول أبي الطيب المتنبي

مررتُ بنا بين ربيها فقلت لها

من أين جالس هذا الشاذن العراباً

فاستضحكت ثم قالت (كالمغيث) رى

ليث الشرى وهو من عجل إذا اتسباً

ويكثر وجوده في أشعار المتأخرين . كلمتني وأبي تمام

والبحترى ، ويعز وجوده في فصائد المتقدمين أعنى التخلص
 القصير ، فأما التخلصات الطويلة فلا بد لكل مادم منها
 وإن وجدت على تطويل في الفصائد الطوال ، وإنما البراعة
 ما وجد من التخلص الرائق في الكلام القصير كما أشرنا إليه
 ولله أعلم ، ومن نفيس ما يذكر في التخلصات ما قاله أبو الطيب
 لمنى النضا

أقبلها عرر لجناد كأن

أبدي بني عمر ن في جبهاتها

فهد من أعجب ما يذكر من الخلاص من النسيب الى
 المدح في أخصر لفظ وأقصره ، وهو من بدائمه الحسنة ،
 وعجائبه المستحسنة الى فاق بها على نضائه ، من ألباء زمانه ،
 وتميز بها من بين أتربه وأفرانه ، ومن رفيق التخلص ودقيقه
 ، قاله بن الرومي يمدح رجلا بالكرم
 ، من مرید في بلية عاشق

وندى وجود في أبي اسحاق

فهد وما شا كله من ملبح ما يذكر في التخلصات القصيرة
 ويورد في أمثلتها

(الصنف الرابع والثلاثون في الاختتام)

اعلم أن قد قدّمنا في فوائح الكلام ومبادئه وذكرنا ما
تعلق بالتخصّصات، ولدى نذكره الآن إنما هو كلام في حسن
الحاتمة، فينبغي لكل بليغ أن يختم كلامه في أي مقصد كان
بأحسن الخواتمه فإنها آخر ما سقى على لأسماع، وزنما حفظت
من بين سائر الكلام لقرب العهد بها، فلا جرم وقع الاجتهاد
في رشاقتها وحلاوتها، وفي قوتها وجزالتها، ونبغى تضمينها
معنى أمّا يؤذن السامع بأنه الغاية والمقصد والنهاية، ولهذا
عليه السلام : ملاك العمل خواتمه، وفي حديث آخر ألا
إنما الأعمال بخواتمها، وفي حديث آخر لا تعجبوا بعمل
أحد حتى تدرؤا به يختم له، فالخاتمة في كل شيء هي العمدة
في محاسبته، والغاية في كماله، فأما المتقدمون من الشعراء
كأبي الفيس، والناطقة، وطرفة، وغيرهم من شعراء الجاهلية
فليس لهم فيه كل الإجداد، وإنما الذي أجاد فيه المتأخرون،
كأبي نواس، والمتنبي، والبخترى، وأبي تمام، وانصرف في
ذلك أمثلة

(المثال الاول) من آي التنزيل فإن الله تعالى ختم كل

سورة من سورته بأحسن ختام، وبنها بأعجب إتمام، ختاماً
 يطابق مقصدها، ويؤدي معناها، من أدعية، أو وعد
 أو وعيد، أو موعظة أو تحميد، أو غير ذلك من الخواتيم
 الرائقة، ألا ترى إلى ما ختم به سورة البقرة وسورة الفاتحة،
 وأما الفاتحة فختمها بما غاسب معناها ويطابق لفظها، من حسن
 التأليف وجودة الجرا له بذكر الصنفين المفضوب عليهم من اليهود
 والنصارى، وأن لا يحملنا منهما، ويستم لنا هدايته الكاملة،
 إلى حُجَّجِه الواضحة، وبراهينه النيرة، وأختتم سورة البقرة
 تعاليم لا يتهازل الله في مفرد الخطأ، وترك تحمل الأثقال
 والإصر والنصرة على الكفار، ونحو اختتام سورة آل عمران
 بالخواتيم الحسنة من الوعد بالصبر على المكاره، والمصابرة على
 الجهاد لأعداء الله، وإشادة معاد الدين وإظهار أحكامه،
 والرابطة المختل في جهاد وإعدادها للمعروف، وباتقوى التي هي
 قوة الدين وملاكه، فمن أجل ذلك يحصل السبب في الفلاح
 في كل الأمور، وفي خاتمة سورة النساء، التبجيل والتعظيم
 بالبيان والهدية، وبما كان من الوعد، ولوعيد في خاتمة سورة
 الأنعام بقوله (إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ)
 وبما كان من اصهار الجلال والعظمة في خاتمة سورة المائدة،

فهذه الخواتيم كلها في كل سورة على نهاية الحسن والرشاقة ،
وهكذا الكلام في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبه
ومواعظه وخطبه ، فانك ترى خواتيمها معجبة لما تضمنته .
ونحو هذا كلام أمير المؤمنين في كتبه ومواعظه وهذا كقوله
عليه السلام في ذم الدنيا ، وغذرها بأهلها ، وذهابها عن
أيديهم . وعدم التمسك بها ، ولات حين مناص ، هيئات
هيئات ، قد فات ما فات وذهب ما ذهب « ثم ختمها بآية
من القرآن مناسبة لها وهي قوله تعالى (فما بكت عليهم السماء
والأرض وما كانوا منظرين) الى غير ذلك من لخواتيم الحسنة
في خطبه وكلامه ، فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة المنشور

(المثال الثاني) من المنظوم فمن أحسن ما قيل في ذلك

ما قاله أبو الطيب المتنبي

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها

وشرف الناس إذ سواك إنساناً

فهذه الخاتمة اذ قرعت سمع السامع عرف بها أن لا مضع
وراءها ، ولا غاية بعدها ، وهي الغاية المقصودة ، والبعية

مطوية ، وبها يعبر نهاية الكلام وقطعة ، وكقول أبي نواس
يمدح المؤمنين

فيقبت للعلم لدى تهدي له

وتعاست عن يومك الأيام

و نظر الى حسن هذه الخاتمة كيف تضمنت لدعاء
بالبقاء مع نهاية المدح والإعظام لحاله ، وغاية حسن الخاتمة
أن عرف السامع انقضاء القصيدة وكما لها ، فهذه علامة حسننها
وروعها ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح رجلاً استباحه

وإني جدير إن تفتك بالني

وأنت بما أملت منك جدير

وإن والني منك اجبن فأهله

وإلا عاني عاذر وشكور

ومن ذلك ما دونه أبو تمام مذكر فتح عمورية وهي

المعتم بها

إن كان بين ضرؤف الدهر من رحم

موصولة أو ذمام غير مقتضب

فمن تمالك اللاتي نصرت بها

وبن أيام بذر أقرب النسب

أَبَقْتُ بَنِي الْأَصْفَرِ الْمُصْفَرَّ كَأَسْمِهِ
 صُفْرَ الْوَجْهِ وَحَلَّتْ أَوْجُهُ الْعَرَبِ
 فَهَذِهِ خَاتَمَةٌ تُرَى عَلَى وَجْهِهَا الطَّلَاوَةُ ، وَعَصَاةُ الرِّشَاةِ
 وَحُسْنُ الْحَوَاتِمِ فِي كَلَامِهِ أَمَّا آخِرُهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ نَعُدَّ وَتَحْصِي
 وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّي فِي بَعْضِ قَصَائِدِهِ السِّيفِيَّاتِ
 فَلَا حِطَّتْ لَكَ لَهْيَجَاءُ سِرْجَا وَلَا دَامَتْ لَكَ لَدَيْهِ فِرَاكُ
 وَقَالَ أَيْضًا

لَا زِلْتُ نَصْرَبُ مِنْ عَادَاكَ عَنْ عَرَضِ
 تَعَاجُلِ النَّصْرِ فِي مُسْتَأْخِرِ الْأَجَلِ
 وَقَالَ أَيْضًا فِي بَعْضِ قَصَائِدِهِ وَقَدْ عَرَضَ ذَكَرَ الْخَيْلِ
 فَلَا هَجَمَتْ بِهَا إِلَّا عَلَى ظَفَرِ
 وَلَا وَطِئَتْ بِهَا إِلَّا إِلَى أَمَلِ
 وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي رَجُلٍ مَدَحَهُ بِقَصِيدَةٍ مُسْتَمْلَحَةٍ
 إِنِّي جَدِيرٌ بِالنَّجَاحِ لِأَنِّي
 أَمَلْتُ لِلخَطْبِ الْجَلِيلِ جَلِيلًا
 لَا زَالَ فَعَلَّكَ بِالْعَلَاءِ مُرْصَعًا
 أَبَدًا وَعَرَضَكَ لِمَعَايِ صَفِيلًا

وقال آخر في نغزية غزاها في أخ له قال في حاتمها
 وكل خطيب وإن جلت عظمته
 في جنب مهلكه مستصغر جليل
 سقى ضريحاً حواه صوب غادية
 مشعجراً الودق وكاف الحيا هطل
 فهذه اخواتهم كلها رائقة ملائمة لما قبلها

وإن الاختتام لفن من البديع بمكان ، وإنه لحقيق من
 بينها بالإحراز والإتقان ، وهو آخر الكلام في أصناف
 البديع المتعلقة بالفصاحة المعنوية والفصاحة اللفظية ، كما مر
 تقريره ، وقد أينا على معظم أبواب البديع وأصنافه ، فإن شد
 شي على جهة التذره ، فانه مندرج تحت ما ذكرناه من هذه
 الأصناف بل لا يشد الا قليل لا يعول عليه

١ الصنف الخامس والثلاثون

(في إيراد بنية من السرقات الشعرية)

عم أن معنى السرقة في الأشعار هي أن يسبق بعض
 الشعراء الى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ، ثم يأتي بعده
 شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى ، ثم

يختلف حال 'لاأخذ' فارة يكون جيداً مليحاً، وتارة يكون رديئاً قبيحاً. على قدر جودة الذكاء والفطنة والفصاحة بين الشعراء كما سنقرره ونظهر أمثله. فمن الشعراء من يأخذه كرة ولعرة ويردّه بقوة ودرّة، ومن الناس من يأخذه ديباجة ويردّه عباءة الى غير ذلك من الأمثال في القائض والأضداد في الأخذ والردّ، وهل تعدّ السرقة الشعرية من علم البديع أم لا، فيه وجهان. أحدهما أنها تكون معدودة فيه، لأن كل واحد من السابق واللاحق إنما يتصرف في تأليف الكلام ونظمه. وترديده بين الفصيح والأفصح والأقبح والأحسن، وهذه هي فائدة علم البديع وخلاصة جوهره. وثانيهما أنها غير معدودة في علم البديع. لأن معنى السرقة هو الأخذ، وبمجرد الأخذ لا يكون متعلقاً بأحوال الكلام ولا بشيء من صفاته. ولأجل هذا لم تكن معدودة في علم البديع، والأول أقرب. وهو عدّها من حملة أصنافه. والبرهان القاطع على ما ذكرناه، هو أن علم البديع امر عارض لتأليف الالفاظ وصوغها ونزولها على هيئة تعجب الناظر، وشوق القلب والخيال. وهذا موجود في السرقات الشعرية. فإنّ الشعراء المقلّين يأخذ كل واحد منهما معنى صاحبه.

ويصوغه على خلاف تلك الصيعة . ويقلبه على قالب آخر ،
فيمّا زد عليه . وإمّا نقص عنه . وكل ذلك إنما هو خصوص في
تأليف الكلام ونظمه . فيذن الأخلق عدّها منه لما ذكرناه ،
بل هي أخلق بذلك . لأننا إذ عددنا الطّباق ، والجَنيس ،
والترصيع ، والتصريع ، من علوم البديع مع أنّها إنما اختصت
بما اختصت به من التأليف وتنزيلها على تلك الهيئات من
لسان واحد فكيف حالها إذا كانت مخصصة بما ذكرناه من
السانين على هئتين مختلفتين ، وفيّ مبادئ هذه المائدة فاعلم
أن الترهات الشعرية وإن كثرت شجونها وختلفت فنونها ،
فإنها لا سلك أصولها عن خمسة أنواع فصاها بمعونة الله تعالى
ونشير إلى جملة

(النوع الأول منها النسخ)

واشتماقه من فوههم بسحت ككذب دانت ما فيه
لى غيره . وذلك لأن أحد الشعراء أخذ معنى صاحبه
وينقله إلى تأليف آخر . ثم النسخ يكون على وجهين ، الوجه
الأول منهما أن أخذ لفظ الأول ومعناه ، ولا يخالفه إلا
بروى القصيدة ، ومثاله قول امرئ القيس

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْيِهِمْ

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أُمِّي وَتَحْمِلْ

أَخْذَهُ طَرْفَةُ بْنُ الْعَدُوِّ وَاسْتَرْفَعَهُ وَأَجْرَاهُ عَلَى مَنْوَالِهِ لِأَوَّلِ قَقَالٍ

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْيِهِمْ

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أُمِّي وَتَحْمِلْ

هَذَا ظَرْفٌ إِلَى هَذِهِ الْمَوْفَقَةِ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ

هَنَّاكَ الْإِفْيَا ذَكَرَهُ مِنْ حُرُوفِ الرُّوْيِ . هَلَا أُولَى لَامِيَّةً .

وَالْأُخْرَى دَالَّةً . وَكَأَنَّ هَذَا الْفَرْزُ دَقٌّ فِي مَهْجَاهُ لَجَرَرٍ

أَتَعْدُلُ أَحْسَابًا أَيْتَامًا خَمَامًا بِأَحْسَابِنَا إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ

فَأُجَابُهُ جَرِيرٌ وَاسْتَرْقَ مَا ذَكَرَهُ بِأَحْسَنِ مَا يَكُونُ

وَأَعْجِبُهُ قَالَ

أَتَعْدُلُ أَحْسَابًا كَرَامًا خَمَامًا بِأَحْسَابِكُمْ إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ

الْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ فِيهِ الْمَعْنَى وَأَكْثَرُ اللَّفْظِ

مِثَالُهُ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْدَحُ مَعْبُدًا صَاحِبَ الْعَنَاءِ . وَيَذَكِّرُ فَضْلَهُ

عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ تَوَلَّعَ بِالْعَنَاءِ

أَجَادَ طَوَيْسُ السُّرَيْجِيُّ نَعْدَهُ

وَمَا قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَدٍ

ثم قيل بعد ذلك

محاسن أوصاف المقتنين حجة

وما قصبات السبق إلا لمعبد

فأورد المعنى بعينه مع أكثر اللفظ الأول ، فهذا وأمثاله

يورد في أمثلة النسخ

(النوع الثاني السلخ)

وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ

واشتقاقه من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض حشم السلوخ ،

ويرد على أوجه كثيرة وأتخا متعددة ، ولكننا تقتصر على

إيراد المهم منها ، فهي كناية وبالله التوفيق ، ثم إنه أتى على

أوجه ثلاثة ، الوجه الأول أن تكون السرقة مقصورة على

المعنى لا غير ، من غير إيراد لفظ ما سرق منه ، وهذا من أدق

السرقات منسكاً وأحسنها صورة ، وأعجبها منساقاً ، ومثاله

قول بعض أهل الحماسة

لقد زدني حبا لنفسي أنسى

بنفيض إلى كل أمرى غير طائل

فقد أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من

جهة معناه ، ولم نورد شيئاً من المعاني ولكنه يقول فيه على
المعنى وفضره عليه

وإذا أنتك مدحتي من ناقص

فهي الشهادة لي بأنني كامل

فمن أكثر عراكه بالأشعار ، وممارسته ، فإنه لا غريب
عن فهمه أن ما ذكره انتهى ، ما خود معناه من بيت أحاسه .
فصاحب المعنى يقول إن قصص الدنيا إني مما يريد مني
حباً عندي ، لا يكون الذي قصص لا فضل له ، فيعرف فضلي .
والمنى يقول إن ذم الدومس إني شاهد بفضلي . فده
الدومس له مثل قصص الذي هو غير طائل فيها متفق من
جهة المعنى

الوجه الثاني أن يكون السببه أخذ المعنى وشيء يسير
من اللفظ ، فمن ذلك ما قاله حسان بن ثابت يصف الرسول
صلى الله عليه وسلم ويمدحه

ما من مدحت محمد أبقاني

لكن مدحت مقالتي بمحمد

ح ٣٠ ٢٥ (الطرار)

فأخذه أبو تدمر فأكمل معناه واسترق شيئاً من لفظه
على لقاة قال

وإذا أمدحت تفخياً أشعري ولكني مدحت بك المديحاً
ونظر إلى كبرهما لفظ المدح في اليمين من غير زيادة،
وكذلك قول ابن الرومي

وما لي عزاء عن شيباي علمته
سوى أتي من بعده لا أخذ

سرقه من بيت المنصور الثمري قال فيه
ودككت أقصى عي فونت الشب أسى
ولا تمرى أن العاش منقطع

وهكذا قول أبي تمام يمدح رجلاً بالحد والسوء والكرم
وإذا لمجد كان غوثي على العز

و تقاصيته ترك التقاضي
استرقه منه ابن الرومي باحسن استراق في أخذ معناه قال
ووكلت مجدك في اقتضائك حاجتي

وكشي به متقاصياً ووكيلاً
فهذه السرقات كلها معوية مع إعادة بعض اللفظ كما ترى

الوجه الثالث من السليخ أن يؤخذ بعض المعنى من ذلك
ما قاله بعض الشعراء

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لَا مَرِيءَ إِنَّ حَبَوْتَهُ

يَبْذُلُ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ زَيْنٌ

وليس بشين لا مَرِيءَ يَبْذُلُ وَجْهَهُ

إِلَيْكَ كَمَا بَعْضُ السُّؤَالِ يَشِينُ

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه بعض النقصان قال فيه

نَدَعِيَ عَطَايَاهُ وَفَرَا وَهِيَ إِنْ شُهِرَتْ

كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مَوْحَا

ما زلتُ منتظراً أُعْجِبُوهَ زَمَانًا

حتى رأيتُ سؤَالَ يَجْنِي شَرْفًا

ولأول أتى بعنيين، أحدهما أن عطاءك زين ولا آخر

أن عطاء غيرك شين، وأما أبو تمام فيه أتى بالمعنى الأول

لا غير، وهو أن عطاءه زين، فهذا ما أردنا ذكره مما يتعلق

بالسليخ، وفيه أوجه غير هده ذكرها الاستغناء بما

ذكرنا عنها، ومن عرف ما قلناه أمكنه إدراك ما عداه من

هذا النوع

(موع شات مسخ)

وهو إحياء المعنى إلى ما هو دونه . واشتقاقه من قولهم
 مسحت هذه الصورة لآدمية إلى صورة الفردوس والحازير .
 فصاره تكون صورة لشعر حسه وتنقل إلى صورة فيسحة .
 وهذا هو الأصل في المسخ . وورد كقول صورة فيسحة .
 وتنقل إلى صورة حسه . فهذا وجهان ذكر ما يتوجه منهما
 نعوذ بالله

يوجه لا و أن تنقل لأحسن من الشعر إلى صورة
 ويوجه . ومثله ما قاله عبد السلام بن زغبان الملقب بديك الجن
 بحق تعزتك وميت اهدي مستخرج والصبر مستقبل
 قول يا معلى رأت الذى نأوى إليه وبه تعقل
 إذ عمّا عملك وؤذى بها الذى هز فذاك المحسن المجمل
 أحمد أبو الطيب المدي فأتى به على عكس صورته
 وقلب أعلاه أسفله

إن كن صبر دى ارر ريثه فضلاً
 كن لأفضل الاعر لأجلاً

أَنْتَ يَا مُوقَّعُ تَعَزَّى عَنْ لَأْ

حَبَابِ مُوقَّعٍ لَدَى يَعْرِزَاتٍ عَقْلًا

وَأَصْحَابِ اهْتِدَى إِذَا عَرَّ

كَ قَالَ لَدَى لَهُ قُلْتُ مَبْلًا

هـ أُنِيتَ لَا خَرَّ مِنْ هَدَمِ الْمُصَوْنَةِ هُوَ لَأَى وَفَعَّ بِهِ الْمُسَخَّرُ

هـ طَرَّ إِلَى ١٠ بَيْنَهُمَا مِنْ اتِّقَاوَبِ لِرَفْعِهِ وَتَصَدَّقَهُ وَجُودُهُ وَارْشَادُهُ

الْوَجْهَ الثَّانِي عَكْسُ هَذَا وَهُوَ أَنْتَ يُنْقَلُ مِنْ صَوْرَةٍ

فِيهِجَةٍ إِلَى صَوْرَةٍ حَسَنَةٍ ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي السَّرَفَاتِ ، وَفِي كَانَ

بَعْضُهُمْ لَا يَعْتَدُ بِهِ وَهُوَ كَقَوْلِ شَيْءٍ

لَوْ كَانَ مَا يُعْطِيهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ

بَعْضُهُمْ ١٠ يَعْرِفُوهُ الْبَاطِلُ

وَمِنْ أَحَدِهِ أَنْ نَبَاتَةِ السَّعْدِيِّ فَأَحَادٌ فِيهِ كَلَّ الْإِجَادَةَ قَالَ

١٠ بَقِيَ حَوْذُكَ لِي شَيْءٌ أَوْ مَتَّه

بِكَيْسِي أَصْحَابُ لَدَى بِلَا أَمَلٍ

هـ طَرَّ كَيْفَ أَحَدُهُ عِمَاءَ وَرَحَاحَةَ ١٠ ثُمَّ رَدَّذَ بِهَا مَوْتَهُ

وَدِيْبَابِجَةٍ ١٠ فَيَنْتَهِي هَذَا مَتَغَيَّرَتْ وَدَرَجَاتٍ مَبْيَانَةٍ ١٠ وَمِنْ ذَلِكَ

مَا قَالَهُ أَبُو وَاسٍ يَذْكُرُ عِبْرَتَ خَلْقٍ ، الصَّوْحَرِ مِنْ أَرْجَوْرَةٍ لَهُ

يُصَفِّ ذَلِكَ

حِنْ عَلَى جِنِّ وَإِنْ كَانُوا بِشَرِّ
 كَانُوا خِيَطُوا عَلَيْهَا بِالْإِبْر
 أَحَدَهُ الْمُنَى فَأَذَانَهُ حَلَاوَةً، وَأَكْسَبَهُ رَوْنَقًا وَطَلَاوَةً، قَالَ
 فَكَأَنَّمَا نَتَجَبَّتْ قَنَمًا، نَحْتَمُ
 وَكَأَنَّمَا وَلَدُوا عَلَى صَهْوَتِهَا
 فَمَاءَهُ اللَّهُ، لَمَدَ بِنَاهِي فِي الْإِعْجَابِ، وَأَنَّى بِنَا يَذْهَبُ
 الْعَمُورُ - وَيَسْجُرُ لَا أَيْبَ - وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو الطَّيِّبِ أَيْضًا
 وَقَدْ أَنْشَدَنَاهُ مِنْ قَبْلِ هَذَا
 إِلَى نَى شَفَقَى بِنَا فِي حَرَمِهَا
 لَا عَفْ سَمَا فِي سَمَا وَيَلَاتُهَا
 أَحَدَهُ شَرِيفٌ رَضِيَ فَأَحْسَنَ فِيهِ كُلَّ الْإِحْسَانِ قَالَ فِيهِ
 أَحْنُ لِي مَا يَنْصَنُ الْخُمُرُ وَالْحَلَى
 وَتَنْدُفُ سَمَا فِي سَمَا الْمَا ذَر

(الدَّوْعُ رَافِعٌ عَكْسُ لَمَعْنَى)

وَمَا هَذَا حَمْدٌ فَهُوَ رَافِعٌ فِي التَّجْدِيدِ كُلِّ مَبْلَغٍ - وَمِنْ لُطْفِهِ
 وَرَقَّتْهُ وَرَشَامُهُ كَادَ يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ السَّرُوفَةِ - فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ
 بُونُوسُ فِي مَذْحِ نِكَاحِ الصَّغَارِ وَاللَّانِي مَا يَنْكُحُنْ

قالوا عشقت صغيرة فأجبتهم
أشهى المطى إلى ما تركب
كم من حبة أولوء مثقوة
أضمت وحبة أولوء من ثقب

فمكس ما قاله مسلم بن الوليد فقال
ان سطيّة لا تلتذ ركوبها حتى يدال بلرمه وزك
والحب ليس بنافع أربابة حتى يفصل في المظام والتمبا
ومن ذلك ما قاله ابن جعفر في الوصل والتملى
ولما بدالى أنى لا تريدنى

وأن هواها ليس عني بمنجلى
تمنيت أن تهوى سواي لعلها
تذوق صبايات الهوى وترق لي
فاخذ هذا المعنى بعضهم وعكسه على حسنه قال
ولقد سرّني صدودك عني
في طلائيك وامتناعك مني
حدرا أن أكون مفتاح غمري

واذا ما خلوت كنت التمتي
نظر إلى كلام ابن جعفر فلم يبال في إلقاء رداء العيرة

عن منكبه ومشاركة غيره له في موضعه محبوه . وإنما لا آخر
فهو على الضد من ذلك . ومن ذلك ما وله أبو الشَّيْبِ في
الفره تحبويه

أجد الملامة في هوائك لذينة

حب مذكرك فليمنى لأوم

فاخذه أبو الطيب المني وعكس ما قاله عكساً لا نق

وال فيه

أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه

وما هذا حاله فإنه من السروات الخمسة كما أشربنا له ،

وقد قال بعض الجذوق إن ما هذا حاله بأن يسمى بداعا

أحق من أن يسمى سربه . ومن هذا ما له بعض الشعراء في

صفة الكرام ومدحهم

لولا الكرام وما استنود من كرم

له بدر قائل شعر كيف يمدح

وود سبقه بهد لمعنى أبو تمام خلا أن أبا تمام جعله في

الكرم . وهذا جمع في مدح . فإن أبو تمام في ذلك ما جدد

كل الإيجاد

ولولا خلال سنّها الشّعْر ما درى
نفاة الندى من أين نوى المكّارة
فهذا ما تحصل من الأمثلة في العكس

(النوع الخامس)

(في أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر)

فمن ذلك ما قاله جرير
غرائب ألف إذا حان وزدها
أخذت صريحا للقصيد معلما
فأخذه أبو تمام وزاد عليه ريده بديعه فاعجب كل الإعجاب
غرائب لاف في فتاك أنسها
من اتخذ في لآن غير غرائب

فحصل كلام جرير أن فصائده لا يماثلهن غيره من فاضلهن
مفردات عن أشكالهن، وحاصل كلام أبي تمام أن لهن أمثالا
ساذفنها فأنسن إليها، فكلامهم قد أورد الغرائب في شعره .
خلا أن أبا تمام زاد عليه بأن فرنها بذكر الممدوح، ولهذا كانت
لائقة حسنة لذلك . ومن ذلك ما وله أبو تمام يمدح كريما

ج ٣ - ٢٦ (الطرار)

نصد عن الدنيا إذا عن سودد
ولو ررت في زى عذراء ناهد

وقد أحده من قول بعض الشعراء

واست مضار لي جاس العنى

داكات العلفاء في حنة العفر

حلا أن أهد زد عنه قوله (رزت في رى عذراء

دهد) وه مصممة قول الشاعر ناني ومن ذلك ما قاله البحري

ركبو الفرا إلى لفر واملوا

حدلان يبدع في السباح ونفرب

أحده من قول مسم بن لوسد

ركبت إليه بحرى ماخر به

وقفت نأ من لعد بحر لي بحر

حلا أن بحرى زاد عنه قوله (حدلان يبدع في

السباح وبعرب) فهدد لريده رده حسنا الى حسنه، وإعجاباً

الى إعجابه كما تراه ههنا، ومن ذلك ما قاله جرير يمدح بني تميم

د عضت عك نو تيم

حببت لنس كلهم عضاب

وحده. أبو نوس في قوله

وليس على الله مستنكر

ب يجمع العالم في واحد

وزد عليه زيادة رشفة. وذلك أن حريرا جعل لناس

كلهم في تيمم أبو نوس جعل الله كلهم في واحد. فلا حرم

كان ما قاله أبلغ وأدخل في مدح والأعضاء. ومن ذلك

ما قاله الفرزدق

علام تلفتين وأنت تحي وحيد ناس كلهم تسمى

مى تأتي أرفصاه تسبحى من لا تساع والذر الدوامي

أخذه أبو نواس وزاد فيه زيادة صار بها في غاية الحسن

ولا عجب فقال

ودا المظى بنا بلفظ محمدا مطهورهن على أرجح حرم

فالفرزدق أراد أنها تستريح من الشدة والرجل فيدميها

ذلك ونذرهما. وليس استريح من الشدة من معبوده إنعابها مرة

أخرى. وأما أبو نوس فإنه حرم مطهورهن على أرجل

وأعفاهن من الأسرى عفا مسمرا. فلهذا كان ليفا يهده

الريادة كما ترى. ومن ذلك ما قاله أبو نواس في مدح كسبية

أمام خميس أَرْجوان كأنه
 قيص نحوك من فداً وجياد
 فأخذه أبو الصب المنى وزاد عليه ربهدة هي العاية في
 الكمال فقال

وملمومة رردُ ثوبها والسكنى بالقنا مخمل
 ونظر إلى حسن ، ذكره في المنا حيث جعله خمل
 لثوب الررد . فناسه نهاية مناسبة . وكان ملائمة عامة الملائمة .
 وهذا المعنى غير حاصل في بيت أبي نواس وهو من عجائبه التي
 انفرد بها . وملححة الدائمة لمن نظر فيها ، ومن ذلك ما قاله
 أبو الطيب المنى يمدح رجلاً بالكرم
 وإن جاد قبلك قوم مَضَوْا

فإنك في الكرم الأول

أخذه بعض الشعر ، وزاد عنه فأجاد فيما قاله وأصاب فيه
 (أنت في الخود أول ومضى اللذان لا رى لك الدهر ثاني)
 ثم ذكره من المعنى الجزل والمدح العالي ليس حاصلًا في
 بيت أبي الطيب ، ولتقتصر على هذا القدر من السرقات
 الشعرية وبيان أمثلتها فيه مقنع وكفاة في التنبيه على ما
 وراءه من ذلك ، فإنه باب واسع من الفنون الشعرية ، وفيه

أودية ، وله شجون وفنون ، وفيما أوردناه غنية ، وبتمامه تم
الكلام على النمط الثاني من بيان أنواع الفصاحة المعنوية من
أنواع البديع ، وقد جبر الكلام على الباب الرابع الذي رسمناه
في علوم البديع وأصنافه ، والله لموفق للصواب (وانتهى) كلامنا
في الباب الرابع الذي رسمناه لبيان أصناف البديع ومعرفة أسرارها
بذكر تنبيهات ثلاثة هي ثلاثة ههنا حيث ذكر في صدر
الباب لبيان معنى البديع وتقرير قسامته على جهة الإيجاز وبيان
موقعه ، وهذه تنبيهات لا غنى عن ذكرها من أراد الخوض
في علم البديع

(التنبيه الأول في بيان معناه)

وعلم أن النمط البديع ، فعيل بمعنى مفعول ، كقولك
جرح وفيل ، أو فعيل بمعنى مفعول نحو حكيم بمعنى محكم
وأشد النجاة

وقصيدة تأتي الملوك حكيمة

قد قلنتها لبقال من ذا قالها

وهو في كلا وجهيه بمعنى مفعول ، ولا يختلفان لأن
أحدهما مأخوذ من ثلاثي مجرد مفعول بدع هذا يندعه فهو

بدیع . ای مدوح . و ثانی مأخوذ من الثلاثی المزیّد فتقول فيه
 بدع هـ بدعه فهو مدح . والمدح من مدح . قال الله تعالى
 (بدیع السموات والأرض) أي مدحهما . ومعنی البدیع
 الموحّد . مدرّة لا على جهة الاحتذاء ، فالمبدئ والمبدع سیّان
 فی أن کل واحد منهما حاصل من غیر مثال سابق ولا احتذاء
 مقدّم . وثالثی مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن الكلام
 مؤلف على جهة الإسناد المجازی من حيث الاستعارة ،
 والمصدر المقصود به مدح مدحونه لله ، معقول عبارة عن الكلام
 إلهامی بان البدیع الثانی هو خاص بالكلام دون سائر الأفعال
 کلیة . فیه لا مدح له مطلقاً ، فلا يقال فی رشاقة القدر وحسن
 العمل . إنه من مدح ، فهو بدع کون من عورص الكلام
 لا غیر . وقول المؤلف (يختص به عن الکلام لمردده بالإضافة إلى
 کل واحد من عدده . ولا يقال له بدع ، لأنه مخصوص
 بما کان مؤلفاً من أجراء ، وقولنا (على جهة الإسناد) يحتز
 به عمداً کان ترکیب حاصلاً . مکن من غیر جهة الإسناد ،
 کقولنا زید . عمر . بکر . خالد ، فإن ما هذا حاله وإن
 کان مرکباً لکنه غیر مسند ، لأن الإسناد فی مثل قولك
 زید و عمر و خارج . غیر ذلك ، والمدح إنما یکون حيث

تحصل الفائدة ، فاما ما لا فائدة فيه فلا موقع لعلم البدع فيه ،
 وإنما يزداد حسنا فيما كان تركيبه مقبلا ، ودولنا (البخاري)
 يحترز به عن الخفائق فإنه لا مدخل لعلم البدع فيما كان جريا
 على جهة الحقيقة ، وإنما موضعه اخبارات البليغة ، وقوت (من
 جهة الاستعداد) يحترز به عن أكثر أنواع المجازات ، فإنه
 لا مدخل للبدع فيها ، وهذا نحو مجاز الرصد ، ونحو مجاز
 وغير ذلك من المجازات ، والمجاز أعم من البدع ، وهذا فإن
 كل بدع فهو مجاز ، وليس كل مجاز بدع ، بل هو مخصوص
 بمجاز الاستعارة دون غيرها من سائر مجازات ، وهكذا
 القول في التشبيه المظهر الأداة ، فإنه لا يدخله البدع ، لأنه
 ليس من جهة اخبار فضاء بأنه داخل في علم البدع ، وإذا لم
 يكن دخلا في المجاز فلا ريب يقع دخوله في البدع أولى وأحق .
 فهذا تقرير ماهية البدع لغة واصطلاحاً

(التنبية الثاني في ذكر أقسامه)

علم أن ما مر من ذكر أقسامه مما سبق ، ولكننا نورد
 تقسيمه على جهة الإجمال ، وسكتي في التفاصيل بما سبق
 شرحه ، ليكون لنا طر على استحصار فيه ، وهو في القسم
 منقسم إلى أضرب ثلاثة

(الصرب الاول منها)

ما يكون راجعاً الى الفصاحة اللفظية وهذا هو المراد
 بعبارة ابيات ، ثم منه ما يرد في منظوم والمثور كالتجنيس ،
 والترصيع ، ولزوم ما لا بد ، وغير ذلك من أصناف البديع ،
 ومنه ما يكون مختصاً بالنظم ، وهذا التصريح ، فإنه مخصوص
 بما هو في لا يرد إلا فيه ، وبإبطه أن كل ما كان متعلقاً ما يرجع
 الى لا انماط وهو بمصاحبه الأصل شبه

(الصرب الثاني)

ما يكون راجعاً الى فصاحة المعنوية ، وهذا هو المراد
 بعبارة المعاني ، وهذا نحو التخييل ، والاستطراد ، والتقويف ،
 والتوشيح ، وغير ذلك من لأصناف المتعلقة بعلوم البلاغة ،
 والاصطلاح في مثل هذا أن كل ما كان متعلق بالمعاني فهو من
 باب فصاحة المعنوية ، وهذا هو القرض بقولنا علم المعاني وعلم
 البيان كما سبق تقريره

(الصرب الثالث)

ما يكون معزلاً عن الفصاحة اللفظية والفصاحة المعنوية

على الخصوص ، ولكنه ينزل منزلة التهمة والتكتم لهما ،
ويكون تحيناً لهما وتزييناً لمواقفهما ، وهذا نحو الكمال ،
والإيضاح ، وحسن البيان ، ونحو التسميم ، والاستيعاب ،
والتذليل الى غير ذلك من الأوصاف التي لا نستقل بنفسها ،
وإما يكون حصولها على ما ذكرناه من مراعاة الإكمال وتحسين
الهيئة كما أشرنا اليه في الأصناف السابقة ، ونظيره من عم
الإعراب قولك : ضرب زيداً عمرو ، بتقديم المفعول على الفاعل ،
فإن ما ههنا قد أورد كلاماً مطابقاً لقوانين العربية ، خلا
أنه لم يفت منه إلا تحسين الكلام وتزيينه ، حيث لا يمكن
الفاعل لاصفاً بالفعل ، والمفعول متأخراً عن الفاعل ، فهذا
يجرى مجرى التحسين والإكمال للجمله لا غير ، فهكذا ، قلناه
من هذه الأبواب إنما وردت على جهة الإكمال والتحسين
وإعطاء الهيئة الحسنة والتأليف العجيب في الكلام ، فأما
أصل البلاغة والمصاحبة ، فهما حاصلان من دون هذه الأبواب
كما نذكر به العاقل الخبير بموارد البلاغة والمصاحبة ومصادرها ،
وهذه الأبواب أيضاً متقاربة ، والأصناف وإن تعددت
متدانية ، لكننا أجريناها على هذا التقسيم جزئياً على عادة
أهل البلاغة ، واقتفاء لأثرهم ، وهي عندنا في الحقيقة متقاربة ،

(التنبيه الثالث في بيان مواقع البديع)

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مُوسِعٍ مِنْ كَلَامٍ لَيْسَ صَالِحٌ لِعِلْمِ الْبَدِيعِ
وَأَنَّ صَحِيحَ فِي مُوسِعٍ مِنْ كَلَامٍ دُونَ مُوَاضِعِهِ، هَذَا أَنْ تَقْرَأَ
تَدَكِّرُهُمْ تَعُونَهُ لَنَافَعَةٍ

المرر الأول في ذكر مواضع التي يصح دخوله فيها

وَحَمْدُهُ مَدْخُلٌ فِي خُصَصٍ مِنْ شُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ، الشَّرْطُ
الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ وَرْدٌ فِي كَلَامٍ مُنْظُومٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ
مُعَادِدَةٍ. أَيْ حُرُوفٍ أَمْرِيَّةٍ. وَهِيَ النِّسْعَةُ وَالْعَشْرُونَ،
وَلَا حُورٌ دَحْوُهُ إِلَّا مِمَّا كَانَ مُؤَلَّفًا مِنْهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ
دُونَ سِوَاهَا، مِنَ الْكَلَامِ عَرَبِيٍّ وَالْعَبْرِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ
مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْعِلْمِ بِأَمْرِيَّةٍ، شَرْطٌ ثَانِي أَنْ يَكُونَ
وَارِدًا فِي كَلَامٍ لَا يُسَادِدُ التَّرْكِييَ الَّذِي يُخْتَصُّ بِالْمَعْنَى
مُسَدِّدٍ. وَحَدِّثُ لَمْ تُفْرِدَتْ الْكَلِمَةُ الْمَفْرَدَةُ فَقُلْتُ زَيْدٌ،
مَمْرُوءٌ، كَرَّ حَالِدٌ، كَنْ مَفِيدٌ، فَائِدَةٌ أَمْدٌ، لَا يُسَادِدُ، فَلَا كُفَى
فِيهِ وَجُودُ الْكَلِمَةِ عَرَبِيَّةٌ الْمَفْرَدَةُ، وَلَوْ خُصَّ بِالْكَلِمَةِ عَرَبِيَّةِ
الْمَفْرَدَةِ فَلَا مَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَارِدًا فَمَا كَانَ مُسَدِّدًا، لِأَنَّهُ
لَا يَدَّ مِنْ احْتِصَاصِهِ، لِإِدَادَةٍ، وَلَيْسَ يَكُونُ مُفِيدًا إِلَّا

بالإسناد الذي تحصل من أحده وثمة الكلام . شريطة أن
أن يكون وارداً في محاور فلا ينقص مدح لا دأش الكلام
واقعا في رتبة المحاور . وثمة ما كان من الكلام موصوفاً على
أصل حقيقة فلا مدح له فيه . وقد ذكرناه ووضحناه
أن السمة في الكلام ولاقتدافه . كما يكون حذراً
مستخول في الأنواع تدزبه . وثمة حذرين وهي .
لإضافة إلى المضمرات الزينة وهو الذي أوجب انشعاب
البدع إلى باب الأسف في سنده . ومع حذرها
إلا لما يتعلق بها من التصرف في محاور المحاور منه كل مدح .
ولهذا فإن العرب تمتازون في كلامهم على معجمهم حصصه .
فإن الشاعر من المعجزة كما ذكرنا . سواء من أمه إلى
آخره شعرا على صفته وحده من بين اختلاف فيه . كما نعه
العرب في قصائدها من اختلاف بحورها . ورونها . ومن صدها
ومغازيها المتباينة . كما يحكي عن الخردوي من شعراء معجم
أنه نظم كتاباً وجعله ستين ألف بيت يشتمل على تاريخ
العرب . ومثل هذا لا يقصد في لغة العرب مع أن سماعها
أكثر من السماع لغة المعجم . شرط الرابع أن يكون محاور
حاصلاً في الاستعارة من بين أودع المحاور والكسبية . والمثيل

المضمر الأداة ، لأن بهذه الأمور يحصل اليقين في الكلام ،
ويكثر الاتساع لأجلها . وهذه الشروط لا بد من اعتبارها
في علم البديع وإحرازه

(التقرير الثاني)

(في بيان المواضع التي لا يصح دخوله فيها)

وهو عكس هذه الأمور الأربعة ، لأنها إذا كانت
شرطاً في صحة كان ما حلافها مبطلاً له ، فلا يرد في الحكم
المفردة ، ولا تكون ورداً في المركبات التي لا يساد فيها
لبطلان فائدته ، ولا يدخل في حقائق الكلام ، وهو ما أريد
به ما وسع له في الأصل ، ولا يرد في التشبيه المظهر الأداة
لأنه ليس ممدوداً على الصحيح في أودية المجاز ، فأمّا التشبيه
المضمر الأداة فهو نوع من أنواع الاستعارة ، فلا يتمتع وروده
فيه ، ويرد في الكنية أيضاً . هذه جملة ما يجب اعتباره في
كون البديع من الكلام بديعاً ، وما لا يعبر فيه ، وتماه يتم
القول على الباب الرابع من أبواب الفن الثاني الذي رسمته
لمقاصد ، وشرح لأن الفن الثالث وهو التكميلات اللاحقة

(الفن الثالث)

(من علوم هذا الكتاب في ذكر التكميلات اللاحقة)
أعلم أن ما يتعلق بالأسرار البيانية ، والعلوم البلاغية ، قد
ذكرناه ورمزنا إلى أسرارهم ومقاصدهم . ولست نريد ذكره في
هذا الفن هو الكلام فيما يتعلق بأسرار القرآن ، ونحن وإن
ذكرناه على وجه التعمية والتكسية ، فهو في الحقيقة المقصود ولعرض
المطلوب ، فنذكر فصاحته وأنه قد وصل لغاية التي لا
فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن دخله دخوله في البلاغة
والفصاحة ، فإنه لا يذاهبه ، ويدكر كونه معجز الخلق ،
وأن أحداً لا يأتي بمثله ، ندكر وجه إعجازه . ثم ندكر هو
العلماء في ذلك ، ثم نردفه بذكر المختار . وهذه أربعة فصول
قد اشتمل عليها هذا الفن . نفصلها ونذكر ما صمته من
الأسرار والتفاصيل . والله الموفق للصواب

(الفصل الأول في بيان فصاحة القرآن)

أعلم أن فصاحة القرآن وبلاغته أظهر من أن تكشف ،
ولا خلاف بين العقلاء في فصاحته وبلاغته . وإما يؤثر
الخلافاً . هل في المقدور ، هو أفصح منه وأبلغ ، والمختار أن

في مقدور الله ما هو أبلغ وأدخل في الفصاحة والبلاغة ، لأن
خلاف ذلك يمكن ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن أبلغ منه
وأوضح . وعلا مرته منه . ولكن نذكر فصاحته على جهة
التأكيد ولا سظهار . ولنا في تقرير فصاحته طريقتان
(طريقة الأولى منهما مجمعة) وفيها مسالك ثلاثة

(المسالك الأولى منها)

هو : قد قرأنا فيما سبق معنى البلاغة والفصاحة
وخصائصهما . وثمة إلى ما من مفرقة بينهما ، وتلك المعاني التي
ذكرناها فيها حاصلة في القرآن ، فيجب القضاء بكونه
مفسر . سوائه من أن الفصاحة رجعة إلى الألفاظ والبلاغة
رجعة إلى المعاني . كما هو المحار عندنا . وقد سبق تقريره .
أو سواء قلنا إنهما شيء واحد يقعان على فائدة واحدة ، فكل
كلام فصيح فهو بليغ . وكل بليغ من الكلام فهو فصيح .
معنى جميع وجوههم ، فهما حاصلان في القرآن على أوضح حصول
وأكبر . ويجب نقض كونه فصيحاً . وهذا هو المقصود
من الدلالة

(المسلك الثاني)

هو أنك إذا فكرت وأمكنت لنظر في كلام الرسول
صلى الله عليه وسلم ، وفي كلام أمير المؤمنين ، وغيرهما ممن كان
معدودا في زمره الفضحاء وكان له منطق في البلاغة في المواعظ
والخطب ، والكلم قصيرة ، وموقع لا يصب ، ولا اختصار
في المقامات المشهود ، والتخالف اجتماع . وحدت القرآن منيرا
عن تلك الكلمات كلها تميزا لا يتارى فيه منصف ، ولا يشبهه
على من له أدنى ذوق في معرفه بلاغه الكلام وفصاحته ،
وذلك التميزارة تكون راجعا الى الناحية من فصاحة أساليب ،
وعذوبة تركيب أحرفها ، وسلاسة صيغها ، وكونها مجانبه
للوحشى القرب ، وإمدها عن التركيب المسترد ، ألا ترى قوله
تعالى (ومن آياته حورى) ثم يقل نعمت ما في الجرى من
الإشارة الى بهر القدرة ، حيث حررها الرخ ، وهى أرق
الأشياء وألطفها ، حركت ، هو من لأمر وأنظم في
الحرم . وقال (فى البحر) ومن فى صمماء . ولا فى الغيب
وإن كانت كلها من أسماء البحر ، لكون البحر أسهل
وسلس ، ثم من (كالأعلام) ولم يقل كالأبنى ، ولا كالأكام .

إشارة للأخف الملتذ به، وعدولا عن الوحشي المشترك، وتارة
يكون راجعا إلى المعاني لا لغرافها في البلاغة ورسوخها في أصلها،
وسبب حسن النظم وجودة لبيك، فمن أجل ذلك يحصل
قانون البلاغة ويندو رونقها، ولا شك أن ما هذا حاله قد
حصل في القرآن على أتم وجه وأكمله، وإن اعتكص عليك
، ذكره من معرفة هذه الأسرار في كتاب الله تعالى، ودق
عليك تمثيل بلاغة معانيه ووضوح ألفاظه. وصمب عليك معرفة
حسن التأليف منه وبحسب انتظامه وحوزة سباقه، فاعمد إلى
أفصح كلام تحذره من غير القرآن، وهبل به أدنى سورة من
سوره أو آية من آية، في وعد، أو وعيد، أو وعيد، من
تمثيل أو استعارة، أو تشبيه أو غير ذلك من أقدار الكلام
وأصنافه، فيك ذا خلعت ريقه الهدى، وسلبت عن نفسك
رداء التعصب، وحدث مصداق، فته من ذلك، فهذا
كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بعد كلام الله تعالى
لا كلامه، وهو أفصح من غيره من سائر الكلام، فإذا قابلت
قوله تعالى (وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار
الآخرة هي الحيوان لو كانوا يعلمون) بقوله عليه السلام،
(كأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا

وجب ، وكان الذي نشيئ من لأموات سفر عما قليل الينا
 راجعون) فهما قد اتفقا على وصف معنى واحد ، وهو الموت
 والعود الى الآخرة ، ونصرهما الدنيا واتقضاء أحوالها وطبيعتها ،
 والورود الى الآخرة ، ولكن القرآن متميز في تحصيل هذا
 المعنى وأدبته ، تميزا لا ندرك بقياس ، ولا يعتوره التباس ،
 وإذا كان القرآن فاتقا على كلام الرسول وكلام أمير المؤمنين .
 مع أنهما النهاية في البلاغة والفصاحة فهو لغيرهما فوق ، وعلاوة
 عليها أبلغ وأحق . وهذه طريقة مرسية في الدلالة على فصاحة
 القرآن ، وتوضيح ذلك بمثل ، وهو أن أهل بلد لو كانوا أربعين .
 فأرادوا مناصرة رجل واحد فاختاروا من أولئك الأربعين
 أربعة من كل عشرة واحدا ، ثم اختاروا من تلك الأربعة
 رجلا واحدا ، فاطر ذلك العالم ، ثم إن ذلك العالم استطال
 عليه وقطعه وحده وبلده ، فإنه يكون لا محالة لغيره أقطع .
 وعلى تحيته وإذهاشهم أقدر ، فهكذا حال القرآن إذ كان
 فاتقا لكلام رسول الله وكلام أمير المؤمنين ، فهو لغيرهما بذلك
 أحق لعلو الرتبة ، وأعظم استبدادا بالفصاحة وأحوى
 لأسرار البلاغة

(المسلك الثالث)

هو أنه صلى الله عليه وسلم لما أتته الله بالقرآن وجمعه له
معجزه ناقة على وجه الدهر لا تنقص بحجبه ، ولا تخلق على
كثرة الترداد جدته . وقد عرسته على من كان في وقته من أهل
الفصاحة من فريش وغيره . خثر المأهول ، وأدهش أقباهم ،
وخرق قراطيس أسماهم ، وما ذك لا ما تحقوا وعرفوا من
بلوغه الغاية في فصاحته ، وإثباته على كل كلام في جزائه
وبلاغته ، حتى قال لو أبدت من لميرة فيه ما من حين جاء إلى
الرسول صلى الله عليه وسلم وحل له أن يقول : محمد ، أنزل
الملك . فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ذلك طمعا في
في الانقياد . فقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن
الرحيم حم تنزيل من الرحمن الرحيم ، كتاب فصحت آياته
إلى آخر حم السجدة . وقال إن علاه لمورق ، وإن أسفاه
لمعذوق . وإن له خلاوة . وإن عنه ضلالة . وما يسر منهم
إنسان ، ولا فاه لأحد منهم لسان . إلى مائة شيء من
أساليبه . ولا لي لا بيان أقصر سورة من سورة ، وهذا
يدل على أمرين . أحدهما اختصاصه بما لا يقدر على ،

ولهذا اظهروا لا شيب من نفوسهم . وخرجوا بلا سطراف
من ألسنتهم . وثانيهما علمهم بالعجز وعتقهم بالمصوّر ، فهذا
ما أذكركم من لدلاله على كونه بلعاً على مربب النصاحه
والبلاغة من جهة الإجمال ، والله تعالى أعلم بالصواب

(الطريقة الثانية من جهة التفصيل)

اعلم أنّ لا طمع لأحد من خلق وإن عظم حاقه في
الإحاطة بجميع مزايا القرآن والاسملاء على عظمته ، وما اختص
به من دقائق المعاني وكنوز الأسرار وسوء مرببه في النصاحه ،
وكونه قائماً في بلاغه . وما به الكلام فتجاء العرب . وكل
ذلك فيه دلالة على سرفه . وأنه قائم على غير من سائر الكلام
كله بحيث لا يدايه كلام . والكنى أبلغ من تلك الأسرار
على أذناها مسعياً ، والله تعالى ، مسعد من فضله . طابا
الإرشاد في كل مقصد ومرد . وليس تخوّل لك إمزیه التي تميز
بها حتى صار في أعلا درجوه النصاحه ومقتعد صهوه البلاغة .
إما أن تكون راجعة إلى الألفاظ أو إلى المعاني . فما إن مرسان

(المرتبة الأولى في المزايا الراجعة إلى الفاظه)

تارة ترجع إلى مفردات الحروف ، وتارة إلى تأليفها من

تلك الأحرف، ومرة إلى مفردات لألفاظ، ومرة إلى مركباتها،
فهذه أوجه أربعة لا بد من عبارها في كون اللفظ فصيحاً،
وكلها حاصلة في القرآن على أنهم وجه وأكمله

(الوجه الاول منها)

مفردات الأحرف ، ولا بد من أن تكون مستعملة
من هذه الأحرف التسعة والعشرين ، فإنها جميعاً حروف العربية ،
فلا تكون اللفظ الفصيح مؤلفاً لا منها ، وما خرج عنها فقد
يكون مستعملاً ، وقد يكون مستهجنًا ، فأما المستعمل فهو
همزة يين يين ، وألف الإيمالة ، والنسخة نحو إمالة هذى
وهاد ، ونحو السواد في النسخة ، والنون الساكنة نحو عنك ،
فإن هذه وإن كانت خارجة عن أحرف العربية التسعة
والعشرين ، لكنها فصيحة مستعملة في كتاب الله تعالى ، وفي
كل كلام فصيح ، وأما المستهجن فهو الظاء إلى كالماء في نحو
(نال) في (طالب) والطاء التي كالثاء نحو في (نال) في (ظالم)
والماء التي كالباء في نحو قولك (ضرف) في (ضرب) والجيم التي
كالكاف في نحو (كابر) في مثل قولك (جابر) إلى غير ذلك مما
يكون خارجاً عن اللغة الفصيحة ، فلهذا حاله لا يكون

في الكلام الصحيح، وإنما الغالب عليه لغة لا ثباط ولا ما جرم
والأكراد، فما هذا حاله فكذب الله تعالى نجيب عنه
لا يجوز دخوله فيه، لما فيه من لركة والتواء للسان، فأما الحليم
التي أطبق من قوله (جعل ربك) وفي نحو قوله (وأجدر
ألا يعلموا) فهي فصيحة مقرونة بها في سبعة، فما هذا حاله
لا يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنه

(الوجه الثاني في حسن تأليفها)

وهي وإن حصلت على ما ذكرناه من كونها من حروف
العربية، فلا بد من كونها مؤلفة تألفا يسهل النطق به
ويرق على اللسان ويعتذب، هذا باعد المخرج كان أحسن
ما يكون وأطف، وإذا صار المخرج كان ذوق ذلك في
الحسن كقولك (أمرأب) فإن اضمزج من الخلق والياء والميم من
الشفة، فلا جرم كان حسا بخلاف قولنا (ههتخ) اسم سجر،
فإن تأليفه متناثر لما كانت لمخرج متقاربة، لأنها كلها من
الخلق، فلهذا صعب مخرجها على اللسان، وأما فيها من الشدة
وهكذا قولنا (ملع) فإنها ركيكة التأليف لما كانت متقاربة
المخرج، فإن حروفها كلها من الفم والخلق، لكن لما تقدم

حرف الفم ثقلت ، فلو تقدم حرف الحلق كان حسا .
 فاذا قلبت تأليفها (بعلم وعمل) كان رقيقا خفيفا .
 فينحل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من مراعاة أحوال
 الحروف المردة ، من رقتها ولطافتها وأن تكون مألوفة
 مسعمة في الله العالیه . وأن يكون بريئا من الحروف
 الدائرة المستهجنة . نحو ما روى من كشكشة بني تميم .
 وهي إذ أنهم من كاف المؤنث شيئا ، ويقولون مررب يش
 قل شاعرهم

ممنش عياها وجندش حيدها

واكن عظيم الساق منش روي

وكشكشة في كسر . وهي إلحاق كاف المؤنث سب .
 ويقولون مررب كس . والكشكشة في بني تميم هي بالنسبة
 ثلاث من أعلاها ، والكشكشة بالنسبة . وهي في بني بكر .
 ونحو أظم فمماجة في حمير . وهي عدم الإيابة في الكلام واللامح
 وه . ونحو المعصمة في قضاعة . وهي الأكمة في الكلام .
 ونحو المزاينة في أهل العراق . وللخنائنة فيهم . وهما المعجزة
 في الكلام . وهذه كلها ماهاآت في الكلام وأكثنة وه .
 وكتاب الله تعالى منرد عن هدد اللغات ، أبعدها عن المضاحه

وميلها عن الأحرف العريية ، وأنه لا بد من مراعاة حسن
 لتأليف مع حسن الأحرف ورقتها ، فتى حصل الأمران
 معنى عذوبة الأحرف ورشاقة تأليفها ، كان الكلام في غاية
 حسن ولا عجب ، فإذا لا بد لا يعتبر كون الكلمة فصحة
 من أمور ثلاثة ، أما أولاً فبأن تكون حروفها صافية الذوق
 في محارجها ، لذينة السماع طيبة المجزى على اللسان ، وأما
 ثانياً فبأن تكون معتدلة في تأليفها ، بأن تكون ثلاثة ،
 لأن ما دوتها لا يقد من الأسماء لنقصان وزنه ، أو فوق
 ثلثي ، من الرباعي والخمسي ، وإن كانت مستعملة ، لكن
 ثلثي أعذلتها في الوزن ، وأخفها على الألسنة ، وأما ثالثاً
 وهو تارة ساكنة الوسط ، لأنها إذا كانت كلها متحركة
 كانت ثقيلة على اللسان بعض الثقل ، فحصل من أجله
 سهو في النطق ، وإن تحرك وسطها كان تحركه بالفتح
 سهل من تحركه بالضم والكسر ، لما فيها من مزيد الثقل
 حصل بالحركة ، فلا بد من مراعاة مدكرناه لنحصل الفصاحة
 في الألفاظ ، وإذا تأملت كتب الله تعالى وجدته على ما
 ذكره من اعتبار هذه لشرائط فيه كلها

(الوجه الثالث)

في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ ، وقد
زعم بعض الخاضعين في هذه الصناعة أنه لا ينبع في الألفاظ
من مستندها هو الوضع ، والواضع لا يضع إلا ما كان
حسباً ، وهذا أسد ، فإن فيها الحفيف ، والثقل ، والشاذ ،
والمستعمل ، من جهة وضعها ، فحوالها متباينة كما ترى ، ولهذا
فإن حمراً أحسن من قولنا زرع حون ، وأسد ، أحسن من قولنا :
غضنفر ، والغضنفر أحسن من قولنا : قدوكس ، وهرماس .
وسيف أحسن من قولنا : خنثليل ، فإذا تقرر ما قلناه فلا
بد من مراعاة محاسن الألفاظ في كون اللفظ فصيحاً ، وذلك
كون بمراعاة أمور ثلاثة ، أما أولاً فلا بد من اعتبار كونها
عربية ، فلا تكون مغربية ، فارسية ، ولا رومية ، ولا حبشية ،
ولا سنديّة . لأنها إذا كانت خالصة كانت أدخل في فصاحة
اللفظ ، ومما ثانياً فإن تكون مألوفة مستعملة ، ولا تكون
شاذة نادرة . فمما هذا حاله من الألفاظ لا يعد فصيحاً ، ولا
كون جازاً في أساليب الفصاحة . وأما ثالثاً فإن تكون
خفيفة على السمع صلبة لذوق في أليها ، ولا تكون وحشية

عربية ، وقد زعم بعضهم أن الكلام إنما يكون فصيحاً إذا كان فيه عنجهايةً وبعثٌ عن الألفاظ ، وهذا فاسدٌ ، فما هذا حاله عند النُّطَّار لا يكون معدوداً في الفصاحة ، وإنما الفصيح ما كان معتاداً مألوفاً يفهمه كلُّ أحدٍ من الناس . فحصل من هذا أن كلام الله حائزٌ لهذه الخصال متميزٌ بها عن سائر الكلام في جميع ألفاظه لا يوجد فيه شيء من هذه العاهات التي ذكرناها

(الوجه الرابع)

أن يكون راجعاً إلى تركيب مفردات الألفاظ العربية ، وهذا معدودٌ من جملة المحاسن الممدودة في فصاحة الكلام وبلاغته ، ولا بدّ فيه من مراعاة أمرين ، أمّا أولاً فإن تكون كل كلمة منظومة مع ما يشاكلها ويُماثلها : كما يكون في نظام العقْد ، فإنه إنما يحسن إذا كان كل خُرْزَةٍ مؤتلفة مع ما يكون مشاكلاً لها ، لأنه إذا حصل على هذه الهيئة كان به وقعٌ في النفوس وحسنٌ منظرٌ في رأي العين ، وأمّا ثانياً فإذا كانت مؤتلفة ، فلا بدّ أن تقصد ما وُضِعَ لها بعد إخراج تركيبها ، والمثال الكاشف عما ذكرناه ، العقْد المنظوم من التالي

ج ٣ م ٢٩ - (الطراز)

وتفائس الأحجار ، فانه لا يحسن إلا اذا ألف تأليفاً بديعاً
بحيث يُجعل كل شيء من تلك الأحجار مع ما يلائمه ، ثم
اذا حصل ذلك التركيب على الوجه لدى ذكرناه ، فلا مد
من مطابقتها لما وضع له . بأن يجعل الإكليل على الرأس ،
والطوق في العنق ، والشنف في الأذن ، ولو آف غير ذلك
التأليف فلم يجعل كل شيء في موضعه . بطل ذلك الحسن ،
وزال ذلك الرواق ، فلو جعل الإكليل في موضع الخلخال
من الرجل . لم يكن حسناً ، لعدم المطابقة لموضعه ، وهكذا
لو جعل الطوق ، على الأذن ، لم يحصل المقصود به ، وهكذا
حال الكلام إذ كان مؤلفاً تأليفاً بديعاً ولم يقصد به مطابقة
الغرض المطلوب . . . يمكن معدوداً في البلاغة ، ولا كان فصيحاً
وكلام الله تعالى قد أحسن تأليفه كما ترى في الفطاه ، فـها
معجبة رائعة في تأليفها ، ثم إنها قد قصدت في حقها مطابقة
الأغراض المقصودة . بحيث لا يخالف ، فصحت به ، فـها
أردنا ذكره من إخراج القرآن لهذه اللطائف الرجعة الى الألفاظ
بتمامها وكما لها . ولنورد مثلاً من القرآن العظيم جامعاً لما ذكرناه
من الأوجه الأربعة وهو قوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي
ماءك وناماء أفعلى وغيض الماء وقضى الأمر واستوت

على لجودِي) فأنظر الى مفردات أحرف هذه الآية ، ،
 أسلسها وأرقها ، وأطفها . ثم في تأليفها ما أسهله على اللسان ،
 ثم انظر الى مفردات الفاظه ، ، أعذبها وأجراها على الألسنة
 من غير صعوبة ولا عسرة ، ثم انظر الى تأليف مفردتها ،
 كيف طابعت الغرض المقصود منها . وسيتمت على أتم سياق
 وأجبه . فلما كان من أمر الطوفان ما كان من تطبيقه للأرض
 ذات الطول والعرض ، وإذن الله بإهلاك قوم نوح ، وافضت
 الحكمة الإلهية إخراجهم ومن معه من الفلك الى الأرض .
 ابتداء بقوله (قيل يا أيها المائى وإعظاماً لأمره ، حيث
 بنى لما) . يسمي دعيه ، فهو لا للأمر وإعظاماً لحاله . وم
 يقل . قل لله . ثم نادى الأرض بلا بلع الماء ، فيحمل أن
 يكون هناك خطاب كما هو ظاهر . ويحمل أن لا يكون
 هناك خطاب كما في قوله تعالى (كن فيكون) ليس العرض
 أنه لا بد في التكوين من قوله (كن) ولكن كنى بذلك عن
 سرعة الاجابة عند لا رده للمعل ، بحصول الداعية إليه من غير
 أن يكون هناك خطاب . ثم أمر السماء بلا فلاح ، جرياً على ما
 ذكرناه في الأرض . ثم قال (وغيض الماء) تصديقاً لقوله

(ابلعي) (واقلمي) لانه مهما حصلا ، غاض الماء لا محالة .
لعدم ما يعمده ، ثم قال (وقضى الأمر) إيماء في اهلاكهم وإيماء
بحصول المردات في الأرض بإخراجهم اليها ، ثم قوله
(واستوت على الجودي) إخبار بالاستقرار للسفينة على هذا
الجبل ، وأن خروجهم منها كان اليه ، وقوله (بعد للقوم
الظالمين) فيه إشارة الى عظم العضب واستحقاق العقوبة
لأبدية ، فهذا نبيه على أسرار الآية على جهة الإجمال
والاحاطة لمعانيها على جهة التفصيل مما لا تقدر عليه القوى
البشرية ، ولكننا نرغم الى ما يحصرنا من لطائفها ، ونشير
من ذلك الى مباحث حمسة

(البحث لأول)

(بالاضافة الى موقعها من علم البيان)

اعلم أن علم البيان من عوارض الألفاظ ، وهو زده المجاز
على أنواعه ، ومعناه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في
وصوح الدلالة عليه والنقصان ، فعلى قدر إغراق المجاز وحسنه ،
يزيد المعنى وصوحاً ، وعلى قدر نزوله ويقل ، ينتقص المعنى .
فالنظر في هذه الآيات من جهة ما اشتملت عليه من الأنواع

المجازية ، كاستعارة ، والتشبيه ، والكناية ، فنقول إن الله عز سلطانه لما أراد أن يظهر فائدة الخطاب اللغوي ، وهو أنا نريد أن نرُد ما انفجر من الأرض الى بطنها وزدنا ، وأن تقطع طوفان الماء فانقطع ، وأن تفيض الماء النارل من السماء ففاض ، وأن تقضي أمر نوح ، وهو إنجاز ما كنا وعدنا من من إغراق قومه فقضي ، وأنت تقرر السفينة على الجودي فاستقرت ، وأن تلقى الظلمة غرقي ، وأن تقدم عن رحمتنا بالعقوبة ، فلما أراد الله تعالى أن نودى هذه المعاني اللغوية على أساليب العلوم البسيطة ، باستعماله مجازات فيها ، وترك العبارات اللغوية جانباً ، فلا جرم ساق الكلام على أحسن سياق بتشبيه المراد منه هذه الأمور ، بالأمور الذي لا ينأى منه التأخير عما أريد منه ، لكمال الأمر وجلال هيئته ، ونفوذ سلطانه ، وشه تكوين المراد بالأمر الحتم النافذ في تكوين المقصود ، إرادة لتصوير اصداره الباهر ، وتقريراً لاستيلاء سلطانه القاهر ، وأن السموات والأرضيين على ما اشتملا عليه من هذه الأجرام العظيمة والانسانات الممتدة ، تابعة لإرادته في الإيجاد والإعدام ، ومنقادة لمشيئته في التغير والتبدل ،

وأغرق في الشبهة . بأن جعلهم كأنهم عقلاء مميّزون ، قد
عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الاتقياد لأمره
والإيمان لحكمه . فحشّوا على أنفسهم بذل المجهود في مطابقة
أمره وتحصيل مراده . لما وقع في أنفسهم من مزيد اقتداره .
وتصوروا في ذات عقولهم كثرة عظمتها . فعند ذلك عظمت
المهابة له في نفوسهم . واستقرت حقيقة الخوف من سطوته
في قلوبهم . فضرمت نرادات المهابة والخوف في أفئدتهم .
فأثقت أقدامها في ساحات ضمائرهم علماً بما تسحقه من جلال
الالهية ، وتحققاً لما يختص من سمات الربوبية . تخفق على
رؤوسهم ريت المحامد . تحقق معرفته . وأعقد عليهم ألوية المهابة
والخشية . من خشيته . فلا طمع لهم في خلاف مراده . ولا تشوق
لهم إلى النأحر عن مقصوده . وكلما لاح لهم وميض من برق
إساره . كان المشار إليه مقدماً . . . وكلما نوهقوا ورود أمره .
كان ذلك الأمر بسرعة الامتثال مكملاً متمماً ، فلا يتلقون
إشراؤه . بغير الامتثال ، ولا يقابلون أوامره بغير الاتقياد ،
فسيحان من شملت قدرة جميع المكمات ، تكويناً وإيجاداً ،
وأحاط بكل المعلومات إحكاماً وإيقاناً ، فهذا تقرير نظم
الكلام وتأليفه ، ثم لا نعطف على بياب روابط المجاز

وعلائقه في الآية . فقال عز من قائل (قيل) على جهة المجاز
عن الارادة ، ثم انه حذف الفاعل . وجعله في طيّ الفعل ،
إيهاماً وإعظاماً لحاله عن الذكر عند عروض أمر هذه
المكونات على جهة الدّلّ والتسخير ، ثم جعل قرينة المجاز
مخاطبته للجّمادات كما في قوله تعالى (واسأل القرية) (يا أرض
ابلمي ماءك واسماء أفلمي) على جهة التشبيه لما جعلها منزلة
من عقل الأمر وفيهم عظم الاستيلاء . ثم استعار لقور الماء
في لارض سم البلع الذي يصلق على القوة الجاذبة المضموم .
لأنّ عقاد الشبه بينهما ، وهو الإذهاب الى مقرّ خفيّ . ثم
استعار الماء للغذاء على جهة الكفاية ، تشبيهاً له بالغذاء . لأن
لأرض لما كانت تقوى بالماء في الانبات للزرع والاشجار
والثمار ، تقوى الآكل بالطعام ، وجعل القرينة الدالة على
الاستعارة في لفظ (ابلمي) هو كونها موصوعة للاستعمال في
الغذاء دون الماء ، ثم إنه وجه الخطاب لها بالأمر على جهة
الاستعارة لما ذكرناه من التنبيه المتقدم . حيث نزلها منزلة
العقلاء الذين تسربلوا سرايل المهابة . ونفّعو بأردية الدّلّ
منقادين في حكمة القهر عليهم . يؤس الاستكانة . وضرع
الاستسلام والدلة . وخاطب بالأمر ترشيحاً للاستعارة في

النداء . ثم قال (ماءك) مضيئاً الماء الى الارض على جهة الاستعارة . لما لها من اختصاص ، وجعل الإضافة باللام تشبيهاً للأرض بالماء . حيث كانت متصرفة فيه بلا ابتلاع والذهاب فيه . وانتفاعها به . ثم انه قدم الأرض على السماء لأوجه خمسة ، أما أولاً فلما للخلق من الانتفاع بالأرض بالاستقرار وكونها بساطاً لهم ، وأما ثانياً فلأنها لما كانت مقراً للسفينة التي تكون بها النجاة لمن ركبها ، وأما ثالثاً فلأنها لما كانت مقراً للماء وماء السماء ، وحيث يكون اجتماعها كانت أحق بالقديم ، وأما رابعاً فلأن الغرض هلاكهم في الأرض لأجل ما حصل من العصيان والمخالفة فيها ، وأما خامساً فلأن البداية الفرق كانت من جهة الأرض ، ولهذا قال تعالى (فإذا جاء أمرنا وفار التنور) فكان أول نبوع الماء من الأرض ، فلاجل هذه الامور كانت مقدمة في الخطاب ، ثم إنه تعالى أقبل على خطاب السماء بمثل ما خاطب به الأرض ، لما كان الماء النازل منها هو السبب في الإهلاك بالمعرق ، فلاجل ذلك عطف خطابها على خطاب الأرض فقال (ويسماء أقلى) وما ذكرناه في نداء الأرض وخطابها من الاستعارة فهو حاصل في خطاب السماء . ونما ختار لا حباس المطر اسم الافلاع

الذي هو ترك الفعل من جهة الفاعل ، فإنه يقال في حال من استمر من جهته فعل من الأفعال ثم تركه . أفدع عنه ، لأن إنزال المطر لما كان صادرا منها على سبيل الاستمرار ثم رفع . كأنها أقلمت عن فعله ، ونحو ذكر متعلق فعل الأرض بقوله (ابلعي ماءك) وم يذكر متعلق فعل السماء فلم يقل . ويسماء أقلمي عن صب مائك . من جهة أن الأرض لما كان لها أعمال في باع الماء ، فلاجل هذا ذكر متعلق فعلها . بخلاف السماء فإنه لا عمل لها هناك إلا ترك الصب والكف . فلاجل ذلك لم يكن حاجة إلى ذكر متعلقها ، وإنما وجب أمر الأرض بالفعل المتعدي . ووجه أمر السماء بالفعل اللازم ، من جهة تصرف الأرض في الماء ، بصيرورته في نطمها بخلاف السماء ، فإن الغرض بقوله (أقلمي) أي كوني ذات إفلاخ . وكف عن الصب لاغير . ولذا يقال اتلعت الخبيرة ، وأقلمت السماء ، إذا صارت ذات إفلاخ في سحابها ، ثم قال بعد ذلك (ونحيض الماء وفضي الأمر واستوت على الجودي وميل بعداً) فأتى بهذه الجمل الخبرية عقب تلك الأوامر على جهة الإيهام لها عليها . إعلاما بأن مثل هذه الأمور العظيمة والخطوب الهائلة ، لا تصدر إلا من ذي قدرة ، لا تسكتنبه العقول ولا

ج ٣ م ٣٠ - (الطراز)

تأله الأفهام ، وتعرفنا بأن الوهم لا يذهب الى أن غيره قائل :
يا أرض البلى وياسماء ألقى . ولا يفيض الماء . ولا يقضى
الأمر في هلاكهم . ولا تستوى السفينة على الجودي . ولا
يبعدهم عن الرحمة باستحقاق العقوبة لا هو . فلا جرم أنهم
ذكره من أجل ذلك ، ثم إنه ختم الكلام على جهة التعريض
بقوله (وفي بعداً للقوم الظالمين) بيها عى أن ذلك إنما
كان من أجل ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل وإعراضهم
عما حاثوا به من الحجج الطاهرة . والأعلام الزيرة ، وأن من
كان على مثل حالهم فإن الهلاك واقع به لا محالة من غيرهم
ممن بعدهم ، وفيه وعيد لقريش ومن حذا حذوهم في تكذيب
الرسول صلى الله عليه وسلم (إياك أغني فاستغنى بجارته)
وإنما كرر قوله (وفي بعداً) وه يكرره في خطاب السماء
فيقول (وفي يا أرض وفي يا سماء) من جهة أن السماء من
جنس الأرض في مقصود الأمر منها ، وهو إزالة الماء عنهما ،
فأكفى بيطهاره في إحداهما وحذفه من الأخرى ، بخلاف
قوله بعداً) فإنه مصدر وحة على جهة الدعاء ، ليس محاسناً لما
سبق ، فهذا كرر القول فيه إعلاماً بأنه من جملة القول ،
واهتماماً بالدعاء عليهم بالإبعاد عن الرحمة باستحقاق العقوبة

السرمدية . أعادنا الله منها برحمته ، فهذه جملة ما يتعلق بالآية
من العلوم البيانية ، وتحتها أسرارٌ أوسع مما ذكرناه

(البحث الثاني)

(بالإضافة الى موقعها من علم المعاني)

اعلم أن منزلة المعنى من اللفظ هي منزلة الروح من
الجسد ، فكل لفظ لا معنى له فهو بمنزلة جسد لا روح فيه
ومفهوم علم المعاني ، هو إدراك خواص مفردات الكلم بالتقديم
والتأخير ، وفهم مركباتها ، ونعني بقولنا إدراك خواص المفردات
في التقديم والتأخير ما يفهم من قولنا زيد متطابق ، ومنطلق
زيد ، ومن السكرم زيد ، وريد من السكرم ، وبقولنا
وفهم مركباتها ، هو ما في قولك زيد قائم ، وإن زيدا قائما ،
فكل واحد من هذه الصور يفيد معنى غير ما يفيد الآخر
من أجل التركيب ، وهكذا القول في جميع التركيب ، فإنها
دالة على معان بدعية ، ومرشدة الى سر رعبية ، فإذا عرفت
هذا والنظر في هذه الآيات من جهة علوم المعاني ، إما أن
يكون نظراً في مفرداتها ، وعديدها ما يقدم منها ، وتأخير ما

يؤخر ، وإما أن يكون نظرا في تركيب جملها ، فهذا نظران
تتصدى للنظر فيهما

(النظر الاول)

(في مفرداتها وتقديم بعضها على بعض)

إنما اختير لفظ (يا) من بين سائر أحرف النداء من
جهة أنها كثيرة لدور في استعمال ، وأنها موضوعة للدلالة
على بُعد المنادى ، والبعد هنا يجب أن يكون معنويا ، لأن
البعد الحسى على الله تعالى محال ، من جهة استحالة الجهة على
ذاته . وذلك أن المعنوى يكون من جهات خمس ، أولها أنه
تعالى ما كان محتصا بعدم الأولية في ذاته سابقا على وجود
الممكنات سبقا أوليا بلا نهاية ، وأن الأرض من جهة
الممكنات التي لها بداية ، ولا شك أن كل ما كان لا أول
له فهو في غاية البعد عما له أول ، وثانيها من جهة عدم الناهي
في ذاته تعالى من كل وجه ، بخلاف الأرض ، فإنها متناهية
في ذاتها من كل وجه . وليس يخفى ما بين الناهي وعدم
الناهى من البعد العظيم ، وثالثها اختصاص ذاته بالعظمة
والكبرياء ، واختصاص الأرض بنقيضها من السخير والقهر

ورابعها اختصاص ذاته بالاستعناء من كل وجه في ذاته وصفاته . بخلاف الارض ، فإنها مفتقرة في ذاتها من كل وجه الى فاعل ومدبر . ومن كان مستغنياً في ذاته وصفاته فإنه في غاية البعد المعنوي عما يكون مفتقراً في ذاته وصفاته الى غيره . وخامسها أنه نداء من اختص بكم العزة لمن هو في غاية الدلة ، كما ينادى السيد عبده . فلما كان الارض محصورة بما ذكرناه من البعد من هذه الالوجه . لا جرم كان نداءها محصاً (يا) من بين صيغ النداء . وانما قل (يا أرض) ولم قل (يا أرضي) إشاراً لتخفيري . لأنه لو أضافها الى نفسه . لكان قد أقدم لها وزناً عنده بإضافتها اليه . لأن المضاف أبداً كسي من المضاف اليه شرفاً وتخصيصاً وعريماً . ويقل (يا أيتها الأرض) إشاراً للاختصار . وعملاً على لا يجر . وتحرزاً عن الايقاط بما يظهر من لفظ النبيه الذي لا يليق بنصف الخطاب لالهي . لاستحالة فيه . واختير لفظ الارض لأمرين . أمّا أولاً فلان المدحوة والمبسوطة والمهاد وغير ذلك ، مما يعمل في الارض صفات زائدة تابعة للفظ الأرض . وأمّا ثانياً فلأن لفظ الأرض أخف وأكثر دوزاً واستعمالاً مما ذكرناه ، فلهذا وجب إشارته على غيره من أسمائها . واختير لفظ (البلي) ولم

يهل (ابتلع) لأمرين ، أمّا أولاً فلاّن (ابتلع) أخف وزناً
وأسهل على اللسان من (ابتلع) وأمّا ثانياً فلاّن في لا ابتلاع
نوع أعمال في الفعل وتصرف فيه يؤذن بالمشقة ، بخلاف
قوله (ابتلع) فانه دال على السهولة ، فيكون فيه دلالة على
باهر الصدر ، حيث أمرت بالبلع لهذا الامر الهائل من الماء
بحيث لا يمكن تصوره على أسهل حالة ، وإنما اختير أفراد
الماء دون جمعه لأمرين ، أمّا أولاً فلاّن في جمع نوع تكثير ،
فلا يليق ذكره بمقام الكبرياء ، وإظهار العظمة . وأمّا ثانياً
فلاّن في الأفراد نوع تحقير ودلّة ، وهو لائق بمقام الصبر
والاستيلاء في الملكة . وهذا هو الوجه في أفراد السماء
وألارض . وإنما ذكر مفعول (ابتلع) لأنه لو اقتصر على
ذكر البلع لدخل فيه ما ليس مراداً من بلع الجبال والبحار ،
وأنوع الأشجار والسفينة ومن فيها ، نظراً الى عموم الأمر
لدى لا يخاف ولا ردة عن مجزاه ، لأن المقام مقام عظمة
وكبرياء . وقول ان عباس في قوله تعالى (قلنا يا ناز كوني
برزد وسلاماً على إبراهيم) أنه لو يقبل (وسلاماً) م ينفع
بالنار ، لشدة ردها ، بشيء الى ما ذكرناه من مصداق الأمر

ونفوذ . وإنما يظهر ذكر المسبب عند ذكر سببه . فيقول
 (يا أرض ابلي) فبليت . ويا سماء أفعلي فأقلعت . لا مرين
 أمّا أولاً فلما في ذلك من الاختصار العجيب . والابحاز
 البليغ . فاكثفي بذكر السبب عن ذكر مسبه . وهذا كثير
 في القرآن كقوله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)
 لأن المعنى فضرب فانفجرت . وأمّا ثانياً فلما فيه من الإشارة
 الى باهر القدرة في سرعة الإجابة . ووقوع الامثال . وحصول
 المأمور : من غير مخالفة هناك . فترك ذكره اتكالا على ما ذكرناه .
 وأنه كائن لا محالة لا يمكن تأخره . واختير بناء (غيظ) لما
 يسم فاعله على (غيظ) بتشديد الياء مبنياً للفاعل لأمرين .
 أمّا أولاً فن أجل الإيجاز . لطرح الفاعل . واختصار فيه .
 وأمّا ثانياً فن أجل الاستحقار عن تعريض ذكر الله تعالى على
 أحقر المقدورات بالإضافة الى جلاله . والمقام مقام الكبرياء
 والعظمة . وإنما اختير لفظ (الماء) ولم يقل الطوفان . ولا المطر .
 إشاراً للاختصار . ولما فيه من الإشارة بالام التي للعهد . كأنه قال .
 وغيظ الماء الذي أمرنا الأرض والسماء بإيقاعه . بياناً لحاله
 وإيضاحاً لأمره . وأنه الذي وقع الإهلاك به لقوم نوح . فيعظم

الامتنان على من بقي في السفينة بارأله . وإنما قل (الأمر)
في قوله تعالى (وقضى الأمر) ولم يقل وقضى أمر نوح ، أو قضى
الهلاك . أو قضى الإغراق . لأمرين . أما أولاً فلأجل إشار
الاختصار . ونعويلاً على الإيجاز ، وأما ثانياً فلأن وقوع ما
وقع إنما كان من أجل العناية بنوح في إغراق قومه . وإظهار
الاختصار له . شفاء باللام العهدية إشارة إلى ذلك . مع ما
يضمن من الفخامة في معرض الامتنان على نوح بالانتقام من
قومه بما كذبوه . وإنما اختير (واستوت على الجودي) ولم
يقل . سوت كما قل : ونغوض . وقضى . على البناء للمفعول
لأمرين . أما أولاً فمن أجل ثقل الفعل بالتضعف عند بنائه
لما . يسمعه . فبهذا أثر الاختف . وأما ثانياً فلأن الأكثر
في الاستعمال إضافة الأفعال إلى هذه الآيات . فيقال :
هبت الرياح . ومطرت السحابة . واستوت السفينة على الماء .
قال تعالى (وهي تجري بهم في موج) فأضاف لجري إليها
فلأجل ذلك اختير إضافة الاستواء إليها ، وإنما اختير (بعداً)
ولم يقل : ليبتعدوا لأمرين . أما أولاً فلأن في المصدر نوع
تأكيد لا يؤد به الفعل لو نطق به ، وأما ثانياً ولأنه لو ووجه

بالفعل كان مقبداً بالزمان . وهو ذا كان موجهاً بالمصدر كان مطلقاً من غير زمان . فلهذا كان أبلغ من ذكر الفعل . وإنما عرّف (القوم) باللام إشارة إلى أنهم مخصوصون بهذه الأنواع من التشكيل دون غيرهم . وإنما أتى باللام الجروماً يقل . فبعداً من القوم . لما فيها من الاختصاص المشعرة به اللام دون (من) . فإنها غير مؤدية لهذا المعنى . وإنما أطلق صفة الظلم ، ولم يقل الظالمين لأنفسهم تنبيهاً على شمول ظلمهم من جمع الوجود . وفيه تنبيه على فطاعة شأنهم . وسوء اختيارهم لأنفسهم فيما كان فيهم ، من تكذيب الرسل ، وفيه شرح لصدر الرسول . لا تنصار له على من كذبه . والناسي بالصبر ووعد لمن كذبه بالتصفة والانتقام منه

(النظر الثاني)

(في تأليف الجمل وذكر بعضها عقيب بعض)

تقديم بعض الجمل على بعض ليس خالياً عن فائدة وسر . وإنما قدم النداء على الأمر فقال : يا أرض ابلعي يا سماء أقلعي . ولم يقل عكس ذلك . ابلعي يا أرض وأقلعي يا سماء . لأن مرين . أما أولاً فلما في ذلك من الملاحظة والمبالغة في تحصيل

المراد ، لأن كل من ناديته فان نفسه تنزع وله توفان الى
 الاجابة وتطلع الى ما يراد من الدعاء من أمر أو نهى ، فلا
 ترال النفس تنزع لنعم ما هو المصلوب ، فمن أجل ذلك قدم
 الدعاء على الامر لما فيه من الشوق والتوقان لنفوس ، وأما ثانيا
 جريا على ما ألف من الإيقاظ والتنبيه ، لأن كل من طاب
 أمرا من الأمور من غيره ، فلا بد من إيقاظه وتنبيهه عليه ،
 ليكون مستعدا لامتناع له . فلا أجل ذلك قدم الدعاء على
 الأمر على جهة الإيقاظ والتنبيه مما يطلب من المأمورات .
 ثم إنه قدم نداء الارض على نداء السماء لما ذكرناه من العناية
 بأمر الارض من تلك لأوجه خمسة . وقد ذكرناها فأغنى
 عن تكريرها ، ولكونها صارت أصلا لما يرد من هذه
 الأمور لهائلة من لاغراق ولاستواء للسفينة . وخرج من
 كتاب فيها الى لارض . ثم إنه عز سلطانه أردفها بقوله
 (وغيض الماء) لاتصاله بقصة الارض ، وأخذه بحجزتها
 فلاجل ذلك أتمعه بها ، لما في ذلك من حسن الانتظام ،
 ورواق الرصف ، ألا ترى أن أصل الكلام : وقيل يا أرض
 ابلعي ماءك ، فبلعت ماءها ، وياسماء ألقى عن إرسال ماءك .
 فأقلعت عن صبه ، فلا جرم حسن أن يقال : وغيض الماء

النازل من السماء ، والتابع من لارض . ثم إنه جل وتقدس .
أتبعه بما هو المهم المقصود من القصة . وهو قوله تعالى (وقضى
الأمر) والمعنى به أنه أتم الموعود من إهلاك الكفار ، ونجاة
نوح ومن معه في السفينة ، وإخراجهم الى الارض . لما أراد
منهم من العباد وسمارتها ، والتسلسل فيها . ثم إنه تعالى أتبعه
بحديث السفينة وذكرها ، وهو قوله تعالى إعلما لهم بما يريد
من الامور التابعة للمصاحبة ، ثم إنه تعالى ختم القصة بالدعاء
عليهم بالانعاد . فلما كانت القصة من أولها دالة على العذاب
العظيم من الإهلاك ، الفرق . ختمها بما يجاسها من سوء العاقبة
بالانعاد والطرده . كما هو مودوع في أساليب المبريل ، من
حسن الفوائج والخواتم

(البحث الثالث)

(في بيان موقعها من الفصاحة اللفظية)

اعلم أن الفصاحة من عوارض الكلم اللفظية ، وهي
خلاصة علم البيان وصفوة جوهره . ويوصف بها المفرد والمركب .
وهي أخص من البلاغة . ولهذا يقال كل بليغ من الكلام
فصيح ، وليس كل فصيح ليعا . ولا يكون الكلام فصيحاً

لَا إِذَا كَانَ مَحْصَاً بِصِفَاتِ ثَلَاثٍ ، الْأُولَى مِنْهَا أَنْ يَكُونَ
خَالِصاً مِنْ تَنَافُرِ الْأَحْرَفِ فِي تَأْلِيفِ اللَّعْظَةِ وَنِظَامِهَا ، فَيَسْمُ
مِنْ مِثْلِ قَوْلِنَا (عَجَقَ) وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ (هَمَّخَمَ) فَإِنْ مَا
هَذَا حَالُهُ مَجَانِبٌ لِلْمَصَاحَةِ بِمَعْرِفٍ عَنْ إِسَالِيهَا ، وَلِهَذَا عَيَّبَ
عَلَى أَمْرِي ، الْفَيْسُ قَوْلُهُ (عَدَاثُودُ مُسْتَشْزَرَاتٍ إِلَى الْعُلَى) لِمَا
فِي (مُسْتَشْزَرَاتٍ) مِنَ السَّافِرِ الْمَوْرُثِ لِلثَّقَلِ وَالْبِشَاعَةِ ، الثَّانِيَةِ
أَنْ يَكُونَ مُحْتَبَاً عَنِ الْغَرَابَةِ وَالْعُنْجُهَانِيَّةِ ، ثَمَّ هَذَا حَالُهُ يَكُونُ
مَارِياً عَنِ الْمَصَاحَةِ ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ فِي إِحْرَافِهَا (الرَّزْحُونُ)
وَإِنِهَا (الْمَرْفَفُ) فَيَعْدُ هَذَا مِنْ وَحْشَى الْكَلَامِ وَغَرِيْبِهِ ، ثَمَّ
أَلْفٌ كَانَ أَدْخَلَ فِي الْمَصَاحَةِ ، اثْنَاثَةٌ أَنْ يَكُونَ مَوْفِعاً
لِلْأَقْسَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، فَلَا يَخَافُهَا فِي تَصْرِيفٍ وَلَا إِعْرَابٍ ،
فَيَجِبُ إِعْلَالُ الْكَلِمَةِ عَلَى الْقَوَائِمِ الْجَارِيَةِ فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ ،
فَلَا يُقَالُ فِي (قَامَ) قَوْمٌ ، وَلَا فِي (هَئِمَ) هَوْمٌ ، وَإِنْ كَانَ
أَصْلًا ، وَلَا يُقَالُ (اِسْمُ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلُّ) وَإِنْ كَانَ هُوَ
الْأَصْلُ ، بَلْ يَجِبُ إِجْرَاءُ ذَلِكَ عَلَى الْإِعْلَالِ وَالْإِوْنَامِ ، وَالْأَ
كَانَ خَارِجاً عَنِ الْفَصِيحِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَقَدْ قَرَّرْنَا شَرْحَ هَذِهِ
الْقَاعِدَةِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَأَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ ، فَإِذَا تَمَهَّدَتْ
هَذِهِ الْقَاعِدَةُ ، فَإِنَّكَ إِذَا تَحَقَّقْتَ الْأَلْفَاظَ الْوَارِدَةَ فِي هَذِهِ

الآية وجدتها سائلة عن النامر في بنائها . عريّة مألوفة
جارية على الأقيسة المطردة في الإعراب والتصريف ، بعيدة
عن العراة ، سليمة عن العنجهانية ، تشبه العسل في الحلاوة .
والماء في الرقة والسلاسة ، وكالنسيم في السهولة . لا تنبؤ عن
قبولها الأذهان ، ولا تمجُّها الآذان

(البحث الرابع)

(في بيان موقعها من الفصاحة المعنوية)

علم أن الفصاحة المعنوية هي عبة عم المعاني . والفصاحة
المعنوية المراد بها البلاغة ، وهي من عوارض المعاني . وهي
متضمنة للفصاحة اللفظية ، ولهذا فإن الكلام البليغ لا يكون
بليغا إلا مع إحرازه للفصاحة ، فهي في الحقيقة راجعة إلى
المعنى ولللفظ جميعا ، ولها طرفان . أعلى . وهو ما يبلغ به الكلام
حد الإعجاز . وأدنى . وهو الذي يُقدَّر فيه أنه أدنى من
نظامه الذي أُتف عليه ، النحوق . الكلام المركب . من تخف
عليك ثَمَاتُهُ ، وبين هذين الطرفين مزايا ومراتب ودرجات
متفاوتة ، فإذا عرفت هذا وفكرت في نظام هذه الآيات ،
وجدتها قد ألفت على أتم تأليف ، وأدبت على أعجب نظام .

ملحظة معانيها . مرصوفه مبانيها . لا يعثر للسان في ألفاظها .
ولا يغمض عن الفكر طلب المراد منها . فإذا خرقت قراطيس
الأسماع وجدتها تسابق معانيها ألفاظها . وألفاظها معانيها .
لا تحتاج لوصوحها إلى ترجمان . ولا يعل سامعها وإن تكررت
في كل ساعة وأون . فهذا ما سنعلى في هذه الآلة من علوم
الفصاحة . والبلاغة والعلوم المعنوية . والعلوم البيانية

(البحث الخامس)

(في بيان موقعها من علم البديع)

أعلم أن البديع لقب في هذه الصناعة تعرف به وجوه
تحسين الكلام بعد إخراجها من معنى البلاغة وأنواع الفصاحة .
ووسوح دلالاته . وجودة مطابقتها . ثم إنه على رشاقتها ضربان .
المطى . ومعنوى . فالصرب الأول يتعلق بالأشياء اللفظية .
وهو نحو الجنديس . وهو أن تكون الألفاظ متشابهة في
الأنجاز والأوران وغير ذلك . وقد يقع في المتواطى كقوله
نعالى (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
وقد كانوا في المسترك كقولهم ما ملأ أرحه . من استوطن
لراحة . ومنه تسجيم . وهذا كقوله تعالى (ما لكم لا ترجون

لله وفاراً ، وقد خلقكم أطواراً) وأكثر القرآن وارداً على جهة التسجيع ، ومنه رد العجز على الصذر كقوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) ومنه الموازنة كقوله تعالى (ونمازك مصفوفة وزيارتك مبيثة) ومنه القلب كقوله تعالى (كل في فلك) وقوله تعالى (وربك فكتر) إلى غير ذلك مما يتعلق بأحوال الألفاظ كما ترى

والضرب الثاني ما يتعلق بالأموال المعنوية ، وهو أكثر دورا وأعظم إعجاباً في البلاغة ، وهذا نحو الطباق ، وهو ذكر النقصين كقوله تعالى (ينخي وينميت) وقوله (وهو لذي جعل لكم الليل والنهار) وقوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) والطباق كثير الاستعمال في كتب الله تعالى ، ومنه اللف والنشر كقوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتنتفعوا من فضله) إلى غير ذلك من أنواع البديع وضروبه ، وقد أتينا على جميع أنواعه كلها ، وأوردناها شواهد وأمثلة ، فأغنى عن التكرير ولا إعادة في ذلك

(دقيقة)

اعلم أن هذه الأنواع الثلاثة أعني علم المعاني والسان وعلم

البديع ، ما خدّها مختلفة ، وكل واحد منها على حفظ من علم
 البلاغة والفصاحة ، ولضرب لها مثلاً تكون دالاً عليها
 ومبيناً لموقع كل واحد منها ، وهو أن تكون حبات من
 ذهب وذرر وآلي وواقيت ، وغير ذلك من أنواع الاحجار
 النفيسة ، ثم انها ألقت تأليفاً بديعاً ، بأن خلط بعضها ببعض
 وزكّبت تركيباً أتيقاً ، ثم بعد ذلك التأليف ، تارة تجعل
 باجاً على الرأس ، ومره طوقاً في العنق ، ومره بمنزلة القرط في
 الأذن ، فلا لفاظ الراققة بمنزلة الدرر والآلي ، وهو علم المعاني ،
 وتأليفها وضم بعضها الى بعض ، هو علم البيان ، ثم وضعها في
 المواضع اللاحقة بها عند تأليفها وتركيبها ، هو علم البديع ، فوضع
 الساج على الرأس بعد إحكام تأليفه هو وضع له في موضعه ، ولو
 وضع في اليد والرجل ، لم يكن موضعاً له ، وهكذا الكلام
 بعد إحكام تأليفه يقصد به مواضعه اللاحقة به ، وما ذكرناه
 من المثال هو أقرب ما يكون في هذه العلوم الثلاثة وتمييز
 مواقعها ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن الآية قد اشتملت من علم
 البديع على أجناس ثلاثة ، الجنس الأول منها ، الجنس
 اللاحق ، وهو أن تتفق الكلمتان في جميع حروفهما إلا في
 حرفين لا تقارب بينهما ، وهذا هو قوله تعالى (وقيل يا أرض

البايع مءلك ويسمى أقلى فقله الباعى وقضى . جناس لاحق .
لا يختلفان إلا فى القاف ولباء ، وهما غير متقاربان ، وكقولك
سعيد ، سعيد ، وعابد ، عابد . فهذا كله يقال له جناس لاحق .
الجنس الثانى الطباق المعنوى وهو قوله (أقلى و باعى)
لأن المعنى فى باعى الأرض . إنما هو إدخاله فى حوقها .
وإقلاع السماء . هو إخراجها عنها . وهذا يطبق من جهة
المعنى . من جهة أن الإدخال والإخراج ضدان . وهذا كقوله
تعالى (أشد على الكفار رحمة ربهم) لأن الرحمة هى
لين القلوب وتعطفها ، وهو ضد الشدة

الجنس الثالث الاستطراد ، وهو توسيط كلام أجنى
بين كلامين متماثلين ، وهذا قوله تعالى (بعد للقوم الضالين)
وإياه وسطه بين قصة نوح وإغراق قومه وحصة السفينة .
ثم رجع إلى حال القوم . وما هذا حاله وإياه يكون من
الاستطراد لحسن وأعجب شأن التبرى . فأنشأ أسره .
وأكثر عجائبه . ولله ذر معاصيه المخرجة بحال عفاه .
والمبرزة بحصباء ذره وترجعه . فهذا ما أردنا ذكره من
عجائب ما اشتملت عليه علوم هذه الآلة . ونسأله تم الكلام
ج ٣ م - ٣٢ (الطراز)

على المراجعة الراجعة الى ألفاظ القرآن الكريم ، وقد أطلعنا فيه
التقرير بعض الإطالة ، أخوخ الى ذلك الكلام في هذه
الآية التي ذكرناها

(المرتبة الثانية)

(في بين المراء الراجعة الى معانيه)

أعلم أن بإحكام النظر في هذه المرتبة ، وإيمان الفكرة
فيها ، تطهر عجائب التنزيل ، وتبرز مدائمه وغرائبه وتجلّى
محاسنه ، وتصفو مشربته ، لما فيها من الكشف لأسراره
والإحاطة بنفوسه وأغواره ، ولن يحصل ذلك كل الحصول ،
ولا تطالع أقماره بعد الأقول ، الا بعد ذكر ما يتعلق بعلوم
الإنعجاز ، لأنها تكون كآلة في تقرير تلك المحاسن ، وإظهار
كنوز تلك المعادن ، فتذكر ما يتعلق بالعلوم المعنوية ، ثم
تزدفه بما يتعلق بالأسرار البيانية ، ثم تذكر ما يتعلق بالبلاغة
اللمظية ، ثم بالبلاغة المعنوية ، ثم تذكر على إثرهما ما يتعلق
بأسرار البديع ، فهذه أقسام ثلاثة ، بإحرازها ، والاطلاع على
رموزها ، يظهر الإنعجاز للإنسان ظهور العرني في العيان ،
ولقد سبق صدر من هذا الكلام في الدلائل الإفرادية .

ولكن ذكره ههنا على جهة الاختصاص بتعاني التبريل .
والإشارة إلى كونه حقائقها ، ونحن الآن مذكر ما يتعلق بكل
قسم من هذه الأقسام بمعونة الله تعالى

(القسم الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية)

وهو في لسان علماء هذه الصناعة عبارة عما ينشأ من
الألفاظ العربية على اختلاف أحوالها ، وحقيقته آله إلى أنه
علم تدرك به أحوال الألفاظ العربية على حسب المقصود منها ،
فقولنا (علم تدرك به أحوال الألفاظ) نختصره عن علم البيان ،
وإنه يدرك به أسرارُ منشأ عن التركيب كما سنوضحه .
وقولنا (على حسب المقصود منها) تشير به إلى الأمور الخبرية .
والأمور الإنشائية الطليعية ، وغيرهما مما يكون مفهوماً من
الألفاظ العربية ، ويحصر المقصود منه في نظر خمسة

(النظر الأول)

ما يكون متعمداً بالأمور الخبرية ، وحقيقة خبر إسناد
أمر إلى غيره ، إما على جهة المطابقة ، أو خلافاً ، فقولنا
(إسناد أمر إلى غيره) يعمم الطلب والخبر ، لأن كل واحدٍ
منهما لابد فيه من الإسناد ، وقولنا (إما على جهة المطابقة

أو غيرها) تخرج عنه الأمور الإلشائية. فإنه لا يعتبر فيها
عدم المطابقة ولا ثبوتها بحال، وينقسم إلى صدق وكذب
لا غير، لأنه إن طابق مخبره فهو الصدق، وإن كان غير
مطابق فهو الكذب بعينه، ولا واسطة بين الصدق والكذب،
ورغم الجاحظ أن كل ما طابق من الأخبار المخبر مع الاعتقاد
أو الظن فهو صدق، وما لا يطابق معهما فهو الكذب، وما
عداهما فليس صدق ولا كذباً، وهذا فاسد، فإنه لا واسطة
تفصل بين الثبوت والإثبات. فإن طابق فهو الصدق بكل
حال، وإن لم يطابق فهو كذب بكل حال، فلو جاز إثبات
واسطه كان منه خروج عن القضايا العقلية، بإثبات
لوسطه بينهما. وهو محال. وأقل ما يكون لإسناد من
جزءين كقولك ريد فتم. ومرو حرج. إذ لا بد من
أمرين. مضاف، ومضاف إليه. وفرض بالخبر إفادة السامع
ما لا يعرفه. فببني أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.
والأخبار الواردة في كذب الله تعالى أكثر من أن تحصي كالإخبار
عن العلوم الغيبية، كقوله تعالى (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً)
وقوله تعالى ألم تغلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد
غلبهم سيفليون في بضع سنين، وقوله تعالى (وعذكم الله

مغانم كثيرة تأخذونها) وهكذا الكلام في قصص الأنبياء
مع قومهم وأخبارهم . كقصص موسى . وفرعون . إلى غير ذلك
مما حكاه الله تعالى عما كان وسيكون . ثم إن وروده على
أوجه ثلاثة ، أحدها أن يكون الخبر خالياً من التردد . وما
هذا حاله من الأخبار ، فإنه يكون مستغنياً عن مؤكّدات
الحكم . كقوله تعالى (وجاء رحل من أقصى المدينة يسعى)
وقوله تعالى (ونادى نادى) إبراهيم قد صدقت الرؤيا (إلى
غير ذلك من الأخبار التي وردت سادجة . لأنه امرض
في حقها شيء . والفرض معها . صديق الإخسر . فإد وردت
مطمئنه كما ترى . وثانيها أن يصب معها حسن يقويه يؤكد
إذا كان هناك تردد وهذا كقوله تعالى (إنا مرسلوا الساعة
مئتة لهم) وقوله تعالى (يا معشر من على أهل هذه امرية
رجزاً من السماء) إلى غير ذلك مما يصب به تأكيد وتقويه
للخبر . ولهذا وردت هذه الأخبار مؤكدة إن كما هو ظاهر .
وثالثها أن يكون خبر يعتقد إنكاره . فيجب تأكيد .
وهذا كقولك : إن زيداً قائم . لمن ينكر ذلك ونجده .
ولهذا قال تعالى في المرة الأولى (إنا إليكم مرسلون) لما
أنكروا وكذبوا . وفي الثانية (إنا إليكم مرسلون) تأكيداً

بحرفين لما ازداد إنكاره ونكديتهم ، ويسمى لأول من
الأخبار (ابتدائية) لما كان الغرض به مطلق الخبر من غير
تعرض لما وراءه . ويسمى الثاني (طلبية) لما كان المقصود به
الطلب ، فيؤكد تقريره في النفس ويوضحه . ويسمى الثالث
(إنكاري) لما كان المطلوب منه وجوب تأكيد بالحروف
لأجل إنكاره . ومن المطلق قوله تعالى (قد أقبلح المؤمنون)
وليس منه قوله تعالى (والكافرون هم الظالمون) وقوله تعالى
(هم الذين يقولون لا نفقوا) وقوله تعالى (ولا تزر وازرة
وزر أخرى) ومن المؤكد قوله تعالى (إنا أخصناهم بإحسان)
وقوله تعالى (إنا أنزلنا في ليلة القدر) وقد وما شاكه مؤكدا
بحرف واحد . ومن المؤكد بحرفين قوله تعالى (وإنيهم عندنا
أمن المستظفين) وقوله تعالى (وإن له عندنا لزلفى
وحسن مآب) وقوله تعالى (إن في ذلك لذكرى) وهذا
خبر مؤكدا قد يرد مؤكدا . إما من غير إنكار فيكون
أكيدة حسنة . وقد يرد على جهة الإنكار فيكون أكيدة
وأحبا . ولا مثله فيه كثيرة . ثم إن الإسناد وارد على
وجهين ، الوجه الأول منهما حقيقى ، وهو أن يكون الفعل

مضافاً الى فاعله ، وهذا كقولك : قام زيد ، وضرب عمرو ،
وكقول الله تعالى (وعد الله الذين آمنوا) وقوله تعالى (والله
خلق كل دابة من ماء) وقوله تعالى (وقال الله لا تتخذوا
الهيئتين اثنتين) الى غير ذلك من الأخبار التي يكون إسنادها
الى فاعلها على جهة الحقيقة

الوجه الثاني أن يكون الإسناد على جهة المجاز العقلي ،
والمراد من هذا ، هو أن إسنادها الى فاعلها يقضي العقل
باستحالة ، فلا جرم كان مجازاً عقلياً ، وهو في القرآن كثير ،
ويقال له المجاز المركب ، والغرض أن مجازاً ، كان إلا من
أجل تركيبه ، وهذا كقوله تعالى (وأخرجت الأرض أثقالاً)
فإن الإخراج حقيقة في دلالة على معناه ، والأرض
حقيقة ، لأنها موضوعة على معانيها الأصلية ، والمجاز إنما نشأ
من جهة إسناد الإخراج الى الأرض وهكذا قوله تعالى
(وإذا أنزلنا عليهم آياتنا زدتهم إيماناً) فإن قوله (نليت)
دلة على حقيقته ، والآيات على حقيقتها ، لكن المجاز جاء
من جهة إسناد (نليت) الى الآيات ، ^(١) ونحو قوله (حتى
إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت) فلا خذ على حقيقته ،

(١) هذا سهو . وإنما المجاز العقلي في قوله تعالى (زدتهم إيماناً)

ولارض على حقيقتها . لكن المجاز حاصل من جهة إسناد
 الأخذ الى الارض . وقوله تعالى (نَدَّبَحْ أَبْنَاءَهُمْ) في قصة
 فرعون . فإن لذبح ولأبذ ذالآن على معنيهما بالحقيقة .
 لكن المجاز إنما كان من أجل إسناد لذبح الى فرعون . وليس
 ذابحا ، وإنما الدايخ غيره . وهكذا حال الاستحياء في قوله
 تعالى (وَاسْتَحْيِ نِسَاءَهُمْ) فإذا عرفت أن المجاز ههنا إنما حصل
 من جهة لإسناد لاغير . فلا بد من مسند ومستند اليه . وقد
 يكونان حقيقتين . ومجازين . ومختفين . فهذه أوجه أربعة ،
 أولها أن يكونا على جهة الحقيقة . ومثاله قولك : أنبت الزرع
 البقل . فإن المقضى أنبت . وازرع . دلان على حقيقتيهما .
 والمجاز من جهة لإسناد وقوله تعالى (يَوْمَ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ
 شِيبًا) فيجعل . ولولدان . على حقيقتيهما والمجاز في إسناد
 الجعل الى اليوم كما ترى . وثانيها أن يكونا على جهة المجاز .
 ومثاله قول أحبي الارض شباب لزمان . فإن لإحياء
 مجاز ، والشباب مجاز . وإسناد لإحياء الى الشباب مجاز أيضا .
 وثالثها أن يكون المسند في نفسه . وهو قولنا : أنبت ، حقيقة ،
 ولمسند اليه مجاز . وهو قولنا (شباب الزمان) وإسناد الإنبات
 الى الشباب مجاز . ورابعها أن يكون لمسند في نفسه مجازا ،

والمسند إليه حقيقته . ومسه قول . أخنى الارض الربيع .
 فالإحياء محار . ولربيع حقيقته . وإسناد الإحياء الى الربيع
 محار أيضا . فصار وبعاً على هذه الأوجه لا يخرج عنها .
 ويعرف كونه محار . إما بالقرينة المعينة في مثل قولك أحيائي
 اكتنحالي بطلعت . ومحبتك جاءت في إليك . فإن إسناد
 لإحياء الى لاكتنحال . وأصحى الى محبة . يستعين من جهة
 العمل . فلهذا فاض . كونه عطلا . وإما بالقرينة العادية في
 مثل قولك . هزم الأمير الحسد . وحقيقته أن هزم عسكره .
 ونحو قولك . قتل الأمير الأمير . والقائل هو غيره . وإما
 بأمريه للمصيبة كقول . عشة راضية . والحقيقة مرصية .
 وشعر شاعر . والخضعة مشعور به . وبله دائماً . أى مفهوم
 فيه . وبهاذا صائمه . فإسناد هذه الألفاظ هو لدى أوجب
 كون هذه الألفاظ محاراً . فلاجل ذلك كانت هذه القرينة
 المضية . وإنما عدل فيما ذكره عن حقيقته كان اجاز
 مشتملاً على المبالغة الرائقة

(دقيقة)

أعلم أن ما ذكره من محار لإسنادى العطل . هو

ج ٣ = ٣٣ = (الطراز)

الذي قرره الشيخ بتحريم عبد القاهر الجرجاني . واستخرجه
 بفكره الصافية . وانه على ذلك لجهدة من أهل هذه
 الصناعة ، كالزنجشري ، وابن الخطيب الرازي ، وغيرهما من
 النظار . وقرره على ما حكاه وخصاه . وقد تأكد في
 قوله ، وانكره الشيخ أبو يعقوب السكاكي ، صائرا إلى أن
 ما ذكرناه منه إنما هو استعارة ، لا كناية من غير حاجة إلى
 كونه محذرا غفيا . وزعم أن المراد باليمين ، في قولنا : أثبت
 الربيع ثمن ، هو المدعى الخفي . بقرينة ستة لإثبات
 إليه ، وهكذا القس في سائر الأمثلة التي ذكرها . وهو
 مستفاد حاجة إليه ، لأنه إما أن لا يكون الإخراج مضافا
 إلى الأرض . وإن لا يكون لأمر البناء مضافا إلى ههنا ،
 وهو خلاف ظاهر . فيجب معون على ما حكيناه عن
 غيره . فهد ما إذا ذكره من بين ما يتعلق بمصطلق الإسناد ،
 والتزده به معنى مفصلا . من ذكر المسند والمسند إليه ،
 فهدن صريحا ما ذكر ما يخصهما بمعونة الله تعالى

(الصرب الأول)

(في بيان خصائص المسند إليه)

ومعرض له حالات . بعض يستحقها بالأصالة ، وبعضها

الغرض لأعرض وموائد مصلها، وجميعها أمور عشرة،
 أولها ذكر المسند إليه، إما على جهة لا تعد، كقوله تعالى
 (ولله خلق كل دابة) وإما على جهة تعدد، كقوله
 تعالى (وسعد الله من آمنوا) لأن كل واحد من المعلن
 والمبين مسند إليهم، فذكرهم هو بطرد متعدد، إما الكونه
 هو لأصل، وإما لريادة لا يصح وسعرو كقوله تعالى
 (الله الذي جعل لكم آياتكم) وإما لا يظهر التعصيم كقوله
 تعالى (هو الله الحق بيري نصونا) وإما لبسط الكلام،
 من أجل الاعتناء به بذكر المسند إليه كقوله تعالى (هي
 عصاى) وإما بسببه على فضله وعظم منزلته كقوله تعالى
 (محمد رسول الله) وإما للاحتياط لضعف التمويل على
 الغرض كقوله تعالى (وأخرجت لأبص نقابا) إلى غير
 ذلك من الأوجه والمعاني النوجية لذكره، فاعلا كان مبتدأ،
 وثانيها حذفه، إما للدلالة على الجواز كقوله تعالى (ملك وم
 الدين) ورفع على أول هو ملك وم لدين، وإما لاختصار
 عن العبث نبأ على الظاهر حيث يكون معلوما، فتحذفه
 إكالا على العلم به كقوله تعالى (فصبر جميل) أى فامرئ
 صبر جميل، فإنما حذف لما ذكره من وصوح الأمر فيه.

فلا جرم كان مسلماً على حده . ومن حذف المسند اليه قوله تعالى (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننهم حتى حين) لأن للمدير فيه ثم بدا لهم مر . ومنه قوله تعالى (لا ريب فيه هدى المضلين) أى هو هدى فى أحد وجوهه ، وثالثها تنكيره ، إما للأفراد كمثله تعالى (واحد) راجل من أقصى المدينة) وإما للنوعه كمثله تعالى (وعلى أنصاره عشاوة) فإن المراد من ذلك . وعلى أنصاره نوع من العشاوات المعطية ، ويحمل أن يكون المراد به بوحده ، أى واحده من الأمور التى حجبتم أعينهم عن إحصاء الحق وأباعدته . وإما للكثير أو العظم كمثله تعالى (وإن نكدواك وعدك كذبت رسل من قبلك) أى رسل ذووا عدد كثير أو رسل هم شأن عند الله ومدار عظيم ، خسمهم بمعجزات بهرة . وأيت عصمه . ومن لعصمه قوله تعالى (ورسل من الله كثير) أى رسل أى رسول ، أو رسول لا تحيط بوصفه حقول . ومنه قوله تعالى (والكم فى القصص حكمة) أى حكمة عصمه وقوه تعالى (وشهد ما فى الصدور) أى شهد أى شهد . وحاشا عريته . وتختلف

معانيه بحسب ما يعرض له من أنواع التعريفات ، كإيضاح
والعلمية ، والإشارة . والموصولية . واللام . وبالإضافة ، ونشر
إلى حقائقها وخواصها اللاتقة بها ، أمّا تعريفه بالإشارة . فمن
أجل الحاجة إلى التكلم ، كقوله تعالى (إِنْشِئْنَا آدَمَ) وقوله
تعالى (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا) وقوله تعالى (أَنَا رَاوِدُهُ عَنْ
نَفْسِهِ) أو من أجل الحاجة إلى الخطاب كقوله تعالى (قَالِ
هَلْ أَنْتُمْ مُطَاعُونَ) وقوله تعالى (أَأَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ لَا تُدْعُونَ
وَقَوْلَهُ لَيْ (أَأَنْتَ قُلْتَ لِبَنَاتِي أَوْيَاتُ خُجْرَةٍ لِي لَعِينَةٍ كَقَوْلِهِ
تعالى (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ لِّمَبْعُوثٍ) وقوله تعالى (هُوَ الَّذِي
أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَاصِلِ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ وَرْدًا عَلَى
جَهَةِ التَّعْبِثِ ، وقد يُعَدُّلُ بِهِ إِلَى غير ذلك ليعلم كل مخاطب
كقوله تعالى (أَلَمْ يَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) مخاطب نفسه) وقوله
تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ) فيحتمل أن يكون الخطاب
لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُدًى هُوَ الْأَصْلُ ، ويحتمل أن
يكون على جهة العموم من غير محسوس . ويكون المعنى إن حال
أصحاب القبيل ، وحال المخرمين . قد تعا مبلع عظيم في الظهور .
بحيث لا يختص به مخاطب ، ليوغهما في الانكشاف كل بية .

وأما حرفة بالعلمية . فقد يكون لإحصاءه في ذهن السامع
بتدء باسم يخص به كقوله تعالى (الله لا إله إلا هو)
أو مضممه كقوله تعالى (ربكأ ورب آبائكم الأولين)
لأن التقدير فيه ، الله ربكم ورب آبائكم الأولين ، وهذا
مبني على أن قولاً الله اسم ، وليس صفة كما زعمه بعضهم ،
وعلى أنه لقب غير حقيقي . بطلان تحويله وتبديله ، ومن
شأن الألقاب خفيصة جوار سيرها وتدلها ، فيما فيه من
الاسمة . كقول صفات الإلهيةابعة . يدلها من
موصوف سند له ، وقد فيه معنى للقب كقول مفيد
الاحتصاص كقوله الألقاب ما هي مختصة به كزيد ، وعمر و .
وهل يكون جمداً أو مشف . فيه تردد ، وإن قلنا بكونه
مشف . فما من التحير (١) لأن القول تحير في ذاته تعالى .
وأيما من الاحتجاب (٢) لأنه تعالى محجب عن إدراك العيون .
وأيما من غير ذات . فما من زعم كونه اسم محجب سرانياً ، فقد
أنعد . يدل دلالة على ذلك ، وقرآن كله عربي ، إلا ما قام
البرهان القطع على كونه عربياً أو رومياً ، وقد ذكر العلم

(١) الصواب أن يقول وما من (به) بمعنى تحير

(٢) هذه . رقة صافها ولا أصلها

المسند اليه ، والمراد به التحقير كقوله تعالى (تبت يد أي
أهب وثب) في رادها هنا بسمه دل على تحقيره وإهائه ،
ولمعنى تبت يد الرجل حقير مهين ، أو يرد بذكره كناية ،
كأنه من تبت يد من يسحق للقر والعداب العظيم ، وهو
هذا ، فنية هذا يدل منزلة العلم في حقه ما فيه من الإشادة
ولا يشهر به ، فمن أجل ذلك ذكره الله تعالى به ، وحذف
اسمه العلم ، وهو (عبد مري) لاشتراكه في ما ذكرناه من
صحة المدح ، كأنه من صاحب هذه الكفة هو الكافر
للعمى لمجرد ، صاحب المدح للرسول صلى الله عليه وسلم ،
والمستحق لغضب الله تعالى وسخطه ، وأما مريته بالإشارة
فقد يكون تعريف حاله وإيضاحه ، إما لعظم حاله
بالإشارة الموصوعة لتبعد كقوله تعالى (ذلك كذب لا
رب فيه) وإما للتحقير كقوله تعالى (إنا نكسر أشطان
يخوف أولياءه) وقد يرد لتعظيم حاله بالإشارة الموصوعة
للقريب كقوله تعالى (فليعبذوا رب هذا بيت) أو
للتحقير كقوله تعالى (أهدا الذي ذكر هكم) وقد يرد
بالإشارة المتوسطة ، إما لتعظيمه وإما لعداه كقوله تعالى

(أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) وإما
 للتحذير كقوله تعالى (أولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم
 خالدون) ومتى ورد على جهة الإشارة في البعد قوله تعالى
 (فذلكان الذي لم نثنى فيه) ولم يقل: هذا يوسف، ولا
 علي. فذلك، على جهة القرب والتوسط، وإنما أشار إليه بما
 يقتضي البعد، رفقاً بقرابته في الحسن، واستبعاداً عن أن
 يذني فيه، وسبباً على كونه مستحقاً لأن يحب ويفتن به،
 ومنه قوله تعالى (ولمك الجنة التي أورتهموها بما كنتم
 نعمون) ولطائف هذا الجنس لا تكاد تنحصر، وموافقه
 أكثر من أن تحصى، وقد جرى في عرف لا إشارة ما ليس
 على جهة المسند إليه كقوله تعالى في الإشارة إلى القريب
 (فلمعبود رب هذا البيت) فإنه ليس من المسند إليه في
 شيء. وحريه كان على جهة التوسع في التمثيل، وأما تعريفه
 بالموصولة، فإنه يقصد بعريفه، بجملة، إحضاره في الدهن
 بحمله معبودة المخاطب، ومن ثم شرط فيها أن تكون
 معبودة له، كقولك: هذا لدى قدم من الحضرة، لمن لا
 عرفه، ونقد مع ذلك أغراضاً غير ذلك، كإفادة التعظيم في
 حوقوله تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات

الجنات) (والذين كفروا في نار جهنم لا قضى عليهم فيموتوا)
ولريادة التقرير كقوله تعالى (ورادفة الي هو في يشها عن
نفسه) وقد يرد التخميم الأمر ومظمه كقوله تعالى (فغشيه
من اليم ماغشيه) ورأى ما سبق انمظيه شأن القضية كقوله
تعالى (إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون والذين في
آيات ربهم يؤمنون والذين هم بربهم لا يشركون) فهذا
وارد على حجة مطية هذه القضية كما ترى . ومنه قوله تعالى
(سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق مسوى وأدى مدبر
يهدي والذي أخرج المرعى) ومن هد قوله تعالى (الذي
خلقني فهو يهدين والذي هو يصعقني ويسقين وإذا مرضت
فهو شافين والذي يمينني ثم نجين والذي أطعمني أن
يعقر لي خطيئتي يوم الدين) مهده لأوركلها واردة على إفادة
مقصد التعظيم ولا امتنان بهده اسم . وغير ذلك من الفوائد التي
لا تحصى . وأما شبهة بالأذنى على الأعلى . وبالأمن على الأكثر
وأما تعريفه باللام . وعلم أنه متى كان معرف باللام . فتارة تفيد
لاستغراق كقوله تعالى (والعصر إن لا إنسان أمني خسرا)
لأن المعنى إن كل إنسان متقلب في خسارة (إلا للدين

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ (فَأَنَّهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَيَصْدَقُ
استغراقه ورودُ الاستثناء منه ، وهو لا يصبح إلا في مستغرق ،
ومنه قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) أَيْ
كُلَّ سَارِقٍ وَسَارِقَةٍ ، وقوله تعالى (وَلَا يَفْاحِ السَّاحِرُ حَيْثُ
أَنَّى) أَيْ كُلَّ سَاحِرٍ فَهُوَ عِزٌّ مُفْلِحٌ فِي سَحَرِهِ ، وَارَةٌ تَفِيدُ
العهدية . كقوله تعالى (وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى) أَيْ لِسِ
الذِّكْرِ الَّذِي طَلَبَتْهُ كَالْأُنْثَى الَّتِي أُعْطِيَتْهَا . وَارَةٌ تَفِيدُ الإِشَارَةَ
إِلَى الْحَقِيقَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ أَهْلَكَ ابْنُ الدُّيْنَارِ وَلِدْرَهْمٍ ،
وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَمَنْ الْمَعْبُودُ فِي غَيْرِ لِسَانِ قَوْلِهِ
تعالى (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَمَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ)
يُرِيدُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ بِإِلَهِ صَافَةٍ ، فَبِذَا خَلَّى
الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ وَأُرِيدَ مَعْرِفَةُ
مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ أُصِيفَ إِلَى مَعْرِفَةِ فَبِكَتَسَبُّ مِنْهَا تَعْرِيفُهَا ، وَقَدْ
تَرَدَّدَ لَأُمُورٌ أُخَرُ غَيْرُ التَّعْرِيفِ . كَالْتَعْظِيمِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ . عَبْدُ
اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ . وَقَدْ يَمْصَدُّ بِهِ الإِهَانَةُ
كَقَوْلِكَ عَبْدُ اللَّاتِ ، وَعَبْدُ الْعَزَى ، فِي حَقِّ الْمُوَحِّدِينَ دُونَ
غَيْرِهِمْ ثَمَّنَ يَعْظُمُ الْأَصْنَامُ ، وَلَا فِدَاةَ الرَّحْمَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) وَصَافَتُهُمْ إِلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَى

أن من شأن السيد أن يرحم عبده . ولا فائدة مزيد الشرف
وقرب المنزلة . كما يقال في بعض كلمات الله عبيدي من آثار
طاعتي على هواد . وتحت لإضافة أسرار ورموز تخلف
أحوالها بحسب اختلاف مواقعها . وعلى الفطن إعمال نظره
واستنهاض فكره ليحصل عليها . فهذه مواضع التعريفات
قد حصرناها . وسادسها وصفه . الوصف براد للفرقة بين
ملتبسين في اللقب . فنقول جاني زيد الطويل . تخرربه عن
زيد القصير . وقد يحى المدح والتعظيم . وهذا هو الأوصاف
الجارية في حق الله تعالى . فيه لا يعمل فيه معنى سوء . كقوله
تعالى (الخالق . البارئ . المصور) وقوله تعالى (عذر الذنوب
وقابل الثوب شديد العقاب ذي الطول) وقد يرد للدم والإهانة
كقوله : فلان الماسق . حيث . ويرد للتأكيد . كقوله : أمني
الدابر . ونفخة واحدة . وسابعها بيان ما يقتضي تخصيصه . إما
بالتأكيد . وعطف البان . والبدن . والعطف عليه . فهذه
الأمر كلها متفقة في كونها موضحة له ومبينه . فأما بيانه
بالتوكيد . فقد يكون لإزائه الشك . والوهم الواقع في ذهن
السامع . في نحو قولك جاء زيد نفسه . إزالة لأن يكون
الجائي كتابه أو رسوله . من الله تعالى (كنت أنت لرقيب

عليهم) وقد يفسد تقرير الشيء في نفسه في مثل قولك : جاء
 زيد نفسه . وقد يفيد الشمول والإحاطة في نحو قولك : جاء
 رجال كلهم ، ورجلان كلاهما ، إلى غير ذلك من الأمور
 المؤكدة . وأما بيانه لمعطف البدن . فالمقصود به الإيضاح
 باسم مثله . نحو جاءني أخوك زيد . ومنه قوله . أفسم بالله
 أبو حفص عمر . وقد يرد على خلاف هذه الصفة كقوله
 عالي (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه)
 وذكر الأرض مع قوله (وما من دابة) وذكر قوله (يطير
 بجناحيه) مع عدم طائر ، إنما وردا على قصد البيان للفظ
 الدابة . والمعط طائر . وتقريراً للمعناها ، ورفعاً لما احتملانه من
 غير المقصود . وهكذا قوله تعالى (فخرّ عنهم السقف من
 فوقهم) فقوله من فوقهم ، إنما ورد على جهة البيان ورفع
 الاحتمال من لفظة السقف . وأما بيانه بالبدل منه . فزيادة
 الإيضاح والتقرير . إما يبدل الكل . كقولك جاءني زيد
 أخوك . وإما يبدل البعض ، كقولك : جاءني القوم أكثرهم
 أو بعضهم ، وإما يبدل الاشتغال في مثل قولك : أعجبنى زيدا عمه .
 وقد جاء الكل في كتاب الله تعالى في غير المسند إليه . فأما
 بدل اللفظ في مثل قولك : جاءني زيد عمرو . وإنما يكون في

بداية الكلام وفيما يصدر على جهة الدهول . وكل الأبدال
 الثلاثة متفقة في كونها بيانا على جهة تقصد لها . بخلاف
 عطف البيان . فإن المقصود هو الأول منها كما هو مقرر في
 علم النحو . فهي مخلقة في البيان . مع كونها متفقة في نطاق
 البيان . وأما العطف على المسند اليه . فهو غير وارد على جهة
 البيان . لأجل ما بينهما من المعايير . فلا وجه لكونه بيانا
 له . وإعنا هو ورد على جهة الاقتصاد للعامل . فهذا قول
 جاءني زيدا وعمرو . إذا قصد التريب . وجاء زيدا وعمرو .
 إذا قصدت التريب . من غير منه . وجاءني زيدا ثم عمرو .
 إذا كنت قسدا للتريب مع المهمة . وقد يرد عليك للحكم
 بأحد المذكورين . إما على جهة التبيين . نحو لا . وبن .
 واسكن . وقد يكون ملحقا للحكم بأحد المذكورين من غير
 معين كأو . وإما . وأم . واست . يصدد الاطتاب فيما هو
 مفروق من مريره في علم الإعراب إلا أن أحد لا يجوز
 إلى مثل هذه الغايات . ولا يقف على حد هذه النهايات . إلا
 بعد إخراج علم الإعراب . وكذا مبحثه في إيمان قواعد .
 وإقصاء فكرته في حصر فوائده وبعد ذلك ينحوض في علم
 البيان . الذي هو مضاف سكره . ويقوت جوهره . وينزل

من علم الإعراب منزلة الإنسان من السواد ، ومن أراد
الاطلاع على أسرار علم التنزيل ، وأن يحلّي بعقيدان عسجده
جيده ، وأن تعبق بعبر عتبه يده ، فليستقل قلبه بإحراز
ملك للطائف ، التي مثلها في أرفقة كلمحة بارق خاطف ،
ويتمن في طابها عاية لايمان ، متوقيا من أشخاص أهموها
والحقوها بقصر همهم بخبر كان ، وثامنها تقديمه على المسند نفسه ،
وذلك يكون لأحوال نرمنز الى شيء منها ، وإما لأن تقديمه هو
الأصل وم يعرض ما يقصى العدول عنه ، وإما كان هو الأصل
من جهة أنه طرقي الى معرفة ما يذكر بعده ، ومن ثم اشترط
تقديمه الا يعارض ، وإما لأنه استهتام فيستحق التصدير ،
كقولك : أيهم عندك ، قال الله تعالى (أيهم أشد على الرحمن
عتي) في أحد وجوهه . وإما لأنه وارد على جهة الشأن
والخصه . كقوله تعالى (قل هو الله أحد) وإما لأن في
قديمه شوما للسامع الى ما يكون بعده من الخبر . كقولك
لا مزيد . والخليفة خارج الى غير ذلك ، وإما لأن
نموى إساد الخبر اليه لأجل تقديمه كقوله تعالى في سورة
النحل (والله جعل لكم مما خلق ظلالا . الآية) فكرر ذكر

اسمه وفدّته ، لما يريد من تعديد اسمه ، وظهور قدرها ، وعلو أمرها على الخلق ، وإمّا من أجل تعظيمه كقوله تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) لى غير ذلك من الأمور المقتضية لتقديمه المؤذنة بأسرار تحت التقديم لا تكون مع التأخير ، ومما يوجب تقديمه على المسند به التخصيص ، والعموم ، فهما ان صورتان ، الصورة الأولى العموم ، وهذا إنما يكون في نحو قولك : كل إنسان يقم ، فإنه يفيد في الحكم عن جملة ولا حاد ، بخلاف ما لو تأخر ، فقل : يقم كل إنسان ، فإنه إنما يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لا عن كل فرد ، فالأول يناقضه قولك : قام واحد من الناس ، والثاني لا يناقضه قام واحد من الناس ، والمميز الصدق ، والمبطل الفارق ، بين تقديم المسند اليه وهو اسم الشمول على حرف النفي ، وبين تأخره ، ما قاله الشيخ التحرير عبد القاهر الخرجاني ، فإنه قال إن كانت كل داخلة في حيز النفي ، بأن تأخرت عن أدته ، نحو قوله (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) أو معمولة للفعل المنفي نحو ما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، أو كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى الشمول خاصة ، وأما ثبوت الفعل ، أو الوصف ، لبعض ، أو تعمقه به ، وإلا عم ، كقول

الرسول صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين : أَقْصُرْتَ
السَّلاَةَ أَمْ نَسِيتَ ، فقال له (كلُّ ذلك لم يكن) وعليه قول
أبي النجم

قد أصبحتُ أُمُّ الحَبَّارِ تَدْعِي

على ذنبا كذا أُنْصَع

تتلى كلامه ، فينحل من هذه القاعدة أن اسم الشمول ،
وهو (كل) إذا كان مندرجا في ضمن النفي ، واقعا بعده ،
سواء كان الفعل المنفي عاملا فيه أو غير عامل ، فإنه يكون
واقعا على الشمول ، فلا مناقضة إثباته لبعض لا حاد ، وإذا
كان واقعا قبل حرف النفي وليس مندرجا تحته ، كان النفي
عاما للآحاد والمجموع . وهو أحسن كلام وأوقعه في ضبط
هذه القاعدة . واقد وقعت على كلام لغيره من علماء البيان
في تحرير هذه القاعدة ، تنادى على قانون انطق ، ونزل على
منهاج السألية المهمة ، والمعدولة ، فأورث فيه دقة وأكسبه
ذلك حموضة وغموسا . من جهة أن مبنى علم البيان ، وعم
الاعاني على معرفة اللغة وعلم الاعراب ، فلا ينبغي أن يمزج
بعلم الخطر للعرب . ولا لأحد من علماء الادب على بال ،
ولا يشعر به ، والصورة الثانية أن يكون تقديمه على جهة

الاختصاص بالخبر الفعلي ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً على جهة التخصيص ، ردّاً على من زعم أنه انفرد بالفعل ، أو شارك فيه في نحو قولك : أنا سمعت في حاجتك ، ويؤكد الأول بنحو قولك : لا غيري ، دفعا لمن زعم انفرد غيره به ، ويؤكد الثاني بنحو قولك : وحدي ، دفعا لمن زعم المشاركة ، وثانيهما أن يكون مفيداً للاختصاص مع توهم المشاركة في نحو قولك : ما أنا قلت ذلك ، والمضى إلى أنه أمله مع كونه مقولاً ، ولهذا فإنه لا يصح أن يقال : ما أنا قلت ذلك ولا غيري ، لما كان متحققاً أن يقوله سواك ، وقد يكون مقدماً على جهة التقوى للحكم في مثل قولك : أنت لا تكذب ، فإنه أبلغ وأشدُّ انفي الكذب من قولك : لا تكذب ، من جهة أنه قدّم ذكر المسند إليه ، وأتى بالقصة السلبية على إثره مسنداً لها إليه ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، بخلاف الصورة الثانية ، ومما يكون تقديمه كاللازم ، غير ، ومثل ، كقولك مثلك لا يئخل ، وغيرك لا يجود ، لأن المعنى فيه أنت لا تبخل ، وأنت تجود ، فتأتى به مجرداً من غير تعريض لغير المخاطب ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، وتسميها

تأخيرُهُ . إِمَّا لَانْصَالِ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ بِالْخَبَرِ كَقَوْلِكَ : أَتَيْنَ
 زَيْدٌ ، وَمَتَى الْقِتَالُ ، كَمَا سَنَقَرَّرُهُ فِي وَجْهِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ بِهِ ، وَإِمَّا
 عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ خِلَافَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :
 هُوَ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَارِداً ، إِنْكَاراً عَلَى مَنْ ظَنَّ خِلَافَ
 ذَلِكَ ، فَيَقْدِمُهُ تَنْبِيْهَا عَلَيْهِ . وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِهْتِمَامِ وَالْعَنَاءِ فِي
 نَحْوِ قَوْلِكَ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، عَلَى رَأْيٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ رَفْعَ زَيْدٍ
 عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا تَقْدَمُ خَبَرُهُ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى
 أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّمَثِيلِ

وعاشرها التثنية واجمع ، والتذكير والتانيث ، في نحو
 قَوْلُهُ تَعَالَى (مَنْ الدِّينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْثَانُ فَيَقْسِمَانِ بِاللهِ)
 ونحو قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) فِي نَحْوِ جَمْعِ
 السَّلَامَةِ ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامَ)
 وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي التَّذْكِيرِ
 وَالتَّانِيثِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) (وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) فَهَذِهِ
 أَحْوَالُ عَارِضَةٍ لِمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، تَعْرِضُ لِمَعْنَى وَاغْرَاضٍ وَتَفِيدُ
 فَوَائِدَهَا كَمَا تَرَى فِي مَوَاقِعِ الْخُطَابِ بِحَسَبِ الْإِغْرَاضِ ، فَهَذَا
 مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِيمَا تَعَلَّقَ بِأَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(الصرب الثاني)

(في بيان المسند به)

ويعرض له ما يعرض المسند إليه في وجوده ، ونحوه في وجوده ، وحالة ما يذكر من حاله أمور عشرة . أولها ذكره للبيان كقوله تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) وقوله تعالى (فزادهم الله مرصاً) وقوله تعالى (ولهم عذاب أليم) إلى غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الخبر عن المبتدأ . أو الفعل المسند إلى فعله ، وثانها حذفه لا كمال على القرينة كقوله تعالى (قل لو أنتم تعلمون) فإنه حذف الفعل ههنا ، لقيام حرف الشرط وهو (لو) مقام الفعل . من أجل كونه مؤذناً بالفعل ، من جهة أن الشرط لا يليه لا الفعل . لأن التقدير فيه قل لو ملكتم ، فلما حذف الفعل لا جرم انفصل الضمير ، ونحو قوله تعالى (فصبر جميل) أي فصبر جميل أجمل ، فيحذف الخبر للقرينة لدالة على حذفه . وهذا قد ذكرناه مثلاً في جواز حذف المبتدأ وهو محتمل للأمرين كما ترى (نعم) يقال أيهما يكون أرجح فنقول : كلا الوجهين لا غبار عليه ، خلا أن حذف خبريه يكون أقوى لا مرين .

أما أولا فلأن حذف الخبر أكثر وجوداً ، وأعم جرياناً في لغة العرب . فكان حمله على الأكثر أحق من حمله على الأقل ، وأما ثانياً فلأننا نجد في كلام العرب أن حذف الخبر قد يكون قياساً في نحو قولك : لولا زيد لأكرمك ، ولا يكاد يكون حذف المبتدأ قياساً ، فلهذا كان حمله عليه أولى ، وقد نظرنا في كتاب الإيجاز : أن الأقوى هو حذف المبتدأ لا أمر ذكرناه هناك ، ومن أمثله قوله تعالى (وإِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) أي خلقهن الله ، حذف المسند به لقيام القرينة على حذفه ، وتقول : زيد منطلق وعمره ، فحذف خبر عمره ، لتقدم ما يدل عليه ، ونحو قولك : خرجت فإذا الأسد ، أي فإذا لأسد وانف ، وثالثها كونه اسماً لأنه هو الأصل ، وإنما يعدل إلى غيره لقرينة ، نحو زيد مطلق ، وزيد أخوك ، قال الله تعالى (اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ) وقال تعالى (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) وإنما كان اسماً لأنه يفيد الاستمرار على تلك الصفة من غير تجديد ، بخلاف ما لو كان فعلاً فإنه يدل على خلاف ذلك ، وأنشد النحاة

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهُمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا

لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

ورابعها أن يكون فعلاً كقوله تعالى (والله خلق كل
دابة من ماء) وقوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم
لا تعلمون شيئاً) وإنما جاز كونه فعلاً للدلالة على الأهمية
المستقبلية ، والمآضية ، والإشعار بالنجدة أيضاً . وهذه المعاني
تختلف باختلاف مواقعها ، فنارده يؤثر ذكر الاسم . ونارده
يؤثر ذكر الفعل ، على حسب ما يعين من المعاني ، وختمها
أن يكون شرطاً ، إما بيان ، وإما ملو ، وإما إذا ، فهذه كلها
أدوات للشرط ، فإن ، إنما يكون ورودها في الأمور المحتملة
المشكوك في وقوعها كقوله تعالى (وإن جاءوك فاحكم بينهم
أو أعرض عنهم) وقوله تعالى (إن تستغفروا لهم سبعين مرة
فإن يغفر الله لهم) وتخص بالأزمنة المستقبلية . لأن الشرط
لا يعقل إلا فيما كان مستقبلاً ، وأما (إذا) وإنما تسعمل في
الأمور المحققة كقوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزلة)
وقوله تعالى (إذا الشمس كورت) وقوله تعالى (إذا السماء
انفطرت) وقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة)
إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة . فهذه الأمور كلها محققة
فلهذا حسن دخول (إذا) فيها . وأما (لو) فهي شرط في

الماضي عكس (إن) ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره في
 مثل قولك . لو مت قت . فامتناع الثاني إنما كان من جهة
 امتناع لأول ، وحكي عن الصراء أنها شرط في المستقبل مثل
 (إن) والأكثر خلاف ذلك كقوله تعالى (ولو شاء الله
 لذهب بسمهم وأبصاره) وقوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها)
 وقوله تعالى (ولو شئنا لآتينك كل نفس هذاهما) وإن دخلت
 على الفعل المضارع فعلية جهة انجاز في نحو قوله تعالى (أو يطيعكم
 في كثير من الأمر لعنتم) وقوله تعالى (ولو نشاء لأريناكمهم)
 إلى غير ذلك من الآيات الواردة في الأزمنة المستقبلية ، وإنما
 كان ذلك لمصدا استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقاً كقوله
 تعالى (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) وسادسها تنكيره .
 إمّا لإرادة الأصل فيه ، لأنه إنما يُخبر بما لا يكون
 معلوماً ، وإمّا لإرادة عدم الحصر كقوله تعالى (إنه بهم
 رءوف رحيم) وقوله تعالى (الله لطيف بعباده) وقوله تعالى
 (الله خالق كل شيء) وإمّا لإرادة التفعيل كقوله تعالى
 (هدى المنين) لأن المرد إنما هو هدى أي هدى .
 أو لإرادة التكثير كقوله تعالى (إن ربك فعال لما يريد)
 وسابعها تعريفه . إمّا لإفادة السامع الحكم بأمر معلوم

على أمر معلوم كقوله تعالى (وهو العفوور الودود ذو العرش المجيد) أو من أجل إهانة تعريف الجنس كقوله تعالى (هو الله الخالق الباري) إذا جعلناه خبراً لصفة ، وإن جعلناه صفة فهو ظاهر ، وإما على جهة الحصر كقوله تعالى (الله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً) أي الله المرسل ، ومعناه أنه لا مرسل سواه ، وثانها كونه جملة ، وهو وارد على خلاف الأصل من جهة أن أصل الخبر يكون بالمفردات ، وإما للتقوى ، لأن الخبر بالجملة أقوى من الخبر بالمفرد ، وإما كونه سبباً كقولك : زيد أبوه منطلق ، ومن الخبر بالجملة قوله تعالى (والله يزد أن يتوب عليكم) وبالجملة الماضية كقوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمماتكم) وبالجملة الابتدائية كقوله تعالى (وإن ربك له العزيز الرحيم) وجملة نوعان إما جملة ابتدائية ، وإما جملة فعلية ، وإما شرطية ، وإما ظرفية وإما ظرفية ، وكلها مندرجة تحت الجملة الفعلية ، وناسفها تقديمه ، وإما للاهتمام به كقوله تعالى (وإن من شيعته لإبراهيم) وإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى (لا فيها غول) بخلاف خور النساء ، ومن أجل هذا لم يقدمه الظروف

في قوله تعالى (لا ريب فيه) مخافة أن يكون فيه تعريض
بالريب في غيره من الكتب السماوية ، كالتوراة والإنجيل ،
وعاشرها الشنية والجمع ، لأجل المطابقة لما هو خبر عنه كقوله
تعالى (والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك) وقوله تعالى (والذين
هم بشهادتهم فاثقون) وهكذا حال التذكير والتأنيث ، فإن
هذه إنما وردت في المسند به لأجل المطابقة بين المسند اليه
والمسند به ، لانهما صارا مقولين على ذات واحدة ، فهذا ما
أردنا ذكره في الامور الخبرية والله اعلم

(النظر الثاني)

(في بيان الأمور الانشائية الطلبية)

اعلم أن الطلب مغاير في الحقيقة لماهية الخبر ، فالخبر
دال كما ذكرناه من قبل على حصول أمر في الخارج ، فإن
كان مطابقاً له فهو الصدق ، والا فهو الكذب ، بخلاف
الإنشاء ، فإنه لا يدل على حصول أمر ، بل من حقيقة الطلب
أن لا يكون مطلوباً إلا مع كونه معدوماً في حال طلبه ،
ليتحقق الطلب في حقه ، فإذا ذهبت ماهيته استدعاء أمر غير حاصل
ليحصل ، وينقسم الى طلب سني ، وإلى طلب إيجابي .

فالطلب الإيجابي هو الأمر ، والتمنى ، والطلب السلبي ، هو
النهي ، وكلا الأمرين وارد في كتاب الله تعالى فإنه مملوء من
الأمر والنهي وغيرهما ، من الأمور الطلية ، وجملة ما نورد
من الأمور الطلية الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنى ،
والعرض ، والدعاء ، والنداء ، فهذه ضروب سبعة نشرحها ، ونبين
ما يختص بها من لحقائق المعنوية ، وما يتعلق بها من الخصائص
القرآنية ، التي من أنعم فيها نظره وفكره ، واستجمع في
تقريرها خاطره ، أطلعته على حقائق محجوبة تحت أستار ،
وكشفت له عن وجود الإعجاز ومكنتها في نفسه عن تحقق
واستثمار ، وألحقت نور البصيرة بمراى البصر في صوه النهار ،
فإن ملاك الأمر في ذلك كله مؤسس على علم المعاني ، وعلم
البيان ، فإن عليهما تدور رحاه ، ويستحكم أساسه وبناءه ،
وقصاراهما آثلة إلى تحكيم الذوق السليم ، والطبع المستقيم ،
فمن أحرز هذا وذاك فقد فاز بالخصل ، وطفح بالشجيرة من
الإعجاز ، ونال أعلى ذروته وتمكن من الاستواء على صهوة .

(الضرب الأول الأمر)

وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قول يبنى عن استدعاء

ج ٣ م - ٣٦ - (الطراز)

العمل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة استدعى،
أو قولنا ندى، أو قل (افعل) (واتفعل) كما يقوله المتكلمون
والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل
في نحو الفُرسية، والتركية، والرومية، فإنها كلها دالة على
الاستدعاء من غير صيغة افعل، وتعمل، ونحو قولنا: زال،
وصة، فإنهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة (فعل)
وقولنا من جهة الغير، نحتز به عن أمر الإنسان نفسه، فإن
ذلك إنما يكون أمراً على جهة إيجاز، وقولنا على جهة الاستعلاء،
نحتز به عن الرتبة فإنها غير معتبرة في ماهية الأمر، بدليل
أن العبد يخور في أمر سيده، بما هو على جهة الاستعلاء،
ولا يصفونه بالخافة، ولو كانت الرتبة معتبرة لم يُعقل ذلك في حق
العبد، لبطاها فيه، فهذا هو لماهية لصاحبه للأمر في نحو
قولك (افعل) للمخاطب، ويعمل للعائب، أي غير ذلك من
من الصيغ المفررة في علم الإعراب، وحقيقة قولنا: فعل،
الطلب، والتردد فيه هل هو حقيقة في الوجوب، مجاز في
الندب، أو انعكس، أو مشترك بينهما، فأما ما عدا ذلك
من الإباحة كقوله تعالى (كلوا واشربوا) أو التسخير، كقوله

عالي (كونوا فردة) أو لإهانته، كقوله تعالى (قل كونوا
حجارة أو حديدًا) أو التهديد، كقوله تعالى (عملوا ما شئتم)
أو التسويد، كقوله تعالى (اصبروا أو لا اصبروا) أو غير
ذلك من المعاني المستعملة في غير الطب، فإنها على جهة محارز،
وهذا كقوله تعالى (هذكروني أذكركم وشكروا لي) وقوله
تعالى (أدعوني أستجب لكم) ونحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة
وآؤوا الزكاه) وقوله تعالى (واقفوا لله حق نقابه) إلى غير
ذلك من الأوامر الشرعية، والمطلوبات الواجبة والنظية،
والأمر بالإضافة إلى سماته، هل يبدأ التكرار أولاً، وهل
يقضى الفور فيما كان من لأوامر إيجابيه أولاً، حكى عن
السكاكي أنه يفتد للفور، لأنه الظاهر من الخطاب، ولتبدر
الفهم إلى التحصيل، وفيه نظر، وإلحق أن الأوامر ما كانت
بالإضافة إلى التكرار، وبالإضافة إلى الفور، وليس في
ظاهرها ما يدل على واحد من هذين الأمرين إلا لدلالة خارجة
عن ظاهر الأمر، وقد قررنا هذه المسئلة في الكتب
الأصولية، فإن فيها محط رحل، وعليها حمل عبثها وأفعالها،
والإحاطة بعلوم البين لا تكفي في تحقيق هذه المسئلة، بل لها

مأخذ آخر موكول الى علماء الاصول ، ولقد صدق من قال
إذا لم يكن للمرء عين صحيحة
فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

(الصرب الثاني النهي)

وهو عبارة عن قول ينهي عن المنع من الفعل على جهة
الاستعلاء ، كقولك . لا تفعل . ولا تخرج ، فقولنا : قول
ينهي ، يدخل فيه جميع ما يدل على المنع من الفعل في سائر
اللغات ، وقولنا على جهة الاستعلاء ، نحتز به عن الرتبة ،
فإنها غير معتبرة ، ومن العلماء من ذهب الى اعتبارها في
الأمر والنهي ، والصحيح خلافه ، وقد يرد على جهة التهديد
كقول المعلم لصبيانه . لا تفرقوا ، وقد زعم السكاكي التكرار
والفور فيهما جميعا ، بناء على التوهم الذي حكيناه عنه ، وهو
فسد ، فإن كلامنا إنما هو في مطلق الصيغة فيهما جميعا ، هل
تدل على شيء من هذه اللوازم العارضة ، كالفور والتراخي ،
والتكرار وعدمه ، ولختار عندنا أنهما بالإضافة الى مطلق
صيغتهما ، لا دلالة لهما على شيء من هذه اللوازم ، وإنما تعرف
هذه اللوازم بأدلة منفصلة من وراء الصيغة ، والذي يدل

عليه بمطلقهما . هو الطلب في الأمر ، والمنع في النهي . لأن
هذين الأمرين من حقائقهما ، فلا جرم كانا دالين عليهما .
فأما ما وراء ذلك من تلك الأمور اللارمة . فإنما تعرف بأدلة
شرعية لا من نفس الصيغة ، ومثال ذلك من التنزيل قوله
تعالى (ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن) (ولا
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (ولا تقربوا مال اليتيم
إلا بالتي هي أحسن) إلى غير ذلك من الماهي الشرعية .
فإنها دالة على المنع والتحريم

(دققة)

اعلم أن الأمر والنهي يتفمان في أن كل واحد منهما
لا بد فيه من اعتبار الاستعلاء ، وأنهما جميعا يتعاملان بالغير
فلا يمكن أن يكون الإنسان أمرا لنفسه ، أو أهيا لها ،
وأنهما جميعا لا بد من اعتبار حال فاعلهما في كونه مریدا لهما .
إلى غير ذلك من الوجوه الاتفاقية . ويختلفان في الصيغة ،
لأن كل واحد منهما مختص بصيغة تخالف الآخر ،
ويختلفان في أن الأمر دال على الطلب ، والنهي دال على
المنع ، ويختلفان أيضا في أن الأمر لا بد فيه من إرادة

مأموره ، وأن الهي لا بد فيه من كراهية منهيّة ، الى غير ذلك من الوجود الخلاقية ، واستغرافها يكون بالمسائل الاصولية ، وقد رمز اليها

(الصرب الثات)

(مر في الاستفهام)

ومعنا طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام ، فقولنا : طلب المراد ، عام فيه وفي لأمر ، وقولنا : على جهة الاستعلام ، يخرج منه الأمر ، فإنه طلب المراد على جهة الحصول والابجد ، ولأنه على نوعين ، أسماء ، وحروف ، وحروف ، الضمره ، وهل ، لا غير ، والأسماء على وجهين أيضا ، ظروف وأسماء ، والظروف الزمانية نحو متى ، وأين ، وأطراف المكانة نحو أين ، وأتى ، وأتت الأشياء فهي من ، وما ، وكم ، وكيف . فهذه آلات كلها كما ترى للاستفهام ، ثم إننا انقسم باعتبار ما يؤدبه من المعنى الى ثلاثة أقسام ، ولقسم الأول منها موضوع للصورة ، وهو من ، وما ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأتى ، ومتى ، وأين ، ومعنى قولنا إنها دالة على الصورة ، هو أنها موضوعة للسؤال عن الماهية الحاصلة في الذهن من غير

أن يضاف إليها حكم من الأحكام ، مما هو موصوع للتصور في
السؤال ، كقولك ما الجسم ، وما لغرض ، وما الملك . ولهذا
فإنه يحق على المجيب أن يجيب بذكر مهية هدد الأمور .
ليكون جوابه مطابقا لسؤال السائل ، وقد يسئل بها عن
اللفظ ، فيقال ما العنقا ، وما الرزخون . فيقال نعم ، هو
السكاكي . وقد يسئل بها عن الصفة ، فيقال ما زيد . وجوابه
الطويل ، أو القصير .

وأما من ، فهي دالة على التصور أيضا كقولك . من
جبريل ، أي من أي الحقائق هو ، أشر هو ، أم حتى ،
أم ملك ، وتقع سؤالا عن الشخص من أولى الهمم . كقولك :
من في لدر ، فنقول زيد . قال الله تعالى في سؤال (بنا)
في قصة البقرة (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها)
يعني من أي حقمة الألوان لونها ، فأجاب : بأنها
صفراء ، ثم قال (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قل إنها
يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) وور
في سؤال فرعون (وما رب العالمين) فأجابه الله تعالى بذكر
الصفة وحقيقتها ، فهذا كله دال على أنها موصوعة للتصور فيما

كانت سؤلاً عنه ، سواء كان ذاتاً أو صفة ، وقال الله تعالى
في السؤال (بَعْنِ) (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا) وقال (أَمَّنْ)
يُجِيبُ الْمُنْظَرُ إِذَا دَعَاهُ) فهذا سؤال عن حقيقة الشيء
وتصور ماهيته

وأما (أَيْ) فإنه سؤال عن تصور حقيقة البعضية
كما قال تعالى (أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا) والمعنى أنحن ،
أم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله ، وقال الله تعالى (قُلْ
ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)
يعنى من هذه اللات المتصورة ، أو هذه الصفات المتصورة

وأما (كَمْ) فإنها سؤال عن تصور حقيقة العدد ، قال
الله تعالى (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ) وقال تعالى (وَكَمْ)
أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) وقال تعالى (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قُرْيَةٍ)
وأما كيف ، فإنها سؤال عن حقيقة الحال وتصوره ،
قال الله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) وقال تعالى
(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)

وأما (أَيْنَ) فإنه سؤال عن تصور حقيقة المكان ، قال الله
تعالى (أَيْنَ شَرَكَاؤُكُمْ) وقال تعالى (أَيْنَمَا كُنْتُمْ يَعْبُدُونَ)

وأما (أَيَّانَ) ، فإنه سؤال عن تصور حقيقة الزمان
المستقبل ، قال تعالى (يسألونك عن الساعة أَيَّانَ مَرُوسَاهَا)
وقيل إنه مختص بالأُمور الهائلة العظيمة

وأما (مَتَى) ، فإنه مختص بتصور حقيقة الزمان . قال الله
تعالى (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين)
وقال تعالى (يسألونك متى هو) فهذا كله حكم هذه
الاسماء إذا كانت مستعملة في الطلب

(القسم الثاني)

في بيان ما يكون دالاً على التصور والتصديق جميعاً ،
وهذا هو الهمزة ، فإدائها للتصور في مثل قولك : أَدَامَتْ
زَيْتٌ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَعْمَامُكَ فُطْنٌ أَمْ حَرِيرٌ ، وأما كونها
سؤالاً عن التصديق ففي نحو قولك : أقام زيدٌ ، وأزیدٌ
قاعدٌ ، ونحو أنت راكبٌ ، ففي الأول يكون الجواب بذكر
حقيقة الشيء وتصور ماهيته ، وفي الثاني يكون الجواب
بذكر حصول الصفة أو نفيها ، وهذه هي فائدة التصور
والتصديق ، وقد يكون سؤالاً عن العلة في نحو قولك : أَللَّعَلَمُ
صَانِعٌ ، ولهذا تجيبه بذكر المؤثر أو عدمه

(القسم الثالث)

أن يكون موسوعا للسؤال عن التصديق لا غير ، وهو
 هان ، فإنك تقول هل قام زيد أو قعد ، وهل عمرو خارج ،
 ويكون بمعنى (قد) قال الله تعالى (هل أتى على الإنسان
 حين من الدهر) فهذا تقرير الكلام على كون هذه الآلات
 دالة على الطلب ، وكيفية استمالتها فيه ، وقد ترد مستعملة في
 غير الطلب على جهة المجاز ، وههنا قد تستعمل للتقرير كقوله
 تعالى (ألم أشرح لك صدرك) وقوله تعالى (ألم تر بك فينا
 وليداً) والآنكار كقوله تعالى (أغير الله تعبدون) وقوله
 تعالى (أليس الله بكاف عبداً) وللتكذيب كقوله تعالى
 (فأصفاكم ربكم بالبنين) وقد ترد للتسليم كقوله تعالى
 (أصلوألم تأمر كن نترك ما يعبد آباؤنا) وهل قد
 تستعمل بمعنى قد ، كما أشرنا إليه ، وقد ترد (ما) للتعجب كقوله
 تعالى (ما لي لا أرى الهدى) وتستعمل (من) للتعظيم
 كقراءة ابن عباس في قوله تعالى (ولقد نجينا بني إسرائيل
 من العذاب المرين ، من فرعون) بدليل (إله كان عالياً من
 المسرفين) وللتحقير كقولك : من هذا ، تحقيراً لحاله ، ومن

التعظيم قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرَضًا حَسَنًا)
و (كَمْ) نستعمل للاستبطاء كقولك : كَمْ دَعَوْتُكَ ، و (أَنَّى)
تستعمل للاستبعاد كقوله تعالى (أَنَّى لَهُمُ الدَّكْرَى)

(الضرب الرابع التمني)

وهو عبارة عن توثع أمر محبوب في المستقبل ، والكلمة
الموضوعة له حقيقة هو (لَيْتَ) وحدها ، وقد يقع التمني (بهل)
كقوله تعالى (هَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) و (بلو) كمواه
تعالى (لَوْ أَنِّي بِيَدِي بِكُمْ قُوَّةٌ) وليس من شرط التمني أن يكون
ممكنا بل يقع في الممكن وغير الممكن ، هل الله تعالى (يَا لَيْتَ
لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنَّا نَرُودُ فَنَعْمَلَ غَيْرَ
الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمُ) فأما لَوْلَا ،
وَلَوْ مَا ، وَهَلَا ، وَأَلَا ، قلب الهاء همزة ، فإنها مركبة من لو ،
وهل ، مزيدتين معهما ، ما ، ولولا ، لإفادة التحضيض في الأفعال
المضارعة في نحو قولك : هَلَا تَقُومُ ، وَلَوْ مَا تَقُومُ ، والتوبيخ في
الماضي كقولك : هَلَا قُتِ ، وَأَلَا خَرَجْتَ ، ففي الأول حث على
الفعل ليفعله في المستقبل ، وفي الثاني توبيخ على الفعل ، لم لم
يفعله ، وتنديبه له على تركه ، والعرض هو نحو قولك : أَلَا تَسْتَزِلُّ

فَصَيَّبَ خَيْرًا، وهو مَوْلَدٌ عن الاستفهام، خلا أَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ بِحُكْمِ
 قَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَيْسَ الْفَرْضُ هُوَ الِاسْتِعْلَامُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ:
 أَلَّا تُحِبَّ النُّزُولَ مَعَ نَحْيَاتِهِ، فلهذا كَانَ عَرْضًا، وَأَمَّا لَعَلَّ،
 فهو لِلتَّوَقُّعِ فِي مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ، فالمرجُوُّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى
 (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ) وَالْمَخُوفُ فِي مِثْلِ
 قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ
 لَعَلَّ فِي التَّنْثِي فِي مِثْلِ قَوْلِهِ (لَعَلِّي أَزُورُكَ فَتُكْرِمَنِي) فَهِيَ
 مَوْلَدَةٌ لِلتَّمَنَّى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ بَعْدَ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحَصُولِ،
 فلهذا أَشْبَهَ التَّمَنَّى لَمَّا كَانَ قَدْ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَغَيْرِ
 الْمُمْكِنِ، وَالسَّبَبُ فِي خُرُوجِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى بَعْضٍ،
 هُوَ تَقَارُبُهَا، وَالْمَعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَلِأَجْلِ
 ذَلِكَ يَحْجُوزُ اسْتِعْمَالُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضٍ

(الضرب الخامس النداء)

وهو من جملة المعاني الانشائية الطلبية، ولهذا فإنه إذا
 قيل: يَا زَيْدُ، لَمْ يُقَلَّ فِيهِ: صَدَقْتَ أَوْ كَذَبْتَ لَمَّا كَانَ إِشَاءً،
 وَحُرُوفُهُ يَا، وَأَخْوَاتُهَا، فَتَنَهَا مَا يَسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ كَالْهَمْزَةِ،
 وَمِنْهَا مَا يَسْتَعْمَلُ لِلْبَعِيدِ كَالْيَا، وَمِنْهَا مَا يَسْتَعْمَلُ فِيهِمَا جَمِيعًا.

وهو (يا) كما هو مقرر في علم الإعراب ، ومعنى النداء هو التصويت بالمنادى لإقباله عليك ، هذا هو الأصل في النداء . وقد تخرج صيغة النداء الى أن يكون المراد منها غير الإقبال ، بل يراد منها التخصيص ، كقولك : أما أنا فافعل كذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيها القوم ، واللهم اغفر لنا أيها العصابة ، ولم يعمدوا بالرجل ، والقوم ، إلا أنفسهم ، وهكذا مرادهم بأننا ، ونحن ، فلو كان منادى لكان المقصود غيره . كما اذا قلت : يا زيد ، فإن المنادى الطالب هو غير المنادى المطلوب ، فهذا ما أردنا ذكره من الأمور الانشائية الطيبة والله أعلم

(دقيقة)

أعلم أن الخبر والإشياء متضادان ، لأن الخبر ما كان محتملاً للصدق والكذب ، والانشاء ما ليس يحتمل صدقاً ولا كذباً ، فلا يجوز في صيغة واحدة أن تكون حاملة لإنشاء وخبراً ، لما ذكرناه من التناقض بينهما ، نعم قد ترد صيغة الخبر والمقصود بها الانشاء ، إما لطلب الفعل ، وإما لإظهار الحرص على وقوعه ، وهذا كقوله تعالى (والوالدات يرضعن

أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ) ونحو قوله تعالى (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) فليس واردا على جهة الإخبار فيهما جميعا، لأنه يلزم منه الكذب، وهو محال في كلامه تعالى، لأن كثيرا من الولادات لا ترضع الحولين، بل تريد وتنقص، وهكذا قد يدخل البيت من هو خائف، فلهذا وجب تأويله على جهة الإنشاء، ولمعنى فيه، لترضيع الولادات أولادهن حولين على جهة النذب والإرشاد إلى المصالح، وهكذا قوله (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) معناه ليأمن مَنْ دخله، ومخالفة الأوامر لا فساد فيها، ولا يدرى عليه محال، بخلاف الأخبار فإنه يلزم من مخالفتها الكذب، ولا يرد الإنشاء، ويكون في معنى الخبر إلا على جهة التذكرة في مثل قولك: وجدت الناس (أخبر بقله) أي وجدت الناس يقال عندهم هذا القول، والسّر في ذلك هو أن الإنشاء إذا ورد بمعنى الخبر فليس فيه مبالغة، بخلاف عكسه، فإنه يفيد المبالغة، وهو الدوام والاستمرار كما مثلناه في الآيتين اللتين تلوناها، وتحت هذه الأمور التي ذكرناها من هذا القسم في المسائل الخبرية والطلبية، من المعاني القرآنية، ولأسرار التنزيلية، مما يكون متعلقا بفن المعاني، لا يحصى عدده، ولا يحصر حدده، يذريه

كلُّ الْعَمَلِ نُحْرِيرٌ ، ويفهمه كلُّ ذِكْرٍ بَصِيرٌ ، ولا يرداد على
كثرة الرَّدِّ والمطالعة الآ وضوحاً وتقرراً

(النظر الثالث)

(في التعلقات الفعلية)

اعلم أن الفعل يذكر وله تعلقات تخصه ، من الذكر
والحذف ، والشرط ، ويذكر الفاعل ، وله تعلقات تخصه أيضاً ،
ويذكر المفعول ، وله تعلقات تخصه من الذكر والحذف ، فهذه
ضروب ثلاثة نذكر ما يخص كل واحد منها ، وإني صدّرتنا
هذا النظر بذكر تعلقات الأفعال ، لما كان أصل العلق لها ،
فلهذا كان مصدراً بها والله الموفق

(الضرب الأول)

في بيان ما يكون مختصاً بالأفعال نفسها ، والأصل هو
ذكر الفعل ، لأنه هو الأصل في البيان ، كقوله تعالى (وحاء
رثك) وفعل الله تعالى (دعوني أستجب لكم) (هذكروني
أذكركم) لي غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الفعل ،
مما لا يحصى كثرة ، ولكن يعرض له التقديم والتأخير ،

والحذف ، وتعلق الشرط به ، فهذه حالات ثلاث نذكرها
بعمرة الله تعالى

(الحالة الاولى) تقديمه وتأخيرته ، وذلك يكون على
أوجه ثلاثة ، الوجه الاول أن يكون مؤخراً ، وإنما حسن فيه
ذلك لأمرين ، أما أولاً فلأن تقديم المفعول رتبة كان من
أجل الاهتمام به ، والعناية بذكره ، ومثال هذا من يكون له
محبوب يتفنى عنه ، فيقال له : ما تمنى ، فيقول معاجلاً وجه
الحبيب أتمنى ، وكم من يمرض كثيراً فيقال له : ما تسأل الله
تعالى ، فيجيب تعجلاً للإجابة : العافية أسأل ، وأما ثانياً
فبأن يكون أصل الكلام هو التقديم ، لكن في مقتضى
الحديث ما يقتضى تأخيره لعارض لفظي ، ففي هذين الوجهين
إنما حسن تأخيرته من جهة الاهتمام بغيره ، فلهذا كان
أحق بالدكر ، وإذا حسن تقديم مفعوله كان مؤخراً ، وثانيها
تقديمه وهو الأصل كقولك : ضربت زيداً ، وأكرمته ،
فتقدم الفعل لما كان الأصل هو تقديمه ، قال الله تعالى (وعد
الله الذين آمنوا) وقال تعالى (ورد الله الذين كفروا بغيرهم)
إلى غير ذلك ، وهو كثير ، فاكفينا بالأمثلة القليلة ، فحصل
من مجموع ما ذكرناه أن الفعل إذا كان مقدماً فهو الأصل ،

لأنه عامل . ومن حق العمل أن يكون مفعلاً على معموله .
وإذا كان مؤخرًا فهو على خلاف الأصل اعرض وفائدة كما بينا
عليه ، وثالثها توسطه بين مفعوليه ، وإثنا كان كذلك من أجل
الاهتمام بالمقدم منهما

(الحالة الثانية) حذفه ، وهو يكون على أوجه ثلاثة .
أولها أن يكون جواباً كقولك مَنْ جاءك . فتقول زيد . أى
جاءنى زيد ، وإثنا جاز حذفه لأجل القرينة الحالية . فلا جمل
هذا كانت مغنية عن ذكره ، فلله تعالى (ولئن سألتهم
من خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله) وتقديره خلقهن
الله . وقال تعالى (ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا
به الأرض بعد موتها ليقولنَّ الله) ولمعنى نزاه الله فهذان
الفعلاان قد حذفوا ، أكلا على القرينة الدالة عليهما ، وثانيهما
أن يكون المسلط على حذفه هو كثرة الاستعمال مع قيام
حرف الجر مقامه ، ومثال ذلك قولنا (بسم الله) فإنه إنما يذكر
للتبرك عند كل فعل من الأفعال ، فإن الفعل ههنا يكون
محذوفاً ، لما ذكرناه من الكثرة . وهكذا فى مثل قولهم (بارئاً
والبنين) دعاء للعرس . ولمعنى نكحت . أو تزوجت برزف .

والبين ، وثالثها أن يكون هناك ما يدل على الفعل المحذوف ،
 مما يشعر بالفعل ، كحرف الشرط في نحو قولهم (إن ذو لؤثة لا آ)
 ولعلني إن لا ذو لؤثة لا آ . وقولهم (لو ذات سوار لطمتني)
 والمدير لو لطمتني ذات سوار ، قل لله تعالى (قل لو أنتم
 تعلمون خرائن رحمة ربي) لأن التفدير فيه لو تمكنون ،
 فمما حذف فعل انفصل الضمير لا محالة ، وقوله تعالى (إن
 أمرؤ هلك) أي هلك مرؤ هلك . ویدی جراً على حذفه هو
 دلالة حرف الشرط عليه . لأن الشرط إنما انفصل بالفعل
 لا غير ويختص به

(الحالة الثالثة) تعلق الشرط به ، وعم أن جميع الشروط
 كلها محتصة بالأفعال ، لأنها تجدد ، والأفعال مسجدة ،
 ولا جرم ناسب معها الفعل فاختصت به ، وإن الشرطية ،
 لا تقع إلا في المواضع المحتمة المشكوك فيها ، قل الله تعالى
 (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) وقال تعالى (وإن تكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك) وقال تعالى (وإن جاورك
 فاحكم بينهم) فإن شتمت في مقام القطع ، فإما أن
 يكون بحجة التحايل وأنت قاطع بذلك الأمر ، ولكنك
 ترى أنت جاهل به ، وإما على أن المخاطب ليس قاطعاً

لأمر . وإن كنت فاطما . كقولك من يكذبك فيما
يقوله وتخبر به . إن صدمت فقل لي ماذا فعل . وإما لتزول
المخاطب منزلة الجهل . لعدم جزئه على موجب العلم . وهذا
كما يقول الأبي لأن لا يفوت بحقه : إن كنت أبك وحفظ
لي صنيعي فيك

وأما (إذا) فإنها تكون شرط في الأمور الواضحة
كقوله تعالى (ثم إذا أذقناه منه رحمته إذا فرغ منهم ربهم
يشركون) وهوول إذا طلعت الشمس جئت . وقال تعالى
(وإذا جاء أمر من الأمان أو الخوف أذاعوه)

(من) للتعميم في أولى العلم . قال الله تعالى (من يعمل
سوءا نجز به) وقال تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره .
ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)

(أي) لتعميم ما يضاف إليه في أولى العلم وغيرهم .
قال الله تعالى (ثم لنشرعن من كل شيعه آية أشد على
الرحمن عتيا) لأن قدره شرعه . في أحد وجوهها

(متى) للتعميم في الأوقات المستقبلية . وتستعمل مجردة
عن (ما) وتستعمل مؤكدة (بما) كقولك متى ما
بأني آت

و (أَيُّنَ) لتعميم الأمكنة ، قال الله تعالى (أَيُّنَمَا
سَكُونُوا يَذْرُكْكُمْ الْمَوْتُ) وقال تعالى (أَيُّنَمَا سَكُونُوا يَأْتِ
بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا)

و (أَيُّ) لتعميم الاحوال ، كقولك : أَنَّى لَكُنْ أَكُنْ
و (حَيْثَا) لتعميم الأماكن . ولله تعالى (وَحَيْثَمَا
كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَرْقًا)

و (مَا) تكون لتعميم في كلِّ الاشياء قال الله تعالى
(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) وقال تعالى (وَمَا تَقَدَّمُوا
لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ) و (مَهْمَا) أعمُّ ، قال الله تعالى
(مَهْمَا نَسَأَ بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرِ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)
وأما (لَوْ) فهي للشرط في الماضي دالة على امتناع الشيء
لامتناع غيره قال الله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)
أى امتنع الفساد لامتناع وجود الآلهة

وأما (إِمَّا) المكسورة ، فهي (إِنْ) أَكْدَتْ (بِنَا)
فأكَّد شرطها بالنون المؤكدة . قال الله تعالى (وَإِمَّا تَرِينَّ
مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)

وأما المصوحة وهي للمفصل . وفيها معنى الشرص . قال الله

تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِيهِ) (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِيهِ)
الجنة (فهذا كلامٌ فيما يخص بعمل نفسه من هذه الأمور

(الضرب الثاني)

(في بيان الأمور المختصة بالفاعل نفسه)

وتعرض له أحوال لا بد من ذكرها ، أمّا حذفه فقليل
ما يوجد ، لأنه صار معتمداً للحديث ، وقد جاء حذفه مع
قيام الدلالة عليه في نحو قوله تعالى (ثُمَّ يَذُكُّ لَهْمٌ مِنْ بَعْدِ مَا
رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جَنَّةً حَتَّى حِينٍ) أى يذك لهم سجنه ،
وفي ضمير الشأن والقصة ، في مثل كان زيد قائماً ، شئ لامرئ
والشأن ، وإنما جاز حذفه لما كانت هذه الجملة دالة مقامه ،
وسادة مسددة ومفسرة له ، وفي مثل نعم رجلاً زيدا ، لأن
التقدير فيه : نعم الرجل رجلاً زيدا ، وإنما جاز حذفه ،
لما كان ما ذكر من التفسير بقولنا : رجلاً ، ولا يجوز الإقدام
على حذفه إلا مع قرينة تدل عليه دلالة ترشده إليه ،
والأقرب أن يقال في نعم ، وبشئ ، وضمير الشأن ، إياه مضمرة
وليس محذوفة ، لأن ما يقتضى الاضمار حاصل وهو الفعل ،
فلماذا كان جماعه مضمراً أحق

وأما ذكره فهو الأكثر المطرد . إما ظاهراً كقوله تعالى
(ورد الله الذين كفروا بغيظهم) وإما مضمراً كقوله
تعالى (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) وإما مشاراً
إليه كقولك جاءني هداً . وإما موصولاً كقوله تعالى (وقال
الذي عنده علم من الكتاب)

وأما تقديمه على الفعل فلا يجوز عند الأكثر من النحاة .
لأن الفعل عامل فيه ، ومن حق العامل أن يكون سابقاً
على معبولة . فأما المفعول فإنما جاز تقديمه وتأخيره لدلاله
دلت عليه

(الصرب الثالث)

(في بيان الأور المختصة بالمفعول)

أما ذكره فمن أجل البيان ، كقوله تعالى (اذكروا
نعمتي) (فاذكروني اذكركم) وقوله تعالى (واستأنهم
عن القرية) (فاسأل بني إسرائيل) ظاهراً ومضمراً ،
ومشاراً إليه . كقولك اضرب هذا ، وموصولاً كقوله تعالى
(فاسأل الذين يقرؤن الكتب)

وأما حذفه فهو على نوعين ، فالنوع الأول أن يحذف

لفظاً ويُراد معنى وتقديراً ، وهذا كقوله تعالى (فلو شاء
لهداكم أجمعين) والتقدير فيه لو شاء هدايكم لهداكم ،
لكنه حذف لما كان سياق الكلام دالاً عليه ، وهكذا
قوله تعالى (وما عملت أبدانهم) أى عملته ، وقوله
تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة)
والتقدير ما كان لهم الخيرة فيه ، وقد يحذف للتعظيم
مع إفادة الاختصار كقول من قال قد كان منك ما يؤلم
أى كل أحد ، وعليه دلّ قوله تعالى (ولله يدعو لى دارِ
السلام) أى كل أحد ، فحذف لدلالة الكلام عليه ، ومن
هذا ما يكون محذوفاً على طريق الاختصار ، نحو أصفيت
إليه ، أى أذنى ، ومنه قوله تعالى (أرى أنظر إليك) أى
أرى ذاك ، وقد يحذف رعاية للفاصلة كقوله تعالى
(ما ودّعك ربك وما قلا) والتقدير وما قلاك ، لكنه حذفه
ليطابق ما قبله من الفاصلة ، وقد يحذف لاستهجان ذكره
كما حكى عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت :
ما رأيت منه ولا رأى منى ، والمراد القورة ، فهذا رير ما
يحذف لفظاً ، ويُراد من جهة المعنى
وأما النوع الثانى وهو ما يحذف ويجعل كأنه صار نسيباً

منسباً ، فهو على وجهين ، أحدهما أن يجعل الفعل المذكور
كنية عنه متعدياً كقول البحتري
شَجَوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَاةِ

أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي

فجعل قوله . أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي ، كناية عن
الفعل ومفعوله ، وعلى هذا يكون المعنى أن يكون ذا رؤية
وذا سمع فيندرك بحاسنه وأوصافه الظاهرة وأخباره الدالة
على استحقاقه للامامة والخلافة . فلا يكون منازعاً فيها ،
وثانيهما أن يكون المراد ذكر الفعل مطلقاً من غير تفرع
على ذكر متعلقه . كقوله تعالى (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ومن ههنا قولهم : فلان يُعْطَى وَيَمْنَعُ ،
ويُصَلُّ وَيَقْطَعُ . والمرض هو ذكر الفعل من غير حاجة إلى
أمر سواء ، فهذا ما أردنا ذكره في العلاقات الفعلية

(النظر الرابع)

(في الفصل والوصل)

وهما محلٌّ عظيمٌ في علم المعاني ، وواقعان منه في الرتبة
العلياء ، ونحن الآن نشير إلى زبدٍ منهما مما يتعلق بغرضنا .

أما الفصل فهو في لسان علماء البيان - عبارة عن ترك الواو
 العاطفة بين الجملتين ، وربما أطلق الفصل على توسط الواو
 بين الجملتين ، والامر في ذلك قريب بعد الوقوف على حقيقة
 المعاني ، لكن ما فناء أصدق في اللقب من جهة أن اجمة
 الثانية منفصلة عما قبلها ، فلا تحتاج إلى واصل هو الواو ،
 فلاجل هذا كان ما ورد من غير واو بين الجملتين أحق
 بلقب الفصل ، وهذا يرد في التزيين على أوجه نذكرها ،
 أولها أن تكون اجمة واردة على تقدير سؤال يقتضيه الحال ،
 فلاجل هذا وردت هذه اجمة مجردة عن الواو ، جوابا له ،
 ومثاله قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع فرعون
 (قال فرعون وما رب العالمين) وإنما جاءت من غير واو على
 تقدير سؤال تقديره ، فماذا قال فرعون ، لما دعاه موسى إلى
 الله تعالى ، قال فرعون (وما رب العالمين) ثم قال موسى (قال
 رب السموات والارض وما بينهما إن كنتم موقنين)
 وإنما جاءت من غير واو لأنها على تقدير سؤال كأنه قال :
 فما قال موسى ، قال : الآية ، وهم جروا إلى آخر الآيات التي
 أتت من غير واو كقوله تعالى (قال لمن حوالة ألا تستمعون)
 ج ٣ م — ٣٩ — (الطراز)

هَذَا رُبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ . قَالَ إِنْ رَسُوا كُمْ لَدَى
 أَرْسَلْ إِلَىٰ يَمِينِكُمْ يُخَبِّرُوكَ عَنْ رَبِّكَ مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا وَمَا بَيْنَهُمَا
 مِنْ كُنُزٍ مَّقْنُونٍ . قَالَ إِنَّهُ أَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ
 فَتَذَكَّرْتُمْ . هَؤُلَاءِ حُجَّتُكَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَقَدْ خَلَّيْنَا
 عَنْكَ الْغَلْظَ وَالْجَبْنَ وَالْجَبْنَ وَالْجَبْنَ . قَالَ فَمَا بَالُكَ
 بِمَا تُكْفِرُ بِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ . قَالَ يَبْنَؤُنِي الْغَلْظُ وَالْجَبْنُ
 وَالْجَبْنُ . قَالَ فَمَا بَالُكَ بِمَا تُكْفِرُ بِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ . قَالَ
 يَبْنَؤُنِي الْغَلْظُ وَالْجَبْنُ وَالْجَبْنُ . قَالَ فَمَا بَالُكَ
 بِمَا تُكْفِرُ بِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ . قَالَ يَبْنَؤُنِي الْغَلْظُ
 وَالْجَبْنُ وَالْجَبْنُ . قَالَ فَمَا بَالُكَ بِمَا تُكْفِرُ بِهِ وَأَنْتَ
 لَا تَعْلَمُ . قَالَ يَبْنَؤُنِي الْغَلْظُ وَالْجَبْنُ وَالْجَبْنُ .

فألا تباعُ الثاني واردٌ على جهة الإيضاح، وهكذا القول في كل جملة أنت عَقَبَ أُخْرَى على الإبدال منها، فإنها تأتي من غير واو لما ذكرناه، وثالثها أن تكون الجملة الأولى وردة على جهة الخفاء، والمقام مقام رفع لذلك اللبس. وتأتي الجملة الثانية على جهة الكشف ولا يفسح ما أتت من قبل. ومثاله قوله تعالى (ومن شئس من سول آمنًا بالله و... يوم الآخر وما هم بتؤمنين) ثم قال (يخادعون الله و... آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) جرد قوله (يخادعون الله) عن الواو، إردده لإيضاح ما سبق من قوله (آمنًا بالله و... يوم الآخر وما هم بتؤمنين) ومراد ذلك كل ما كان قولاً باللسان من غير عمد في الحب وهو خدع لا محالة. مهدفه هي حاشته فيما صدر منهم من الآيات باللسان، وقوله من (فوسوس إليه الشيطان من آدم) تأتي بقوله (عليه السلام) مجرداً عن الواو. نسبها إلى إيضاح وسوسه وكشف عظمه وشرح تفاصيله، ولو أتى الواو. يعطى هذا المعنى لما فيها من إيهام التغاير المؤذين بعدم الكشف والإعراض عن التقرير، ورابعها أن تكون الجملة الثانية واردة على جهة رفع

التوجه عن الجنة الأولى عن أن تكون مسوقة على جهة
 الجوز والسهو والنسيان ، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة
 البقرة (أَمْ دَلَّكَ الْكِتَابُ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَارْدَةً عَلَى
 جِهَةِ الْإِيضَاحِ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَعْلَى مَرَبِّ الْكَمَلِ ،
 وَسَيَقَتْ عَلَى الْمِبَالِغَةِ بِإِعْظَامِهِ ، وَأَنَّهُ لَا رَتْبَةَ فَوْقَهُ ، حَيْثُ
 صَدَرَ السُّورَةُ بِالْأَحْرَفِ الْمُعْظَمَةِ . إِشْعَاراً بِبِلَاقَتِهِ ، وَجِيءَ
 بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ الْإِلَهِ . نَبِيهَا عَنِ مَا بَضَمْتَهُ مِنَ التَّمَدُّدِ ، عَلَى
 صِفَةِ الْإِغْرَاقِ فِي وَصْفِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ هَكَذَا ، سَبَقَ إِلَى
 فِهْمِ السَّامِعِ أَنَّ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ هَذِهِ السَّمَاتِ الْبَالِغَةِ ، إِنَّمَا هِيَ عَنِ
 حِجْهِ الْخُرُوفِ وَالسَّهْوِ وَالْمَهْوُولِ . وَأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا ، أَرْدَفِعَ الْوَهْمَ
 بِمَا عَقَبَهُ مِنْ جَمَلِ الْمَزْدَفَةِ . فَبِهَذَا وَرَدَتْ مِنْ غَيْرِ وَأَوْ . إِشْعَاراً بِمَا
 ذَكَرْنَاهُ . فَقَالَ (لَا رَبَّ فِيهِ) يَ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنَّهُ يَكُونُ مَرَبَّابًا
 فِيهِ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مَحْطًا لِلرَّيْبَةِ وَمَحَلًّا لَهَا ، ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) أَيِ إِنَّهُ هَادٍ لِأَهْلِ التَّقْوَى مُعْطِيًا لَهُمْ حَقَّ
 الْهُدَايَةِ بِهِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ) ثُمَّ قَالَ (إِنَّ
 هَذَا إِلَّا إِلَهٌ كَرِيمٌ) فَقَوْلُهُ (إِنَّ هَذَا إِلَّا إِلَهٌ كَرِيمٌ)
 سَبَقَ مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الْوَهْمِ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى ، غَيْرَ أَنَّ تَكُونَ عَلَى
 ظَاهَرِهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِغْرَاقِ فِي مَدْحِهِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى

(كَأَنَّمْ يَسْمَعُهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ وَقَرًّا) ففوله (كَأَن فِي أُذُنِهِ
 وَقَرًّا) إنما ورد على جهة الاتصال من غير واو ، تهريرا لما سبق
 من الجملة الأولى من عدم السماع . وإيضاحا لها . وخامسها
 أن تكون الجملة الثانية واردة على إرادة قطع لوجهه على ما
 قبلها من الجمل السابقة ، ومثاله قوله تعالى (لَنَنصُرَنَّ نبيَّهُمْ)
 فإنما وردت من غير واو ، دلالة على أن عطفها على ما تقدم
 من الجملة السابقة منمذّر ، فلهذا وردت من غير واو ، رفعا لهذا
 النوع وقطعاً له . ويجوز أن يكون واردة على جهة الاستئناف ،
 تنبيها على البلاغة بمطابقة محزّها ومفصلها ، وإعلاما من الله
 تعالى بأنهم من أجل خداعهم ومكرهم مستحقون من الله
 تعالى عاية الخزي والتكال . وتسجيلا عليهم بأن الله تعالى
 هو المتولّى لذلك دون سائر المؤمنين ، وثبة بالفعل المضارع
 في قوله (يَسْتَهْزِئُ) بحدوث الاستهزاء وتجذّده . فإما قوله
 تعالى (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) فإنما أتى من غير واو ، لاندراجها
 على جهة البيان تحت قولهم (إِنَّمَا مَعَكُمْ) أي إيا معكم على
 الموافقة على ذنبكم في التكذيب والجحود غير مفارقة لكم
 مستمرّين على اليهودية ، وكوننا معهم ليس على جهة التصديق ،
 إنما كان على جهة الاستهزاء والسخرية بناهم عليه من الإيمان .

فهذا يكون ورود الفصل في كتاب الله تعالى ، والله در
لطائف التنزيل ، لقد أطلعت طلابها على مطالع أنوارها ،
وأوضحت لهم المنار ، فسكنوا بضوء شمسها ونوار أنوارها ،
وأما لوصل فهو عطف الجملة على الجملة ، والمفرد على مثله .
بجامع ما ، وهو قد يرد لرفع الأيها ، كقولك : لا ، وأيدك
الله ، فالواو هنا جاءت لرفع الواو عن أن تكون دعاء عليه
في ظاهر الأمر كما ترى . وكما يرد في المفرد فقد يرد في
الجملة ، فهذان ضربان ، نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما
بعمونة الله تعالى

(الضرب الأول)

(في بيان عطف المفردات بعضها على بعض بالواو)

وإنما قدمناه في الترتيب من جهة أن المفرد سابق على
الجملة المركبة ، ونذكر فيه من التنزيل آيتين . الآية الأولى
قوله تعالى في سورة الفاشية (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف
خلقت وإلى السماء كيف رفعت) إلى آخر الآية . فعطف
بعض هذه المفردات على بعض ، ولا بد هناك من رعاية الملائمة
والمناسبة في تقديم بعضها على بعض لئلا يخالو التنزيل عن أسرار

معنوية ، ودقائق خفية ، يتمطن لها أهل البراعة ، ويقصرون
عن إدراكها من لا حظوة له في معرفة هذه الصناعة ، فلا بد
من أن يكون لتقديم المعطوف عليه على المعطوف وجه يسوغه ،
وإلا كان لغوا ، ولهذا ضعف ، زبد قائم وعمر وبيع داره ، إذ
لا علاقة بين هاتين الحمليتين تكون سدا لعطف إحداهما على
الأخرى ، ولهذا عيب على أبي تمام قوله

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى

صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

أد لا مناسبة بين مرارة النوى ، وكرم أبي الحسين ، فأما
لاية فلتنشر لي لأسرار التي لأجلها قدّم بعضها على بعض ،
فأما تقديم الإيبل ، فإنما كان ذلك من أجل أن الخطاب
للعرب من أهل البلاغة ، فمن أجل ذلك كان الاستعجلاء على
حسب ما يأمونه ، وذلك أن العرب أكثر تعويلهم في معظم
تصرفاتهم على المواشى في مطاعم وملابس ولشارب والمراكب ،
وأعمها نفعها هي الإبل . لأن أكثر المنافع هذه لا تصالح
إلا فيها على العموم ، مع ما اختصت به من الخلق العظيم
والإحكام العجيب ، فمن أجل ذلك صدرها بالنظر فيها
لذلك ، ثم إنه أورد فيها بذكر النظر في خلق السموات ، ووجه

الملائكة بينهما ، هو أن قوام هذه الأنعام ومدة الموشى ، إنما هو بالرعى وأكل الخلى ، وكان ذلك لا يكون إلا بنزول المطر من السماء . مع ما اختصت به من التأليف الباهر والامتداد العظيم ، والسعة الكلية . فمن أجل ذلك عطف بها ذكر الإبل ، إشارة إلى ما فناء ، ثم أردف ذلك بذكر النظر في لجبال وما ضمنت من العجائب العظيمة من أجل أنهم إذا قعدوا في البرارى ويطؤون الأودية ، لا يأمنون التخطف لهذه الأنعام والنفوس والأثول ، فأشار إليها لما فيها من التحفظ على أموالهم ونفوسهم بارتفاعها وكونها شوامخ لا يوصل إليها لعلوها وارتفاعها ، فعقب بها ذكر السماء ، لما أشرنا إليه ، ووجه آخر وهو أنها لما كانت في غاية الارتفاع والسمو أشبهت السماء في علوها وارتفاعها ، فلها عطفها بها ، ثم أردفها بذكر الأرض ، منبها على ما لهم فيها من المعاش والاستقرار بأنواع الارتفاعات التى لا يعلم تفاصيلها إلا الله تعالى من الأرزاق والثمار والمواكه والمعادن ومجارى العيون والأنواء ، وغير ذلك ، فأشار الله تعالى إلى هذه العجائب الأربعة ، لما كانت من أعظم آيات الباهرة ، وقد عددنا هذه في عطف المفردات

طراً الى عطف المجرورات بعضها على بعض وكان ما بعدها
منفصلاً عنها ، فهذا هو الذي حسن منه . والأقرب أن يكون
من الجمل ، لأن ما تقدم من المجرورات هو متعلق بالجمل
بعدها ، فلماذا كان معدوداً من الجمل ، الآية الثانية ذكرها
في سورة آل عمران وهي قوله تعالى (زَيْنَ لِلنَّاسِ خُبْرُ
الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْثِ) ونظر الى عجائب
هذه الآية ولطافة معناها في تقديم بعضها على بعض ، فلما
كانت الآية مسوقة من أجل ترين المشتبهات في أفئدة
نبي آدم واستيلائها عليها فقدم ما هو الأدخل في ذلك ،
فصدورها بذكر النساء ، تنبيهاً على أن لا يشتبه بغيب على
المقول مثلهن أما يغلب على القلوب من وقآن النفوس اليهن
وعن هذا قال صلى الله عليه وسلم : ما رأيت أغلب الذوى
المقول من النساء ، وعن إبليس : ما نصبت فحاً أثبت في
نفسى من دفع أنصبه بامرأة . وفي هذا دلالة على استيلائهن
على العقول ، لأنهن أدخلن في المشتبهات ، ثم عقبه بذكر
البنين لما كانوا مما يلي النساء في الرقة والرحمة والشفقة والحنو ،

مع المشاكلة في الخلق والصورة ، ثم أزدف ذلك بالاموال
الذهبية والفضية ، لما يحصل فيها من اللذة والسرور
والاطمئنان والشرح الصدور بها والاستطالة والقوة ، كما
يحصل بالابناء ، لكن الأولاد أدخل فرحاً وأشد حجة ،
واكثر بهم رحمة ورأفة ، وقوله (القناطير المقنطرة) مبالغة
في وصفها ، كما قالوا : رِبيل مؤبلة ، وظلف ظالف ، أى شديد
ثم عقب ذلك بذكر الخيل ، لما يحصل بها من الجمال ولهيئة
الحسنة والقوة والاستطالة على الاعداء بالقهر ، وردفها
بذكر الأنعام لما يحصل بها من المنافع ، وهى دون
منافع الخيل ، وأنبأها بذكر الحرث ، وختم هذه المنافع
بذكره ، لأن كل واحد من هذه الاشياء على مرتبة في السبق
على قدر حالها في الجمال والمنفعة ، وقد أشار الله تعالى الى
ترتيبها كما سردها ، تنبيها على أن ما تقدم منها فهو أحق من
غيره ، لاختصاصه بما اختص به ، ولنقتصر على هذا القدر
من التنبيه على درجات الفصل وأغفلنا ذكر ما يتعلق بهاتين
الآيتين من العلوم المعنوية والعلوم البائية ، وما يليق بهما من
علم البديع ، ميلاً الى الاختصار ، وهذا من مفاصات بحار
التنزيل المحصلة لخالص عقيدته ، وأسماط عقوده المؤلفه من

دُرَره وحصيد مَرَجَانه ، قد استخرجها النُّقَادُ والغَاصَّة ،
واستولوا على لُبَابِ ثَلثِ الْأَسْرَارِ . وأحاطوا منها بالخلاصة ،

(الضرب الثاني)

(في بيان عطف الجمل بعضها على بعض)

وما هذا حاله فهو كثير الدَّوَر في كتاب الله تعالى .
ولا بدَّ أن يكون بينهما نوع ملاءمة لاحله جاز عطف إحداها
على الأخرى ، كقوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)
وقوله تعالى (يُرَافِقُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا)
ونحو قوله تعالى (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) فأمَّا قوله تعالى
(إِنْ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) فإنما ورد من غير ذكر الواو ،
لما كان وارداً على جهة التعليل ، فلهذا لم ترد فيه واو ، كقوله
تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاكَرُوا اللَّهَ) ومن هذا قوله تعالى (إِذَا
السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوْكَبُ انْتَشَرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ
فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) فهذه الأمور كلها عطف
بعضها على بعض بجامع يجمعها ، وهو كونها من أمارات القيامة ،
ومن هذا قوله تعالى (كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ
وَنُوحٌ وَعَمَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ ثَبَعٍ)

فإنما جاز العطف في هؤلاء بعضهم على بعض ، باعتبار أمر جامع ،
وهو تكذيب الرسل وجحد ما جاؤا به من المعجرات الظاهرة ،
فهم وإن اختلفوا وبيانوا فهم متفقون فيما ذكرناه ، وهكذا
قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) إنما عطف أحدهما على
الآخر باعتبار كونهما ضدتين ، والضد ملازم للضد ، فهذا
هو الذي سوغ العطف فيهما ، ولا ترال في تصفحك
لآي التنزيل ، واستهلال أسرارہ تطلع على فوائد جمّة ،
ونكت غزيرة

(النظر الخامس)

(في الإيجاز والاطناب والمساواة)

أعلم أن الكلام بالإضافة إلى معناه كالقMISS بالاصافة
إلى قد من هؤلاء ، فربما كان على قدر قدّه من غير زيادة ولا
نقصان ، وهذا هو المساواة ، ونارة يكون زائداً على قدّه
وهذا هو لاطناب ، وربما نقص عن قدّه ، وهذا هو الإيجاز ،
فيذن الكلام لا يخلو عن هذه الأنواع الثلاثة ، ونحن نذكرها

(النوع الأول الإيجاز)

وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية

المقصود من الكلام بأقل من عبارة متعارف عليها ، ثم إنه
 يأتي على وجهين ، أحدهما القصر ، وهو لا يبان بلفظ قليل
 تحته معان جمة ، وهذا كقوله تعالى (ولكم في الفصاخص
 حياة) فإنه قد دل على معناه بأوجز عبارة وأخصرها ، وقد
 فاق على ما أثر عن العرب في معناه من قولهم (الصل أنقى
 للمقتل) من أوجه ، من جهة إنجازها ، فإن حروفه عشرة ،
 وما قبله أربعة عشر حرفاً ، ومن جهة سلامته عن التكرار ،
 ومن جهة تصريحه بالمقصود ، وهو معنى الحياة ، ومن جهة
 بلاغة معناه ، فإن تكبير الحياة أعظم جزالة ، وأبلغ فخامة ،
 وغير ذلك من الأوجه التي تميز بها عن غيره ، وكقوله
 تعالى (من يعمل سوءاً يجز به) فهذا كلام مختصر وحيز دل
 على معناه بحيث لا ندرك إنجازها ، ولا نسل كنهه ، ومنه
 قوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ومن يعمل
 مثقال ذرة شراً يره) وثانيهما إنجازها بحذف ، ومثاله قوله
 تعالى (واسأل القرية التي كنت فيها والعير التي أقبلت فيها)
 فإن العرض أهل القرية ، ويتبع في ذلك الأمور المندوفة
 من حذف علته ، أو جوب شرطه . كقوله تعالى (وأولئك)

مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
 أَنْجَارٍ مَا تَقَدَّتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ (المعنى لتنفذ كلمات الله ما نفذت ،
 ومنه قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ
 الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى) التقدير لكان هذا القرآن ، وقوله
 تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفَقُوا عَلَى النَّارِ) التقدير فيه لشاهدوا
 مَا تَقْصُرُ الْعِبَادَةُ عَنْ كُنْهِهِ ، أَوْ لَتَحَسَّرُوا وَانْقَطَعَتْ أَفْسَدَتُهُمْ ،
 لِأَنَّ الْمَعَامَ مَقَامُ تَهْوِيلٍ ، فَلَا يَدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ كَمَا تَرَى ، وكقوله
 تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
 تُرْحَمُونَ) التقدير فيه أعرضوا عن استماعه ونسكصوا عن
 قبوله . ويدل عليه ما بعده ، وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى حَقِيقَةِ
 الْمَلَاعَةِ مِنَ الْإِيحَازِ بِالْخُذْفِ ، فعليه بتلاوة سورة يوسف ،
 فَإِنَّهُ يَجِدُ هُنَا مَا فِيهِ شِفَاءٌ لِكُلِّ عِلَّةٍ ، وَبَلَّالٌ لِكُلِّ غَلَّةٍ

(النوع الثاني الإطناب)

وهو تأدية المقصود من الكلام بأكثر من عبارة
 معارف عليها . ثم إنه يأتي على أوجه ثلاثة ، أولها أن يكون
 مجيئه على جهة التفصيل ، ومثاله قوله تعالى (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ
 وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ

ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون
 من ربهم) فهذا وما شاكله فيه تفصيل بالغ وتعدد لمن
 يجب الإيمان به من الأنبياء ، وما أوتوا من الكتب المنزلة
 على أتم وجه وأبلغه ، ولو أثر إيجازه لقال : قولوا آمنا بالله
 وبجميع رسله وما أوتوا ، لكنه بسطه على هذا البسط العجيب ،
 لما فيه من وفائه بالإيمان بالله وبرسله وما اشتمل عليه من ذكر
 هذه الروائد المؤكدة ، ومنه قوله تعالى (إن في خلق السموات
 والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في
 البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا
 به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف
 الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات
 لقوم يعقلون) فينظر الناظر ، وينحط فريخته بساط البائع
 فيما اشتملت عليه هذه الآية الباهرة من شرح عجائب هذه
 المحلوفات ، واختلاف أنواع المكنونات ، وترتيبها على هذه
 الهيئة التي تعجز عن إدراك القوى البشرية ، فقد نزلها على
 مراتب ثلاث

(المرتبة الأولى)

الإشارة إلى المكنونات السماوية وما اشتملت عليه من

محائب الملوك وإتقان الصنعة. وبدع الحكمة في تكوينها
ورفعها ، وما فيها من المحلوات العظيمة في أطباقها من أصناف
الملائكة وحشوها بهم في أرجائها ، مع ما اختصوا به من عظم
الخلق ونيل الزلفى والقرب إلى الله تعالى ، وأنه لا خلق
أعظم ولا أرفع منزلة عند الله تعالى منهم ، لما خصهم به من
امثال أمره والاعتراف بعظمته

(المرتبة الثانية)

الإشارة إلى المكنونات الأرضية وما اشتملت عليه من
الاختصاص بمنافع الخلق من أنواع الحيوانات والنبات والفواكه
والاشجار والمعادن ، وأنها صارت موضعاً ومستقراً لهم يتقلبون
في منافعهم ودفع وهصارهم عليها ، وسهل لهم من ساوئ
مناكبها في البر والبحر

(المرتبة الثالثة)

الإشارة إلى المكنونات الحاصلة بين السماء والأرض
من نزول الأمطار لإحياء الأرض ونمو الثمار والزرع
وتصرف الرياح في مهابها لمصالح الأرض كلها ، واختلاف
الليل والنهار وما ناط بالسماء من هذه الكواكب النيرة ،

الشمس والقمر والنجوم ، وجعلها إعلاما للخلق ، واهتداء
الى مصالحهم ، وما بث فيها من الحيوانات العظيمة على
اختلاف أجناسها وأنواعها ، فقد أشار الى ما ذكرناه
من هذه التفاصيل في هذه الآية على أتم نظام وأعجب
سياق ، ولو آثار الإنجاز على ذلك لعل تعالى (إن في خلق
المسكوات آيات للعقلاء) وثانيها محيثة على جهة التتميم
ومثله قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)
فقوله (الصلاة الوسطى) إطناب على جهة التتميم لما قبله ،
ومنه قوله تعالى (من كان عذوانا لله وملائكته ورسله وحبرين
وميكال) فذكره لهما إطناب على جهة التتميم لما سبق ،
وقوله تعالى (رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري)
كرر ذكر الجار والمجرور في قوله (لي) إصبا على جهة التتميم
وتكملة لما قبله ، وثالثها محيثة على جهة التذليل ، ومعناه تعقيب
جملة يحمله وكيدا للمعنى الأولى ويوضحها لها ، ومثله قوله تعالى
(وقول جاء حق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا)
فقله : إن الباطل كان زهوقا ، خرج مخرج المثل بمرير لما
سلف من ذكر اجسيم فيه ، وقوله تعالى (ذلك جزئنا بآ

كفروا وهل يجازى لا الكفور) فقوله (وهل يجازى)
وارد على جهة الإطناب ، تديلاً لما قبله من الجملة على جهة
الإيضاح ، وهكذا يكون ورود الاطناب في شرح حقائق
الوعد لأهل الجنة ، والوعيد لأهل النار يذكر ما يليق بكل
واحد منهما من الاوصاف ، وإذا أتممت فيه فكرتك ، وجدته
كما شرحت لك من الإطناب الطويل والشرح الكثير

(النوع الثالث المساواة)

هي في مصطلح فرسان البيان ، عبارة عن تأدية
المقصود بتقدير معناه من غير زيادة فيه ولا نقصان عنه ،
ثم إنها جارية على وجهين ، أحدهما أن يكون مساواة مع
الاختصار ، وهذا نحو أن يتحرى البليغ في تأدية معنى كلامه
أوجز ما يكون من الألفاظ القليلة الأحرف ، الكثيرة
المعاني ، التي يتعسر تحصيلها على من دونه في البلاغة ، ومن
هذا قوله تعالى (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وقوله
تعالى (وهل يجازى إلا الكفور) فهذه أحرف قليلة
تحتها فوائد غزيرة ، ونكت كثيرة ، وهذا نوع من المساواة ،
وثانيهما أن يكون المقصود المساواة من غير تحري ولا طلب

اختصار، ويسمى (المتعارف) والوجهان محمودان في البلاغة جميعاً، خلا أن الأول أدلُّ على البلاغة وأقوى على تحصيل المراد، ولقد فإيت ترى أهل البلاغة متفاوتين في ذلك، فأعظمهم قدراً فيها من كان يمكنه تأديبه مقصوده في أخصر لفظ وأقله، وهذا لا يكون إلا لمن كان له موقع فيها بحيث يمكنه التقصير والاختصار في لفظ قليل، ولنقتصر على هذا القدر من العلوم المعنوية، ففيه كفاية للمطلوب، فأما التقديم، والتأخير، والتعريف، والتشكيك، ولاظهار، والإضمار، في المسند والمُسند إليه، فهو وإن كان جزءاً من العلوم المعنوية، لكننا قد أوردناه في الإسناد، وذكرنا هذه الأحوال، وأظهرنا التفرقة بينها، وقررنا الوجه الذي لا أجابه حتى بها فلها كان ذكرها هناك مقبياً عن لا عادة والله أعلم

(القسم الثاني)

(ما يتعلق بالعلوم البيانية)

وهو في مصطلح أرباب هذه الصناعة، عبارة عن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة وبالنقصان عنها، ومثاله أنك إذا أردت أن تحكي عن زيد

بأنه شجاع ، فالطريق اللغوية أن تقول : زيد شجاع
يشبه الأسد في شجاعته ، وإذا أردت الإتيان بهذا المعنى
على طريق البلاغة ، فقلت تقول فيه : رأيت الأسد ، وكان
زيداً لأسد . ولأول هو الاستعارة ، والثاني على طريق
التشبيه . فعم البس ثم يكون متساوياً للدلالة الثانية ، لأن
فيها تحصل الزيادة والنقصان في المعنى المقصود ، وندمة
الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام أتم المراد منه ،
فصارت الدلائل ثلاثاً ، دلالة المطابقة ، وهي الدلالة للغوية ،
كدلالة لفظ لسان والفرس على هاتين الحقيقتين المحصوتين ،
وهي دلالة لغوية تختلف باختلاف الاصطلاحات والأوصاف ،
ودلالة الالتزام ، وهي التي تدل على أمر خارج غير المسمى ،
ومثاله دلالة لفظ الفرس ، والانسان ، على ما يكون لازماً
لها عقلاً ، نحو الكون في الجهة والحصول في الاماكن ،
فهذه دلالة الترابية لأنه لا انفك عما ذكرناه ، ودلالته
التضمن ، وهي الدلالة على جزء من جزائه ، كدلالة الفرس
والانسان على أجزائهما ،

وأعلم أن المقصود الأعظم من هذه القاعدة هو بيان
أن القرآن قد نزل في أعلا طبقات فصاحة ، وأن كل كلام

غيره وإن بلغ كل شيء في البلاغة، فإنه لا ندانيه، ولا يمتدحه
وأن التقليد من الجن ولا من لو اجتمعوا على أن يؤايمثله،
أو بسورة منه، أو بأية، ما قدروا، كما حكى الله تعالى من
تصديق هذه المصداق قوله تعالى (من لئن جنمعت لأئسن
والجن على أن يؤايمثل هذا عزرا لا تأوون بمثله ولو
كان بعضهم لبعض ضمر أو قد حصل عجز الخلق عن الإسن
بمثله قطعاً كما سنقرره بعد هذا بمشيئة الله تعالى، سؤنة كان
المعجز بالإضافة إلى ما تضمنته من علوم معاني، ثم كان العجز
بالإضافة إلى ما تضمنته من علوم أيدان، ثم مر الكلام على
ما تضمنته من علوم المعاني، والذي ذكره ههنا هو، ما تضمنته
من علوم البين، فنذكر ما تضمنته من الأشياء، ثم نرددها بما
تضمنته من الاستعداد، ثم نذكر على إيراد ما تضمنته من
الكناية، ثم نذكر لتبيين، ونعلم كلامه فيه بالأمر راقى
نضمنها من الحديث وإخبارات، وقد شرب في أول الكتاب
إلى حقائق هذه الأشياء في تحرير قواعدها، ونسب شير له
ههنا هو أنه قد فاق في هذه المعاني على غيره، وأن شيئاً من
الكلام المقدم لا ندانيه ولا يمتدحه، فيحصل المانع

من ذلك على كونه قد بلغ الغاية بحيث لا غاية فوقه ، وأنه
فأنت لكلام أهل البلاغة في جميع أحواله

(النظر الاول في التشبيه)

يحصل من مفسود منه بأن نرس الكلام في أربعة أطراف

(الطرف الأول في بيان آلاته)

وهي الكاف ، وكان ومثل ، والكاف في نحو قوله تعالى
(جعلهم كمصف ما كؤل) ونحو قوله تعالى (أعمالهم كرماد
شتدت به الريح في يوم عاصف) وقوله تعالى (كما أنزلناه
من السماء مختلط به نبات الأرض)

وأما (كان) فكقوله تعالى (كأنهن الياقوت والمرجان)
وقوله تعالى (كأنهن بيض مكنون)

وأما (مثل) فكقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد
نار) وقوله تعالى (إنما مثل حياة الدنيا كماء أنزلناه من
السماء) وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل أسفارا) فاصل الأمر أن التشبيه
بالإضافة إلى آله . يرد على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً

على جهة الإنشاء، كقوله تعالى (كَثُرْنَ الْيَافُوتُ وَالْمَرْجَانُ)
وغير ذلك، والغرض بكونه إنشاء، أنه لا يحمل صدقاً
ولا كذباً، وثانيهما أن يكون وارداً على جهة الإخبار، كقوله
تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) وقوله تعالى (فمثلته
كمثل الكلب) الى غير ذلك مما يكون وارداً على طريقة
الإخبار، وهما مستويين في لإفادة المقصود التشبيه وإن اختلفا
فيما ذكرته

(الطرف الثاني)

(في بيان الغرض من التشبيه)

أعلم أن الغرض من حال التشبيه أن يكون المشبه به
أعظم حالاً من المشبه في كل أحواله، وقد يأتي على العكس
كقول من قال

وبدا الصبح كأن غرته وجه الخيفة حين يمتدح
فبالغ حتى جعل المشبه أعلى حالاً من المشبه به، في
الوضوح والجلال، لأن لمالب في العادة هو شبيه يياض
الوجه بفرقة الفجر، فمما هم على عكس من ذلك، وقد يرد
لأغراض كثيرة، أولها التقرير والتأكيد في النفس، كمن

براه تسقى في ثمر لا طائل منه ولا ثمرة له، فيقال له: ما سعيك
في هذا الأمر إلا كمن رُمي في ماء وخطأ على الهواء،
فيترك الأمر لعدم فائده وبطلان جدواه، وثانيها أن
يكون المصنوع بين جس من شبهة، إما في علو نفسه، كشيبه
بعض الأشخاص بالملائكة، لصبره نفسه وعفة أثوابه، قال
فلمست لأرسي وكن لملاك

سزل من جو السماء يصب

وإما في بطل همته، كتشبيه بعض الأشخاص
بالسباع، كما شبه الله المنافس في ذهبه عن الدين،
وصنف أفهامه عن قبول الحق قوله (كأنهم خمر مستفردة
فرت من قسوره) مثل حبه في تفرقه عن الحق وبغده
عن قبوله، كما كان حمير نوحش عند تفرده ودهشها
وفلقها، برؤيه بعض الآساد، تماك في الحرب، ولا
زعوى عند رؤيته، وركب الصعب والدلول، وهكذا حال
الأمم، فبه على الملوك، فتمسوا من أحكام سورة ثم عرسوا
عنها وبركوه وراء صهوره، نحر يحمل كتباً كثيرة فوق
صهره، لا يدري، اشملت عليه من أنواع الهداية، فهكذا
حال اليهود ينلون سورة وهم أبعد الناس عن العمل بها،

وعن المواظبة على ما تضمنه من الاوصاف والنواهي ، وثالثها
 ضعف الايمان ورقته وثلاثي أمره . وعدم الثبوت عليه .
 وأنه يضمحل عن القلوب بأدنى شيء . كما ضرب الله مثلا
 لمن هذه حاله في ضعف ايمانه . وأنه على غير قرار من أمره
 فيه . وأنه على شرف الانقلاب الى الكفر . بغزل المكبوت
 وبئتها ، فإنه من أضعف الأشياء قوة ، وأرقها حالة . تغير
 بقوة الريح . فصلاً عما وراء ذلك من الأمور الصلبة التي
 تقاربها . فهكذا حال من لا وثاقة له في الدين . فإنه عن
 قرب ينكس على عقبيه . ورابعها التلاشي في البطلان . كما
 قال الله تعالى (فمثلته كمثل صفوان عليه ربّ فأصابه
 وابل فتراكه صلتاً لا يقدرون على شيء مما كسبوا)
 وضربه الله تعالى مثلاً لبطلان أعمال الكفرة وأنه لا وثدة
 فيما عملوه ولا جدوى له . بالترب الدقيق الواقع على حجر
 صلب أملس . فيصيبه مطر . فإنه أسرع شيء في الذهاب .
 وأبطل ما يكون عند وموع الماء عليه . فهكذا حال الكفر .
 فإنه إذا صادف الأعمال من غير قرار على الايمان . فإنه
 يُبطلها ونذهبها لا محالة . وخامسها قوله تعالى (أو كصيب

من السماء فيه طلمات ورعد ورُق يُعملون أصابهم في
 آذانهم من الصواعق حذر الموت (وفرض مما ذكره من
 التشبيه . هو تشبيه حال الكفار فيما هم فيه من الكفر ،
 والمادى على الجحود ، والإصرار ، بمن أصابته هذه الأمور
 لهائلة . فهو على قلق وخوف وشفاق على نفسه مع النعم
 والآلة مما لاقي من هذه الأشياء النازلة به ، فهكذا حال
 الكفار فيما وقعوا فيه من ظلم الكمر وحيرته ، لا يأمنون
 بما يقع عليهم من الحوائج العظيمة . والإعلامات المهلكة .
 فهكذا ترى جمع التشبيهات الواقعة في التنزيل ، فإن لها
 مقاصد عظيمة . ومضمنة لأغراض دفيقة يعقلها من ظفر في
 هذه الصناعة بأوفر حظ وكان له فيها أدنى ذوق ، وحام
 حول تلك الدهن صاف عن كدور البلادة ، فعن
 قرب يحصل على البقية بلطف الله تعالى وحسن توفيقه

(الطرف الثالث)

(في كيفية التشبيه)

وهو في وروده يكون على أوجه أربعة ، أولها أن يكون ،
 أعني المشبه ، والمشبه به جميعا ، مذكر كين بالجنس ، وهذا نحو

تشبيه الخد بلورد . والشعر الفاحم بالليل . ومن هذا قوله
 تعالى (كأنهن اليافوت والمرجان) وقوله تعالى (كأنهن
 ينض مكنون) وغير ذلك مما يكون طريقه الحسن
 والمشاهدة . وهو أجلى ما يكون من التشبيهات . لقونه
 وظهور طريقه ، وثانيها أن يكونا حمداً عظيمين من غير
 إحساس ، كالعلم بالحياة ، فيشبه العلم بالحياة . لما فيه من
 النفع في الآخرة . ويشبه الجهل بالموت . لما فيه من تحول
 الذكر . وقد أشار الله تعالى إلى هذا بقوله (أو من كان ممثلاً
 فأخيناه وجعلنا له نوراً لم يمشى به في الناس كمن مثله في
 الظلمات ليس بخارج منها) فلا حياة . ولا موت . هنا مجاز
 في العلم والجهل . وأن المقصود من الآية ، تفاوت ما بين
 الحالتين ، بين من أحياه الله تعالى العلم . وبين من أماته الله
 تعالى بالجهل ، كما أن من كان في الظلمة ليس حاله كحال من
 هو في النور . يتصرف ويتقلب . وثالثها أن يكون أحدهما
 حسياً . والآخر عقلياً . كالمنية بالسبع . فالمنية ههنا هي
 المشبهة وهي عقلية . بالسبع . وهو حسي . فل

وإذا المنية أنشبت أضفارها

ألفيت كل حية لا تنفع

ورابعها ان يكون المشبه حسب المشبه به عقلياً كالمعصّر
يخلق الكريم ومنه قوله تعالى (اَوْ كَطُلُمَاتٍ فِي بُحْرٍ لُّجِّيٍّ)
فشبه حال الكهف فيه من الكفر والجحود والاضرار
والاعادي على الباطل . بظلمات بعضها فوق بعض فلا يدرك
ها حالة في السور ولا يهتدي اليه

(الطرف الرابع)

(في حكم التشبيه)

وربما كان قريباً ، وربما كان بعيداً ، وانه يكون
واضحاً . ومرة يكون خفياً . وربما كان غريباً وحشياً .
وربما كان مأثوماً ، وقد مررت أمثلة العبد والقريب ،
ولو صح احلي ، في قاعدة التشبيه في صدر هذا الكتاب
فانني عن تكريره . واعلم ان جميع التشبيهات الواردة في
كتاب الله تعالى خالية عن هذه الشوائب كلها . أعني
العرابة والبعد في مفرداتها ومركباتها لا يعترضها شيء من هذه
الموارض في التشبيهات الواردة في غيرها . والحمد لله
أما المفردة فهي كل ما كان التشبيه فيها حاصلًا باعتبار
صوره بصورة . أو معنى بمعنى من غير زيادة . وهذا كقوله

تعالى (فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) فشبه السماء يوم القيمة
بالدهان ، وهو الجلد الأحمر ونحو قوله تعالى (فَلَمَّا رَآهَا
تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) وشبه العصا بجان لا غير ، من غير
زيادة وهي كثيرة في القرآن ، أعني التشبيهات المفردة . وهي
في ورودها على جهة القرب في تشبيهها غير بعيدة والمؤنة
غير مستنكرة ، قد حارت من اللطافة ولزقة ، لا يخفى حاله
على ناظر ، ومثال البعيد تشبيه الفحيم إذ كان فيه جمر ،
يجر من مسك موجه ذهب ، ونحو تشبيه الدم بنهر من
ياقوت ، فإلهاد حالة يصعب وجوده إلا على جهة التصور .
ومثال الخفي تشبيه الأمور المحسوسة بالمعاني ، كما شتمت
النجوم في الظلام ، وأسفن خاطئهم البدعة . فإلهاد حاله
من التشبيهات خال عن تشبيهات القرآن العظيم وبمزل عنها
كما فنأه

(وَأَمَّا) المركبة فكقوله تعالى (وَمِثْلُ كَلِمَةِ خَيْثَةٍ كَشَجَرَةٍ
خَيْثَةٍ) وقوله تعالى (وَمِثْلُ لَدِينِ كَفَرُوا كَمِثْلٍ لَدِي نَعَقِ
بِمَا لَا يَسْمَعُ) وقوله تعالى (مِثْلُ الدِّينِ حَمَلُوا الثَّوْرَةَ نَحْمَلُ
يَحْمَلُوهَا كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) وحاصل المركبة أنها في
مقصود التشبيه ، تشبيه أمرين بأمرين ، أو أكثر ، إلى غير

ذلك من التركيبات ، ومن تشبيه المفرد ب المركب قوله تعالى
مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ،
الزجاجة كأنها كوكب دري (فشبّه النور المفرد بالمشكاة
المركبة من هذه الأجزاء والأوصاف ، فأما تشبيه المركب
ب المفرد فلم أجده في القرآن مثالا له ، وما ذاك إلا لقلته وغرابته ،
وهو موحود في الشمر على جهة الذرة ، فقد حصل لك مما
ذكرناه أن التشبيهات الواردة في القرآن جامعة للأوصاف التامة
المعتبرة في البلاغة ليس فيها غرابة ولا بُعد عن المألوف ،
والله اعلم بالصواب

(النظر الثاني)

(من علو البيان في الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة من أشرف ما يُعدّ في القواعد المجازية ،
وأزسخها عرفاً فيه ، ولا خلاف بين علماء البيان في كونها
معدودة من المعاني المجازية ، وإنما الخلاف إنما وقع في قاعدة
التشبيه . هل يُعدّ من المحاز أولاً ، وفيه خلاف قد شرحناه ،
وأظهرنا وجه الحق في ذلك ، فأغنى عن تكريره ، وقد أشرنا
إلى بدائع أسرارده من قبل ، والذي نذكر ههنا هو كيفية
وقوعها في التنزيل ، وهي جامعة على ضرب أربعة

(الضرب الاول منها)

(امتعارة المحسوس للمحسوس)

وهذا كقوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) فالاستعار
هو النار ، والمستعار له ، هو الشيب ، بواسطة الابداسط
والايسراع فالطرفان محسوسان كما ترى ، والجامع بينهما
محسوس ، ولكنه في النار اظهر ، ولحق بهذا الضرب قوله
تعالى (اذ ارسلنا عليهم الریح العقيم) فالاستعار له هو الريح ،
والاستعار منه هو المرأة ، والجامع بينهما عدم الانتاج وظهور
الأثر ، فالطرفان ههنا حسيان ، لكن الجامع بينهما أمر
عقل ، بخلاف الأولى ، فإن الجامع أمر حسي كما أوضحناه ،
ومن ههنا قوله تعالى (وآية لهم ليل يسبق منه النهار)
فالاستعار له هو ظهور النهار من الليل وظلمته ، والمستعار منه
هو ظهور المسالوخ من جلده ، فالطرفان حسيان كما ترى ،
والجامع بينهما ما يعقل من تريب أحدهما على الآخر ، ومنه
قوله تعالى (فجعلناها حصيداً كإن لم تغن بالأمس) فالاستعار
له هو الأرض المتزخرفة المزينة بالنبات ، والمستعار منه هو
نباتها ، وهما حسيان ، والجامع بينهما الهلاك ، وهو أمر

معقول غير محسوس ، ومن هذا قوله تعالى (حتى جعلناهم
 حصيداً خامدين) فأصل الخود للنار ، والمستعار منه هو النار ،
 والمستعار له هو القوم المهلكون . والجامع بينهما هو الهلاك ،
 ونحو قوله (واخفيض لهما جناح الذل من الرحمة) والمستعار
 منه هو الطائر . والمستعار له هو الولد ، والجامع بينهما هو
 ابن العريكة والنحطاط الجاني ، وهو معقول غير محسوس ،
 ومن هذا قوله تعالى (حتى جعلناه كارهيم) ولريم هو العظم
 الناجي . استعير للاهلاك ، والأمثلة في التزليل أكثر من أن
 نحصى بجانب الاستعارة

(الصرب الثاني)

(استعارة معقول من معقول واسطة أمر معقول)

وهذا كقوله تعالى (من بعثنا من مرقداً) فالمستعار هو
 الرقاد ، والمستعار له هو الموت ، والجامع بينهما هو سكون
 الأطراف وصلاح الحركة . وهكذا قوله تعالى (ولما سكوت
 عن موتى المضب) فوصف المضب بالسكوت على جهة
 الاستعارة . فالمستعار هو السكوت ، والمستعار له هو الفضب ،
 والجامع بينهما هو زوال الفضب ، كما أن السكوت زوال
 الكلام . وهذا كله أمور عقلية ، ومن هذا قوله تعالى (تكاد

تميز من الميظ (فالتيز ههنا هو شدة الغضب ، فالستعار منه هو حاله الإنسان عند غضبه ، استعيرت للنار عند شدة تلهبها ، والجامع بينهما هو الحالة المتوهمة عند شدة الغيط ، فهي مستعارة للنار . اللهم أجرتنا منها برحمتك الواسعة ومن هذا قوله تعالى (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً) ففيه استعارتان ، الأولى منهما قوله تعالى (وقدمنا) قائما يستعمل في حق الغائب ، فاستعير لعرض أعمال الكفار على الله تعالى ، والجامع بينهما أمر معقول ، وهو تصييرها إلى البطلان والتلاشي ، والثانية قوله تعالى (فجعلناه هباءً منثوراً) والهباء حقيقة ، الغبار الشائر من الأرض عند دخول الشمس من الكوة ، وهو مستعار للأعمال الباطلة ، والجامع بينهما هو التلاشي والبطلان ، وهذان المثالان حسيتان ، لكننا إنما أوردناهما في هذا الضرب وإن كان استعارة المعقول من المعقول ، لما كان الجامع بينهما أمراً معقولاً كما ترى

(الضرب الثالث استعارة المحسوس للمعقول)

ومثاله قوله تعالى (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) والغرض من هذا إثبات الصفات المحسوسة للأشياء المعقولة

على جهة الاستعارة ، وبيانه هو أن القذف والدمغ من صفات
الأجسام ، يقال دَمَغَهُ إذا هَاضَ فَحَفَّ رأسه ، وقَذَفَهُ
بالحجر . إذا رَمَاهُ بِهِ ، وقد استعير ههنا للحق والباطل ، والجامع
بينهما هو الإعدام والذهاب . ومن هذا قوله تعالى (فصدع
بنا نوحاً) والصدع من صفات الأجسام ، يقال صدع الإبريق
والقارورة ، وقد استعير ههنا لوضوح أمر الرسول صلى الله
عليه وسلم فيما جاء به من الحق وإظهار النبوة . والجامع بينهما
هو التفرقة بين الحق والباطل وإزالة التباس أحدهما بالآخر ،
ومن هذا قوله تعالى (وذازلوا حتى يقول الرسول) فالزلة
حقيقتها هي الاضطراب في الأجسام ، وقد استعيرت ههنا
للفشل والاضطراب في الأحوال ، والجامع بينهما هو غير
الأحوال . وهكذا قوله تعالى (فنبذوه وراء ظهورهم) حقيقة
النبذ إنما يكون مستعملاً في طرح الشيء من أعلى إلى أسفل ،
ثم استعمل مجازاً على جهة الاستعارة في إلقاء ما ختموه من
الكاليف عن أنفسهم بترك الامتثال ، والجامع بينهما هو
الإعراض عما ألزموا به من تلك الأمور كلها ، إلى غير ذلك
من الاستعارات الرائقة من محسوس بمقول

(الصرب الرابع)

(استعارة الماقول للمحسوس)

ومثاله قوله تعالى (إِنَّا لَمَّا طَعَى الْمَاءُ نَحْمَتًا كَمْ فِي الْجَارِيَةِ)
فالطفيان هو التكبر والاستعلاء بغير حق وهما أمران
معقولان ، ثم استعير الطفيان للماء ، وهو محسوس ،
والجامع بينهما هو الخروج عن الحد في الاستعلاء على جهة
الاضرار ، ومن هذا قوله تعالى (رِيحٌ صَرْصَرٌ عَالِيَةٌ) والعتو
هو التكبر ، وهو من الأمور المعقولة ، استعير ههنا للريح .
وهي محسوسة ، والجامع بينهما هو الإضرار لخارج عن حد
العادة ، ولتقصير على هذا المדר من لطيف الاستعارة وفيه
كفاية لما أردناه ههنا .

(النظر الثالث)

(من علوم البيان في أسرار الكناية)

اعلم أن الكناية في أسانف علماء البيان ما عول عليه
الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وحاصل ما قاله هو أن يريد المتكلم
إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره بالنفط الموضوع له بل يأتي
بإليه ، ويؤمى به إليه ويجمعه دليلاً عليه . ونخص ما قاله

هو اللفظ الدال على ما أريد به بالحقيقة والمجاز جميعاً ، ومثاله
 قولهم : فلان كثير رماد القدر ، فإن هذا الكلام عند
 إطلاقه قد دل على حقيقته ومجازه معاً ، فإنه دل على كثرة
 الرماد ، وهو حقيقته ، وقد دل على كثرة الضيفان ، وهو
 مجازه ، وهذا يخالف الاستعارة ، فالك إذا قلت : جاءني
 الأسد ، وأنت تريد الإنسان ، فانه دل على المجاز لا غير ،
 ولحمية متروكة ، وهذه هي التفرقة بين الكناية والاستعارة ،
 والتفرقة بين التعريض والكناية ، هو أن الكناية دالة على
 ما تدل عليه بجهة الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض ،
 فانه غير دال على ما يدل عليه حقيقة ولا مجازاً ، وإنما يدل
 عليه بالقرينة ، ففقره ، وأمثلة الكناية كثيرة في كتاب الله
 تعالى ولكننا تقتصر منها على قوله تعالى (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ
 بَعْضًا أَنِجِبَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَسَكَّرَهُمْ)
 فهذه الآية الكريمة قد اشتملت على اسرار في الكناية قد
 أشرنا إليها ورمزنا إلى مقاصدها في قاعدة الكناية من
 الكتاب ، ومن ذلك قوله تعالى (كَأَنَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) فهو
 دال على ما وضع له في أصله من إحدته لحقيقة الأكل ، لكنه
 مفسود به قضاء أخاجه ، وهو مجاز في حقه ، فلماذا قلنا بأن

الكناية دالة على حقيقة الكلام ومجازه . ومن ذلك قوله تعالى (وَأَوْزَيْنَاكُمْ أَرْضَهُمْ وَأَرْضَهُمْ وَأَرْضَهُمْ) قوله (وَأَرْضَهُمْ) كما يحتمل الحقيقة وهي الأرض المنبثقة فهو يحتمل أن يراد به المجاز ، وهو الفروج التي ملكهم إليها بلا استرقاق ، فهذا أحل الوطاء ، ويصدق هذه الكناية قوله تعالى (سَأَوْكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَنْتُمْ حَرْثُكُمْ) فأم التعريض فهو كما أشرنا إليه دال بالضرورة وليس دالاً على حقيقة ولا مجاز ، وهذا كقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام (قَالُوا أَأَنْتَ أَتَىٰ فَعَلْتَ هَذَا بآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ بَلْ فَتَنَ كُبُرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) فهذه الآية إنما وردت كناية وتعريضاً بحالهم ، وتهكمهم واستهزأهم بمقولاتهم ، وقد ورد اسناد الفعل إلى كبيره فذلك مستحيل لكونه جماداً ، ولكنه أراد التسفيه لحلوهم . ولا استعصاف لعقولهم . كأنه قال : يا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يسمع ولا يعقل ولا يجيب سؤالاً ولا يحير جواباً ، وتعملونه شركاً لخالق السماء والأرض في العبادة ، فإن كان كما تزعمون فهو إنما فعله كبيره فاسألوه إن كانوا ينطقون ، ومن ذلك قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ

يَخْلُقُوا ذُبَابًا ، وَأَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ لَدَّبَابٌ شَيْئًا لَا
يَسْتَفْقِدُونَ مِنْهُ صَاعِقُ أَطَالِبٍ وَالْمَطْلُوبُ مَا قَدَّرُوا اللَّهُ حَقَّ
قُدْرِهِ (فهذه الآية إنما وردت على جهة التعريض بحال
لكفار من عبدة الأوثان والأصنام ، وأن من هذا حاله
في الضعف والهوان والعجز كيف يستحق أن يكون معبوداً ،
وأن توجه إليه العبادة ، وهو لا يستفقد شيئاً من أضعاف
الحيوانات . ولا يقدر على دفعه لو أراد به سوء ، فهذه في
دلائل على ما دل عليه ما ثبت عليهم في السمع شيئاً ، ولا
ترك عليهم بقاءه في نقص عقولهم ، والازدراء بأحلامهم ،
وانسحابه لما منه من ذلك ، فصدّر الآية بما هو المقصود على
جهة تأكيد بقوله (إن الذين تدعون من دون الله) ولم يقل
أن هذه الأوثان . تقريراً بالصلة والموصول لما هم عليه من
تحذره شركاء . وإسم الأوثان والأصنام لا يؤدي هذا
المعنى ، ثم عقبها باننى على حجة التأكيد لمن في المستقبل
بقوله (إن يخلقوا ذباباً) دلاله على العجز وإظهاراً في أن
من هذا حاله فلا يستحق أن يكون معبوداً . ولا يستأهل
الشركة في الإلهية ، ثم بالغ في استحالة الخلق منهم للدباب
بقوله تعالى (ولو اجتمعوا له) لأن بالاجتماع تكون المظاهر

حاصلة . فإذا كان الإيأس من خلقه مع الاجتماع ، فهو مع
الانفراد أحق لا محالة ، ثم أكد ذلك بقوله (وَإِنْ يَسْلُبْهُمْ
الدَّيْبُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ) يشير بذلك الى أنهم عاجزون
عن خلق الدباب وتديره نهاية العجز ، ويدل على ذلك أنهم
لو أخذ منهم الدباب شيئاً على جهة السلب والاستيلاء ،
قدروا على أخذه ولا تنصر منه ، وهذا هو النهاية في مدح
الهمم وحقارتها وأنهم في الحقيقة جاععون بين خصلتين ، كل
وحده منهما كافية في العجز ، فضلاً عن جماعتهما . إحداهما
عدم القدرة على خلق الدباب ، والثانية عدم الانتصار منه إذا
رام أخذ شيء منهم ، وخلاصة هذا الكلام وعادته ، أنه
يستحيل عليهم بإدخال القص في خناومهم وإسلافهم عن حق
فيما جاءوا من عبادة هذه الأصنام ، أن أذل الصبوات
وأحقرها وأضعفها حجة ، وأضعفها حجماً ، يقرنها وإسلافها
وأخذ متاعها لا تنصر منه ، وأدخل من هذا في العجز أنه
وَدَّرَ على سبيلهم فلا يسمعون منه ، ثم قال (ضَعْفَ الطَّابِ
والمطلوب) فعقب هذه الآية دلالة على لا سوء في ضعف
بالإضافة الى جلال الله تعالى وعظم قدرته وأن لكل من
الدباب ولأصنام ضعفه حقيرة ، بل لا يمنع أن يكون

الذي باب أتم خلقاً لكونه حيواناً فادراً ، والأصنام جماداً لا
حرارة فيها ، ولا شك أن خلق الحيوان أتم من خلق الجماد
وأكمل حالة . وحكى عن ابن عباس : أنهم كانوا يطلون
الأصنام بالزعمران ، ويضعون على رؤوسها العسل ، فيأتي
الدباب فيقع على رؤوسها من الكوى فلا تنصرف منه ، ثم
قال : (ما قدروا الله حق قدره) في ادعاء الشركة بينه وبين
الأصنام في استحقاق الإلهية والعبادة ، فجعلها خاتماً لما قدم
من حكاية حالهم في نهاية الضعف والعجز ، ولنفترض على هذا
القدر من التنبيه على ما اشتملت عليه هذه الآية ، وتحتها من
الأسرار واللطافة ، لو ذكرناه لسودنا أوراقاً كثيرة ولم
نذكر منه أطرافاً

(النظر الرابع)

(من علوم البيان في ذكر التمثيل)

أعلم أن التمثيل نوع من أنواع البيان . وهو مخالف
للتشبيه ، فإن التشبيه إنما يكون في المظهر الأداة ، وهذا
نوع من الاستعارة ، وهو محدود من أنواع المجاز . وإنما قلنا
أنه من الاستعارة من جهة أن الاستعارة حاصلة فيه ، وإنما
تقع التفرقة من جهة أن الوجه الجامع ، إن كان منتزعا من

عدة أمور فهو التمثيل ، وإن كان . أخوذاً من أمر واحد فهو
لاستعارة ، ثم إنه قد يتفاوت في حسن ، لأنه يستعمل على
وجهين : أحدهما أن لا يظهر وجه التشبيه في الاستعارة ، بل
يكون تدير التشبيه فيها عسراً صعباً ، فها هذا حاله يمد من
أحسن لاستعارة وهذا كقوله تعالى (فأدافعاً الله لبياس
الجوع والخوف) وقوله تعالى (واخفيض لها جناح الدل من
ارحمة) فها هذا حاله استعارة لا يظهر فيها وجه التشبيه ، ولو
أردت التكلف في إظهار وجه المشابهة لخرج الكلام عن حد
البلاغة ، وكلما ازدادت الاستعارة خفاءً زادت حسناً وروناً ،
وهذا هو منجراها الواسع المطرد ، وثانيهما أن يكون هناك
مشبه ومشبّه به من غير ذكر أداة التشبيه ، فها هذا حاله من
الاستعارة دون الاول في الحسن ، والتمثيل في القرآن كقوله
تعالى (مِمَّنْ بَنَیْكُمْ عَتَمٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) ولایة إنما جاءت
منسوبة على أن حال هؤلاء الكفار قد بلغوا في الجهل المفرط
والعمى المستحکیم في الإضرار والجحود على ما عم عليه من
الكفر والعناد . بمنزلة من هو أصم أكم أعشى ، فلا يهتدى
إلى الحق ولا يزعوى عما هو عليه من الباطل . ومنه قوله تعالى

(أَفَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَضَعَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَبْرٍ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً) ختم على أذن كل من نقاد الهوى ، وعرض عن حكم عقده في كل أحواله ، وصار العقل منقاد في حكمة الله موطوءاً تقدم الهوى ، فإنه ينزل فيما هو فيه منزله من ختم على سمعه وقبفه وجعل على بصره غشاوة ، فهو معرض عما يأتيه من الحق صادف عنه وهكذا قوله تعالى (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) فما هذا حاله معدود في التمثيل ، وتقريره أنهم لما سكصوا عن قبول الحق وأعربوا عما جاء به الرسول من نور الهدى ، صرروا في حالتهم هذه بمنزلة من ختم على قلبه وسمعه وجعل على بصره غشاوة ، فمن هذا حاله لا اعتداء له إلى الحق ولا طريق إليه ، فهكذا حال التمثيل في جميع مجاريه يكون مخالفاً للتشبيه المطهر لأداة . ومما لها للاستعارة أيضاً ، ويكون على ما ذكرناه من أحد نوعي الاستعارة ، وهو الذي يكون الوجه الجامع منتزعا من عدة أمور ، وإذا وقفت على حقيقة الأمر فيه فلا عيب في التلقيب ، وفيما ذكرناه كفاية في التنبية على ما أردنا ذكره

من العلوم البيانية مع مسلف ذكره في أول الكتاب ، والله
الموفق للصواب

(القسم الثالث)

(من علوم البلاغة علم البديع)

اعلم أن هذا الفن من التصرف في الكلام مختص
أنواع التركيب ، ولا يكون واقعاً في المفردات ، وهو خلاصة
علمي المعاني والبيان ومصاص سنكرهما ، وقد قررنا فيما سبق
ماهية الفصاحة والملاحة . فاعني عن ذكرهما

وعلم البديع هو تابع للفصاحة والبلاغة ، فإذن هو صفوة
الصفوة وخلاصة الخلاص . ويبدى ذلك هو أن العلوم الأدبية
بالإضافة إلى حاجته إليها وترجمه عليها على خمس مرات ، كل
وحدة منها أخص من لأخرى . وهو الفاعل التي تنتهي إليه
كما يذ (ليس وراء عبادة قرنة)

(المرتبة الأولى علم اللغة)

وهو علم لألفاظ مجردة الموسوعة للدلالة على معانيها
لمفردة كالإس ، والتمرس ، والجدار ، وغير ذلك . فإنه لا
يستفاد منه إلا ما ذكرناه من المعاني لمفردة من غير زيادة عليه

(المرتبة الثانية علم التصريف)

وهو علمٌ جليلٌ القدر من علوم الأدب متعلِّقُ العلمِ
بتصحيح الألفاظ . وهو أخص من علم اللغة ، لأن مناعة
ليس الآسامة الألفاظ ومعرفة أصليتها من زئدها ، وصحاحتها
من عليها ، وإجراء إعلاها على القوانين المألوفة

(المرتبة الثالثة علم الإعراب)

وهو أخص مما سبقه . لأن ما سبقه من علم اللغة
والتصريف ، يختصان بالأمور المفردة ، وهذا يخص بالكلم
المركبة ، لأن الإعراب لا يستحق الأ بعد العقد والتركيب .
من أجل ذلك كان أخص حكماً فيهما لما ذكرناه . ومحصوله
فائدة التركيب وهو إفادة الكلام

(المرتبة الرابعة علم المعاني)

وهو أخص من علم الإعراب من جهة أن علم الإعراب
تحصل فائدته بتطيق التركيب ، وعلم المعاني له فائدة وراء
ما ذكرناه من التركيب ، وهو ما يتعلق بالأمور الخيرية ، من
تعريفها ، وتنكيرها ، وتقديمها ، وتأخيرها ، وفصلها ، ووصلها ،

وبالأمور الطليعية الإنشائية، كالأوامر، والنواهي، والتمني،
والترجي، والدعاء، والنداء، والمرص، وانظر فيها أخص
من النظر في علم الإعراب كما ترى

(المرتبة الخامسة علم البيان)

وهو أخص من علم المعاني، لأن حاصل دلالاته على
ما يدل عليه، ليس من جهة الإنشاء، ولا من جهة الحبر،
ولكن من دلالة أخص من ذلك، وهي دلالة المعنى على
معناه، إما بحقيقته، فشده، أو غير تشبهه، وإما من جهة
مجازه، إما بطرق الاستعارة، أو بطرق الكناية، وإصراره
لتمثيل كما مر تقريره، وهي التي تكسب الكلام لدوق والخلابة،
والرواق والخلابة، في البلاغة والفصاحة، فبدأت هده
الساعدة، فاعلم أن علم البديع حصنه معرفة منصوص الاعة
الكلام وفصاحته، وهذا لا يحصل بتمامه وكما أنه لا يحراز
ما سلف من العلوم الأدبية، فهو خلاص، وصفوها وتفاوتها،
وهي وصلة إليه، وأن لا رغب ذروة لا ينال حضيضه
في ضرب مثال لهذه العلوم من الأمثلة الحسنة، يظهر به
جرهزها وبروق حسننها، فأقول هذه العلوم الأدبية بمنزلة

عقد نفيس مؤلف من الذرر واللائي سائلة جواهره من
 الصدع ولا شقاق ، مؤلف تأليفاً بديعاً ، فتارة يجعل طوقاً
 في العنق . وورد في كتيلاً في الجبين ، وتارة يكون وشاحاً
 على الخصر . موسوعاً على شكن سلاءم تأليفه ، فالكلم اللغوية
 المفردة بمنزلة اللائي والذرر المبددة ، وعلم التصريف هو
 سلامته عن الشقوق ولا صداع . ونفها هو بمنزلة علم
 لا عراب ، فاذا جعلت صوت ، أو كتيلاً . أو فرطاً ورعاً ،
 وهو غيرة عم المعنى . ما يد جعل الإكس على الجبين ،
 وجعل الصوت في العنق . والفرط في الأذن ، فهو بمنزلة علم
 البيان . وقد جعل الإكس على الجبين مقولاً صواباً .
 وطوق على تدوير العنق ، وجعلت على المساحة الثلاثة
 أبسط . كانت بغيره عم الدباع . ألا ترى أنه لو وضع الإكس
 معترباً على الحد . مكن ملائف حقيقة بالغة . فكل واحد
 من هذه مودع على مح . وفي الحاجة منها . كما فصلته لك
 كما أن كل واحد من هذه مودع في العقد على حد . ومرتبه
 فيه . بحث في حد . فأت العرض المقصود به . وقد هو
 أمثل لكشف من حد هذا لغيره بالابصار إلى العلوم الأدبية .
 وهو مطبق . قد كرت من عقد مؤلف على الحد الذي

مرره ، فسكن من التطر ، هـ عين لا تصاف ، فإذا عرفت
هذا علمدكرتم بديع مرارده ، وهي منقسمة إلى ما يكون
متعلقاً ، الفصاحة المنقصة ، وإلى ما يكون منعكاً ، الفصاحة
المعنوية ، وبذل طريق مذكر ما يتعلق بكل واحد منهما من
الأمثلة والله تعالى الموفق للصواب

(اصروف الاول)

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة اللفظية)

أعظم أنا إنما جعل هذا الطرف متعلقاً الفصاحة اللفظية ،
لما كان أمراً وشأنه متعلقاً بالأمور وثبات كنه كلامه وأردوح
الألفاظ ، فلاجل هذا جعلناه متعلقاً باللفظ ، وحمته ما نذكر
من ذلك ضرور عشرة

(الضرب الأول منها التجنيس)

وهو على تنوعه عبارة عن اتفاق اللفظين في وجه من
الوجوه مع اختلاف معانيهما ، وهو عظيم موقع في البلاغة ،
جليل القدر في الفصاحة ، ولولا ذلك لما أنزل الله كتابه لمجد
على هذا الأسلوب ، واختاره له كغيره من سائر أساليب
الفصاحة ، ثم ينقسم إلى كامل ، وإلى ناقص ، فالكامل هو

أن تتفق كلمتان في الورد والحركات والسكنات ، ويقع
 الاختلاف في معنى . وم يقع في كتاب الله تعالى تجنيس
 كامل الآتي قوله تعالى (و ز م قوه الساعه يقسم المعجزمون
 ما لبثوا غير ساعة) و م ، النقص فإنيته كثيرة ومضرباً
 واسعة . فممة التجنيس النقص . وهو أن تكون إحدى
 الكلمتين مشتقة على لفظ الأخرى مع زيادة ، ومثاله
 قوله تعالى (والتمت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق)
 فزياده ييم في المساق هو الذي أوجب كونه جناساً ناقصاً ،
 وقد يقع له (المدين) أيضاً ، ومنه (المصحف) وهو أن
 نسق الكلمات خص لا لفظ . ومثاله قوله تعالى (وهم
 يخشون الله يخشون صنعا) ومنه (المضارع) وهو أن
 نسق الكلمتين في حرف واحد . سوء وقع أولاً أو آخراً
 أو وسطاً . ومثاله قوله تعالى (فإذا جاءهم أمر من لأمّن)
 فقد اتفق الأمر ولأمّن ، في لهمزة وإيم ، ومنه
 (المتوازن) وهو أن تتفق الكلمتان في لوزن ويختلفا
 في عدد . ومثاله قوله تعالى (ونمارق مصفوفة وزرائ
 مبثوثة) ومنه (المعكوس) ومثاله قوله تعالى (كل في فلك)

ومعنى العكس في هذا أنه يُقرأ من آخره كما يُقرأ من أوله ونحو قوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وقد يحىء العكس على غير هذا في الكلام في مثل قولهم (عادات السادات سادات العادات) ومنه (الاشتقافى) وهو أن تتفق الكلمتان في معنى واحد يجمعهما ، ومثله قوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ) وقوله تعالى (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانِ) وقوله تعالى (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) ونحو قوله تعالى (فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ) فهذا ما أردنا ذكره من التجنيس

(الضرب الثانى التسجييع)

وهو فى كتاب الله تعالى أكثر من أن يُعد ويُحصى ، وهو فى النثر نظير التفقيفة فى الشعر . ويرد تارة طويلاً ، وتارة قصيراً ، ومرة على جهة التوسط ، فهذه وجوه ثلاثة ، أولها القصير ، كقوله تعالى فى سورة المدثر (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وثيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجِرْ) . الى آخر الايات بعد قوله (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) وقوله تعالى (وَالْجُحْمُ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا

وحتى (نوحى) وثانيها الطويل . ومثاله قوله تعالى فى سورة
الملك (لى خلق الموت والحياة ليبلوكم أياكم أحسن
عبداً وهو العزيز الغفور . الذى خلق سبع سموات طباقاً
ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور) وثالثها أن يكون متوسطاً ، ومثاله قوله
تعالى (ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغنى
من جوع) وقوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف
خلقت وإلى السماء كيف رفعت) وأكثر العلماء على
حسن استعماله ، ولهذا ورد القرآن على استعماله ، ومنهم
من أنكره ، ثم إن الفواصل التى تكون مقررة عليها
الآى ، ألقها فصلان ، ويردان على أوجه ثلاثة ، أولها أن
نكونا متساويتين فى أنفسهما من غير زيادة ولا نقصان ،
وهذا كقوله تعالى (والمأديات صبحاً ، فالمؤريات فذحاً ،
فالمغيرات صبحاً) وقوله تعالى (فأمما اليتيم فلا تقهر ، وأمما
السائل فلا تنهر) وثانيها أن تكون الفقرة الثانية أطول من
الأولى ، ومثاله قوله تعالى (بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن
كذب بالساعة سعيراً ، إذا رآهم من مكان بعيد

سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا
مَقْرَنَيْنِ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا) الثانية كما ترى أطول من
الأولى ، وثالثها عكس هذا ، وهو أن تكون الثانية أقصر
من الأولى ، وهو معيب عند جماهير أهل هذه الصناعة ،
ولا يكاد يوجد من هذا الضرب شيء في القرآن ، وإنما
أكثر وروده على الوجهين الآخرين

(الصرب الثالث لروم ما لا يلزم)

ويقال له إلا عنات أيضا ، وقد ورد في كتاب الله تعالى ،
وحاصله أن يلتزم النائر حرفا مخصوصا مع اتفاق الكلمتين
في الإعجاز ، ومثاله قوله تعالى (والطور وكتاب مسطور)
فالترزم وجود لونه مع التزم الراء في آخر السجعتين ، ونحو
قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من
علق) وقوله تعالى (فأمّا اليتيم فلا تقهر) وأمّا السائل فلا
تنهر) وقوله تعالى (في سدر منضود وطلح منضود) وهو
كما يرد في الشعر ، فهو ورد في النظم ، وقد ذكرنا أمثله فيما
تقدم فأغنى عن التكرير

(الضرب الرابع رد العجز على الصدر)

وهو أن يأتى فى آخر الكلام بما يوافق أوّله ومثاله
قوله تعالى (وَخَشِيَ النَّاسُ اللَّهَ أَهَقُ أَنْ تَخْشَاهُ) وقوله
تعالى (فَلَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحَتَكُمْ) بَعْدَ بَرٍّ وَقَدْ
خَابَ مِنْ أَفْتَرِي (فهذه أمثلة لرد العجز على الصدر مع
الزيادة ، وقد يكون الالماسق على جهة المساواة ، كقولهم
الحيلة ترك الحياة ، والتمل أنقى ليقبل

(الضرب الخامس المطابقة)

ويقال له الطباق أيضا ، والضاد ، والكافوه والمقابلة
وحاصله الإتيان بالنفيضين والضدين ومثاله قوله تعالى (إِنْ
اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) فانظر الى ما تضمنته هذه
لاية من المقابلات الخالية ، والمتصادات المتكافئة ، فلا أمر
قد شتمل على ثلاث مقابلات ، والنهى قد اشتمل على
عكسها وضدّها ، ثم إن الأمر فى نفسه يقتضى النهى كما
ترى . وقوله تعالى (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا

فالأمر يقتضى النهي، والعبادة تقيضها الشرك، الى غير ذلك من
التقابل المعجيب الذى اشتمل عليه القرآن

(الضرب السادس الترصيع)

وهو من علم البديع بمحل ومكان ربيع، ولم يرد في القرآن
شيء منه على علو قدره وظهور بلاغته، وهو قليل نادر لصعوبة
الأمر فيه، ولولا ما ورد من اختلاف الجمع في الأبرار،
والفجّار، وفي قوله (لنّ نعيم) لكان ترصيعا في قوله تعالى
(إنّ الأبرار لنّ نعيم وإنّ الفجّار لنّ جحيم) فانه لو أبدل
الفجار بلفظ يوازن الأبرار وأبدل لفظ في، لكان ترصيعا،
لكن لما ورد هكذا لم يعد ترصيعا، فلو قل مثلا: إنّ الأبرار
لنّ نعيم، وإنّ الأشرار لنّ جحيم، لكان ترصيعا، ولكنه جمع
الفجّار، للكثرة وجمع الأبرار، للقلة، فأخرجه عما يرد من
الترصيع نسبها على قلة أهل الإيمان وكثرة أهل الفجور، وقد
عرفت مثاله لو ورد على ما قلناه

(الضرب السابع اللف والنشر)

وهو ذكر الشئين على جهة لاجتماع مطلقين من غير
تقييد، ثم يرمي بما يليق بكل واحد منهما اتكالا على فريضة

السامع ، بأن تلحق بكل واحد منهما ما يستحقه ، ومثاله قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) بجمع أولي الليل والنهار بواو المطف ثم إنه بعد ذلك أضاف الى كل واحد منهما ما يليق به ، فأضاف السكون الى الليل ، من جهة أن تصرف الخلق يقل ليلاً لاجل ما يعترضهم من النوم ، ثم قل بعد ذلك (ولتبتغوا من فضله) أضافه الى النهار ، لأن ابتغاء الارراق إنما يكون نهاراً بالتصرف والاحتياال ، واكتفى في البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كل واحد منهما كما مر بيانه

(الصرب الثامن الموازنة)

وهو صدق آخر الفقرتين في لوزن ، وإن لم يتجانسا في الأحرف ، ومثاله قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم) فقوله المسبين ، والمستقيم ، وزنهما واحد كما ترى . ونحو قوله تعالى (ليكنوا لهم عز) ثم قل بعد ذلك (وليكنوا عليهم صد) فاعز والصد مستويان في الزنة ، وهكذا قوله تعالى (توزهم أزا) مع قوله (إنما نمد لهم عذا) وهو كثير لورود في كتاب الله تعالى

(الضرب التاسع المقابلة)

وحاصلها مقابلة اللفظ بمثله ، ثم هي تأتي على وجهين ،
أحدهما مقابلة المفرد بالمفرد ، ومثاله قوله تعالى (هل جزاء
الإحسان إلا الإحسان) وقوله تعالى (من كفر فعليه
كفره) وقوله تعالى (وحرأى سيئة سيئة مثله) وثانيهما
مقابلة الجملة بالجملة ، ومثاله قوله تعالى (ومكروا ومكر الله
والله خير الماكرين) وقوله تعالى (قل إن صلت فيهما
أصل على نفسي) فهاهنا حاله من المقابلة في توجيهين جميعاً له
جسط في البلاغة ، ومقصده عظيم لا يخفى على من له أدنى
ذوق ، مستقيم

(الضرب العاشر الترويد)

وفائدته أن تورد اللفظة لمعنى من المعاني ، ثم تردها
بمعناها وتعلق بها معنى آخر ، ومثاله قوله تعالى (حتى تؤتى
مثل ما أوتى رسل الله ، لله أعلم حيث يجعل رسالته)
وهو كثير دوزنه في المنظوم والمنثور من كلام الفصحاء ، وقد
يحصل في مصراع واحد كما قال بعض الشعراء

ليس بما ليس به بأس بأس

ولا يضرب المرء ما قال الناس

فانظر الى تكرير هذه اللفظة وترديدها ، وإفادتها لمعانٍ
مختلفة ، ولنقتصر على هذا القدر من الفصاحة اللفظية

(الطرف الثاني)

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية)

وإنما أوردنا هذا بياناً للفصاحة المعنوية لما كان متعلقاً
بالمعاني دون الألفاظ ، وجملة ما نوردته من ذلك ضروب
عشرة ، ففيها كفاية في غرضنا

(الضرب الأول التميم)

وهو الإتيانُ بجملة عَقِيبِ كلام متقدّم لإفادة التوكيد
له والتقرير لمعناه ، ومثاله قوله تعالى (ذَلِكَ جزيتناهم بما كفروا
وهي يَجَازِي الآ الكفور) فقوله (وهل يجازي) وإنما ورد
على جهة التوكيد لما مضى من الكلام الأول ، وقوله تعالى (وما
جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلد) ثم قال (أفأين مت فهم
الخالدون) فأورده على جهة توكيد الكلام الأول ، ثم قال
(كل نفس ذائقة الموت) تأكيداً ثانياً لما سلف من الجملة
الأولى والله أعلم بالصواب

(الضرب الثاني الائتلاف والملائمة)

وهو أن يكون اللفظ ملائماً للمعنى ، فإذا كان الموضع موضعاً للوعد والبشارة ، كان اللفظ رقيقاً ومثاله قوله تعالى (يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَوَرْدَانٍ مِنْ جَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ) وقوله تعالى (نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) فانظر الى هذه الألفاظ ، كيف رقت وكان فيها من السلاسة ما لا يخفى ، وإذا كان الموضع موضعاً للوعيد والندارة ، كان اللفظ جزلاً ، ومثاله قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا) وقوله تعالى (وَيَوْمَ يَنَادُهُمْ يَقُولُ آيُنْ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) فانظر الى التفاوت بين المعاني في الجزالة ، والزفة ، وكل واحد منهما ملائم للمعنى لدى حى ، به من أجله ، وهكذا تجد الفاظ القرآن على هذه الصفة . وهذا إنما يدرك بالفريضة الصافية ، ولدوق السليم

(الضرب الثالث الجمع والتفريق)

وهما أيضاً من أوصاف البلاغة ، فأما الجمع فكقوله تعالى

ج ٣ م — ٤٦ — (الطراز)

(زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ
 الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَخَبْلُ الْمِسْوَةِ وَالْأَنْعَامِ
 وَالْحَرْثِ) وقوله تعالى (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
 وَالْبَاطِلَاتُ لَصَاحِبَاتٌ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ) فهذه الامور قد جمعها ،
 وأمّا اسفريق فكنوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ ،
 وَأَمَّا الَّذِينَ سَمِعُوا فِي الْجَنَّةِ) وقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بِلَايَةِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي
 رَحْمَةِ اللَّهِ) الى غير ذلك من أفنين لجمع والتفريق ، وهما
 كثيرا لورود في كتب لله تعالى

(الضرب الرابع التهم)

وهو إنما يكون عن شدة الغضب ، ومثاله قوله تعالى
 (بَشِّرْهُمْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) فإشارة إنما تورد في الامور السارة
 اللديدة ، وقد أوردناها هنا في عكسها تهكما بهم وغضباً عليهم ،
 ونحو قوله تعالى (إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ) فالغرض من
 منصودهم إنك اسمية الجاهل ، ولكنهم أخرجوه على هذا
 المخرج تهكما به ، وإثرا لا لدرجته عندهم ، ووروده في القرآن
 أكثر من أن يحصى على أفنين مختلفة ، وقد أشرنا إليها فيما سبق

(الضرب الخامس التسجيل)

وهو عبارة عن تطويل الكلام لإفاده مدح أو ذم .
ومثاله الآيات الواردة في عبده الأئمة والأصنام . ومن الله
تعالى ما ذكرهم إلا وسجل عليهم بالغى لأفعهم ولدتهم
لمقاتلتهم ، والاستهجان لعقولهم . والإيزال لدرجاتهم . وهذا
كقوله تعالى (إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ
أَمْثَلُكُمْ) وقوله تعالى (إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
لَنْ يَخْلُقَ ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْتَغِيثُ الْذَّبَّابُ شَيْئًا
لَا يَسْتَنْفِذْهُ مِنْهُ) فهذا كله مثال في تسجيل الذم . وأم
التسجيل في المدح . فكأن وصاف التي ذكرها الله وأطنب
في شرحها في حق أهل الأيمان ، كآيات التي في فوائده سورة
البقرة في صفة المتقين ، والآيات التي في صدر سورة المؤمنين ،
فهذا كله معدود في التسجيل

(الضرب السادس الإلهاب والتبييض)

وهما عبارة عن الحث على الفعل لمن لا يخلو عن
الانتيان به . وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه تركه ، ومثله
قوله تعالى (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ

الخاصيرين) وقوله تعالى (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)
 (فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) وقوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ
 لِلدِّينِ حَنِيفًا) وقوله (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ) وقوله تعالى (وَلَا
 تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) فهذا كله وارد على جهة الحث لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم والتحذير له عن مواقع هذه الأفعال

(الضرب السابع التلميح)

وهو عبارة عن الإشارة في أثناء الكلام الى الأمثال
 السائرة . ومثاله قوله تعالى (كمثل الغنكبنوت) وقوله تعالى
 (فَمَثَلَةٌ كَمَثَلِ الْكَلْبِ) وقوله (كمثل إجمار يحمل أسفار)
 فإهذا حاله إذا ورد في الكلام فإنه يكسبه بلاغة ورشاقة ،
 ويربده وصوحا وبصير كالشامة في بدن الإنسان ويزيده في
 الأذهان قبولا ونضارة

(الضرب الثامن جودة المطامع والاستفتاحات للكلام)

أعلم أن ما هذا حاله تتفاوت الناس فيه كثيرا ، فإنه
 إذا كان حسن كان مفتاحا لبلاغة ، ودباجة للبراعة ، ولهذا
 هناك نجد لافتحاحات في القرآن الكريم على أحسن ما يكون
 وأبلغه ، ثلاثة المقصود بالسورة من إقفاظ كقولاه تعالى (أَأَنبَأُكُمْ

المزمل ، يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ، يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ، وغير ذلك ، أو بشارته كقوله تعالى (وَذُفِّقَ
الْمُؤْمِنُونَ) أو إنذار كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) وهكذا جميع السور
فإنها دالة على المقصود في الابتداء

(الضرب التاسع التخلّص)

وهو عبارة عن الخروج الى المقصد المطلوب عقيب ما
ذكره من قبل ، ومثاله قوله تعالى في سورة المدثر (يَا أَيُّهَا
الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) ثم تخص بعد ذلك الى ما هو المقصود
بقوله (ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) فلا انقطع الرسول بالأمر
بالإنذار ، عقبه بلوعيد الشديد للوأيدين المعيرة بقوله (ذُرْنِي
وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) الى آخر الآيات وهكذا في كل سورة
تجده بتخلّص الى المقصود بأعجب خلاص كما قال تعالى في
سورة النور (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَصْنَاهَا) ثم تخص يذكر
حكم الآية والرائي الى ما هو المقصود بعد ما قدم ما قدمه من
ذكر السورة المفروضة المتكسمة

(الضرب العاشر الاختتامات)

وهو عبارة عن توخّي المتكلم ختم كلامه بما يشعُرُ بالنجاح
والتمام امره ، وهذا تجده في القرآن على أحسن شيء وأعجبه ،
فإن الله تعالى ختم سورة البقرة ، بالدعاء ، والإيمان بالله تعالى
والصدق لرسله ، وختم سورة آل عمران بالتنبيه على النظر في
المخلوقات والأمر بالصبر والمصابرة والمرباطة الى غير ذلك من
جميع السور ، فإنك تجدُها مائة ، وتجذ المطالع والمقاصد
والخونيم كلها مسوقة على أعجب نظام وأكمله ، ولنفقصر على
هذا القدر من تعريف ما وقع من علم البديع في كتاب الله
تعالى ، وقد أشرنا الى هذه الأساليب في أول الكتاب بأكثر
من هذا وفررنا به لأمثته ، فغنى عن الإطالة

(خاتمة لِمَا أوردناه في هذا الفصل)

أعلم أن المقصود بما ذكرناه هو بيان أن القرآن في أعلا
طبقات الفصاحة وقد مهدنا طريقه ، وذكرنا أنه حاصل على
الوجوه الائة بالبلاغة ولاسرار المتعلقة بالفصاحة بحيث
لا تتصور في غيره إلا وهي فيه أتم وأخلق ، ولا توجد في غيره

الا وهي فيه أقدم وأسبق ، وما ذاك إلا لأنه تصفة أسلات
لألسنة ، ولا أنضج بآثار الفكرة ، وإنما هو كلام سجاوى
ومعجز إلهى ، ما زالت رحا لحواطر الدكية معقولة بفنائه
لتطلع على رؤوزه ، وما برحت الأ نظار الصافية بأسورة في
رفق ملكه لتقع على أدنى جوهر كوزده ، فأبى الله من ذلك
لأ ما سمح به للخاصة من أوليائه ، والذين موقنين بعين المحبة
والمودة من أصفياه ، الذين شغلوا أنفسهم ، وأنعموا خواطرهم
في إدراك سره وتحقيقه ، وتمطشوا لنيل مخزون تلك الأسرار ،
فسقوا من صفور حقيقه وجهدوا أنفسهم في إدراكها ، وأطمأوا
هوأحرهم في طلبها حتى صاروا أئمة مقصودين ، وسادة معدودين
(والذين جاهدوا ، فينا لنهديم سبلنا وإن الله لمع المحسنين)
ونخوض الآن في الكلام في إعجاز القرآن بمعونة الله تعالى

(الفصل الثانى فى بيان كون القرآن معجزاً)

أعلم أن الكلام فى هذا الفصل وإن كان خفيفاً بإرادته
فى المباحث الكلامية ، والأسرار الإلهية ، لكونه مختصاً
بها ومن أهم فواعدها ، لما كان علامة دالة على النبوة وتصديقاً
لصاحب الشريعة ، حيث اختاره الله تعالى بياناً لمعجزته ،

وعلماد إلا على نبوته ، وبرتها أعلى صحة رسالته ، لكن
لا يخفى معقده بتأخر فيه تعلقاً خاصاً ، والصدق طاهراً . فإن
الأخلق بالتحقيق أننا إذا تكلمنا على بلاغة غاية الإعجاز
تضمنه لأفانيس البلاغة ، ولا حق هو إضاح ذلك ، فنظير
وجه إعجازه ، وبيان وجه الإعجاز ، وإبراز المطاعن التي
للمخالفين . وأجواب عنها . والذي يقضى منه العجب ، هو
حال علماء البيان ، وأهل البراعة فيه عن آخرهم ، وهو أنهم
أعملوا ذكر هذه الأبواب في مصنفاتهم بحيث إن واحداً
منهم لم يذكر مع ما يظهر فيه من مزيد الاختصاص وعظم
العلاقة ، لأن ما ذكره من ذلك الأسرار المعنوية ، والباطنية
البيانية من البدع وغيره . إنما كانت وصلة وذريعة إلى
بيان السر واللباب ، والغرض المقصود عند ذوى الالباب ،
إنما هو بيان صفات الإعجاز ، وإدراك دقته ، واستنهاض
عجبه ، فكيف ساع لهم تركها وأعرضوا عن ذكرها ، وذكرها
في آخر مصنفاتهم ، وهو بمنزلة عنها . كذكر مخارج الحروف
وغيرها مما ليس مهماً ، وإنما المهم ما ذكرناه ، ثم لو عذرنا
من كان منهم ليس له حق في مباحث الكلامية ، ولا كانت
له قدم راسخة في العلوم الإلهية ، وهم الأكثر منهم

كالشكاكي ، وابن الأثير ، وصاحب التبيان ، وغيرهم ممن برز
في علوم البيان ، وصيغ بها يده ، وبلغ فيها جده وجهده ، فما
بال من كان له فيها اليد الطولى . كابن الخطيب الرازي ، فإنه
أعرض عن ذلك في كتابه المصنف في علم البيان ، فإنه لم يتعرض
لهذه المباحث ، ولا شتم منها رائحة ، ولكنه ذكر في صدر
كتاب النهاية كلاماً قليلاً في وجه الإعجاز لا ينفع من غلة ،
ولا ينفع من علة ، فإذا تمهد فاعلم أن الذي يدل على إعجاز
القرآن مسلكان

(مسلك الأول منهما)

من جهة التحدّي ، وتقريره هو أنه عليه السلام تحدّي
به العرب الدين ثم النهاية في المصاحح والبلاغة . والغية في
الطلاقة والدلالة ، وهم قد عجزوا عن معارضته ، وكلما كان
الأمر فيه كما ذكرناه فهو معجز ، وإنما قلنا إنه عليه السلام
تحدّاهم بالقرآن لما توار من النقل بذلك في القرآن ، وقد
نزلهم الله في التحدّي على ثلاث مراتب ، الأولى بالقرآن
كله ، فقال تعالى (قل لن أحتسب الناس وأن أجن على أن
يأثروا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض

ج ٣ م ٤٧ (الطرار)

ظهيرا) الثانية بعشر سور منه كما قال تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
 فَلْيَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلَهُ مُفْتَرِيَاتٍ) الثالثة بسورة واحدة
 كما قال تعالى (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ
 دُونِ اللَّهِ) ثم قال بعد ذلك (فَأِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) فنفى القدرة
 لهم على ذلك بقضية عامة، وأمر حتم لا تردد فيه، فدللت هذه
 الآيات على التحدى، مرة بالقرآن كله، ومرة بعشر سور، ومرة
 بسورة واحدة، وهذا هو النهاية في بلوغ التحدى، وهذا كقول
 الرجل لغيره: هات قوما مثل قومي، هات كمنصفهم،
 هات كزعمهم، هات كواحد منهم، وإنا قلنا: إنهم عجزوا
 عن معارضته لأن دواعيهم متوفرة على الاتيان بها، لأنه عليه
 السلام كلف العرب ترك أديانهم، وخط رئاستهم، وأوجب
 عليهم، ينصب أبنائهم، وينقص أموالهم، وطالبهم بعداوة
 أصدقائهم، وصداقة أعدائهم، وخلع الأنداد والأصنام من
 بين أظهرهم، وكانت أحب اليهم من أنفسهم، من أجل الدين،
 ولا شك أن كل واحد من هذه الأمور مما يشق على القلوب
 تحمله، ولا سيما على العرب مع كثرة خميئتهم، وعظيم أنفتهم،
 ولا شك أن الإنسان إذا استنزل غيره عن رئاسته،

ودعاه الى طاعته ، فإن ذلك الغير يُحاول إبطال أمره بكل ما يقدر عليه ويجد اليه سبيلا ، ولما كانت معارضة القرآن بتقدير وقوعها مبطلّة لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، علمنا لا محالة قطعا توفر دواعي العرب عليها ، ونما قلنا : نه ما كان لهم مانع عنها لأنه صلى الله عليه وسلم ما كان في أول أمره بحيث تخاف قهره كل العرب ، بل هو الذي كان خائفا منهم ، وإنما قلنا : إنهم لم يعارضوه لأنهم لو أتوا بالمعارضة لكانت اشتهارها أحق من اشتهار القرآن لأن القرآن حينئذ يصير كالشبهة وتلك المعارضة كالخجعة ، لأنها هي المبطلّة لأمره ، ومتى كان الأمر كما قلناه وكانت لدواعي موفرة على إبطال أثره المدعى وإبطال رونقه ، وإزالة بهائه ، كانت اشتهار المعارضة أولى من اشتهار الأصل ، فلما لم تكن مشهورة علمنا لا محالة بطلانها ، وأنها ما كانت ، وإنما قلنا إن كل من توفرت دواعيه الى الشيء ولم يوجد مانع منه ، ثم لم يتمكن من فعله ، فإنه يكون عاجزا ، لأنه لا معنى للعجز إلا ذلك ، وبهذا الطريق نعرف عجونا عن كل ما تعجز عنه كخلق الصور والصفات ، ويؤيد ما ذكرناه من عجزه وبوضوحه ، أنهم عدلوا عن المعارضة الى تعريض النفس للقليل ، مع أن المعارضة

عليهم كانت أسهل وما ذلك إلا لما أحسوا به من المعجز من
أنفسهم عنها . فثبت بما ذكرناه كون القرآن معجزاً ، وتمام
تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة الواردة عليها والانفصال عنها
أعلم أن الملاحظ لهذه لغتهم الله وأما أدعهم ، أسئلة ركيكة
على كون القرآن معجزاً . ولا بد من إيرادها ، وإظهار الجواب
عنها ، وجملة ما تورد من ذلك أسئلة ثمانية

السؤال الأول منها قولهم : لا نسلم أن القرآن معجز ،
وعندكم في إعجازه إنما هو التحدى وفرتم التحدى على
تلك الآيات التي يوتونها . ونحن نكر توأمرها ، فإن المتواتر
من القرآن إنما هو مجلته دون لآحاد منه ، ويؤيد ما ذكرناه
ما وقع من التردد والاختلاف في مفرداته ، دون جملة ،
بدليل أمور ثلاثة ، أما أولاً فلأنه نقل عن ابن مسعود رضي
الله عنه أنه أنكر لفظة والمعودين أنها من القرآن ، وفي
هذا الإنكار إلى زمن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأما ثانياً
فلما وقع من الخلاف الشديد في (بسم الله الرحمن الرحيم)
هل هي من القرآن أولاً ، وقد أثبت ابن مسعود في صدر
سورة براءة ، ونفاها أبي بن كعب وريد بن ثابت ، وأما
ثالثاً فلما يحكى عن أبي بن كعب ، أنه أثبت في القرآن آية

القنوت وهي قوله (اللهم هديني فيمن هديت) وقوله (لو
أن لابن آدم واديين من ذهب لا يبغي لهما شك) ونفى
ذلك ابن مسعود وغيره فهدد لأموز كلها دابة على أنه غير
متواتر في تفاصيله . وأيت المحدثي من جملة التفاصيل . فلهذا
لم يحكم بثبوتها في المصحف ، فلا يكون فيها دلاله

وجوبه من وجهين . أما أولا فلا نأقول القرآن بحجته
وتفاصيله كلها منقول بالتواتر ، سواء . من غير تردد في ذلك .
والبرهان على ذلك هو أننا نعلم بالضرورة من غير شك .
أن في هذا الزمان لو حاول أحد أن يدخل فيه حرف ليس
منه أو يخرج منه حرفا هو فيه . لوقف على موضع الردة
والنقصان ، جمع الصبيان ، فضلا عن أكابر العلماء وأهل
الناس ، فكيف تصح هذه الدعوى . بأن يكون تفاصيله
غير متواترة . وأما ثانيا فلا نعلم بالضرورة أن حال
الناس في التشدد عن المنع من تغيير القرآن وتبديله في عهد
الصحابة رضي الله عنهم ، إن لم يكن أقوى من حال زماننا
هذا . فانه ما كان أقل منه . فذا . وثبت فيه خلاف وتردد
في زماننا فكذلك حال من قبل . وهذا يبطل كلام الملاحدة
في أنه غير متواتر التفاصيل ، فولهم . إن ابن مسعود أنكر الملاحدة

والمعوذتين أنها من القرآن ، قلنا : هذه الرواية عن ابن مسعود
من باب الأحاد فلا تعارض ما كان مقطوعا به ، وأيضا فإنه لم
ينكر نزولهما من عند الله . وأتته جاء بهما جبريل ، ولكن ادعى
أن المعوذتين نزلتا غوذة للحسين ، وأن الفاتحة إنما أنزلت
من أجل الصلاة ففتح بها . وقد ينكر ما ذكرناه من ثبوت
أحكام القرآن فيها . فهو يسلم أنها من القرآن بالمعنى الذي
ذكرناه . وينكر كتبها في حمله القرآن . وهذا خلاف لفظي
لا طائل وراءه . قولهم . الناس قد اختلفوا في السمية ، قلنا :
خلاف من خالف في أنها ليست من القرآن ليس ينكر
أن جبريل نزل بها ولا أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان
يقروها . ولكن زعم أنها للبرك ، والفصل بين السور ، فقد
أقر كونها من القرآن بالمعنى الذي ذكرناه ، وزعم أن فيها
غرضا آخر . هو مساعد له . قولهم . إن أيا أثبت آية
القنوت . وقوله (ولو أن لابن آدم واديين من ذهب) قلنا
هذه الرواية من باب الأحاد فلا تعارض القواطع ، ثم انه
ولو كتبها في المصحف لم يثبت عنه أنها من جملة ، وعلى الجملة
فما ذكرناه أمور خيالية وهمية ، لا تعارض الأمور القطعية
السؤال الثاني هب أنا سلمنا أن آيات التحدى متوارة .

فلا نسلم دلالتها على التحدى ، وبيانها هو أنه لو كان الغرض
من إيرادها استدلاله بالقرآن على كونه نبياً ، لاشتهر ذلك
من نفسه كاشتهار أصل نبوته ، لكنه لم ينقل عن أحد من
أهل الأخبار ، أنه استدلى على مخالفته بالقرآن ، ولم ينقل عن
أحد ممن آمن به أنه آمن به لدليل القرآن ، فعلمنا بذلك أنه
ما كان يعول في إثبات نبوته على القرآن ، وإذا صح ذلك علمنا
أن الغرض بإيراد هذه الآيات ما يذكره كل واحد من
الخطباء والشعراء ، من الدعاوى العظيمة والافتخارات التي
لاحقيقة لها بحال

وحوايه من وجهين ، أما أولاً فلا نألفهم باصروية ، أنه
كان يغشى مخافتهم ويتو عليهم القرآن ، ويقرع مسامعهم ،
ولا وجه لذلك إلا أنه يتحداهم به ويوجب عليهم طاعته ، وهذا
أمر طاهر لا يمكن جحذه ولا إنكاره ، وإنما ثانياً فهم
أننا سلمنا أنه لم ينقل ما ذكرناه ، لكنه استغنى بما في القرآن
من آيات التحدى عما كان منه من ذلك إذا فائدة في تكريره
السؤال الثالث سلمنا وقوع التحدى ، ولكن هل وصل
خبر التحدى إلى كل العامة ، أو إلى بعضه ، وهل أمكن
واصلًا إلى كلّه ، لأننا نعلم باصروية أن أهل الهند والصين

وانزوه ، وسائر الأقاليم البعيدة ، ما كانوا يعمون وجود محمد
صلى الله عليه وسلم في الدنيا ، فضلاً عن أن يقال : إنهم عالمون
بتحديده بالقرآن ، وبطلان أن يكون اتصالاً إلى بعضهم ،
لأنهم ولو عجزوا عن المعارضة فيه لا يكفي في صحة دعوى
النبوة ، عجزهم عن معارسته ، لأنهم بعض الخلق ، وعجز بعض
الخلق لا يكون عجزاً لجميعهم ، وإلا لزم في بعض الخلق في
صناعته إذا تحدى أهل قريته ، ثم عجزوا عن ذلك ، أن يكون
نبيا لمكان دعواه ، وهذا طاهر الفساد ، وهذا يبطل ما ذكرتموه
من التحدى بالقرآن

وحواه من وجهين . أما أولاً فلا نعلم بالضرورة أن
العرب الذين قرع أسماعهم التحدى ، وخطبوا به (العين للعين)
كانوا لا محالة أقدر على معارسته من غيرهم . لا اختصاصهم
بما يختص به غيرهم من سائر الأقاليم من الفصاحة والبلاغة ،
فلما عرفنا عجزهم كان غيرهم لا محالة أعجز من ذلك لما ذكرناه
وأما ثانياً فثبت أن خبر تحديه بالقرآن ما وصل إلى كل العالم
في زمانه . لكن لا شك في وصوله إليهم لأن ، مع أنهم لم
يعارضوه ، وفي هذا دلالة على صحة نبوته ، ويؤيد ما ذكرناه
أنا نرى من يصنف كتاباً في أي علم كان ، ويظن أنه قد أتى

فيه باليد البيضاء ، فلا يثبت إلا بمدار ما يصل إلى الأقاليم
والبلاد ، ويحصل بعد ذلك ما يُبطله ، ويدل على تناقضه وضعفه
على القرب لأجل شدة الحرص على ذلك ، وهذا ظاهر في
جميع التصانيف كلها ، فلو كان ثمة معارضة توجد للقرآن ،
لكانت قد حصلت في هذه الأزمان المتتالية ، والسنين
المتطاولة ، ولا شك في بوعه لهذه الأقاليم التي زعمتم ، وفي
هذا بطلان ما زعمتموه

السؤال الرابع ، سلمنا تواتره إلى كافة الخلق ، لكننا
لا نسلم توفر دواعيهم إلى المعارضة ، وبيان ذلك بأوجه ثلاثة ،
أما أولاً فاعلمهم اعتقدوا أن المعارضة لا تبلغ في قطع المادة
وحسم الشغب وإبطال أمره ، مبلغ الحرب ، فلا جرم عدلوا
إلى الحرب ، وأما ثانياً فلأننا لا نمنع أن يكونوا عدلوا إلى
الحرب لأنهم لو عارضوا كان الخلاف غير منقطع بوقوعها ،
لجوار أن يقول قوم : إنها معارضة ، ويقول قوم آخرون :
إنها ليست معارضة ، ويتوقف فريق ثالث ، لا لباس الأمر
فيه ، فيشتد الخلاف ويعظم الخطب ، وفي أثناء ذلك الخلاف
لا يمنع اشتداد شوكتيه ، فلاجل الخوف من ذلك ، عدلوا

الى الحرب . وأما ان فلانه يحتمل أن يكون عدو لهم عن
لمعارضته . لأن التحدى إنما وقع بمثله ، وهم يعرفوا حقيقة المائلة ،
هل تكون بالنصاحة ، أو بالبلاغة ، أو بالنظم ، أو بهذه الأمور
كلها ، أو في الإخبار عن العلوم القبيية ، أو في استخراج الأسرار
الدقيقة . وغير ذلك مما يكون القرآن مشتملاً عليه ، فلهذا
عدلو عن المعارضة ، فصح بما ذكرناه أن دواعيهم الى
المعارضة غير متوفرة لأجل هذه الاحتمالات التي ذكرناها
وجوابه أننا قد أوضحنا بوفر دواعيهم الى معارضته بما
لا مدفع له لا بمكابرة ، وبإثبات ما ذكرناه وبوضحة ، أن
لا امر المصوب اذا كان اتحصيه طرق كثيرة وكانت معلومة
في نفسها ، ثم بعضها يكون أسهل وأقرب في تحصيل
المقصود ، فإنه تعلم من حال العقل اختيار الطريق الأسهل ،
وقد علمت بالضرورة أن أسهل الطرق في دفع من يدعى مرتبة
عظيمة على غيره ، معارضتها بمثلها ان كانت المعارضة ممكنة ،
ولعلم أن هذا العلم الضروري حاصل لكل العقلاء ، حتى
علم أن طفلاً من لا طفل لو ادعى على غيره من سائر
لا طفل شيلاً من حجر ، أو طفر جذول ، أو رمى غرض ، فإنهم
يتسارعون الى معارضته بمثل دعواه ، وهذه الجملة تفيد توفر

دواعي العرب على إبطال امر الرسول صلى الله عليه وسلم
بمعارضة دعواه بمثله لو كانت ممكنة لهم ، فإذا كان هذا
حاصلا في حق الأبطال ، فكيف من بلغ حالة عظيمة في
الحكمة والتجربة

قولهم : أولا لعلمهم عندوا أن لمعارضة لا يحسم دعواه ،
فلنا هذا فاسد ، لأنهم في استمال الحرب غير واثقين بحصول
المطلوب ، لأنهم غير واثقين بالظفر عده ، بخلاف لمعارضة ،
فإنهم ليسوا على خطر منها ، لأنهم واثقون بظلال أمره عند
وقوعها ، وقولهم ثانيا ، ولو عارضوا لكان الخلاف غير منقطع
بوقوعها ، فلنا هذا فاسد ايضا ، فإنه ليس الغرض هو حصول
المماثلة من كل الوجوه ، لأنه لا تدرك مماثلة الكلامين من
جميع الوجوه الا بالقطع بالاشتراك في كل الأحكام ، وهذا
مما يعمه الله دون غيره ، بل المقصود من التحدي ، إنما هو
الإتيان بما يُظن كونه مثلاً ، أو قريب من المثل ، وأما ما رآه
ذلك وقوع الاختلاف بين الناس في كونه مثلاً ، أو غير مثل ،
وقولهم ثالثاً ، إنهم لم يعرفوا حقيقة المثل الذي طلبه في المعارضة ،
هل هو الفصاحة ، أو الأسلوب ، أو الأخبار عن علوم
الغيب ، فلنا هذا فاسد لا مرين ، أما أولاً فإنه لو اشتبه

عليهم لا ستمهموه عما يريد ، لكن الأمر في ذلك معلوم لهم ، وهذا ما يعالجوه في شيء من ذلك ، لتحقيقهم أنهم لو أتوا بما يمانه ، لبطل أمره ، فسكونهم عنه دلالة على تحقيقهم من ذلك ، وأما ثاني فلأن الرسول صلى الله عليه وسلم أطلق التحدي وهو يخصه بشيء دون شيء ، انكساراً منه على ما يعلم من ذلك بمنجى العادة وأطراذها في التحدي بين الشعراء والخطباء ، فاجل ذلك لم يكن محتاجاً إلى تفسير المقصود

السؤال الخامس سلماً توفر دواعيهم إلى المعارضة كما قلتم ، لكن لا نسلم ارتفاع المانع عن المعارضة كما قلتم ، هم ينكرون على من يقول إنه منعه عن المعارضة اشتغاله عنها بالحروب العظيمة ، فإن فيها شغلاً عن كل شيء ، أو هول خوفهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ونصاره وأعوانه ، لأن قوة لدولة والشوكة تمنع من ذلك ، ولهذا فإن ابن عباس رضي الله عنه لم يتمكن إظهار مذهب في العول إنما عمر خوف من سطوته ، ولا شك أن خوف مانع عما يريد الإنسان في أكثر أحواله

وجوابه من أوجه ثلاثة . أما أولاً فلأن المعارضة للقرآن إنما هي من قبيل الكلام ، والحرب غير مانعة من وجود

الكلام، ولهذا فإنهم كانوا والحرب قائمة يتمكنون من الأشعار
وخطب في المحافل، فكيف يقال إن الحرب مائعة من وجود
المعارضة، وأما ثانياً فلأن الحرب لم تكن دئمة، وإنما كانت
في وقت دون وقت، فلم لا يشتعرون بالمعارضة في أوقات
الفراغ عن الحرب، وأما ثالثاً فلأنه عليه السلام ما كان يحارب
كل العرب، ولا شك أن الفصحاء منهم كانوا قليلين، فكان
الواجب على الشجعان الاشتغال بالحرب، وأن يقعد أهل
الفصاحة للاشتغال بالمعارضة، ومن وجه رابع، وهو أنه ما
حاربهم قبل الهجرة فكان ينبغي لهم الاشتغال بالمعارضة، إذ
لا حرب هناك دئمة بينهم وبينه، ومن وجه خامس، وهو أنه
كان يجب عليهم أن يقولوا إني شغلتن بالحرب عن معارضتك،
فاترك الحرب حتى تتمكن من معارضتك، وهم لم يقولوا ذلك،
ولا خطر لأحد منهم على قلب، وفي هذا دلالة على أنه لا
مانع لهم من المعارضة بحال

السؤال السادس سألنا أنه لا مانع لهم من المعارضة،
وأن دواعيهم موقرة اليها، فلم فلم باستحالة تأخير المعارضة
والحال هذه، وبيان ذلك أن الفعل عند توفر الدواعي
وزوال الموانع، لا يخلو الحال هناك، إما أن يجب الفعل أولاً

يجب ، فإن وجب لزوم الجبر وهو فاسدٌ عندكم ، وإما أن لا
يجب الفعل وإلّا ما قلناه ، فلم يلزم من توفر الداعي وزول
الموانع وجود المعارضة ، وعند هذا لا يكون تأخرهم عنها دلالة
على عجزهم عنها ، لجواز كونهم قادرين عليها ولا يلزم وقوعها
وجوابه أنا نقول قد تقرر في القضايا العقلية ، وثبت
بالأدلة القطعية ، أن القادر متى توفرت دواعيه على الفعل ،
وإن يكن هناك معيق فإنه يجب وقوعه ، ومتى خُصّ الصارفُ
فإنه يتعذر وقوعه ، وهذا معلوم بأوائل العقول لا شك فيه ،
قوله : إيد وجب الفعل عند الداعية ، وجب الجبر ، وهو فاسدٌ ،
قلنا : هـ خطأ ، فإن الواجب له معنيان ، أحدهما أن الفعل
واجبٌ على معنى أن عدمه مستحيل ، وهذا هو الذي يبطل
الاختيار ، ونحن لا نعتقد ، وثانيهما أن يكون الفرض بالوجوب
هو الأولية لوقوع والحصول ، لا على معنى أنه يستحيل خلافه ،
ولكن على معنى أنه أحقّ بالوجود عند تحقق الداعية ، هذا
ملخص ما قاله الشيخ محمود الخوارزمي الملاح في تفسير
الوجوب ، لئلا يبطل الاختيار ، والمختار أن الفعل عند تحقق
الداعية وخلوصها ، واجبٌ الحصول على معنى أنه يستحيل
خلافه بالإضافة إلى الداعية ، وواجبٌ الحصول وجوباً لا

يستحيل خلافه بالإضافة إلى القدرة . ومع هذا التوجيه لا
يبتطل الاختيار . وعلى كلا الوجهين . فإننا نعلم توفر دواعيهم إلى
تحصيل المعارضة ، وأنه يجب وقوعها وحصولها منهم إذا كانت
ممكنة . فلما لم تقع مع توفر الداعي دل على أن الوجه في
تأخرها عدم الإمكان لا محالة

السؤال السابع سلما توفر دواعيهم إلى المعارضة وأنها
واجبة الوقوع عند توفر الدواعي إليها . ولكننا لانسم أنها غير
واقعة فما برهانكم على ذلك

وحوايه من أوجه أربعة ، أما أولا فلأن ما هذا حاله
لا يخفى وقوعه لو وقع كسائر الأمور المظيمة التي لا تخفى . بل
نقول إن هذه المعارضة يجب أن تكون أكثر اشتهاارا من
القرآن . لأن القرآن بصير هو الشبهة ، وهذه المعارضة هي
الدلالة فتكون أحق بالاشتهار لما ذكرناه ، وأما ثانيا فلأن
غير القرآن من الفصائد في الجاهلية والإسلام لم يخف حاله ،
وأنه ظاهر . فكيف حاله . بكون معارضا للقرآن وهو
بالاشتهار لا محالة أحق ، وأما ثالثا فلأن خرافات (مُسَيَّلَمَة)
قد نقلت مع ركتها وضعف حالها وقدرها . وقد اهتم العلماء
في نقلها ، فكيف حال ما هو أدخل منها في التحقيق ، وأما

رابعاً فلأنَّ حرص المخالفين على تَقْل هذه المعارضة شديد ،
كاليهود ، والنصارى ، وسائر الملل الكُفْريَّة ، من الملاحدة
وغيرهم ، لما فيها من النُويهِ بإبطال أمره صلى الله عليه وسلم .
فلا جرم يزداد الحرص وتعمُّم الدواعي ، لأنَّ فيها إبطال أمره
على سهولة بوقوع هذه المعارضة

السؤال الثامن سلَّمنا أنَّها لو كانت واقعة لاشتهرت
اشتهاراً عظيماً ، لكننا لا سلَّم أنَّها غير مشتهرة ، بل قد وقع
هاك معارضات للقرآن ، فإنَّ العرب قد عارضوه بالقصائد
السَّبع وعارضه (مُسَيْلَمَةُ) الكذب بكلامه الذي يُحكى عنه .
وعارضه النَّضْرُ بن الحارث بأخبار الفُرس وملوك العجم .
وعارضه ابن المقفَّع من كلامه وهُوسُ وشمكير ، والمعري ،
فكيف يقال إنَّ المعارضة ما وقعت

وجوابه هو أنَّ التَّطار من اهل الفصاحة والبلاغة مجمون
على أنَّ المعارضة بين الكلامين . إنما تكون معارضة إذا
كان بينهما مقاربةٌ ومُدَانَةٌ بحيث يلتبس أحدهما بالآخر ،
أو يكون أحدهما مقارباً للآخر . وكلُّ عاقل يعلم بالضرورة
أنَّ هذه القصائد السبع ليس بينها وبين القرآن مقاربة ولا
مُدَانَةٌ ، بحيث يشتبه أحدهما بالآخر ، وكيف لا وهذه

القصاصد من فن الشعر ، والقرآن ليس من فنون الشعر في
 وزد ولا صدر ، فلا يجوز كونها معارضة له ، وأما مخكى
 عن الضرير الحارث ، وإنما نقل حكايته ملوك العجم ، وليس
 من أسلوب القرآن ، فلا يكون معارضا له ، وأما ما نحكى
 عن (مسيمة) الكذاب فهو بإخلاعة أحق منه بالمعارضة ،
 لثول قدره ، وتمكنه في الخفاة ، لأن من حق ما يكون
 معارضا ، أن يكون بينه وبين المعارض مبارزة ومدسة ،
 بحيث يشبه الأمر فيهما ، فأما إذا كان الكلام من في غاية
 البعد ولا تقصاع ، فلا يعد أحدهما معارضا الآخر ، ولتقتصر
 على هذا القدر من لأسنة الوردية على الإعجاز فيها كفاية
 في مقدار غرضنا ، لأن الكلام في هذا الكذب له
 مقصد آخر ، وهو كالمشخوف عن هذه المقاصد ، فإنه إنما
 يليق استقصاؤها بالمباحث الكلامية ، وقد أشرنا في الكتب
 العقلية إلى حقائقها وأشرنا إلى الأجوبة عنها وبالله التوفيق ،
 لا يقال : فعل العرب إنما عجزوا عن معارضة القرآن : ليس
 لأنهم غير قادرين عليها ، وإنما تأخروا عن المعارضة ، لعدم
 علمهم بما اشتمل عليه القرآن . من شرح حقائق صفات الله

لعالى . والبعث والنشور وأحكام الآخرة . وأحوال الملائكة .
 وغير ذلك مما لا مدخل لأفهامهم في تعقله وإتقانه . لأننا
 نقول هذا عاسداً لا مريين . أما أولاً فثبت أن العرب كانوا غير
 عالمين بحقائق هذه الأشياء . لكن اليهود كانوا بين أظهرهم
 وكان عليهم السؤال عنها . ثم يكسونها عبارات يعارضون بها
 القرآن . وأما ثانياً فلأن اليهود أنفسهم كان فيهم فصحاء ،
 فكان يجب مع علمهم بها أن يعارضوه . فمما لم نكن هناك
 معارضة لا من جهة اليهود . ولا من جهة غيرهم . دل على
 بطلانها وتعذرها . فهذا ما رددنا ذكره على هذا المسلك من
 الأسئلة والاجوبة عنها والله أعلم

(المسلك الثاني)

(في الدلالة على أن القرآن معجز من جهة العادة)

وتقريره أن لا إنسان بمثل كل واحدة من سور القرآن .
 لا يخلو حاله إما أن يكون معتاداً . أو غير معتاد . فإن كان
 معتاداً كانت سكوت العرب مع فصاحتهم وشدة عداوتهم
 للرسول صلى الله عليه وسلم ومع توفر دواعيهم على إبطال أمره .
 والفتح في دعواه بمبلغ جهدهم وجدته . يكون لا محالة من

أبهر المعجزات ، وأظهر البينات على عجزهم عن الإتيان بمثل
سورة منه ، وأما إن لم يكن معنادا . كان القرآن معجزا .
لخروجه عن المؤلف والمعتاد . فثبت بما ذكرناه أن القرآن
سواء كان خارقا للعادة أو لم يكن خارقا ، فإنه يكون معجزا .
وهذه نكته شريفة حاسمة لأكثر أسئلة المكبرين التي يوردونها
على كونه خارقا للعادة كما ترى

(الفصل الثالث)

(في بيان الوجه في اعجاز القرآن)

اعلم أن الكلام في الوجه الذي لأجله كان القرآن
معجزا دقيقا . ومن ثم كثرت فيه الأقاويل واضطربت فيه
المذاهب ، وتفرقوا على أنحاء كثيرة ، فلندكر ضبط المذاهب .
ثم نردفه بذكر ما تحتمله من الفساد ، ثم نذكر على أثره
المختار منها . فهذه مباحث ثلاثة

(لمبحث الأول)

(في الإشارة إلى ضبط المذاهب في وجه الاعجاز)

فنقول كون القرآن معجزا ليس يخلو الحال فيه ، إما أن
يكون لكونه فعلا من المعتاد . أو لكونه فعلا لغير المعتاد ،

فالأول هو القول بالصَّرفَة ، ومعنى ذلك أن الله تعالى صرف
دو عيهم عن معارضة القرآن مع كونهم ودرين عليها ، ولا يجوز
في الحقيقة إنما هو بالصَّرفَة على قول هؤلاء ، كما سنحقق
خلافهم في الرد عليهم بمعونة الله تعالى . ونذكر من هل يهده
المصالة ، وإن كان الوجه في إنجاز هو الفعل لغير المعتاد ،
فهو قسمان

(القسم الأول)

أن يكون لأمر عائد الى ألفاظه من غير دلالتها على
المعاني ، ثم هذا يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون
مشروط فيها اجتماع الكلمات وتأليفها ، وهذا هو قول من
قال الوجه في إنجاز هو اختصاصه بالأسبوب المفاوق لساير
الأساليب الشعرية وأخطائية ، وغيرهما ، فإنه مختص بالفواصل
ولأشباع ، فمن أجل هذا جعلنا هذا الوجه مختصاً بتأليف
الكلمات ، وثانيهما أن يكون إنجاز لأمر راجع الى مفردات
الكلمات دون مؤلفاتها ، وهذا هو رأي من قال . إنه إنما صار
معجز من أجل الفصاحة ، وفسر الفصاحة بالبراعة عن الثقل
والسلامة عن التعقيد ، واختصاصه ، بسلاسة في ألفاظه

(القسم الثاني)

أن يكون إعجازه إنما كانت لأجل الألفاظ باعتبار
دلالتها على المعاني ، وهذا هو قول من قل : إن السران إنما
كان معجزاً لأجل تضمنه من الدلالة على المعنى ، وهذا القسم
يمكن تزييله على أوجه ثلاثة

الوجه الأول أن تكون تلك الدلالة على جهة المطابقة
وفيه مذهب ثلاثة ، أولها أن يكون لأمر حاصل في كل
الفاظه ، وهذا هو قول من قل إن وجه إعجازه ، هو سلامته
عن المفاضة في جميع ما تضمنه ، وثانيها أن يكون لأمر
حاصل في كل ألفاظه وأبعاضها ، وهذا هو قول من قل : إن
إعجازه إنما كان لما فيه من بيان الحقائق ولأسرار ، والصدق
مما يكون العقل مشتغلاً بدركه ، فإن العلماء من لدن عصر
الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا ما زالوا يستنبطون منه
كل سر عجيب ، ويستنبطون من ألفاظه كل معنى لطيف
غريب ، فهذا هو الوجه في إعجازه على رأي هؤلاء ، وثالثها أن
يكون وجه إعجازه لأمر حاصل في مجموع ألفاظه وأبعاضها ،
نما لا يستقل بدركه العقل ، وهذا هو قول من قل إن الوجه

في إيجازه ما تضمنه من الأمور الغيبية ، واللطائف لاهية ،
التي لا يختص بها سوى علامها ، فهذه هي أقسام دلالة
المطابقة ، تكون على هذه الأوجه الثلاثة التي رمزنا إليها
الوجه الثاني أن تكون تلك الدلالة على جهة الالتزام ،
وهذا مذهب من يقول : إن القرآن إنما كان معجزاً لبلاغته ،
وفسر البلاغة باشتمال الكلام على وجوه الاستعارة ، والتشبيه
المضمر الأداة ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ،
والحذف ، والإشمار ، والإطناب ، والإيجاز ، وغير ذلك من
فنون البلاغة

الوجه الثالث أن تكون تلك الدلالة من جهة تضمنه
لما يتضمنه من الأسرار المودعة تحت ألفاظه التي لا تزال على
وجه الدهر عضة طرية يجتنيها كل ناظر ، ويعاود رؤيتها كل
حريث ماهر ، فظهر بما لخصناه من الحصر أن كون القرآن
معجزاً ، إما أن يكون للصرف ، أو للنظم ، أو لسلامة ألفاظه
من التعقيد ، أو لخلوه عن التناقض ، أو لأجل اشتماله على
المعاني الدقيقة ، أو لأشتماله على الإخبار بالعلوم الغيبية ، أو
لأجل الفصاحة والبلاغة ، أو لما يتركب من بعض هذه الوجوه ،

أو من كليهما ، كما فصلناه من قبل ، ونحن لا نذكر كل واحد من هذه الأقسام كليهما ، ونبطله سوى ما نختاره منها والله الموفق

(البحث الثاني)

(في إبطال كل واحد من هذه الأقسام التي ذكرها سوى ما نختار منها)

وجملة ما نذكره من ذلك مذاهب

(المذهب الأول منها الصرفة)

وهذا هو رأي أبي اسحق النظام ، وأبي اسحق الأنصبي ، من المعتزلة واختاره الشريف المرتضى من الإمامية ، وعلم أن قول أهل الصرفة يمكن أن يكون له تفسيرات ثلاثة ، لما فيه من الإجمال وكثرة الاحتمال كما سنوضحه

التفسير الأول أن يريدوا بالصرفة أن الله تعالى سلب دواعيهم إلى المعارضة ، مع أن أسباب توفر لدواعي في حقهم حاصله من التقريع بالعجز ، والاستئزال عن المراتب العالية ، والتكليف بالانقياد والخضوع ، ومخالفة الأهواء

التفسير الثاني أن يريدوا بالصرفة أن الله تعالى سلبهم العلوم التي لا بد منها في الإتيان بما يشاكل القرآن ويقاربه ، ثم إن سلب العلوم يمكن تنزيله على وجهين ، أحدهما أن يقال :

إن تلك العلوم كانت حاصلة لهم على جهة الاستمرار ، لكن
الله تعالى أزالها عن أقدسهم ومخاها عنهم ، وثانيهما أن يقال :
إن تلك العلوم ، كانت حاصلة لهم ، خلا أن الله تعالى صرف
دواعيهم عن تجديدها ، مخافة أن تحصل المعارضة

التفسير الثالث أن يراد بالضرورة أن الله تعالى منهم
بلا لاجاء على جهة الضر عن المعارضة ، مع كونهم قادرين
وسلب قواهم عن ذلك ، فلاجل هذا لم تحصل من جهتهم
المعارضة ، وحاصل الأمر في هذه المقالة : أنهم قادرون على
إيجاد لمعارضة للقرآن . إلا أن الله تعالى منعهم بما ذكرناه ،
والذي عرّ هؤلاء حتى زعموا هذه المقالة ، ما روي من الكلمات
الرشيقة ، والبلاغات الحسنة ، والفصاحات المستحسنة ، الجامعة
لكل الأساليب البلاغية في كلام العرب الموافقة لما في
القرآن ، فزعم هؤلاء أن كل من قدر على ما ذكرناه من تلك
الأساليب البديعة ، لا يقصر عن معارضة ، خلا ما عرص
من منع الله إياهم بما ذكرناه من المواضع ، والذي يدل على بطلان
هذه المقالة براهين

البرهان الأول منها أنه لو كان الأمر كما زعموه ، من
أنهم صرفوا عن المعارضة مع تمكنهم منها ، لوجب أن يعلموا

ذلك من أنفسهم بالصورة ، وأن يميزوا بين أوقات المنع ،
والتخلى ، ولو علموا ذلك لوجب أن يتدأكروا في حال هذا
المعجز على جهة التعجب ، ولو تدأكروه لظهر وانشر على حد
التوتر ، فمالم يكن ذلك دل على بطلان مذاهبيهم في الصرفة
لا يقال : إنه لا نزاع في أن العرب كانوا عالمين بتعذر المعارضة
عليهم ، وأن ذلك خارج عن العادة المألوفة لهم . ولكننا نقول
من أين يلزم أنه يجب أن يتدأكروا ذلك ويظهروه ، حتى
بلغ حد التوار ، بل الواجب خلاف ذلك . لأننا نعلم حرص
القوم على إبطال دعواه ، وعلى تزييف ما جاء به من الأدلة ،
وعترافهم بهذا المعجز من أبلغ لأشياء في تقرير حجته ، فكيف
يمكن أن يقال بأن الحريص على إخفاء حجة خصمه يجب
عليه الاعتراف بأبلغ الأشياء في تقرير حجته . وهو إظهاره
وإشهاره ، لأننا نقول هذا فسد . فإن المشهور فيما بين العوام
فضلاً عن ذممة العرب ، أن بعض من تعذر عليه بعض ما
كان مقدوراً له ، فإنه لا يتمالك في إظهار هذه الأعجوبة
والتحدث بها ، ولا يخفى دور هذه القضية . فضلاً عنها ،
فكان من حقهم أن يقولوا : إن كل واحد منا يقدر على هذه

الفصاحة ، ولكن صار ذلك الآن متمذراً علينا ، لأنك سحرته
عن الإتيان بمثله ، فلما لم يقولوا ذلك ، دلّ على فسادها

البرهان الثاني لو كان الوجه في إعجازه هو الصرفة كما
زعموه . لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن . فمما طهر منهم
التعجب لبلاغه وحسن فصاحته ، كما أثر عن الوليد بن المعيرة
حيث قال : **إِنْ أَعْلَاهُ لَمُورِقُ . وَإِنْ أَسْفَلُهُ لَمُعْدَقُ . وَإِنْ لَهُ**
لَطْلَؤَةٌ . وَإِنْ عَلَيْهِ لَحَلَاوَةٌ . فَإِنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ حَالِ كُلِّ بَلِيعٍ
وَمُصَيِّحٍ سَمِعَ الْقُرْآنَ تَلَى عَلَيْهِ وَهُوَ يَذْهَبُ عَقْبَهُ وَيُحْيِي رُبِّيَّةً .
وَمَا ذَكَ إِلَّا مَا فَرَعَ مَسَامِعَهُمْ مِنْ لَطِيفِ الْإِلَافِ ، وَحُسْنِ
وَأَمْرِ التَّصْرِيفِ فِي كُلِّ مَوْعِظَةٍ ، وَحِكَايَةِ كُلِّ قِصَّةٍ ، فَلَوْ كَانَ
كَمَا زَعَمُوهُ مِنْ الصَّرْفَةِ . لَكَانَ الْعَجَبُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَلَمَّا
هَانَ نَبِيًّا لَوْ قَالَ : إِنْ مَجِزْتَنِي أَرَأَيْتَ هَذِهِ الرُّمَانَةَ فِي كَفِّي ،
وَأَنْتُمْ لَا تَقْدُرُونَ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ تَعْجَبُ الْقَوْمُ مِنْ وَضْعِ
الرُّمَانَةِ فِي كَفِّهِ . بَلْ كَانَ مِنْ أَجْلِ تَعْدَرِهِ عَلَيْهِمْ . مَعَ أَنَّهُ كَانَ
مَأْلُوفًا لَهُمْ وَمَقْدُورًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِمْ . فَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَهُ أَهْلُ
الصَّرْفَةِ . لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْجَبِ مِنْ فَصَاحَتِهِ وَجْهٌ . وَمَا عَلَمْنَا
بِالضَّرُورَةِ إِعْجَابَهُمْ بِالْبَلَاغَةِ ، دَلَّ عَلَى فُسَادِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ

البرهان الثالث الرجوع بالصرفة التي زعموها ، هو أن الله

تعالى أنساه هذه الصيغ فم كونيوا ذاكرين لها بعد نزوله ،
ولا شك أن لسيان الأمور المعنوية في مدة بسيرة ، يدل
على نقصان العقل ، ولهذا فإن الواحد إذا كان يتكلم بلفظة مدة
عمره ، فهو أصبح في بعض الأيام لا يعرف شيئاً من تلك اللغة ،
لكن ذلك دليلاً على فساد عقله وتغيره ، والمعلوم من حال
العرب أن عقولهم ما زالت بعد الحذى بالقرآن وأن حالهم
في الفصاحة والبلاغة بعد نزوله كما كان من قبل ، فبطل ما
عول عليه أهل الصرفة ، وكلامهم يحتمل أكثر مما ذكرناه
من الفساد ، وله موضع أخص به ، ولا جرم اكتفينا هنا
بما أوردناه

(المذهب الثاني)

قول من زعم أن لوجه في إعجازه إنما هو الأسلوب ،
وتقريره أن أسلوبه مخالف لسائر الأساليب الواقعة في الكلام ،
كأسلوب الشعر ، وأسلوب الخطب والرسائل ، ولما اختص
بأسلوب مخالف لهذه الأساليب ، كان الوجه في إعجازه ،
وهذا فاسد لا وجه ، أولها أنا نقول : ما تريدون بالأسلوب
الذي يكون وجهاً في الإعجاز ، فإن عنيتم به أسلوباً أي

أسلوب كان ، فهو باطل ، فإنه لو كان مطلق الأسلوب معجزاً ، لكان أسلوب الشعر معجزاً ، وهكذا أسلوب الخطب والرسائل ، يلزم كونه معجزاً ، وإن عنيتم أسلوباً خاصاً ، وهو ما اختص به من البلاغة والفصاحة ، فليس إعجازه من جهة الأسلوب ، وإنما وجه إعجازه الفصاحة والبلاغة كما ستوضحه من بعد هذا عند ذكر المختار ، وإن عنيتم بالأسلوب أمراً آخر غير ما ذكرناه فنحن حقاكم إرازه حتى ننضويه فنظهر صحته أو فساد ، وثانيها أن الأسلوب لا يمنع من الإتيان بأسلوب مثله ، فلو كان الأمر كما زعمتموه ، جازت معارضة القرآن بمثله ، لأن الإتيان بأسلوب يمائه سهل ويسير على كل أحد ، وثالثها أنه لو كان الإعجاز إنما كان من جهة الأسلوب لكان ما يحكى عن (مسيلمة) الكذب معجزاً وهو قوله : إنا أعطيناك الجواهر ، فصل ربك وجاهر ، وقوله : والطاحنات طحننا ، والخازنات خبزنا ، لأن ما هذا حاله يختص بأسلوب لا محالة ، فكان يكون معجزاً ، وأنه محال ، ومن وجه رابع ، وهو أنه لو كان وجه إعجازه الأسلوب ، وقع التفاوت بين قوله تعالى (ولكم في القصص حياة) وبين قول الفصحاء من العرب

(القتلُ أنفى للقتل) لأنهما مستويان في الأسلوب، فلما وقع التفاوت بينهما دلّ على بطلان هذه المقالة والله أعلم

(المذهب الثالث)

قول من زعم أن وجه إعجازه إنما هو خلوّه عن المناقضة، وهذا فاسد لأوجه، أمّا أولاً فلا أن الإجماع منقطع على أن الحدّي واقع بكل واحدة من سور القرآن، وقد يوجد في كثير من الخطب، والشعر، والرسائل، ما يكون في مقدار سورة خالياً عن المناقضة، فيزعم أن يكون معجزة. وأمّا ثانياً فلا أنه لو كان الأمر كما قالوه في وجه الإعجاز، لم يكن تعجبهم من أجل فصاحته، وحسن نظمه، ولوجب أن يكون تعجبهم من أجل سلامته عما قالوه، ولما علمنا من حالهم خلاف ذلك بطل، زعموه، وأمّا ثالثاً فلا أن السلامة عن المناقضة ليس خارقاً للعادات، فإنه ربما أمكن كثيراً في سائر الأزمان، وإذا كان معتداً به يكن العلم بخاؤ القرآن عن المناقضة والاختلاف معجزاً، أما كان معتداً، ومن حق ما يكون معجزاً أن يكون ناقضاً للعادة، وإيضاً فإننا نقول جعلكم الوجه في إعجازه خلوّه عن المناقضة والاختلاف ليس علماً

ضرورياً ، بل لا بد فيه من إقامة الدلالة ، فيجب على من
قال هذه المقالة تصحيحها بالدلالة ، لتكون مقبولة ، وهم لم
يفعلوا ذلك

(المذهب الرابع)

قول من زعم أن الوجه في الإيجاز اشتماله على الأمور
الغيبية بخلاف غيره ، وهذا فاسد أيضاً لأمرين ، أما أولاً
فلأن الإجماع منعقد على أن التحديث واقع بجميع القرآن ،
والمعلوم أن الحكم والآداب وسائر الامثال ليس فيها شيء
من الأمور الغيبية ، فكان لزم على هذه المقالة أن لا يكون
معجزاً وهو محال . وأما ثانياً فلأن ما قلوه يكون أعظم عذراً
للعرب في عدم قدرتهم على معارضته ، فكان من حقهم أن
يقولوا : إنا متمكنون من معارضة القرآن ، ولكنه اشتمل
على ما لا يمكننا معرفة من الأمور الغيبية . فلما لم يقولوا
ذلك دلّ على بطلان هذه المقالة

(المذهب الخامس)

قول من زعم أن الوجه في الإيجاز هو الفصاحة ، وفسر
الفصاحة بسلامة ألفاظه عن العقيد الحاصل في مثل قول بعضهم

وَقَبْرِ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ

وَلَيْسَ قَرَبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

وهذا فاسدٌ لأمرين . أما أولاً فلأن أكثر كلام الناس خالٍ عن التعقيد في الشعر ، والخطب ، والرسائل ، فيدم كونها معجزة . وأما ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لم يفترق الحال بين قوله تعالى (ومن آياته الجوارى في البحر كالأعلام إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يؤقنن بما كسبوا ونعف عن كثير) وبين قول من قل . وأعظم العلامات الباهرة جرى السفن على الماء . فإما أن يريد هبوب الريح فتجرى بها ، أو يُريد سكون الريح فتركد على ظهره ، أو يُريد إهلاكها بالإغراق ببلد . لأن هذا حالة من المعارضة سالم عن التعقيد . فكان يلزم أن يكون هذا الكلام معارضا للآية ، لا شترأكها في الحقة والبراءة عن الثقل والتعقيد . ومن وجه ثالث وهو أنه كان يلزم أن لا يقع تفاوت بين قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وبين قول العرب (القتل أنفى للقتل) لأشترأكما جميعاً في السلامة عن الثقل وهذا فاسدٌ

(المذهب السادس)

قول من زعم أن الوجه في الإعجاز إنما هو اشتماله على الحقائق وتضمنه للأسرار والدقائق التي لا تزال غضة طرية على وجه الدهر ، ما شكّل لها غاية ، ولا يوقف لها على نهاية ، بخلاف غيره من الكلام ، فإن ما هذا حاله غير حاصل فيه ، فهذا كان وجه إعجازه ، وهذا فاسد أيضا لأمرين ، أما أولا فلأن لأصل في وجه الإعجاز أن يكون القرآن مميزاً به لا يشركه فيه غيره ، وما ذكرتموه من هذه الخصلة فإنها مشتركة ، وبيانها هو أننا نرى بعض من صنف كتاباً في العلوم الإسلامية واعتنى في قبضه ^(١) والخصارده ، فإن من بعده لا يزال يجتني منه الفوائد في كل وقت ويستنبطها من الفصه وصرائحه كما نرى ذلك في الكتب لأصوية والكتب الدينية والفقهية ، وسائر علوم الإسلام ، وإذا كان الأمر كما قلناه وجب لحكم بإعجازها وهم لا يقولون به ، وأما ثانياً فلأن قوله تعالى (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقوله تعالى (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وقوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) صريحة في

إثبات الوجدانية لله تعالى بظاهرها وصريحها ، وما عدا ذلك من المعاني لا يخلو حاله ، إما أن يستقل العقل بذركه أو لا يستقل بذركه ، فإن استقل بذركه فقد أحاط به كغيره من سائر الكلام ، فلا تفرقة بينه وبين غيره ، وإن كان لا يستقل العقل بذركه ، فذلك هو الأمور الغيبية ، وهي باطلة بما أسلفناه على من قال بها ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا أنه لا وجه لجعل دلالة على الأسرار والمعاني وجهها في إعجازه لأن غيره مشارك له في هذه الخصلة ، وما وقعت فيه الشركة فلا وجه لاختصاصه وجعله وجهها في كونه معجزاً

(المذهب السابع)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه هو البلاغة ، وفسر البلاغة باشتماله على وجود لاستعارة ، والتشبيه ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ، والإيضاح ، ولا يظهر ، إلى غير ذلك ، وهؤلاء إن أرادوا بما ذكروه أنه صار فصيحاً بالإضافة إلى ألفاظه ، وبلغوا بالإضافة إلى معانيه ، ومختصاً بالنظم الباهر ، فهذا جيد لا غبار عليه كما سنوضحه عند ذكر المختار ، وإن أرادوا أنه يبلغ بالإضافة إلى معانيه دون ألفاظه ،

فهو خطأ ، فإنه صار معجزا باعتبار ألفاظه ومعانيه جميعا ،
وغالب طئى أن هذا المذهب يحكى عن أبى عيسى الرمثانى

(المذهب الثامن)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه هو النظم ، وأراد
أن نظمه وتأليفه هو الوجه الذى يتميز به من بين سائر الكلام
فهؤلاء أيضا يقال لهم ما يريدون باختصاصه بالنظم . فإن
عنيتم به أن نظمه هو المعجز من غير أن يكون بليغا في
معانيه . ولا فصيحيا في ألفاظه . فهو خطأ . فإن الإعجاز
شامل له بالإضافة إلى كلا الأمرين جميعا . وإن عنيتم أنه
مختص بالبلاغة والفصاحة . خلا أن اختصاصه بالنظم
أعجب وأدخل . فلماذا كان الوجه في إعجازه فهذا خطأ ،
فإن مثل هذا لا يترك بالعقل ، أعني يتميزه بحسن النظم عن
حسن البلاغة والفصاحة ، وأيضا فإن ما ذكره تحكم
لا مستند له عقلا ولا نقلا ، وأيضا فإننا نقول : هل يكون النظم
وجها في الإعجاز مع ضم البلاغة والفصاحة إليه ، أو يكون
وجها من دونهما . فإن هلوا بالأول فهو جيد ، ولكن لم
قصره على النظم وحده ولم يضموا إليه . وإن قالوا : إنه

يكون منفردا بالإعجاز من دونهما ، فهذا خطأ أيضا ، فإن
نظم القرآن لو انفرد عن بلاغته وفصاحته لم يكن معجزا بحال

(المذهب التاسع)

مذهب من قل : إن وجه إعجازه إنما هو مجموع هذه
الأشياء كلها ، فلا قول من هذه الأقاويل إلا هو مختص به ،
فلا جرم جعلنا الوجه في إعجازه مجموعها كلها ، وهذا فاسد ،
فإننا قد أبطلنا رأى أهل الصرفة ، وزيفنا كلامهم ، فلا وجه
لعمد من وجوه الإعجاز ، وهكذا ، فإننا قد أبطلنا قول من
زعم أن الوجه في إعجازه اشتماله على الإخبار بالأمور الغيبية ،
وأبطلنا قول أهل الاسبوب وغيره من سائر الأقاويل ، فلا
يجوز أن تكون معدودة في وجوه الإعجاز ، لأن الأمور
الباطنة لا يجوز أن تكون عللا لأحكام الصحيحة ، ومن
وجه ثان وهو أن الفصاحة والبلاغة إذا كانتا حاصلتين فيه فهما
كافيتان في الإعجاز ، فلا وجه لعمد غيرهما معهما

(المذهب العاشر)

أن يكون الوجه في إعجازه إنما هو ما تضمنته من المزايا
الظاهرة والبدائع الرائقة في الفوائج ، والمقاصد ، والخواتيم في

كل سورة ، وفي مبادئ الآيات ، وفوصلها ، وهذا هو الوجه
السديد في وجه الإعجاز للمرآن كما سوضح القول فيه بمعونة
الله تعالى ، فهذا ما أردنا ذكره من المذهب في الوجه الذي
لأجله صار القرآن معجزاً للخلق كلهم

(البحث الثالث)

(في بيان المختار من هذه الاقاريل)

والذي نختاره في ذلك ما عول عليه الجهابذة من أهل
هذه الصناعة الذين ضربوا فيها بالنصيب الوافر ، واختصوا
بالقدح المعلن والسهم القاهر ، فإنهم عولوا في ذلك على خواص
ثلاثة هي الوجه في الإعجاز

الخاصة الاولى الفصاحة في ألفاظه على معنى أنها بريئة
عن التعقيد ، والثقل ، وخفيفة على الألسنة تجري عليها كأنها
السلسال ، رقة وصفاء وعذوبة وحلاوة

الخاصة الثانية البلاغة في المعاني بالإضافة الى مضرب
كل مثل ، ومساق كل قصة ، وخبر ، وفي الأوامر والنواهي ،
وأشواع الوعيد ، ومحاسن المواعظ ، وغير ذلك مما اشتملت عليه
العلوم القرآنية ، فإنها مسوقة على أن تبلغ سياق

الخاصة الثالثة جودة النظم وحسن السياق ، فإنك تراه
 فيما ذكرناه من هذه العلوم منظوماً على أتم نظام وأحسنه
 وأكمله ، فهذه هي الوجهة في الإعجاز ، والبرهان على ما ادعى به
 من ذلك هو أن الآيات التي يذكر فيها التحدثي وردة على
 جهة الإطلاق ليس فيها تحدٍ بجهة دون جهة ، لأنه لا يذكر
 فيها أنه تحدٍ ، لا بالبلاغة ولا بالفصاحة ، ولا بجودة النظم
 والسياق ، ولا بكونه مشتملاً على الأمور العسية ، ولا لاشتماله
 على الأسرار والدقائق ، وتضمنه المحاسن والعجائب ، ولا أشار
 إلى شيء خاص يكون مقصداً للتحدثي ، وإنما هو بعمومه
 وبسورة ، ولعشر سور على الإطلاق ، ثم إن العرب أيضاً
 ما استفهموه عما يريد تحدّيهم في ذلك ، ولا قالوا ما هو المطلوب
 في تحدّيهم ، بل سكتوا عن ذلك ، فوجب أن يكون سكوئهم
 عن ذلك لا وجه له إلا لما قد علم من أطراد العادات المقررة
 بين أظهرهم أن الأمر في ذلك معلوم أنه لا يقع لا بما ذكرناه
 من البلاغة والفصاحة وجودة السياق والنظم ، فإن المعلوم من
 حال الشعراء والخطباء ، وهل الرسائل والكلام الواقع في
 الأندية المشهورة ، والمحافل المنيعة ، أنهم إذا تحدّوا بعضهم
 بعضاً في شعر ، أو خطبة ، أو رسالة ، فإنه لا يتحداه إلا

بمجموع ما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة ولم يُعهد قط في الأزمنة الماضية والآماد المتعاقبة . أن أحدًا اتخذ أحدًا منهم برقة شعره . ولا باشتماله على أمور محجوبة ، ولا بعدم التسايف فيها ، وفي هذا دلالة كافية على أن تعويلهم في التحدث إنما هو على ما ذكرناه ، فيجب حمل القرآن في الآيات المطلقة عليه ، وفي ذلك حصول ما أردناه ، وتتمام تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة عليها والانفصال عنها

السؤال الأول منها قد زعمتم أن وجه إعجاز القرآن إنما هو الفصاحة ، والبلاغة ، والنظم ، وحاصل هذه الأمور كلها ، إما أن تكون راجعة إلى مفردات الكلم ، أو تكون راجعة إلى مركباتها ، ولا شك أن العرب قد درون على المفردات لا محالة . ولا شك أن كل من قدر على المفردات فهو قادر على مركباتها ، فلو كان كما ذكرتموه لكان العرب قد درين على المعارضة ، وهذا يدل على أن وجه إعجازه ليس أمراً راجعاً إلى البلاغة ، والفصاحة ، والنظم ، وهذا هو المطلوب وجوابه إنما يكون بعد تمهيد قاعدة ، وهو أن التفاوت بين الكتابين في الجودة والكتابة إنما يكون من جهة العلم بإحكام التأليف بين الحروف وتزليلها على أحسن

هيئة في لا يقاوم ، فمن كان منهما أجودَ علماً بإحكام التأليف
كانت كتابته أعجب ، ومن كان عادماً للعلم بما ذكرناه نقص
إتقان كتابته ، فكل واحد منهما قد أحرز ما يحتاج إليه
الكتابة من الآلات كالقلم ، والدواة ، والقرطاس ، واليد ،
وغير ذلك مما يكون شرطاً في الكتابة ، ولم يميز أحدهما عن
الآخر إلا بما ذكرناه من العلم بإحكام التأليف ، وهكذا حال
أهل الحرف والصناعات ، فإنهم كلهم ممنكتون من أصول
الصناعات وما تحتاج إليها ، كالصناعة للذهبيات والفضيات ،
والحماكة المديساج ، فإن تفاوتهم إنما يظهر في ما ذكرناه
لا غير ، فذ عرفت هذا فاعرب لا محالة قادرون على
مفردات هذه الكلم الموصوعة ، وقادرون على حسن التأليف
لهذه الكلمات ، لكنهم غير قادرين على كل تأليف ، فإن
من التأليف ما لا زيادة عليه في الإعجاب ، وهو المعجز ،
ومنه ما تنقص رتبته عن ذلك ، وليس معجزاً ، وعلى هذا
يكون المعجز إنما كان من جهة عدم العلم بإحكام تأليف هذه
الكلمات ، فقد ملكوا القدرة على آحادها ، وملكوا القدرة
على نوع من تأليفها مما يمكن معجزاً ، فأما ما كان معجزاً من
التأليف فلم يكونوا ملكين له ، فحصل من مجموع ما ذكرناه

أن الإعجاز ليس إلا تأليف هذه الكلمات على حدة لا غاية
فوقه . على هذا يرجع الخلاف ، وتحصل التحقق بأن عجزهم
إنما كان من جهة عدم العلم بهذا التأليف المخصوص في الكلام .
لا يقال خاصل هذا لجوب أن الله تعالى - يخلق فيهم العلم
بأحكام التأليف لدى يحتاج إليه في كون الكلام معجزاً .
وهذا قول بتقاة أهل الصرفة ، فن حاصل مذهبهم هو أن الله
تعالى سلبهم الداعي إلى معارضة القرآن . وأعدم عنهم العلوم
التي لأجلها يقدرون على المراجعة . وأنتم قد ريفتم هذه المقالة
وأنطتموها . فقد وقعتم فيما فررت منه . لأننا نقول هذا فاسد
فإننا نقول إنهم عادمون لهذه العلوم قبل المعجز وبغده . وأنها
غير حادثة لهم في وقت من لأوقات فهذا استحال منهم
معارضة القرآن كما قررناه من قبل ، بخلاف مقالة أهل الصرفة
فمن عنده أن علوم التأليف كانت حاصلة معهم قبل ظهور
المعجز . لكن الله تعالى سلبهم أياها كما مر تقريره ، ولهذا
كان ما ذكرناه مخالفا لما قالوه

السؤال الثاني لو كانت الفصاحة هي الوجه في كون
القرآن معجز لما كان فيه دلالة على صدق لرسول صلى الله
عليه وسلم وقد تقرر كونه دالا على صدقه ، فيجب أن لا يكون

لوجه في إعجازه هي الفصاحة . بل الضرفة كما تقول أصحابها .
أو وجه آخر غير الفصاحة . وإنما قلنا إنه لو كان لوجه في
إعجازه الفصاحة لما كان فيه دلالة على الصدق . فلأن لدلالة
على الصدق إنما تقع إذا كانت موجودة من جهة الله تعالى إلا
أنه تعالى ليس فاعلاً للفصاحة من جهة أن النصيحة المرجع
بها إلى خوص الكلام من التعميد . والبلاغة ترجع إلى
مطابقة الكلام وحسن تأليفه . وهذه كلها مقدورة له .
ولهذا بطل أن يكون الإعجاز حاصلها . فإذن لا بد من
أن يكون وجه الإعجاز معانفاً بقدرة الله تعالى . لأنه هو
المتولي لصدق أنبيائه . فكل ما كان من المعجزات لا تقدر
كونه من جهته . فإنه لا يكون فيه دلالة على صدق من
ظهر عليه . وإنما قلنا : إن فيه دلالة على الصدق . وهذا
صاهر لا يمكن إنكاره . فإن القرآن من أبهى الأدلة على
صدق صاحب الشريعة صلوات الله عليه . فهو كاف وجه
إعجازه هو الفصاحة . يمكن فيه دلالة على الصدق . لأن
الفصاحة والبلاغة المرجع بهما إلى انتظام الكلام على وجه
مخصوص لا مزيد عليه . وما من وجه من وجوه النظم إلا وهو

مقدور للعباد بكل حال . وهذا يبطل كونه دالا على صدقه ،
وقد تقرر كونه دايلا على الصدق ، فبطل كون إعجازه
هو الفصاحة

وجوابه أنا قد قررنا أن الوجه في إعجازه هو الفصاحة
والبلاغة مع النظم بما لا مطلق في إعادته

قوله لو كانت الفصاحة وجهاً في إعجازه لما كان له دلالة
على الصدق . فها : هـ . فبطل النظم وإن كان مقدوراً
لنا . لكنه قد يقع على وجه لا يمكن كونه مقدوراً لنا . ولهذا
فإن العلم مقدور لنا ، والفعل من جنس العلوم ، وقد استحال
كونها مقدورة للعباد . لما كانت واقعة على وجه يستحيل وقوعه
في حق العباد . وإن جنس الحركة مقدور لنا ، وحركة المرتعش
وإن كانت من جنس الحركة ، لكنها لما وقعت على وجه
يعدّر على العباد حاز الاستدلال بها على الله تعالى ، فهكذا
حال البلاغة . فإنها وإن كانت من قبيل النظم والتأليف . وهو
مقدور لنا ، لكنه لم يقع على وجه يعدّر تحصيله من
جهسا . كان دايلا على الصدق من هذه الجهة ، فحصل من
مجموعه . ذكرناه أن القرآن دال على صدق من ظهر على يده .
وما ذلك إلا لكونه مختصاً بالوفوع من جهة الله تعالى مع كون

جنسه من مقدور العباد ، وفيه دلالة على صدقه كما نقوله
في سائر المعجزات لدلة على صدقه ، وإن لم تكن لها تعلق
بمقدور العباد ، كإطعام الخلق الكثير ، من الطعام السير ،
وتنبوع الماء من بين أصابعه ، الى غير ذلك من المعجزات
الباهرة له عليه الصلاة والسلام

السؤال الثالث هو أن الصحابة رضی الله عنهم لما اهتموا
بجمع القرآن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وكانوا يطيبون
لاية ، والآيتين ، ممن كان يحفظها منهم ، وإن كان الراوى
مشهور العدالة قبلوها منه ، وإن كان غير مشهور العدالة لم
يقبلوها منه ، وطلبوا على ذلك بيينة ، فلو كان الوجه في إعجازه
هو الفصاحة كما زعمتم ، لكان متمزا عن سائر الكلام وكان
لا وجه للسؤال ، لما يظهر من التمييز ، وفي هذا دلالة على أن وجه
اعجازه هو الصرورة ، أو غيرها ، دون الفصاحة

وجوابه من وجهين ، أما أولا فلأننا لا نسلم ان الرسول
صلى الله عليه وسلم وفاه الله تعالى وم يكن القرآن مجموعا ، بل
ما مات عليه السلام إلا بعد أن جمعه جبريل ، وهذه الرواية
موضوعة مخنعة لا نسلمها ، ولهذا قال لما نزل صدر سورة
براءة (أنبتوها في آخر سورة الأنفال) فاقالوه منكر

ضعيف . وأما ثانياً فلأن الاختلاف إنما وقع في كتب القرآن
وجمعه في الدور . فأما جمعه في ما يقع فيه تردد أنه كان في
أيام الرسول صلى الله عليه وسلم . وإنما كان مجموعاً في صدور
الرجال ، فأما كتبه فمعه إنما كان بعد الرسول صلى الله عليه
وسلم . ولهذا يثبت المصاحف قد كانت كثرته بعد
رسول صلى الله عليه وسلم ، فلما وقع فيها الخلاف ، فعمل
(عثمان) في خلافة ما فعل من نحوها كلها ، وكتبه
مصحفه الذي كتبه

السؤال الرابع هو أن ابن مسعود رضي الله عنه اشتبه
عليه الماتحة والمعوذتان . هل هن من القرآن أو لا . فلو
كان لوحه في الإعجاز هو المصاحفة لكان لا للتباس عليه
شيء من ذلك

وجوابه من وجهين . أما أولاً فلأن ابن مسعود م ينكر
كونها نزلت من اللوح المحفوظ . وأن جبريل أتى بها من
السماء . هن قرآن بهد المعاني . وإنما أنكر كتبها في المصاحف
وهل هن واردات على جهة التبرك والاستعانة . فلهذا كن
قرآناً بما ذكرناه من المعاني . ولم يكن قرآناً لورودها لهذا
المقصد الخاص . وهذا في التحقيق يؤول إلى العبادة .

والمقاصد المعنوية متفق عليها كما يرى ، وأما ثانياً فلأن هذا رأي لا يمسعود فلا يكون مقبولاً . وحق في مسألة واحدة ، نخطؤه فيها نخطئ غيره ممن خالف دلالة قطعة ، ولنقتصر على هذا القدر من الأسس فيه كفاية لغرضنا . وسنقصص الكلام على مثل هذه القاعدة . إنما سبق بمسح الكلامية ، والمقاصد لدية . وإن نفس الله في المهمة . وتراخت مدة الإيهال ، ألف كسب بذكر فيه كيفية دلالة المعجز على صدق من طهر على بده ، وأنجيب فيه عن شكوك المخالفين بمعونة الله تعالى ، وإنية صادقة في ذلك إن شاء الله تعالى

(تنبيه)

نجمه خاتمة الكلام في لوجه الذي لأجله حصل الإعجاز . اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لكونه دالاً على تلك الحسن والمزية التي تخص بها غيره من سائر الكلام . ولا يجوز أن تكون راجعة إلى الدلالات الوضعية . سواء كانت باعتبار دلالتها على معانيها الوضعية ، أو مجردة عنها ، وقد ذهب إلى ذلك أقوام ، وهو فاسد لأمرين . أما أولاً فلأن الكلمة الواحدة قد تكون فصيحة إذا وقعت في

محل . وغير فصيحة اذا وقعت في محل آخر ، فلو كان الأمر
في الفصاحة والبلاغة راجعا الى مجرد الألفاظ الوضعية ، لما
اختلف ذلك بحسب اختلاف المواسع ، وأما ثانيا فلان
الاستعارة ، والتشبيه ، وتمثيل ، والكناية . من أعظم قواعد
الفصاحة وأبناها . وإنما كانت كذلك باعتبار دلالتها على المعاني
لا باعتبار أمثها . فصارت الدلالة على وجهين

أوجه لأول دلالة وضعيه . وهذا لا تعلق لها بالبلاغة
والفصاحة كما مهدنا طريقه . وثانيهما دلالة المعنوية ، ودلالتها
إما : التضمن ، أو بالالتزام ، وهما عقليتان من جهة أن حاصلهما ،
هو انتقال الدهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلزمه ، ثم تلك
الملازمة إما أن تكون دلالة على جره المفهوم ، أو تكون
دلالة على معنى يصاحب المفهوم . ولأول هو الدلالة التضمنيه ،
والثاني هو الدلالة الخارجيه . وهما جميعا من اللوازم ، ثم إن
لك اللوازم ارة تكون قريبة ، وتارة تكون بعيدة ، فمن
أجل ذلك صح تأدية المعاني بطرق كثيرة ، بعضها أكمل
من بعض ، وتارة تزيد ، وتارة تنقص ، فلاجل هذا اتسع
نطاق البلاغة وعظم شأنه ، وارتفع قدره وعلا أمره ، فربما
علا قدر الكلام في إبعثه حتى صار معجزا لارتبة قومه ، وربما

نزل الكلام حتى صار ليس بينه وبين تعيق البهائم إلا مرة
 التأليف والتركيب ، وربما كان موسماً بين الربتين ، وقد
 يوصف اللفظ بالجودة ، لكونه متمكناً في أسلوات الألسنة
 غير نأب عن مدارجها ، ولا قلق على سطح اللسان ، جيداً
 سبكته صحيحاً طبعه ، وأنه في حق معناد من غير رودة عليه
 ولا نقصان عنه ، وقد يذمونه بنقائص هذه الصفات بأنه
 معقد جزز ، وأنه لتعقيد استهلك المعنى ، يثني اللسان إذا
 نطق به كأنه مقيد ، وحشي ، نور ، نزل القدر ، طويل
 الذبول من غير فائدة ، ولا معنى تحته ، وقد يصفون المعنى
 بالجودة ، بأنه قريب جزز ، يسبق إلى الأذهان ، فلأن
 يسبق إلى الأذان ، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من
 معناه إلى قلبك ، حتى كأنه يدخل إلى الأذن بلا إذن ، وقد
 يذمونه بكونه ركيكاً نزل القدر ، بعيداً عن العقول ، وهلم
 جراً إلى سائر ما ذكرناه من جهة المعنى على جهة المناقضة ،
 والقرآن كله من أوله إلى آخره حاصل على هذه المزية موحودة
 فيه على أكمل شيء وأتمه ، فله دره من كمال العمل على
 علوم الحكمة وضم جوامع الخطاب ، وأودع ما أودع غيره
 من الكتب المنزلة من حقائق الإجمال ودقائق الأسرار المفصلة ،

وإذ أردت أن سكتل بصرك بمزود التخيل والاطلاع
على لطائف الإجمال والتفصيل ، فإن قصة زكرياء عليه
السلام ، وقف عندها وقفة بحث وهي قوله تعالى (قل رب
إني وهن العظم مني و شتمل الرأس شيباً) فإنك تجد كل
جدة منها بل كل كلمة من كلماتها تخوى على لطائف ، وليس
في آي القرآن تحيد حرف إلا ونحته سر ومصلحة فصلاً عما
وراء ذلك . والكلام في تقرير تلك اللطائف لاحالية ،
وما ينلونها من الأسرار التفصيلية . ممر في معرفة حدة الكلام
وأصله . وإن كل مرتبة من مراتب الاحمال متروكة في الآية
بمرتبة أخرى مفصلة حتى تصل بما عليه نظم الآية وسياقها ،
وجدة ما نورد من ذلك درجت عشر ، كل واحدة منها على
حظ من الاجمال . بعدها درجة أخرى على حظ من التفصيل ،
حتى تكون الخاتمة هو ما اشتمل عليه سياقها المنظوم على
أحسن نظام . وصار واقع في تميم بلاغها أحسن تمام

الدرجة الاولى نداء الحفية ، فأنه دل على ضعف الحال
وخطاب المستكنة والدل حتى لا يستطيع حراكا وهو من
لوازم الشيخوخة والهمز ال . وما فيه من التساعر للجلال والمظنة
بخفض الصوت في مقام الكبرياء ، وعظم القدرة بهذه الجملة

مذكورة كما قرأناه، وهي مناسبة لحاله، ولهذا صدرها في
 أول قصته لما فيها من ملامة الحال، وهضم النفس،
 واستصغارها، وفتحها بذكر العبودية يؤكد ما ذكرناه ويؤيده
 (الدرجة الثانية) كأنه قال، يارب إنه قد دنا عمري،
 وانقضت أيام شبابي فإن انقضاء العمر ذلك على الضعف
 والشيخوخة لا محالة، لأن انقضاء الأيام والليالي هو الموصول
 إلى الفناء والضعف وشيب الرأس، ثم إن هذه الجملة صارت
 متروكة لتوخي مزيد التقرير إلى ما هو أكثر تفصيلاً منها
 مما يكون بعدها

(الدرجة الثالثة) كأنه قال قد شئت فإن الشيخوخة
 دالة على ضعف البدن وشيب الرأس، لأنها هي السبب في
 ذلك لا محالة

(الدرجة الرابعة) كأنه قال وهنت عظام بدني، حملة
 كناية عن ضعف حاله، ورقة جسده، ثم تركت هذه
 الجملة إلى جملة أخرى أكثر تفصيلاً منها

(الدرجة الخامسة) كأنه قال أنا وهنت عظام بدني،
 فأعطيت مبالغة، لما قدم المبتدأ ببناء الكلام عليه كما ترى

(الدرجة السادسة) كأنه قال إني وهنت العظام من
بدني ، فأصاف الى نفسه ، تقريراً مؤكداً (يأن) للأمر .
واختصاصها بحاله ، ثم ترك هذه الجملة بجملة غيرها
(الدرجة السابعة) كأنه قال إني وهنت العظام مني .
فترك ذكر البدن . وجمع العظام ، ردة لقصد شمول الوهن
للعظام ودخوله فيها

(الدرجة الثامنة) ترك جمع العظام الى أفراد العظم .
واكتفى بإفراده فقال : إني وهنت العظم مني
(الدرجة التاسعة) ترك الحقيقة ، وهي قوله أشيب ،
أو شاب رأسي ، لما علم أن المجاز أحسن من الحقيقة ،
وأكثر دخولاً في البلاغة منها ، ثم ترك هذه الجملة بجملة
أخرى غيرها

(الدرجة العاشرة) أنه عدل عن المجاز الى الاستعارة في
قوله (واشتعل الرأس شيب) وهي من محاسن المجاز . ومن
مثمرات البلاغة ، وبلاغتها قد ظهرت من جهات ثلاث
الجهة الأولى ، إسناد الاشتعال الى الرأس لإفادة
شمول الاشتعال بجمع الرأس ، بخلاف ما لو قل : اشتعل

شيب رأسي . فإنه لا يؤدى هذا المعنى بحال . فاشتعل رأسي .
وزان اشتعلت النار في بيتي ، واشعل رأسي شيباً ، وزان
اشتعل بيتي ناراً

الجهة الثانية الإجمال والتفصيل في نصب للمميز . فبك
اذ نصبت (شيباً) كان المعنى مخالفاً لما إذا رفعته . فقلت :
شتعل شيب رأسي . لما في النصب من المبالغة دون غيره
الجهة الثالثة تكثير قوله شيباً . لإفادة لمبالغة . ثم إنه
ترك لفظ (متى) في قوله واشعل الرأس شيباً ، اسكلاً
على قوله (وهن العظم منى) ثم إنه أتى به في الأول . بيان
للحال وإرادة للاختصاص بحاله في إصافته إلى صسه ، ثم
عطف الجهة الثانية على الجهة الأولى بلفظ الماضي ، لما بينهما
من التقارب والملازمة . فاطر إلى هذا السياق المثير المورق .
وجودة هذا الرصف المعجب الموق ، كيف ترك جملة إلى
جملة ، وإرادة للإجمال بعده التفصيل ، من أجل إثارة البلاغة
حتى انتهى إلى خلاصها ، ودهن لثها ومصاصها . وهو جوهر
الآية ونظامها بأوجز عبارة وأخصرها ، وأطهر بلاغة وأبهرها
واعم أن الذي فتق أكمام هذه اللطائف حتى تفتحت
أزهار زهارها . وتعاقت أغصانها وتأنقت أفنانها . وتناكبت

محاسن آثارها، هو مقدمة الآية ودباجتها، فانه لما افتتح الكلام في هذه القصة البديعة باختصار العجيب، بأن طرح حرف النداء من قوله (رب) وباء النفس من المضاف، أشعر أولها بالفرض، فلاجل تأسيس الكلام على الاختصار عقبه باختصار والإجمال، واكتفى بذكر هاتين الجملتين عما وراءهما من تلك المراتب العشر التي نبهنا عليها والحمد لله

(الفصل الرابع)

(في إيراد المطاعن التي يزعمونها على القرآن والجواب عنها)
اعلم أن للمخالفين لنا في كلام الله تعالى اعتراضات ومطاعن يزعمون بذلك إبطاءه وإبطال دلالاته، لما كان من أعظم حجب الله على خلقه، فلاجل هذا كثرت عنائهم بالظعن فيه، ومطاعنهم فيه من جهات عشرين (الجهة الأولى) من حيث حقيقته، وحاصل ما قلوه. هو أن القرآن كلام الله تعالى، وليس يخلو الحال في بيان ماهيته، إيمان أن يكون المرجع بحقيقته إلى أنه معنى قائم بذاته تعالى موجب لداته المتكلمية كما هو رأى قدماء الأشعرية، كالإسفرائى والتجارية، والكلابية، وإلى هذا

ذهب القاضى البافلانى منهم، وإيما أن يكون المرجع بالكلام الى حالة الله تعالى، وهى المتكلمية، كما هو رأى المتأخرين من الأشعرية، له تعلقات كتعلقات العالمية، وهذه المذاهب فاسدة عندكم، وإيما أن يكون لمرجع بحقيقة الكلام الى هذه الأحرف والأصوات المقطعة، كما هو رأى المعتزلة وأئمة الزيدية، وقد أفسدوه بأننا نعلم ماهية الكلام قبل إيجاد هذه الأحرف والأصوات، ونصور ماهيته، وفى هذا دلالة على أنه أمر مخالف للأصوات والحروف، وإيما أن يراد بحقيقة الكلام، أمر آخر وراء ما ذكرناه، فلا بد من إبرازه لنعلم صحته أو فسادَه، فقد وضح بما ذكرناه أن حقيقة الكلام مشككة، فلا بد من الإحاطة بها، لأن الكلام فى كونه حجة قائمة على الخلق فرع تصور ماهيته، وم يفرع من ذلك

(والجواب) عما أوردوه من ذلك : هو أننا إذا قررنا ماهية الكلام بطأت هذه المذاهب كلها، والبرهان القاطع على أن الكلام هو هذه الأحرف المقطعة، أن المعقول من ماهية الكلام هو ما ذكرناه كما أن المعقول من ماهية الأسود، هو حصول السواد فى المحل، فلو عزلنا عن أنفسنا

العلم بهذه الأحرف . . . لمقل حقيقة الكلام . . . ولهذا فإن
 الكتابة لا يسمونها كلاماً وكذا الإشارة ، لعدم النطق بهذه
 الأحرف . . . حصل من هذا أن تقطيع هذه لأصوت هي لأصل
 في كون الكلام كلاماً ، وأن إطلاق الكلام على ما ليس
 بهذه الصفة ، إنما كان على جهة المجاز كما يقول القائل في نفس
 كلام . . . ممن أدرك ما ذكرناه فقد أحاط بماهية الكلام ، ومن
 لا يفهم هذه الأحرف فإنه بمنزلة من فهم ماهية الكلام .
 ويؤيد ما ذكرناه أن جميع من تكلم في ماهية الكلام فإنه
 لابد من ذكر ما قلناه من الأصوات المقطعة والحروف
 المنظومة من أئمة الأدب وأهل اللغة ، وأهل النحو ، والنصريف ،
 وأهل علم البيان ، والعروضيين وغيرهم ممن كان مختصاً بالكلام ،
 فإنه لا يورد في ماهيته إلا ما ذكرناه من هذه الأصوات
 وهذه الحروف . . . وفي هذا دلالة قطعية على أنها أصل في
 معقول معناه ، وقاعدة في فهم ماهيته ، فلا يخطر ببال أحد
 منهم سوى ذلك

(الخبة الثانية) من حيث القدم . . . الملاحظة ، وحاصل
 ما قالوه هو أن بعض أهل القبلة من المسلمين قد زعم كونه
 قديماً ، وهؤلاء هم الأشعرية على طبقاتهم ، فإنهم قد اتفقوا

على أن كلام الله تعالى قديم لا أول له . ومهما كان قديماً فإنه لا يفيد فائدة . ولا يوجد منه شيء من الأحكام . لأن الكلام إنما يعقل معناه إذا كان مؤثماً من هذه الأحرف . فأم إذا كان قديماً لم يعقل تقدمه بعضه على بعض . فإذا كان قديماً كان عربياً عن المائدة لا يمكن أن يحجج به ولا يكون فيه دلالة فمما جاور قدمه بطل الاحتجاج به

(والجواب) عما أورده هؤلاء إنما هو بيان حقيقة الكلام . فإذا نظر أنه هذه الأصوات والأحرف المقطعة فأمارة الحدوث فيها ظاهرة من جهة أن المستبوق منها يحدث بعده غيره عليه . والمتقدم على المحدث بأوقات يجب القضاء بخدوئه . لأن من حق القديم أن يكون سابقاً على الحوادث بما لانهاية له . فإذا كان لقدمه شيء . كان محدثاً . و علم أنه لا خلاف في كون هذه الحروف لمقطعة ولأصوات المنتظمة محدثة . اظهر أمارة الحدوث فيها . لجوز العدم عليها . وتقدم بعضها على بعض . وكل ما ذكرناه علامة الحدوث ودليل عليه . فلماذا قلنا : إن كلام الله تعالى محدث لما كان معقول الكلام هو هذه الأصوات من غير زيادة . وهكذا حال جميع الفرق . فإنهم لا يخالفوننا في حدوث

هذه الأحرف ، وإنما يحكى الخلاف عن الأشعرية وجميع
 فرق المجبرة من النجارية ، والكلائية ، فإنهم متفقون على
 قدمه ، وزعموا على هذا أن كلام الله تعالى شيء مغاير لهذه
 الأحرف والأصوات المقطعة ووصفوه بالقدم ، وحاصل قولهم .
 أن الكلام معنى قديم قائم بالذات ، فإذا تقرر كون الكلام
 ما وصفناه من هذه الأحرف وأن ما قلوه غير معقول ، ثبت
 حدوثه لا محالة ، فاذن الخلاف بيننا وبين جميع طبقات المجبرة
 في قدم القرآن مرتد إلى ماهية الكلام ، فإن كان الحق ما
 قلناه : من أنه هذه الأحرف المقطعة فالقرآن محدث ، وجميع
 كلام الله تعالى ، وإن قدرنا أن حقيقة الكلام ، ما قلوه من
 كونه صفة قائمة بالذات ، نسمع ندمه إذا قامت عليه دلالة ،
 فأما مع الإقرار أو قيام البرهان على أن معقول الكلام هو
 هذه الأحرف المقطعة فلا سبيل للقول بقدمه على حال ، لأن
 ذلك غير معقول أصلاً

(الجهة الثالثة من الطعن) ذهب أكثر الأشعرية إلى
 أن كلام الله تعالى متحد غير متعدد ، وأنه معنى واحد قرآن ،
 وتوراة وإنجيل وزبور ، ومز ، ونهى ، ووعد ، ووعد ،
 إلى غير ذلك من الأوجه المختلفة في الكلام ، وزعم فريق

من الأشعة ، وهم الأقنوت أن كلام الله تعالى متعدد
 الى وجود خمسة . أمر ، ونهي ، ودعاء ، ونداء ، وخبر ، وهو
 محكي عن ابي اسحاق الإسفرائني منهم ، وهو في هذين الوجهين
 لا يقل دلالة بحال . لأنه إذا كان متحدا لم يقل فيه أمر
 ونهي ، لأن الشيء الواحد لا يكون على هذه الأوجه ، لما
 فيها من التناقض ، وإن كان متعددا الى هذه الأوجه الخمسة
 فهو خطأ أيضا ، إذ لا دلالة على حصره في هذه الأوجه ،
 فإذن لا يتم كون الأمر دلا على الأحكام الشرعية إلا بعد
 إبطال هذين المذهبين ، لأنهما مهما صحا بطلت دلالة هذا
 من أعظم المطاعن على الاستدلال به

(والجواب) أنا قد قررنا أن مهمة الكلام ومعقولة
 إنما هو هذه الأصوات المقطعة من غير ريبة على ذلك ، وأن
 حقيقته غير محسنة ، شاهداً وغائب ، لأن ماهيات الأشياء
 وحقائقها لا تختلف باعتبار الشاهد والغائب ، وإذا كان الأمر
 فيها كما قلناه فلا معنى لقول من قال : إن الكلام متحد ، أو
 متعدد ، بل يجب أن يكون لكل من هذه المعاني صيغة
 تدل عليه ، ولا وجه لكونه حقيقة واحدة متحدة ، ولا وجه

أيضاً الفخره على خمسة معن كما زعموه، وإنما بنوا هذه المقالة في التعمد، والاتحاد، على أن ماهية الكلام وحقيقته أنه إلى أنه معيار لهذه الأصوات المقطعة، وأنه معنى حاصل في النفس، ولا أجل هذا قالوا فيه بالتعمد والاتحاد، فإذا بطل كون الكلام معنى واحداً، بطل ما بُنى عليه من التعمد والاتحاد، ويدل على بطلان هذه المقالة، أن كلام الله إذ كان معنى واحداً على رغمهم فكيف يُعقل تعدده، وأن يكون خمس كلمات أصراً، ونهياً، ودعاءً، ونداءً، وخبراً، وفي هذا جمع بين المضامين، فلا يكون مقبولاً، لأنه من حيث إنه واحد فلا يُعقل تعدده، ومن حيث إنه خمس كلمات يكون متعدداً، فيكون متعدداً غير متعدداً وهو محال، فبطل ما قالوه

(جهة لراثة من الطعن) على كونه حجة، وحاصلها أن القرآن إنما يستقيم كونه حجة إذا تقرر كونه من جهة الله تعالى، ومن الجائز أن يكون الفناء في رسول صلى الله عليه وسلم بعض الملائكة، أو بعض الجن، أو الشياطين ولا يستقيم كونه حجة إلا بعد بطلان هذا الاحتمال

(جواب) عما ذكره من هذا الاحتمال البعيد يجرى على وجهين، الوجه الأول منهما إجمالي، وذلك من أوجه ثلاثة

أولها أنا لو ساعدناكم على ذلك . وكان مدعي النبوة كاذباً .
لوجب على الله تعالى أن يمتعه من ذلك ، اثلاً يفضي إلى
الإسقاط بالخلق ، والتلبس عليهم في أحوال دينهم . لأن
الحكمة مائة . فإن الله تعالى لا يجوز أن يسلط الشبه على
وجه لا يمكننا حلها ، وثانيها أنا لو جوزنا ذلك لجاز أن يكون
جرى الشمس . والشمس . والسجود . والأفلاك كلها ، وجرى
الملوك في البحر وغير ذلك من الأمور الهائلة أو جد من هذه
الاحتمالات ، وخلاف ذلك معلوم بالضرورة ، وثالثها أن هذه
الوجوه لو كانت محتمة لذكرتها العرب في القديح في نبوته .
لأن من المعلوم ضروره . حرصهم على ما كان منبطلاً لدعواه .
فما لم يذكر واشتد من هذه الاحتمالات . دل على بطلانها
وفسادها . الوجه الثاني منهما تفصيلي . وذلك يكون من
أوجه . أولها أنا تعلم بالضرورة علم لا مرية فيه . أن محمداً صلى
الله عليه وسلم هو الآتي بالقرآن . فرد كان ما ذكرتموه من
الاحتمال يدفع هذا العلم ، وحب المضاعف بفساده . وثانيها أنه
لا طرق إلى إثبات الجن . والملائكة . والشیاطين ، إلا بالسمع ،
فكيف يصح الطعن في النبوة والقرآن . بما لا يكون ثبوتاً
إلا بعد نبوتهما . وثالثها أنه قد تحدى جميع خلق الأحرار .

والأسود ، والجن ، والشیاطین ، بالقرآن ، وادّعى عجزه عنه ،
فبوکان ذلك من فعلهم لتوفرت دواعيهم الى معارضة ، لأن
كل من نسب الى العجز عن الشئ وكان قادراً عليه ، فإنه
لا بد من أن يكون إثباته كما فرر اد في حال لا يس ، ورابعها
أنه كان ينهى عن مصادمة الشیاطین ، وبأنزل بلغتهم والبراءة منهم ،
وينحذر عن ملائمتهم في المطاعم ، والمشراب ، والمساكن .
فلو كان الفاعل للقرآن هو الجن والشیاطین لاسمحاح منهم
ضرته مع شدة عداوته لهم . وأمره ببعده عنهم واللعن لهم ،
وخمسها أن القرآن الذي ظهر على يد محمد صلى الله عليه وسلم ،
لو جاز إسناده الى الجن كما زعموه ، لجاز ذلك في كل كتاب
يدّعى كإسناد أنه صنفه . أن يكون ذلك الكتاب من
قبل الجن ، وعند هذا المزم في هذه الكتب المشهورة أن لا
تكون مضافة الى عائنها مثل مدكروه في القرآن ، وهذا يؤدي
الى التشكيك في الأمور الضرورية وهو محال ، فبطل ما قالوه
(الجهة الخامسة من الاعتراض والطعن من جهة الصدق)
وحاصل هذه الجهة أن القرآن إنما يراد اكونه حجة
مقطوعاً به . وذلك لا يحصل إلا مع القطع بكونه صدقاً .
والعلم بصدقه موقوف على العلم بأن الله تعالى صادق في خبره .

لأننا لو جؤزنا على الله الكذب لم نقطع بصدق القرآن، فإذن لا بد من الدلالة على صدق الله تعالى ليحصل العلم بصدق القرآن، وأنتم لم تفرغوا من بيان هذه القاعدة، وهي من أهم القواعد على صدق القرآن وكونه حجة على الأحكام الشرعية والأسرار الدينية وصحة ما تضمنه من العلوم

(والجواب) عما أوردوه أن الذي يدل على صدق الله تعالى عندنا هو ما تقرر من قواعد الحكمة، وحاصلها أن الله تعالى حكيم لا يجوز عليه الكذب، لأنه قد تقدم داعيه إلى فعل الكذب، وهو الجهل والحاجة، وخلص صاريه عنه، وهو كونه عالماً بقبحه، فيجب على هذا أن لا يفعل الله تعالى كما نقوله في سائر الأمور الفبيحة، فإن عمدتنا في أن الله تعالى لا يفعلها، هو ما ذكرناه من تهريب قاعدة الحكمة، وهذا هو الأصل في تنزيهه عن كل قبيح وعن الإخلال بكل واجب، فأما الأشعرية فلمهم على أن الله صادق مسلّك

(المسلّك الأول منهما)

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن كونه صادقاً، ويجب المصداق لصدقه، وأخبر عن كون الكذب ممنعاً على

الله تعالى ، وما ذكره مسددا لا يليق ذكره بأهل
القطعة. ولولا أن ابن الخطيب أورد لما أوردناه ، لما اشتغل
عليه من الضعف ولزكت ، وبانه أن صدق الرسول صلى
الله عليه وسلم متوقف على دلالة المعجز على صدقه ، والمعجز
هو مقام التصديق بالرسول ، فذكر صدق الرسول صلى الله عليه
وسلم مستفاد من تصديق الله ، وتصديق الله إياه إنما يدل
على صدقه. لو كانت كونه على صادق ، دلوجاز عليه الكذب
بعدم من تصدقه تعالى أن يكون صادق كما لا يزم من تصديق
الواحد من غير ذلك لغير صادق ، لأجل حوز الكذب
عليه ، فاذن العلم تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم موقوف
على العلم بصدق الله تعالى . فتوقف العلم بصدق الله على العلم
بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم لزم الدور ، وأنه محال
لما ذكرناه

(المسلك الثاني)

هو أن كلام الله تعالى قائم بنفسه ، ويستحيل الكذب
في الكلام النفسي . لأنه يقوم بانفس على وفق العلم من غير
مخافة . فلهما كان الجهل على الله تعالى محالا ، كان الكذب

عليه محالا . وهذا فاسد أيضا لأمرين . أمّا أولاً فلا أنهم ما
قاموا برهنا فاطمنا على أن كل من استحل في حقه الجهل
فانه يستحيل من جهنه الكذب . وأن يكون مخبرا بخبر
النفس على خلاف ما هو به ، وهذه القضية غير معلومة
بالضرورة . فلا بد فيها من إقامة لدلالة . وأمّا ثانياً فبأننا
سلمنا أنه يستحيل عليه الكذب في الكلام المأثم بنفسه .
فلم لا يجوز أن يكون كاذبا في الكلام الذي نسمة ونفروء
الذي بين أظهرنا . وهذا المسلكان هما العمدة لهم في تقرير
صدق الله تعالى ، وقد عرفت ما فيهما من الفساد . وليس العجب
من قدماء الأشعرية في إيراد هذه الأمور الركبة . وإما
العجب من ابن الخطيب في إرادته لمثل ذلك مع أنه الرحمن
فيهم والنووى على دهيق علم الكلام ولم يجز في مفاصله

(الجهة السادسة من الطعن على القرآن بأنه قد أتى بشئ)
وحاصل هذه المقام أن كل من قرأ سورة البقرة وجميع
القرآن ، فإنه قد أتى بمثله ، وما هذا حاله إلا كونه معجرا ،
وإنما قلنا إن كل من قرأ فمداً أتى بشئ . لأن علم بالضرورة
أنه لا معنى للكلام إلا الأصوات المقطعة تقصير مخصوصا
الموضوعة لإفاد معانيها ، ونعلم بالضرورة أن الأصوات الحاصلة

في لهوات رَيْدٍ غَيْرِ الأصوات الحاصلة في لهوات عمرو،
وإذا تقرر ذلك حصل غرضنا من أن كل من قرأ القرآن فقد
أتى بمثله فلا يكون معجزاً بحال

(والجواب) من وجهين . أما أولاً فما هذا حاله من
الكلام ركيكٌ جداً . فإننا نعلم بالضرورة أن كل من أنشأ
رسالة أو خطبة ، أو قل قصيدة ، أو غير ذلك من سائر
الكلام . ثم أنشأها لسان آخر حفظها ورواها مرة أخرى
فإنه لا تكون قراءته لتلك الرسائل ، والقصائد ، والخطب ،
إنيان بما يُعارضها ، وإنما هي مضافة إلى قائلها ، وما يكون
من جهة العارِ فإنما يكون على جهة الاحتذاء ، دون الابتداء
والإنشاء . وهذا ظاهر لا يشك فيه أحد من النظار والفصحاء
ثم إنهم يقولون للكلام إصافان ، فالإضافة الأولى إلى من
بدأه وإنشأه ، وهذه هي الإضافة الحقيقية ، والإضافة
الأخرى ، هي لمن حفظه وحكاه ، ونعلم قطعاً أن كل من قال
فما نبتك من ذكرى حبيب ومَنْزِل

بِسِقْطِ اللوى بَيْتِ الدُّخول فَحَوْمِلِ

لا يكون معارضا لامرئ القيس فيما قاله من هذه
القصيدة . بل إنما جاء بها على جهة الاحتذاء لقائلها ، وهذا

الجواب على رأى من قال : الحرف هو الصوت من غير مغايرة بينهما ، وهو المختار ، لأنه لو كان أحدهما غير الآخر ، لصح انفراد الحرف عن الصوت ، إذ لا ملازمة بينهما فتوحد أحرف قولنا (الحمد لله رب العالمين) ولا توجد أصواتها ، أو توجد هذه الأصوات المقطعة ولا توجد أحرفها ، وهذا لا وجه له ، وأما ثانياً فإنه أتى على رأى من قال : الحرف غير الصوت كما هو محكى عن الشيخين ، أتى الهدبل ، وأبى على الجبائي ، والسبب في هذه المقلدة لها هو ما ذكرناه من هذه الشبهة ، وعلى هذا فإن الحاكى وإن أتى بالصوت ، فإنه غير آت بالحرف ، فيكون الإعجاز بالحرف دون الصوت ، ولعمري إن الجواب عن الشبهة على هذا القول سهل ، لكن هذا القول محال وخطأ لما ذكرناه ، والجواب عنها يكون بما أشرنا إليه وبالله التوفيق

(الجهة السابعة من الطعن في القرآن بالإصافة الى ألفاظه)
والاختلاف فيها يكون على أوجه أربعة ، أولها في نفس الألفاظ كقراءة من قرأ (وتكون الجبال كالصوف المنقوش) بدل (المهن) وقراءة (فامضوا إلى ذكر الله)

ج ٣ م — ٥٥ — (الطراز)

بدل (فأسعوا) وقراءه (فكانت كالحجارة أو أشد قسوة)
بدل (معى كالحجارة) وقراءة (فاقطعوا يماكنهما) عوض
(أيديهما) وقراءة (مالك يوم الدين) بدل (ملك)
الى غير ذلك من الاختلاف في ألفاظه وثانيها في ترتيب
الفاظه كقوله تعالى (ضربت عليهم الدابة والمسكنة)
وقرى (ضربت عليهم المسكنة والدابة) وقرىء (وجاءت
سكرة الحق بالموت) عوض قوله (وجاءت سكرة الموت
بالحق) وقوله تعالى (فتلقى آدم من ربه كلمات) برفع (آدم)
وقرىء (فتلقى آدم من ربه كلمات) برفع (كلمات) فإذا
رُفع (كلمات) كانت معدومة . وغيرها مؤخر ، لأنها فاعلة ،
واذ رفع (آدم) كان مقدما وغيره مؤخر ، وثالثها الريادة
كقوله تعالى (التي أولى بالمومنين من انفسهم وأزواجه
أمهاتهم وهو أب لهم) وفي تعالى (إن الدين ينأذونك من وراء
الحجرات بنو نعيم أكثرهم لا يعقلون) وقوله تعالى (له
سبع وسبعون معية أُتى) وقوله تعالى (والسرارئون والسرارقات)
ورابعها . يقع من اختلاف الحركات كقوله تعالى (رَبَّنَا بَاعِدْ)
على لفظ الماضي وقرىء (بَاعِدْ) بلفظ الأمر ، فالعين تارة

تكون مفتوحة ، ونارة تكون مكسورة ، والمعنى مختلف في ذلك ، وقوله تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) قرىء بضم الفاء جمع نفس ، وقرىء بفتحها يعنى أعلاها ، وقوله تعالى (هل يستطيع ربك) برفع (الرب) على الفاعلية وقرىء (هل يستطيع ربك) بصبه على المفعولية ، وهذه الاختلافات واقعة فيه ، فلو كان القرآن من جهة الله تعالى لما وقع فيه هذا الاختلاف ، لقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثير) فعدم الخلاف دليل على أنه من الله ، ووجود الخلاف ينفيه ، وقد وجد كما ذكرناه فيجب نفيه عنه (والجواب) من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلا أن وجود الخلاف إنما يكون دالاً على أنه ليس من جهة الله تعالى أن لو قال (ولو كان من عند الله لما وجدوا فيه اختلافاً) فأمّا وقد قال (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً) فلا يلزم مع اختلافه أن لا يكون من عند الله ، كما لو قال القائل : لو كان هذا سواداً لكان لوناً ، فإنه لا يلزم من عدم كونه سواداً أن لا يكون لوناً ، فكذلك ما نحن فيه ، فلا يلزم من وقوع الاختلاف أن لا يكون من جهة الله تعالى ، وأمّا ثانياً

فَلَا نِ الْآيَةِ لَمْ تَدُلْ إِلَّا عَلَى عَدَمِ الْإِخْتِلَافِ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ الْإِخْتِلَافِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، أَسْكَنَّا نَحْمِلَهَا عَلَى عَدَمِ الْإِخْتِلَافِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِخْتِلَافِ فِي فَصَاحَتِهِ ، فَانْهَا شَامِتَةٌ لَهُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، وَبِهَا تَمَيَّزَ عَنْ سَائِرِ الْكُتُبِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ مَنْ صَنَّفَ كِتَابًا طَوِيلًا عَلَى مِثْلِ طَوِيلِهِ ، أَنْ لَا يَبْقَى كَلَامُهُ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ وَنِظْمٍ مُنْفَقٍ ، بَلْ يَكُونُ كَلَامُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ صَحِيحًا وَفِي بَعْضِهَا رَكِيكًا فَسَدَّ بِإِخْلَافِ الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ ، وَحَسَنَ الْإِتِّظَامِ وَجُودَةِ الْإِتْسَاقِ ، وَثَمًا ثَالِثًا فَلَا تَأْسِمُ رَفْعُ الْإِخْلَافِ فِيهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي أَحْرَفِ الْقُرْآنِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَلَكِنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعِ سَمَوَاتٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا شَافٍ كَافٍ ، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ السَّبْعَةُ عِبَارَةٌ عَنِ اللُّغَاتِ ، لَكِنْ مِنْهَا مَا كَانَ مُتَوَاتِرَ النُّقْلِ ، وَهُوَ ، كَانَ عَنِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَنْفُوعًا بِأَحَادٍ ، وَكُلُّهُ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ، وَنَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ ، وَأَخَذَهُ مِنْ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ ،

فإذن حصول هذا الاختلاف لا يمنع من كونه قرآنا. ولا من كونه نارلا من السماء على السنة الملائكة والرسول. وفي ذلك بطلان ما قالوه والحمد لله

(الجهة الثامنة من الطعن على القرآن بظهور المتناقضة فيه) وهذا ظاهر من تأملته . فإن آيات تنزيهه لله عن مشابهة الممكنات كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) وهو السميع البصير) تناقضها آيات التشبيه كقوله تعالى (ويبقى وجه ربك) وقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) وآيات الجهة كقوله تعالى (وجاء ربك) وقوله تعالى (عني العرش استوى) وهكذا آيات الجبر في مثل قوله تعالى (خالق كل شيء) وقوله تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) وقوله تعالى (والله خالقكم وما تعملون) تناقض آيات التنزيه عن خلق القبايح كقوله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئا) وقوله تعالى (ولا يظلم ربك أحدا) إلى غير ذلك من الآيات المتناقضة في ظواهرها

(والجواب) عما أوردوه أن برهان العقل قد دل على تنزيه الله تعالى في ذاته عن مشابهة الممكنات ، ودل على

تأريهه عن نسبة القبيح اليه ، فإذا ورد في الشرع ما يناقض
قاعدة العقل ، يجب تأويله على ما يكون موافقا للعقل ، لأن
هذه الظواهر محتملة ، وما دل عليه العقل غير محتمل ، فيجب
تنزيل المحتمل على ما يكون محتملا ، يؤيد ما ذكرناه ويوضحه
أن البراهين العقلية لا يخلو حالها ، إما أن تكون محتملة
للخطأ ، أو غير محتملة ، فإن كان الأول ، لم تطرُق الخطأ
إلى الأمور السمعية كلها ، لأنه لا يمكن القطع بكون
الكتاب والسنة حجة إلا بالعقل ، فالقدح في الأصل يتضمن
لا محالة القدح في الفرع ، وإن كان الثاني فنقول تحمل الكلام
على المحار محتمل في جميع هذه الظواهر ، وحمل الأدلة العقلية
على غير مدلولها غير محتمل ، فإذا تعارضا كان التصرف في
المحتمل أحق من التصرف في غير المحتمل ، فهذا القانون
كاف في دفع التناقض عن الظواهر القرآنية ، ويجب ردّها
إليه ، فأما تأويل كل آية على حياها ، والجواب عما ورد من
ظواهر الآي المتناقضة ، فالكلام فيه طويل ، وقد أفرد لها
العلماء كتباً ، وقد أوردتها الشيخ العالم التحرير الطريثي في
كتابه فأغنى ذلك عن إيرادها

الجهة التاسعة من الطعن على القرآن بالمناقضة في وصفه (وحاصل ما قالوه في هذه وهي محالفة لما قبلها من المناقضة ، فإن تلك المناقضة فيه على زعمهم من جهة معناه ، وهذه من جهة وصفه ، وذلك أن الله تعالى وصف كتابه الكريم بالبيان ، حيث قال (تبياناً لكل شيء) وبالنور في قوله تعالى (ولكن جعلناه نورا) وبالبراءة عن التعقيد في قوله تعالى (وفصلناه تفصيلاً) وقوله تعالى (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت) الى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه لا لبس فيه ولا تعقيد في ألفاظه ، وقد رأينا على خلاف ذلك ، فيجب أن لا يكون كلام الله تعالى ، وإنما قلنا : انه ليس كذلك لأمر ثلاثة ، أما أولاً فلأن الحروف التي في أوائل الدور من المفردة نحو (ق) و (ن) والمثناة نحو (حم) و (طس) والمثناة نحو (آل) و (ألم) والرابعة نحو (المر) و (المص) والخامسة نحو (حمسق) و (كهيعص) غير معلوم المراد منها ، وأما ثانياً فلأن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات اضطراباً عظيماً ، وذكروا في كل آية وجوهاً مختلفة ، ولا يتمكنون من القطع بتفسير واحد ، والقدرح فيما عداه ، وأما ثالثاً فلأنه لا يوجد فيه آية دالة على شيء الا والمسكر لذلك الشيء يعارضها بآية

أخرى ، ويدكر لها تأويلاً يمنع من دلالتها على ذلك الشيء .
وهذه لأمر كلها دالة على أنه في غاية التعقيد والابهام ،
ينقض بعضها بعضاً

(والجواب) عما أوردوه أن القرآن كما وصفه الله تعالى
في غاية البين ، لما تضمنته من الحقائق ، وأشير إليه من
مشكلات الدقائق ، واضحة جليلة

فواله الحروف التي في أوائل السور غير مفهومة ، قلنا : قد
ذكر العلماء فيها وجوهاً كثيرة ، إما أنها أسماء للسور ، وإما أنها
وردت على جهة الإيحاء لمن نحدى بالقرآن ، وإما لغير ذلك
من الأسرار ، فكيف أنها لا تعقل معانيها ، ويكفي وجه من
هذه الأوجه في إخراجها عن كونها غير معقولة المعاني ، وقوله :
إن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات كلها ، قلنا :
التفسير المحسنة ليس يخلو حالها ، إما أن تكون مشتركة في معنى
واحد ، فيكون ذلك المعنى هو المقصود لله تعالى لاتفاقهم عليه ،
وإن لم تكن الأمر فيه كما أشرك إليه ، فمن جوز حمل الكلام
المشترك على كلا مفهومه ، فإنه يحمله عليهما جميعاً ، فيكونان
مقصودين على هدا ، ومن لم يجوز ذلك فإنه يطلب مرجعاً

لأحد المعنيين على الآخر. فإن وجد مرّجحاً يحمل عليه وكان
المرجوح غير مقصود لله تعالى ، وإن لم نجد مرّجحاً وجب
التوقف ، وهذا لا ينافي وصف القرآن بكونه سماً ونوراً وصفاً
من جهة أن وصف الكتاب بالبيان لا ينافي كون بعض آياته
مفتقراً إلى البيان ، وقوله لا توجد فيه آية دالة على معنى إلا
ويوجد فيه ما يعارض ذلك معنى على منقضة ، قلنا إن كان
للعقل فيها حكم ونصرف ومقصود من لآله الله تعالى هو
ما طابق العقل ، لآله لا يمكن معارضة العقل فيما دلّ عليه ،
وإن لم يكن للعقل فيه حكم كان لأمره على مدّكره في
حكم التفسير المختلفة ، فلا وجه التكرير

(الجهة العاشرة في الطعن على القرآن من مخافة اللغة
العربية) وذلك من أوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فقوله تعالى (إن
هذان ساحران) والقيس فيه إن هذين ساحران . وأمّا
ثانياً فقوله تعالى (ومكروا مكراً كُبّاراً) والعنصر كبيراً ،
لأن كُبّاراً لم يُعْهَد في لغة قريش . وأمّا ثانياً فلأن الهمزة
واردة في كتاب الله تعالى ، وليس من لغة قريش ، ووجه
الاستدلال بما ذكرناه هو أن هذه الأمور الثلاثة غير واردة

في لغة قريش ، والقرآن لاشك في كونه وارداً على لغتهم ،
لأن الله تعالى يقول (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان
قومه) وهو غير وارد على لغة قوم الرسول صلى الله عليه وسلم
لما ذكرناه

(والجواب) عما زعموه من وجهين ، أمّا أولاً فلا أن
المقاييس النحوية تابعة للأُمور اللغوية ، فيجب تنزيلها على
ما كان واقعاً في اللغة ، فإذا ورد ما يخالف لأقيسة النحوية
من جهة الفصحاء وجب تأويله ، ويطلب له وجه في مقاييس
البحر ، ولا يجوز رده لاجل مخالفته للبحر ، ولقد فإنه لما
أنكر على الفرزدق ما يأتي من العويص في شعره المخالف
لما هو الإعراب عيب عليه في ذلك ، فقال عليّ أن أقول
وعليكم أن تحتجوا فدل ذلك على ما ذكرناه . وأمّا ثانياً فلا أنه
لو كان لنا كما زعموا ، لكان من أعظم المطاعين للمعرب عليه ،
لكونه مخالفاً لما عليه أهل اللغة العالية ، فمما شملوه فيه
شيئاً دلّ ذلك على أنه قد طابق اللغة وأنه لا مطعن فيه بحال ،
قوله (إن هذين لساحران) قلنا لأنّه العربية فيه تأويلات
كثيرة قوّة تخرجه عما زعمتموه من اللحن ، وقوله (ومكروا
مكراً كبيراً) قلنا (كبيراً) وإن لم يكن في لغة قريش ، لكنه

وارد في لغة العرب ، فلا ، ضمن ه . لأنه فصيح ، وإن ه
 يكن فصيح ، فبطل ما توهموه . وقوله لهمزة واردة في القرآن
 وليست من لغة قريش ، والقرآن وارد على لغتهم ، لقوله (بلسان
 قومه) قد ، العرب كلهم قوم الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه
 منهم ، ولهمزة و ه . رد في لغة قريش . لكنها وردت في
 لغة العرب . على أن الهمزة واردة في لغة قريش ، لكنهم
 التزموا إخفيها ، والعرب جؤدوا في الوجهين جميعا ، ومن أراد
 الاطلاع على أسرارها في التفاصيل فعليه بالكتب التفسير ه .
 أنه يجد فيها ، يكفي ويشقى ، والحمد لله رب العالمين

(جهة واحدة عشرة من الصمن على القرآن بالإسناد إلى

ما يكون متكررا فيه)

اعلم أن التكرير ورد فيه على وجهين ، أحدهما أن يكون
 من جهة اللفظ كالذي ورد في سورة الرحمن ، من قوله تعالى
 (فبأي آلاء ربكما تكذبان) وكما ورد في سورة القمر من
 قوله تعالى (فكيف كان عذابي ونذر) وكما ورد في سورة
 المرسلات من قوله تعالى (ويل يومئذ للمكذبين) وكما ورد
 في سورة النساء من قوله تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا تكرير من جهة اللفظ ،

و، يهـ، أن يكون التكرير من جهة المعنى ، وهذا نحو قصة
 موسى ، وفرعون ، هـ، واردة في سور كثيرة . وكما ورد في
 قصة آدم وإبليس هـ، ووردت في مواضع من قرآن ، فقالوا
 إن هذا تكرير غير مفيد لا يليق بما كان بالنا في الفصاحة كل
 عه ، ولو كان القرآن يبي ما قصود من ذلك ، يكن فيه تكرير
 والجواب من وجه ثلاثة . أما أولاً ، لأن الله تعالى إنما
 كرر هذه القصص على جهة شرح مؤيد رسول صلى الله
 عليه وسلم واسمه له سما كان بصحة من كذب قرأه .
 فإما كررت القصص ، فليس تكرار في الحقيقة ، وإنما
 فإنه إنما كرر القصص عوائد تخص بعد التكرير هـ ، وهذا
 حله فليس تكرار في الحقيقة . وثم ، لأن الله تعالى لما
 تحدثي العرب بالبيان بمثل القرآن رما توههم بشوهم أن
 الإيمان بتمه مسجلين من جهة الله تعالى . ولا جرم كرر
 القصص ليعلم أنه غير مسجلين من جهة ، وإنما الاستحالة
 كانت منعمته بخلق ذوته . وهذه الأمور كلها دالة على
 جوار تكرير بمثل هذه الأعرص الحسنة ، ومن وجه آخر
 هو أن التكرير إنما ورد إنما كيد لزعزعة الوعيد كقوله تعالى
 (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا أَوْ تَعْلَمُونَ)

ثم إن التأكيد مستحسن في لغة العرب ، فهذا وردت هذه
التكريرات على جهة التأكيد ، ولو كانت ما أتى به مخالف
لأساليب العرب في كلامهم ، لكان ذلك من أعظم المطاعن
لهم ، فإما سكتوا عن ذلك ، دل على بطلان ما زعموه من
الطعن بالتكرير

(الجملة الثانية عشرة من المطاعن على القرآن) ما تضمنته
من الأمور الجبرية التي هي على خلاف محذرتها ، فيكون من
جملة الأكاذيب ، وهذا كقوله تعالى (وانه أسأتم من في
السموات والأرض طوعاً وكرهاً) ولا شك أنه ليس جميع
الناس مسلمين ، بل أكثرهم كفارون ، فقد أخبر بما ليس
صديقاً ، وهكذا قوله تعالى (والله يستبد ما في السموات
وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون)
ولا شك أن أكثر الناس غير ساجدين لله تعالى ، بل إما لأنه
لا يسجد أصلاً ، وإما لأنه يسجد لغيره

(والجواب) عما أوردوه أن ما هذا حاله من دسائس
الملاحدة وكذبهم على الله تعالى ، ومجبه للتحريف في كتاب
الله تعالى ، وتدرجاً إلى إغواء الخلق وميلهم عن الدين ، بأن
يأتوهم من حيث لا يشعرون . وإما لاسلامهم وإغرض به

الانقياد لأمر الله تعالى في التكوين والإرادة من غير مخالفة
عند حصول الداعية إلى إيجاد المصلحة ، وهذا حاله فإنه
يكون عامّاً لجميع من في السموات والأرض من المخلوقات ،
أعني الانقياد للإرادة والتكوين . وأما قوله تعالى (ولله يسجد
من في السموات ومن في الأرض والغرض بالسجود ههنا ،
هو الخضوع والدالة لأمره . وإنما ينقد فيه من الأفضية الواقعة
على أمره . والسجود خدمة إنما يفعل من جهة الملائكة
والثقلين . الجن والإنس . وما عدى إنما دخل على جهة التغلب
في الخطاب . ويكون الغرض من سجود من لا يتأتى منه
السجود . إنما هو لإدعان والانقياد لأمره ونواهيه في إيجاد
وكونه . ومعرفة وإذها به . فإنه لا مانع لأمره ، ولا معقب
لحكمه . وهكذا القول فيما يوردونه من هذه المطاعن
لركبته . ومساعي السخيفه . تجري على نحو ما ذكرناه ، والذي
حارب على هذه المطاعن لركبته ، هو ما هم عليه من عداوة
لإسلام وهدم ، يريدون كينه بأي حيلة يحدون إليها سبيلاً ،
ولجهدهم بانجارات رشيقة ، والاستعارات الأنيفة التي أنكرتها
صباغهم . وه تسع لها حواصلهم . وهكذا يفعل الله بمن لا يرد
توقيفه ، فتعوذ بالله من خيال العقل وثمة الجهل

(لجهة الثالثة عشرة من المطاعن على الترتيب)
والنظم وهذا كقوله تعالى (اِنَّكَ عَبْدٌ وَّابْتَلٰى) فقدم
العبادة على الاستعانة وكان من حقه العكس ، من جهة أن
الاستعانة هي نوع من الألف ، ومن حقه التقديم على الفعل ،
لأنها داعية اليه ، وكقوله تعالى (وكنتم من قزاة أهلكنها
فجاءها بأسنا) كان لأحسن في الترتيب ، وكنتم من قزاة جاءها
بأسنا فأهلكناها ، ومن حق ، يكون معجزا أن يكون
حاصلا على الانتظام العجيب ، مورد ذك على هذه الصفة لا ،
يقدر في إعجازه

(والجواب) عن قوله تعالى (اِنَّكَ عَبْدٌ) أنه إنما قدم
العبادة على الاستعانة من جهة أن لاهتمام كان من أجل
العبادة ، فهذا قدما لأن العبادة من جهتهم ، والعبادة إنما
هي حاصلة من جهته ، فكان الذي يكون من جهته حاصلا
لا محالة غير متأخر أمرة الداعية اليه ، بخلاف الذي يكون
من جهتهم فإنه ربما وقع ، وربما لم يقع ، فمن أجل ذلك كانت
العناية بتقديم العبادة أعظم ، ومن وجه آخر ، وهو أن تقديم
الوسيلة ربما كان أدخل في إنجاح المطلوب وأسرع إلى تحصيله ،

فأما قوله تعالى (وكن من قرية هلكناها) فقد ذكر المفسرون فيها وجوهاً . إيتا على أن التقدير فيها (وكن من قرية أردنا إهلاكها خدعها بأسنا) والمعطف مجيء البأس إنما كان على الإرادة ، وهي سابقة لا محالة . وإيتا على أن التقدير (وكن من قرية هلكها حكمنا بمجيء البأس بعد الإهلاك) (١) لأن الحكم بمجيء البأس لا يكون إلا بعد وقوعه وحصوله ، وإيتا على أن الإهلاك ومجيء البأس في الحقيقة أمر واحد ، وحقيقة واحدة يجوز تقديم أحدهما على الآخر من غير ترتيب بينهما ، وعلى هذا تقول : وكن من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا . وكن من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، فلا يعقل بينهما ترتيب . إنما كانت حقيقتهما واحدة ، كما تقول سرت لي الشوق جثنته . وجثنت الشوق فسرت إليه ، فالمراد الكريم لا يخلو عن هذه اللطائف والأسرار الأدبية ، بحيث لا يخالفها من تفتن لها منه وأحدها أخذ منها مع استيلائه على حقائق هذين العلمين علم المعاني وعلم البيان

(١) يريد فتيين الحكم بمجيء البأس

(الجهة الرابعة عشرة من المطاعن على القرآن) كونه
موصفاً للأمر لوضحة ، وهذا كقوله تعالى (فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فما
هذا حاله فهو حلي لا يحسح الى بيان ، لان الثلاثة الى السبعة ،
هي عشرة أعداد لا محالة . فموله (تلك عشرة كاملة) خلوة
عن الفائدة ، وما هذا حاله فإنه لا يليق بما كان معجزاً . ثم إذا
كان بهذه الحالة فكيف رمت أنه تؤخذ منه الأسرار الدقيقة ،
وتستنبط منه المعاني الغريبة ، ثم هذا حاله في الكلام لا يكون
خلقاً بما ذكرتموه

(و الجوب) عما أوردوه من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن
الإيضاح والبيان مقصودان من مقصد التصاحح والبلاغة ،
وقد كلم علماء البيان فيهما جميعاً ، وأنها مما يزيد الكلام
حسن ، وبكسبائه رشامة . فكيف يكونان معدودين من
آفات الكلام وردائله . فما هذا حاله فهو حلي بمواقع البلاغة ،
ومحاسن المصاحح ، وهم أيضاً معدودون من أنواع البديع ، أغنى
المبالغة في البيان والإيضاح . ويعتدون ما كان غريباً وحشياً ،
فيه عنجهانية ، ومن الكلام المجانب لمحاسن الفصاحة ، وأما

ثانياً فلأن ما هذا حاله فإنه يستحسنه الكتاب وأهل العلم بالحساب
وهو أنهم إذا ذكروا عددين ، ثم ضموا أحدهما إلى الآخر ،
فلا بد من ذكر تلك الجملة ، التي يؤولان إليها عند اجتماعهما ،
ويسمون ذلك المذلسكة . فذا قال : عندي له عشرون ،
وثلاثون ، وخمسون . قال : فجملة مائة كاملة . فما ذكروه
جهل بهذه المقاصد وعدم إحاطة بما اشتملت عليه الأسرار
القرآنية من المحاسن التي تفتن لها الأذكياء ، وتقاعد عن
فهمها لأغمار الأغبياء . وأما ثالثاً فلأن المغيب بالإيضاح ،
إمّا أن يكون هو ذكر العشرة بعد ذكر السبعة ، والثلاثة ،
فهذا خطأ قد ذكرنا وجهه على العلم بالأمور الحسابية ، وإمّا
أن يكون المغيب بالإيضاح هو قوله عشرة كاملة . فإنه لا
فائدة في ذكر الكمال ، فهذا خطأ أيضاً ، فإنه إنما ذكر
الكمال اعتناءً بصومها ، وحثاً على عدم التفريق بينهما ، ولو
أطلق وصف العشرة من غير وصف الكمال ، لتوهم جواز
الفصل بينهما عند العودة إلى الأهل ، ويجوز أن يكون اتى
بها على جهة التأكيد المعنوي ، كقوله تعالى (فإذا نفخ في
الصُّور نفخة واحدة) وقوله تعالى (فذكرت ذكوة واحدة)
فإن ذكر لوحدة إنما كان على جهة التأكيد من جهة المعنى

بالصفة ، ولو أوقفوا النظر حقّه لما عولوا على هذه الأقطار
الزّكيّة ، والمقاصد الفاسدة

(الجهة الخامسة عشرة من الطعن على القرآن بالإضافة
الى المقصود منه) وحاصل ما قلوه أن الغرض بالقرآن إنما هو
هداية الخلق وتعميقهم الأحكام الشرعية ، والتميز بين الحلال
والحرام ، وإعلامهم بما يجوز على الله ، وما يجب ، وما يستحيل ،
الى غير ذلك من المقاصد العظيمة ، والمنافع الجّزئية . وهذا إنما
يُحصل إذا كان كلاً مُحكماً نفهم المراد من ظاهره ، لكن قد
تقرر اشتباهه على الأمور المتشابهة التي قصد بها خلاف طواهرها
فوَكان المقصود به هداية الخلق وإعلامهم بأحكام الأفعال
العملية ، لكان يجب أن يكون كلاً مُحكماً ، ولم يرد فيه
المتشابهة دلّ على أن المقصود منه ليس هداية الخلق لانه صار
سبباً ، لنزّل ، ومنشأً لضلال من يضلّ من الفرق ، وأكثر
ضلال أكثر الفرق . ما كان لا من جهته ، ولا وجه لذلك
الاّ الخطاب بالمتشابهة

(والجواب) أن الله تعالى لم يجعل كتابه الكريم حاصلًا
على جهة الإحكام ، ولا على جهة التشابه مطلقاً ، وإنما خلطه
بالمُحكّم مرةً ، وبالمُتشابه أخرى ، فقال تعالى (منه آياتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ (ومما دالك لا
من أجل فوائد تذكرها بمعونة الله تعالى

الأولى لدعاء إلى النظر والبحث عنه في القرآن العظيم
للمُحَقِّقِ والمُبْطِلِ، جميعاً، فأما المُحَقِّقُ فيزداد بالاطِّرافِ قوة
وإشراحاً في صدره، وسعة في أمره، إلى طيات الشبهة، وتجلي
الحق له، ومما لم يظن فلا أنه يظن، ثم زال عن باطنه
ورجع إلى الحق، فهو كان جملة مُحْكَمَاتٍ، حصل هذا الوجه،
لأن مُحْكَمَاتٍ إنما يكون بالنصص عامة، ومما كان حاصله، النص
لا يقتصر إلى تأمل ونظر

الفائدة الثانية أن القرآن إنما كان مشتملاً على مُحْكَمَاتٍ
والمُتَشَابِهَةِ، لأن ذلك يدعو السامع إلى التمييز بينهما، ومما
أحدهما عن الآخر، فإذا فعل ذلك دعاه إلى التمسك في أدلة
العقول بين حق والباطل، وهذه فائدة عظيمة لا يخفى
موقعها، فيكون طرء في مشابهة لقرآن ومُحْكَمَاتٍ على جهة
الإرهاص لأدلة العقل، ويُعَيَّرُ حَقٌّ عن الشبهة فيها

الفائدة الثالثة أن القرآن إذا كان محبوطاً بالمُحْكَمَاتِ
والمُتَشَابِهَةِ، فإن ما هذا حاله يدعو إلى مراجعة العلماء ويعرف
جليّة ذلك من جهتهم، ومجالسة العلماء ومخادتهم هو زيادة

في الدين وحفظه عليه ، فيرتد عن العمى ، ويسترشد الى الهدى ، ولهذا ودد الشرع تأكيد ذلك حيث قال : حاكسوا العلماء تعلّموا

الفائدة الرابعة أن القرآن إذا كان غير ورد بالأمرين جميعاً ، عني المحكم ، والمشابه ، كان أقرب الى الاتكال على العمل على ظاهره ، بخلاف ما اذا ورد بمجموع الأمرين ، فإنه يكون أقرب الى ترك التقليد ، اذ ليس اتباع المحكم أولى وأحق من اتباع المشابه ، وهذا كان لا يرجح هناك بالإضافة الى التقليد ، وجب إهماله والاكتفاء بالنظر المختص عن ورط الخيرة بالتقليد

الفائدة الخامسة أن الله تعالى اذا كان يعلم أنه اذا خلط محكمة بمشابهة ، ازداد الثواب والأجر بكثرة النظر وعبادة الفكرة جاز له تعريضه لذلك فيصلون بذلك الى درجات لا ننان لا بالنظر ، فهذه الفوائد كلها حاصلة فيما ذكرناه من الخطاب بالمشابهة ، وفي ذلك كانت حاصلة بطل قولهم : إنه لا غرض لله تعالى في الخطاب بالمشابهة

(الجهة السادسة عشرة في الطعن على القرآن بكونه مستتبهاً لا يعقل معناه) وبيان أن الصحابة رضی الله عنهم وهم

العواصير على علوم القرآن ، والمحيطون بعلوم الشريعة ، كانوا عاجزين عن إدراك حقائقه وتفصيلها ، فإذا كانوا عاجزين فقيرتهم أعجز ، وإنما قلنا إنهم قد عجزوا عن إدراك معانيه ، لما روى عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه : أنه لما سأله ابن الكواء ، وكان أحد أمرائه عن قوله تعالى (ولد الأريكات ذرواً) غضب عليه ، فلما ألح عليه ، قال : هي الرياح ، وعن أبي بكر أنه امتنع عن التفسير ، وأما عمر فروى أنه سئل عن قوله تعالى (والنازعات عرقاً) فصرب السائل على أم رأسه ، وحرّم كلامه فكلامهم هذا فيه دلالة على أن معانيه غير معقولة ، وأنها غير مذكورة لاحد من العقلاء ، وهذا يبطل المقصود به ويحط من إعجازه

(والجواب) عما زعموه هو أن الصحابة رضی الله عنهم أعرف بكتاب الله تعالى وأكثر إحاطة بعلوم السنة ، ومنهم من أخذ أسرارها ، وعنهم تصدر جميع الأحكام والأفضية في مصدر الشريعة ومواردها ، والقرآن والسنة في أيديهم غصان طريتان ، لقربهم من الرسول صلى الله عليه وسلم ومشافهتهم له بأحكام الوقائع كلها ، ولنا نبعد أن تعدر عليهم الإحاطة

بعض دقائق القرآن وأسراره، ويختص الله تعالى بالعلم بها
ورسوله، ولكننا نقول: إن أكثر معاني القرآن حاصلة في
حقهم يعرفونها ويفتنون بها ويفصلون الخصومات والشجائر
الحاصلين بين الخلق، بما يفهمونه من عمومات القرآن وظاهره،
فأما ما عرض من أمير المؤمنين من الإنكار وغيره كأبي بكر
وعمر فإنما كان ذلك إذا كانت الرواية صحيحة لأحوال عارضة
وما أفتوا به وعملوا عليه أكثر مما سكتوا وتوقفوا فيه، وكيف
لا وقد قال أمير المؤمنين: سئوني قبل أن تفقدوني - فوالله
إني بطرق السماء لأعلم مني بطرق الأرض، وقال الرسول
صلى الله عليه وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها - فمن أراد
المدينة فلنأتمها من بابها - فمن هذا حاله في العلم كيف يقال
إنه غير محيط بأسرار كتاب الله تعالى وغير مشتمل على
تفاصيلها فبطل ما توهموه

(الجهة السابعة عشرة من الطعن على القرآن من جهة فائدته)
وحاصل ما قاوه هو أن المقصود بالقرآن إنما هو إظهار الدلالة
على نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلائله على ذلك ليس
الآ من جهة كونه خارجاً للعادة مطابفاً لدعوه، ولا شك أن

العمل الخارق للعادة لا يدل على النبوة ، ولهذا فإنه يحكى عن
ابن زكريا المتطيب الرازى أنه قال إن رجلاً كان يتكلم
من إبطه فجاءنى يوماً وكان يشكو علة به فمأزحة لبعض جلسائى ،
وقال قل للصبي يشكو ، فرد يده إلى إبطه وشكا اليه بكلام ،
كأنه كلام إنسان رقيق الصوت به علة ، وهو كلام مفهوم ،
ثم إن أحداً لم يفعل ذلك ، ثم إن ما هذا حاله غير دال على
نبوته ، وحكى ابن زكريا أن رجلاً كان لا يأكل الطعام
سبعة وعشرين يوماً ، ومثل هذا خارق للعادة ، ولا يكون
دالاً على النبوة ، وهكذا حال القرآن وإب خرق العادة ،
لا يكون دالاً على نبوته عليه السلام

(والجواب) عما زعموه أن ما ذكره إنما يتقرر الجواب
عليه إذا فرمنا بين المعجزة ، والشموعة ، والفرقة بينهما إنما
يليق بمباحث الكلامية ، وقد فصلنا ذلك تفصيلاً شافياً ،
فأغنى عن زيادة ، فأما ما هلوه من الكلام فى الإبط ،
فإنما كان الأمر كذلك من إحداث الأصوات المقطعة المولدة
عن الاعتمادات على الأصطكاك ، فلا يمنع إذا أدخل يده
فى إبطه أن يضغط على شئ من الأصابع على كيفية مخصوصة ،
فيتولد الصوت المقطع عن الاعتماد ، كما تقول فى هذه الألحان

الطَّيِّبَةُ . والأوتار المؤثرة على تأليف مخصوص فانه يحصل
منها تقطيعات عظيمة تكاد أن تلحق بالقراءة لمكان
تقطيعها، وحاصل هذه الامور كلها أنها مفتقرة الى الآلات
بحيث لا يمكن حصولها الا بها . بخلاف ما ذكرناه من
المعجزات الباهرة فيها غير مفتقرة الى الآلة، ولهذا فإن انقلاب
المصاحفة ، ما كان بحيلة . ولا بإعمال قوّة ، ولا بأدوات ،
ولا بحصيل آلات كما يفعله أهل الشعوذة . ومن كان ماهراً
في دقائق الحيل كأصحاب النيرانجات وأهل الطلسمات فإنهم
يعملون حيل في مزج قوى الخواهر الحاصل منها أمور غريبة
وهذه هي النيرانجات كما يفعله أهل خفة اليد ، وأمّا الطلسمات
خاصتها مزج القوى المتعالة السماوية بالأرض المفعلة الأرضية ،
كنقش خاتم عند طلوع كوكب . وحصول من استعماله على
أمور غريبة . وكل ذلك لا بد فيه من إعمال القوى وكذا
الحواس في استخراج قوانينه واستنهاض غرائبه، فأما المعجزات
السماوية فما لا يحتاج فيها الى استعمال شيء من الأشياء لكونها
قد وقعت على وجه أدهش العقول ، وحير الألباب، واصطرتها
الى معرفة صدق من ظهرت عليه من غير كلفة ولا مشقة هناك .

الآ ما كان من الجحود والعناد ، فأما ما يحكى ممن كان
لا يأكل الطعام أياماً كثيرة ، فذلك إنما كان من جهة الرياضة
وقد حكى عن هذا الرجل في ذلك بعد ما امتحنت قوته بحذب
قوسين ، فقال إنما كان هذا من أجل الاعتياد والرياضة ،
والمرض أنه ألقه ورأس نفسه بترك الطعام قليلاً قليلاً حتى
صار الى هذه العاية ، والرياضة تقضى بأكثر من هذا المقدار
(الجهة الثامنة عشرة في الطعن على القرآن بعدم لثمة فيه)
وحاصل ما قالوه هو أن الله تعالى إنما أنزل القرآن منة عظيمة
على الخلق ، وتعريفاً لهم بما كلفهم من المكاييف الشرعية ،
وعلمهم فيه من الحلال والحرام ، ولأمر والنهي ، وغير ذلك من
سائر التكاييف ، وهذا غير حاصل من جهة العباد ، وبيانها هو
أن القدرة غير صالحة للصدّين ، وإذا كان الأمر كذلك كان
الفعل واجباً ، فلا يتناوله التكليف بحال أصلاً ، ثم إن سلمنا
أنها صالحة للصدّين ، فلا نداء من تحصيل الداعية لاستحالة
حصول الفعل من غير دء ، ثم إذا حصلت الداعية ، فأما
أن يجب الفعل أولاً يجب ، فإن لم يجب ، احتاج الى مرجع
آخر ، فيتسلسل الى ما لا غاية له ، وهو محال ، وإما أن يجب
الفعل عند حصول الداعية ، وعند هذا يجب الفعل ، ويبطل

التكليف ، وعلى كلا الوجهين يكون الفعل واجب . فلا يساويه
التكليف ، بل تكون لأفعال كلها من جهة الله تعالى ،
ولا يتعلق فعل بالعبد ، وفي ذلك بطلان التكليف وصح بباطله ،
وفي هذا بطلان ثمرة القرآن وإبطال الفرض الذي أنزل من أجله
(والجواب) عما أوردوه من هذه الشبهة هو مبنى على
قاعده الجبر ، وفيه بطلان الأمر والنهي ، ولوعد والوعيد ،
وإرسال الرسل ، وبطلان المدح والذم ، وما هذا حاله
فبطلانه معلوم بالضرورة

قوله القدرة غير صالحة للضدين ، قلنا : إذا كانت غير
صالحة فلهي موجبة لمقدورها ، وفيه وقوع المحذور الذي ذكرناه
من بطلان الشرائع والأمر والنهي ، وإبطال إرسال الرسل
إلى غير ذلك ، من الشناعات ، فيجب المضاعف بطلانه
قوله إن سأمنا كونها صالحة للضدين فلا بد من الداعية
وهي أيضاً موجبة للفعل ، قلنا . وهذا فاسد أيضاً ، فإن الداعي
غير موجب للفعل أصلاً ، بالإضافة إلى القدرة ، وإنما هو موجب
للفعل بالإضافة إلى الداعي ، ومثل هذا لا يبطل لاختياره . وكل
هذا يلبق ستقصاؤه بالمباحث الكلامية ، والصواعد الدينية ،
فإنه من أهم مقاصدها ، وأعلى مرتبها ، فإذا تقرر ذلك من

ثبوت الاختيار للعبد . بطل ما قالوه من أن القرآن لا ثمرة له
 (الجهة التسعة عشرة من المطاعن على القرآن من جهة
 كُتبه في المصاحف) قالوا روى أن أصحابه رضي الله
 عنهم اختلفوا في كُتبه في المصاحف خلافاً شديداً ، وزيف
 كل واحد منهم مصحف الآخر وأكبره ، وفي هذا دلالة
 على أنهم على غير حقيقة في نقله . وعلى غير ثقة من أمره ،
 فاشتهر أن عثمان حرق مصحف عبد الله بن مسعود في
 خلافة ، وهل ابن مسعود . لو تمكنت كما ملكوا صنعت
 بمصحفهم مثل ما صنعوا . وكان ابن مسعود يطعن في زيد
 بن ثابت وبذمة . حتى قال : إنه قرأ القرآن وإياه هي صلت
 كور . يعني (زيدا) وروى ابن عمر أن عمر وضع القرآن
 في مصحف وهو المصحف الذي كان عند (حفصة) وهو
 لدى أرسل مروان . وهو والى المدينة إلى عبد الله بن عمر
 يوم ماتت (حفصة) يطلب ذلك المصحف منه . فبعث ابن
 عمر به إليه ، فأمر بإحراقه مخافة الاختلاف ، فما ذكرناه دال
 على تفرقهم فيه . واختلافهم في حاله . وأنه غير متواتر النقل
 ولا مقطوع بأصله

والجواب أن المصاحف المشهورة ثلاثة ، مصحف ابن

مسعود ، ومُصحفُ أبي بن كعب ، ومُصحفُ زيد بن ثابت
فأما ابن مسعود فإنه قرأ القرآن بمكة ، وعرضه على الرسول
صلى الله عليه وسلم هناك ، وأما أبي بن كعب ، فإنه قرأه
بعد الهجرة وعرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك
الوقت ، وأما زيد بن ثابت فإنه قرأه على الرسول صلى الله
عليه وسلم بعدهما وكان عرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم
متأخراً عن الكل ، وكان آخر العرض قراءة زيد ، وبها كان
يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها كان يُصلى إلى أن
استقل إلى جوار رحمة الله تعالى ، ومن المعلوم أنه كان يقرأ
الآية لو حدة في الصلاة بالأحرف المختلفة ، فلما كان الأمر
كما قلناه : اختار المسلمون ما كان آخراً ، وكان ذلك اختيار
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختيار الله له ، فلما كان
ابن مسعود أقدم الثلاثة كان السامعون لحرف عبد الله أقل
من السامعين لحرف أبي بن كعب ، والسامعون لحرف أبي
أقل من السامعين لحرف زيد ، ولا شك أن الحرف الواحد
كلما كان أكثر استفاضة كان أحق بالقبول ، فلاجل ذلك
اتفقوا على حرف زيد لما ذكرناه ، ثم إن سائر الحروف وإن
كانت صحيحة ، خلا أنهم خافوا من وقوع الاختلاف في

الروايات للقرآن . ويخرج القرآن عن أن يكون منقولاً
بالتواتر ، فراءو بعد ذلك أن الأصوب حمل الناس على ذلك
الحرف ، ومنعهم عن القراءة بسائر الأحرف لئلا يكون القرآن
في محل الخلاف ، ثم إن بعضهم رأى قراءة القرآن بسائر
الأحرف وهي القراءات الشاذة ، ولا مصرة فيه ، ومنهم من
منع من ذلك . فلاجل ذلك تكلم بعضهم في مصحف الآخر ،
وذلك مما لا يقضى بالقدح في أصل القرآن ، فصار الذي في
أيدى القراء السبعة في زماننا هذا . هو حرف واحد وهو
المتواتر . وما عداه فإنه باقى الأحرف السبعة التي نزل القرآن
بها . وهي الشاذة المنقولة بالاحاد ، وقد ذكرها المفسرون
وكتبتوا على معانيها ، فبطل بما ذكرناه . ما وجهوه في هذه
الشبهة على القرآن بحمد الله

(الجهة العشرون من المضاعف على القرآن من جهة قصوره)
وحاصل ما قالوه هو أن القرآن قد دل ظاهره على أن
الجن ولايس لا يأتون بمثله كما قل تعالى (قل لئن اجتمعت
الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله
ولو كان بعضهم لبعض ظهير) وما ذلك إلا لعلوا شكاه ،
وأنساع قدره ومكانه ، ثم إننا نرى فيه ما لا يليق بهذا الوصف

من وجهين . أحدهما أنه خال عن أكثر المسائل الكلامية ،
نحو مسألة الحَيَرِ ، والخَلَاءِ ، وحقيقة الحركة والسكون .
ولزمان ، والمكان ، وعموم الحساب ، والهندسة والطب ، وعلم
النجوم الى غير ذلك من المسائل الدقيقة ، وثانيهما ، أنه نراه خاليا
عن أكثر المسائل الشرعية ، كدقائق علم الفرائض والوصايا .
والحيض ، والقراض ، والمساواة ، والإجارة ، والاستيلاء الى
غير ذلك من المسائل الفقهية ، والاسرار الشرعية ، وقد قال
تعالى (ما ورطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى (ولا
رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وما ذكرناه شافض
هذا العموم ويُبطله

(والجواب) عما زعموه أن القرآن - يدل بظاهره على
اشتماله على كل العموم فيكون طعنا عليه . فأما قوله تعالى
(وكل شيء أحصيناه في إمام مبين) وقوله تعالى (ولا رطب
ولا يابس إلا في كتاب مبين) وقوله تعالى (ما ورطنا في
الكتاب من شيء) فإن المراد به اللوح المحفوظ ، ثم إنا
نقول : الغرض بهذه العمومات هو ، يحتاجه الخلق في إصلاح
أديانهم من العلوم ، وما هذا حاله فإنه قد تضمنه القرآن ، إما
بظاهره ، وإما بنصه ، وإما من جهة قياسه ، وكله دل عليه

القرآن من هذه الخصال التي ذكرناها ، وليس في هذا إلا
أن العموم مخصوص ، وهذا لا مانع منه ، فإن أكثر العمومات
الشرعية مخصوص ، إلا عموميتين ، أحدهما قوله تعالى (وما
من ذابّة في الأرض إلا على الله رزقها) وثانيهما قوله تعالى
(وهو بكلّ شيء عليم) وماعداهما عمومات مخصوصة ، فإن
هذه العمومات إنما تتناول ما يتعلق بأحوال المكلفين دون
من سواهم ، فهذا ما أردنا ذكره من الكلام على هذه المطاعن
وفيهما كثرة ، ومن أحاط علم بما ذكرنا ، هأن عليه إبطال ما
يرد عليه من ذلك ، ثم أقول مفاشر الملاحدة الطاعنين في
النزيل ، الحائدين عن جادة الحق والمائتين عن سواء السبيل ،
مأذهاكم ، وما الذي اغتراكم ، أتى تؤفكون ، ما لكم
كيف يحكمون . زعم الملاحدة العمّة . الراكون في الضلالة
كلّ مهوأة ، أن الحق ما زينتّه كواذب الأوهام ، وأن الباطل
ما قامت عليه واضحات الأعلام ، استحساناً لترجيحات
الأوهام والظنون ، وما لهم به من علم إن هم إلا يظنون ،
وأو تبّع الحق أهواءهم ففسدت السموات والأرض ومن فيهنّ
بل أتيناكم بالحق فهم عن ذكرهم معرضون ، تالله لقد عدلوا
عن الارتواء من نبي سلساله ، وحادوا عن الكروع من

بَارِد زُلَالِهِ ، وَنَكْصُوا عَنِ التَّقْيُوءِ فِي مَمْدُود صَلَاةِ ، فَذَرِ
عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَدَّقُوا بِمُخَنِّمِ فَرْقَانِهِ ، وَاسْتَضَاءُوا فِي
ظُلْمِ الْخَيْرَةِ بِشَمَاعِ شَمْسِهِ وَنُورِ بَرْهَانِهِ ، وَلَكِنْ لَوْ زَا رُفُوسَهُمْ
صَادِّقِينَ ، وَشَمَخُوا بِآثَامِهِمْ مُسْتَكْبِرِينَ ، وَنَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي
مَنَاخِرِهِمُ وَالْمَاعِمُ فِي الصَّلَاةِ ، وَمَهَاوِي الْعِمَاةِ ، عَنْ آخِرِهِ ،
فِي اللَّهِ الْمَلَا حِدَّةً ، صَلِّ سَعْيُهَا ، مَا نَقِمُ مَا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ
رَبِّنَا لَمَّا جَاءَنَا ، وَكَذَّبْنَا أَمَانِي الشُّبُهَاتِ حِينَ اسْتَمَوْثْنَا ،
وَأَنَسْنَا أَنْوَارَ الْمَعْرِفَةِ فَابْتَعْنَاهَا ، وَشَمْنَا نَوَارِقَ الْهَدْيَةِ
فَنَتَجَعَلْنَاهَا ، وَفَكَ وَاقِفِينَ بِاللَّهِ : إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَى ،
وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَفَدَ هَذَا سَلْمًا ، وَلَقْنَا مِنْ
عَرَفَانِ الْحَقِيقَةِ أَمَلْنَا ، يَا حَسْرَةَ عَلَيْهِمْ ، حِينَ نَقَطَعَ عَنْهُمْ
أَسْبَابَ الْأَهْوَاءِ الْمَحْرُفَةِ ، وَأَسْلَمَهُمُ الْأَصَالِيحُ الْمَزْخُوفَةِ ، وَيَوْمَ
يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ، وَتَزْعُمُونَ
كُلَّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقَدْ هَانُوا بَرَاهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ
عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ، اللَّهُمَّ اثْرُخْ صَدُورَ الْكَذِبِ الْكَرِيمِ
لِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ ، وَثَبِّتْنَا عَنِ الزَّالِ فِي مَسَالِكِهِ وَمَدَاحِضِ
مَزَالِقِهِ ، وَنُورِ بَصَائِرَنَا بِالْإِطْلَاعِ عَلَى لَطَائِفِهِ ، وَاشْحَذْ عَرَائِصَ

أفشد لنا الاستكثار من مزيد عورته ، وأعنا على إدراك دقائق
أسراره ومعانيه ، وقونا بأصابع الخفية على إحراز معاصك
ذره ولآله . فننعم في ربه ، وكراع في موارده وحياته
حتى نلناك بوجوه منسفرة ، ضاحكة مستبشرة ، فائزين
بحوارك في دار مقامك ، مبتهجين بعموك صرين بإكرامك .
ونعوذ بك أن نكون من التاركين لذكرك ، وأن نكون ممن
رفضه وجهه وراء ظهره ، فترتد في حفرة ، وترجع بصنفة
خاسرة ، وختم أعمالنا حكمة حسنى ، ووقفنا لإحراز
رضوانك الأسنى ، إليك على كل شيء قدير ، وبالإجابة
حقيق جدير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
المعظم ، وكان الفراغ من تأليفه في العشر
الأخرى من شهر جمادى الآخرة سنة
ثمان وعشرين وسبعمائة والحمد لله
مستحق الحمد والافضال
والصلاة على محمد
نبيه وعلى آله
خير آل

22 JAN 2003



